سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 11

الحراك الاحتجاجي في العراق

حلم الديمقراطية
من النكوص إلى الانبعاث

د.سيف حيدر الحسيني

مركز الرافدين للحوار

الحراك الاحتجاجي في العراق
حلم الديمقراطية: من النكوص إلى الانبعاث

الحراك الاحتجاجي في العراق
حلم الديمقراطية: من النكوص إلى الانبعاث

الدكتور سيف حيدر الحسيني

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 192 - 6

يونيو/حزيران 2023

الحراك الاحتجاجي في العراق

حلم الديمقراطية: من النكوص إلى الانبعاث

الدكتور

سيف حيدر الحسيني

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

مقدمة المركز 7
المقدمة 9
الفصل الاول: الإطار النظري للحراك الاحتجاجي والتحول الديمقراطي 13
المبحث الاول: الحراك الاحتجاجي: المفهوم والأشكال والمراحل 14
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي: المفهوم/الشروط والأساليب 27
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للحراك الاحتجاجي ومداخل التحول الديمقراطي 45
الفصل الثاني: البيئة المجتمعية للحراك الاحتجاجي ومحركاته 61
المبحث الاول: البيئة السياسية للاحتجاج ومحركاته 62
المبحث الثاني: البيئة الإجتماعية للاحتجاج ومحركاته 81
المبحث الثالث: البيئة الاقتصادية للإحتجاج ومحركاته 99
الفصل الثالث: انعكاسات الحراك الاحتجاجي على التحول الديمقراطي في العراق 121
المبحث الاول: الانعـكاسات السياسية للحراك الاحتجاجي 122
المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للحراك الاحتجاجي في العراق 146
المبحث الثالث: الانعكاسات على المستوى الاقتصادي 169
الفصل الرابع: الإطار الميداني للبحث 187
المبحث الاول: إجراءات الدراسة الميدانية ومنهجها 187
المبحث الثاني: البيانات الديموغرافية 191
المبحث الثالث: تحليل عَيّنة وسيناريوهات الدراسة 196
الخاتمة 259

مقدمة المركز

يعد الحراك الشعبي أحد أبرز مظاهر الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003 وحتى الآن، وأثبت أنه وسيلة ناجعة لكسر نمطية الحكم والدفع باتجاه ممارسات أكثر ديمقراطية، وتشكيل رأيٍ عامٍ وثقافة سياسية وطنية ناقدة لأداء القوى التقليدية النافذة، لذا فقد عني مركز الرافدين للحوار (R.C.D) بالكتابات النوعية الأكاديمية التي تعالج الموضوع بدقة وشمول وحيادية، ومنها هذا الكتاب الذي هو في الأصل أطروحة دكتوراه متميزة لأحد الشباب الباحثين العراقيين الواعدين.

ومما يُضفي على الكتاب أهمية بالغة إن الباحث اعتمد على مصادر متنوعة وأصيلة، تراوحت بين المئات من الكتب والصحف اليومية والإصدارات الحكومية والمشاهدات العيانية والاستبيانات الدقيقة ذات العينات المختلفة الكثيرة، التي أجراها في ميادين الاحتجاج وبين رموزه المؤثرة. ووظّف كل ذلك بتحليلات واسعة عن بواعث النقلة النوعية في المشهد السياسي العراقي بالمطالبة بالخروج من المحاصصة الطائفية والمذهبية إلى الفضاء الوطني الشامل وضرورة تبني خطاب وفعل عراقي صريح، بعيداً عن الخطابات الثانوية الأخرى.

ومن أجل أن تتكامل صورة الاحتجاج لدى القارئ بمسبباته وحيثياته ونتائجه فقد رسم المؤلف الخطوط النظرية العامة له ولمفاهيمه وأشكاله ومراحل تطوره، وناقش بعمق شروطه وأساليبه والنظريات المفسرة للتحول الديمقراطي. ووضع تساؤلات منطقية وأجاب عليها حول لماذا بدأ الاحتجاج مطالباً بالخدمات لينتهي باستهداف بنية النظام السياسي الذي اعتراه الفساد والمحاصصة والمحسوبية. وطرح المؤلف تعدّد الأشكال النضالية الجديدة في حراك 2019 وتدرجها من تجمعات واعتصامات إلى مسيرات حاشدة وصدامات دامية، وكيفية ظهور جماعات شبابية تنظيمية كالتنسيقيات ولجان الاعتصام ومجالس الناشطين.

ومن ميزات الكتاب إن المؤلف حاول استيعاب البيئة المجتمعية التي احتضنت الحراك الاحتجاجي، ووفّرت له المنطلقات السياسية والاجتماعية والثقافية، وتابع الأحداث التاريخية الفارقة والأمثلة الأنموذجية المجسِّدة له بين عامي 2011-2020، وحلّل انعكاساتها على التحول الديمقراطي في العراق وبجميع المستويات. والموجبات التي دفعت القيادات الوطنية والمرجعية الدينية العليا إلى دعم المحتجين في مطالبهم الإصلاحية، وكان لها دوراً مؤثراً في تعزيز زخم الحراك وتوسيع قاعدته الاجتماعية. والأهم من ذلك إن المؤلف وضع السيناريوهات المستقبلية للتحول الديمقراطي في العراق حسب وجه نظره على وفق الاستطلاعات الواقعية التي أجراها والبيانات الديمغرافية والعينات التي حصل عليها.

المقدمة

ان الاهتمام بالحركات الإحتجاجية في الوطن العربي بدأ بشكل واضح بعد عمليات التغيير السياسي في عام 2011 أو ما يُعرف بالربيع العربي، والتي شكلت موجات إحتجاجية، انتقلت إلى أغلب دول المنطقة بصرف النظر عن نتائجها، إلا انها أصبحت ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل كونها تعكس تطوراً ملحوظاً في توجهات الجمهور وإختياراتهم وسعيهم في إيجاد طرق مؤثرة غير تقليدية في مواجهة المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبحث عن حلول مستدامة لها، وهذا الإسلوب، قطعاً يأتي عبر إدراك إستجدّ لدى الجماهير بما حققته هذه الحركات في بعض دول العالم من نتائج، أفضت إلى فضاء عام يتمتع فيه الجميع بالحقوق والحريات.

ان فشل القوى السياسية في العراق بعد عام 2003 في إيجاد حلول للازمات السياسية التي عصفت بالعراق أسهم في تعزيز ممكنات الانسداد على المستوى السياسي وعلى مستوى القوى الاجتماعية المدنية. فمن الناحية السياسية ان تبني خيار المحاصصة الطائفية السياسية في عملية ادارة الدولة، فضلاً عن التماهي مع مخرجاتها جعل من الدولة العراقية دولة مغانم لا تخادم، وهذا الامر سهّل من توظيف الخطاب الديني الطائفي بحجة الدفاع عن الطائفة والمذهب، مما انعكس سلباً وبمرور الوقت على الواقع الاجتماعي، وساعد في شيوع ظاهرة التشظي الهوياتي، فضلاً عن شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي والسياسي بصورة علنية مشوهة.

أما إجتماعياً فمظاهر الانسداد أو الإغتراب السياسي، جاءت كردة فعل لا عنفية إزاء القوى السياسية الحاكمة وطبيعة النظام السياسي، إذ تمثلت صور هذا الموقف في حركات الاحتجاج العراقية التي انطلقت في أغلب المحافظات والتي تنادي بضرورة تعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية التي شرع لها خطاب الاحزاب السياسية الطائفية، فضلاً عن مطلب السيادة العراقية ورفض التدخلات الاجنبية بكل صورها، بالإضافة إلى انعدام الثقة في قانون الانتخابات والدعوة إلى تشريع قانون جديد أكثر انصافاً وعدالة في المؤسسة المشرفة على

ادارة الانتخابات ومخرجاتها، وبالرغم من ان تدني نسبة المشاركة في الانتخابات لا يؤثر على شرعية العملية الانتخابية، إلا ان الشرعية باتت لا تنحصر في صندوق الانتخاب فحسب بل تتعدى هذا إلى شرعية المنجز.

مما تقدم وبسبب تنامي الوعي السياسي لدى فئات كبيرة من المجتمع العراقي وحرصاً على عدم المغامرة مرة أخرى في عملية التغيير بالوسائل العنفية ومن أجل الحفاظ على التجربة الديمقراطية المتحققة وحمايتها من اللاديمقراطيين، فقد تم تبنّي خيار الحراك الاحتجاجي لممارسة الضغوط السلمية لإحداث التغيير في بنية النظام السياسي والانطلاق بعملية التحول الديمقراطي التي شهدت جموداً والتوقف عند حد الممارسة الانتخابية، ويعمل الحراك على تغيير الأساليب التي تعطل أو تفكك المؤسسات أو السلوكيات أو السياسات القائمة التي ينظر إليها الفاعل اللاعنفي على انها غير مرغوب فيها، والدعوة إلى بناء مؤسسات وسلوكيات جديدة وظيفتها الاهتمام بالشأن العام.

وإزاء ذلك شهد العراق بعد تغيير النظام السياسي السابق عدة حركات احتجاجية تباينت في مواقفها من القضايا العامة، ابتداءً من الحركة الاحتجاجية التي انطلقت عام 2011 والتي تزامنت مع ثورات (الربيع العربي) وصولاً إلى الحركة الاحتجاجية الكبرى والتي انطلقت في تشرين الاول/ أكتوبر 2019؛ إذ تعد هذه الحركة مختلفة في مساراتها ومآلاتها عن التي سبقتها من ناحية الانطلاقة والتنظيم والاستمرارية، والنتائج، فضلاً عن العنصر الأكثر أهمية وهو إختلاف نوعية المطالب وذلك بانتقالها من المطالب الخدماتية إلى إعادة بناء الدولة والتعجيل بعملية التحول الديمقراطي.

تتجسد أهمية البحث في إيضاح الدور الذي ممكن ان يلعبه الحراك الاحتجاجي داخل المجتمع العراقي، وإمكانية ان يكون نواةً للإصلاح السياسي في محاولة لتغيير الواقع أو المساهمة في تغييره، وذلك عبر التأثير في توازنات القوى الحاكمة في صورة جماعات ضاغطة تدفع النظام لمراجعة سياساته أو صعود تيار إصلاحي يهدف إلى التغيير.

يسعى البحث إلى الكشف عن جوهر الحراك الاحتجاجي في العراق، بالتركيز على حراك تشرين الاول/أكتوبر 2019، كونه جعل النظام السياسي على المحك، بسبب طبيعة تعامل السلطة مع الحركة الاحتجاجية، ومعرفة طبيعة العلاقة بين الجمهور والنظام السياسي من خلال تحديد العوامل الرئيسة المتحكمة فيه، والفاعلون الجدد كالأمم المتحدة والمرجعية

الدينية في النجف الاشرف والنتائج التي أفضى اليها سياسياً وإجتماعياً وإستشراف الافاق التي فتحها في المساهمة بعملية التحول الديمقراطي.

ان العديد من ممكنات التحول الديمقراطي لم تستكمل بعد عملية التغيير السياسي 2003، فالبرلمان العراقي لازال قائما على غرفة واحدة وهي مجلس النواب دون مجلس الإتحاد، فضلاً عن إشكاليات النصوص الدستورية، وطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية، وعليه تحاول إشكالية الدراسة الإجابة على التساؤلات الاتية وهي:

- اولاً: ما هي محركات الاحتجاج وبيئة التحول الديمقراطي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة؟
- ثانياً: هل تمكن الحراك الاحتجاجي من إصلاح بعض الاختلالات التي يعاني منها النظام السياسي كي يسهم في عملية التحول الديمقراطي؟
- ثالثاً: في ضوء الحراك الاحتجاجي ما هو مستقبل التحول الديمقراطي في العراق؟

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان الاحتجاج العراقي كان مؤثراً في عقلنة النظام السياسي عبر تصحيح بعض الإختلالات، وفاعلاً في المجال الإجتماعي العام بوصفه الفضاء التواصلي والتعبيري عن القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية، إذ تمكن الحراك الاحتجاجي من إعادة انتاج قيم الهوية الوطنية والمواطنة وتعزيز الثقافة السياسية المشاركة، فضلاً عن التأثير في الجانب الإقتصادي في بعض الأحيان، هذا كله من شانه ان يسهم في عملية التحول الديمقراطي الحقيقي.

بغية الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية وتحقيق الفائدة المرجوة من البحث، فقد تم إعتماد المنهج التحليلي النُظمي، ومن أجل الاحاطة بالجوانب التحليلية كافة، فقد ارتكز البحث أيضاً على المقترب المسحي التحليلي لإيضاح الجوانب الأساسية الداخلة في موضوع التحليل بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال ارقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الاخرى، فضلاً عن الإقتراب المستقبلي.

الفصل الاول

الإطار النظري للحراك الاحتجاجي والتحول الديمقراطي

تكتسب دراسة الحراك الاحتجاجي في العالم أهمية كبيرة في مجال دراسات العلوم الانسانية عامة والحقل السياسي بصورة خاصة، إذ برز الحراك الاحتجاجي كفاعل سياسي جديد في المجتمعات العربية ولاسيما بعد أحداث ما يعرف بـ (الربيع العربي)، وجاءت أهميته لما يمثله من إحتكار الممارسات المعارضة كالتظاهر والإعتصام والعصيان المدني واللاتعاون وغيرها من الأشكال، فضلاً عن قدرته على التأثير السياسي في إحدث التغيير أو الإصلاح في الانظمة السياسية نتيجة الإختلالات التي تعاني منها بسبب تبني سياسات قائمة على أساس طائفي أو قومي، وبالنتيجة أفضت إلى ممارسات أثبتت فشلها في عدم القدرة على بناء الدولة، بل ونتيجة لبعض المؤشرات قد تنسحب تلك الانظمة إلى الفعل الإستبدادي، مبتعدة بذلك عن الفعل الديمقراطي في محاولة للتشبث في السلطة.

وفي إطار العلاقة بين الحراك الاحتجاجي والتحول الديمقراطي، يبرز الحراك كأحد القوى الفاعلة والمؤثرة في إحداث عملية التحول أو الدفع بإتجاهها عبر وضع معايير وأسس ديمقراطية تنظم العلاقة بين مكونات النظام السياسي قائمة على أساس العقلنة السياسية وذلك بالسعي إلى إقامة نظام يتألف من منظومة عريضة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة تمثل مجموع المواطنين لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة تؤدي إلى اندماج إجتماعي. وإزاء ذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث.

المبحث الاول

الحراك الاحتجاجي: المفهوم والأشكال والمراحل

تعدَّدت التعريفات التي تناولت الحراك الاحتجاجي بتعدد المدارس والاتجاهات التي حاولت تحديد ماهيته، وهذا الأمر يعزز من الصعوبات التي يواجهها الباحث في إيجاد تعريف جامع وشامل للحراك الاحتجاجي، ولأجل الوصول إلى تعريف إجرائي سيتم التطرق إلى مفهوم الحراك الاحتجاجي والمفاهيم المقاربة له، وكذلك تبيان طرائق وأشكال الحراك ومراحله.

1 ـ الحراك الاحتجاجي والمفاهيم المقاربة

مفهوم الحراك الاحتجاجي

يعرَّف الحراك في اللغة العربية بانه ضد السكون، حرَّك يُحرِّك حركةً حركاً وحرَّكه فتحرَّك[1] وفي اللغة الانكليزية فان مصطلح (Movement) يعني: حركة، عمل، نشاط، نزعة، اتجاه[2].

أما إصطلاحاً فهو «محاولة جمعية تهدف إلى تحقيق مصالح أكثر عمومية وذات أهداف مأمونة عبر إداء فعل جمعي يمارس خارج محيط المؤسسات القائمة في المجتمع»[3].

وفيما يتعلق بالحراك الاحتجاجي فيمكن تعريفه بانه «ردة فعل وتعبير عن عدم الرضا بوضع قائم ومحاولة تغييره إلى واقع أفضل، أو على الأقل إصلاح بعض الإختلالات فيه، أو تغيير حاكم بحاكم اخر»[4].

كما يشير الحراك الاحتجاجي إلى انه «مجموعة الجهود المنظمة التي تقوم بها مجموعة من الأفراد تربطهم عدة خصائص كالسن أو اللون أو المستوى التعليمي أو الجنس يهدفون

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج1، ط1، بلا سنة، ص844.
(2) منير البعلبكي، المورد: قاموس انكليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط8، 1975، ص596.
(3) معن خليل العمر، الحركات الإجتماعية، دار الشروق، عمان، 2010، ص52.
(4) نقلًا عن: علي جبلي، الإحتجاجات العربية: بين الاصرار الشعبي وتحديات المرحلة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، انقره، 2019، ص8.

من خلالها إلى لفت انتباه القائمين على السلطة بغرض تغيير اوضاعهم أو من أجل تحقيق مطالبهم التي قام من أجلها الحراك الاحتجاجي والذي قد يكون سلميا أو عنيفاً»[1].

وهو بهذا المعنى عام ومتعدد الاشكال ومتنوع الأساليب، فهو كفعل اعتراض أحد أبرز الاشكال التي تستخدمها الحركات الإجتماعية والسياسية في مواجهة السلطة، وله عدة نماذج بعضها ناعمة (سلمية) والأخرى حازمة (عنفية)، وما يميزه كفعل إعتراضي هو كسره للروتين اليومي في الحياة العامة وفقاً للأسلوب المتبع سواء أكان عصيان أو إعتصام أو تظاهر أو غير ذلك من الممارسات.

فيما يرى (جوندر فرانك) ان الحراك الاحتجاجي الإجتماعي هو «عملية التعبئة من خلال الحس الأخلاقي ومشاعر العدالة أو الظلم، حيث تتبلور السلطة الإجتماعية عبر التعبئة ضد الحرمان والحفاظ على هوية مميزة تسعى لمزيد من الاستقلال الذاتي»[2].

وهناك من يعرف الحراك الاحتجاجي بانه «عملية تحويل المطالب إلى سلوك فعلي في مكان عمومي، من خلال السعي لتجاوز ما هو قائم والبحث بإستمرار عما ينبغي ان يكون، وقد يطغى على هذا السلوك جانب انفعالي ويمكنه ان يأخذ منحى تصاعدياً ليصل إلى حدود الشغب ضد اتجاه معين أو اجراءات سياسية يغيب عنها التوازن والعدل»[3].

وفقاً للتعريفات السابقة نلاحظ بان الحراك الاحتجاجي قد يتخذ منحى تصاعدي يبتعد عن السلمية وصولاً إلى إستخدام العنف بغية تحقيق الأهداف.

ويعرف بانه «الانخراط الواعي والطوعي في مسارات جماعية من أجل كسر الطوق الذي فرض عليهم من طرف جهات انفردت بالقرار وتعمدت بناء نمط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي مغلق لايسمح للاخرين بالمشاركة والفعل والانتفاع بالشأن العام أو إقتسام السلطة والثروة»[4].

---

(1) تلحاس محمد الامين، الحركات الإحتجاجية في المجتمع الجزائري: الاسباب والحلول، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقله، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، 2015، ص11.

(2) اندريه غندر فرانك وومارتا فويتس، الحركات الإجتماعية في التاريخ العالمي الحديث، في الإضراب الكبير، في مجموعة مؤلفين، ترجمة: عصام خفاجي واديب نعمة، دار الفارابي، بيروت، 1991، ص148-149.

(3) بلعباس الهواري، الحركات الإحتجاجية في العالم العربي واشكالية الدولة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2019، ص292.

(4) صلاح الدين الجورشي، ثورات الكرامة العربية ومفهوم الحركات الإجتماعية، في مجموعة مؤلفين، ثورات الكرامة العربية: رؤى لما بعد النيوليبرالية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2012، ص58.

ويعرف الحراك الاحتجاجي كذلك بانه «الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الاوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر إقتراباً من القيم الفلسفية العليا التي يؤمنون بها وتعبر بهذا المعنى عن نضالات الشعوب التي تتداخل في اطارها الانشطة السياسية والإقتصادية والإجتماعية»[1].

في حين تم تعريفه ايضاً على انه «مجموعة كبيرة من اساليب اللاعنف والتي هي اعمال رمزية تعبر عن اختلافات في الرأي أو محاولات للإقناع، مثل القيام بإعتصامات أو مسيرات تتخطى حدود التعبير اللفظي عن الرأي وتقترب إلى مستوى عدم التعاون مثل (الاضراب) والتدخل بإستخدام اللاعنف مثل (الاعتصام)»[2].

من خلال التعريفات أعلاه نستنتج بان توجه الحراك الاحتجاجي ينصرف إلى تبني أشكال تعبيرية سلمية متعددة كالوقفة أو الإعتصام أو المسيرة أو الإضراب عن العمل أو الطعام أو التجمع الخطابي العلني أو المقاطعة في التعبير عن المطالب المجتمعية.

وبذلك يكون الحراك الاحتجاجي وفقاً لهذا الرأي كنتيجة طبيعية لتهميش المجتمع سياسيا (المحرمون سياسيا) وشعوره بالاغتراب السياسي، وغياب دور الوسطاء السياسيين (مؤسسات المجتمع المدني) في الحوار والاتصال بالسلطة، وهنا يظهر الحراك الاحتجاجي كفاعل سياسي من خلال ايصال المطالب السياسية لأفراد المجتمع إلى السلطة.

ويرى الباحث ان الحراك الاحتجاجي هو فعل أو رد فعل يمارسه الفرد أو الجمهور في المجال العام، للتعبير عن موقفه إزاء القضايا السياسية والإجتماعية أو الإقتصادية في محاولة للتصحيح أو التغيير في البنى العامة للنظام السياسي.

2 ـ طرائق وأشكال الحراك الاحتجاجي

اولاً: التظاهر

يعد التظاهر اسلوباً من اساليب الاحتجاج والرفض لقرارات أو اوضاع لا تتناسب مع حقوق أو تطلعات أفراد أو شريحة إجتماعية في المجتمع ككل، مما يجعل هذه الجماعة ان تستخدم

(1) جيرار بن سوسان وجورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003، 586
(2) جين شارب، المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص42.

الطريق العام للتعبير عن إرادتها، وإذا كان الاجتماع متحركاً سمي موكباً أو استعراضاً اما إذا كان ثابتاً فيسمى تجمعاً[1].

يمثل التظاهر حق الأفراد في التجمع أو التجمهر السلمي في أحد الاماكن العامة ولسقف زمني محدد، وذلك من أجل التعبير عن الآراء والمطالب المشروعة لهم، والتي تكون بطريقة سلمية ومن أبرز صورها المحاضرات والمناقشات والمطالبات والخطب التي تحفز المتظاهرين على المطالبة بحقوقهم المشروعة[2].

وعلى الرغم من ان التظاهرة تقترب بشكل كبير من الاحتجاج من حيث المكان والوسائل المستخدمة وبدرجات متفاوتة من زاوية الموضوع إلا ان هناك خلافات جوهرية بينهما، فمن حيث الشكل، وعلى خلاف التظاهرة الثابتة أو المتنقلة بالطرق والساحات العمومية والتي يحصر القانون تنظيمها، فالقاعدة ان الحراك الاحتجاجي يأخذ في الغالب شكلا ثابتاً في مكان محدد وقد لا تتم في الطريق العام، اما من حيث التنظيم، فلا يقتصر الحراك الاحتجاجي على التقيد بالمقتضيات القانونية التي يخضع لها التصريح المسبق للتظاهرة المراد تنظيمها حتى لا تتعرض للمنع.

ثانياً: الإضراب

هو نوع من الاحتجاج، قننته القوانين المعاصرة للعمال للإعتراض على فساد الإدارة وسوء معاملتها وظلمها للعاملين ومنعها حقوقهم، وهو إمتناع عن العمل بطريقة سلمية بدون إستخدام للقوة مطلقاً[3].

وفي كل الأحوال لم يكن الاضراب مقصوراً على فئة العمل فقط بل هو يشمل غيرهم من فئات الشعب فهناك إضراب طلبة الجامعات أو الموظفين أو إضراب التجار أو إضراب الشعب بكامله أو ببعض فئاته احتجاجاً على تدابير الدولة أو على سياستها مثلاً، ومن ثم فان ذلك يؤدي إلى شلل الخدمة العامة وتحريك الرأي العام وبذلك فهو يجبر – الاضراب – الدولة على تلقي ضغوط الرأي العام التي تعد مسؤوله امامه عن تشغيل الدوائر والإدارات ذات المنفعة

(1) رفعت عيد السيد، حرية التظاهر وانعكاس طبيعتها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص21.

(2) حميد حنون خالد، حقوق الانسان، دار السنهوري، بيروت، 2015، ص89.

(3) للمزيد ينظر: ثروت البدري، القانون الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص412.

العامة، وقد تتحول هذه الوسيلة إلى معارضة منظمة داخل الدولة، وللإضراب دوافع عديدة فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو تضامني[1].

ثالثاً: الإعتصام

هو مظهر إحتجاجي ضد سياسةٍ ما، عن طريق التواجد السلمي لمكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الاحتجاج، وكثيراً ما تلجأ الجماعات المعتصمة إلى التقدم بمطالبها وشعاراتها إلى أجهزة الإعلام لإشعار الرأي العام بأهدافها، ويكون الإعتصام في الأماكن العامة كالساحات والميادين وأمام مؤسسات الدولة الأمر الذي يلحق الضرر المادي بالمؤسسات المعنية، ويستمر الإعتصام لأيام أو شهور، ويأخذ شكل المبيت في الشوارع والساحات العامة، وبالعادة لا يلجأ الأفراد للإعتصام إلا إذا وصلت الأمور إلى طريق مسدود مع السلطات العامة بعد استنفاذ جميع الطرق في التعبير عن المطالب[2].

رابعاً: الاحتجاج بتوظيف الفرص – اضرب وأهرب -

يمثل انتهاز فرصة حدث ما فعلاً احتجاجياً يعتمد على المخاطرة التي يقدم عليها عدد قليل من الأفراد بجانب المشاركة التلقائية للمتفرجين، إذ تبدو حالات انتهاز فرص الاحداث إحتجاج تلقائي، إلا انه كثيراً منها يتم تخطيطه بواسطة جماعات صغيرة العدد من الناشطين الذين يخاطرون بسلامتهم الشخصية بتنظيمها وإطلاقها، والأمر الشائع ان يقوم الناشطون بنشر النبأ أو الإشاعة أو بتوزيع منشورات أو كتيبات لأعداد المشاركين المحتملين في العمل، وتتطلب حالات اخرى من انتهاز فرص الاحداث مراعاة السرية حتى اخر لحظة، وهو الامر الذي يجعل الإشعار المسبق بها عسيراً، ويعد التغني بالأغاني الوطنية أو الهتافات المعارضة في المناسبات العامة تكتيكا شائعا لانتهاز فرص الاحداث، ويبنى هذا التكتيك على فرضية مؤداها انه نظراً لان الآخرين يرون ان المخاطر منخفضة بسبب ضمان السلامة داخل الجماعات فانهم سوف يشتركون في هذه الممارسة محولين هذه المناسبة إلى بيان جماهيري بالإحتجاج[3].

(1) صبحي المحمصاني، أركان حقوق الانسان بحث مقارن في الشريعة الاسلامية والقوانين الحديثة، دار العلم للملايين، بيروت، بدون سنة نشر، ص420.

(2) حازم رعد، رؤية في تجربة الثورات: التطلعات والمِالات، دار الوارث، بغداد، 2020، ص119.

(3) هانك جونستون، الدول والحركات الإجتماعية، ترجمة: احمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018، ص 172.

وهذا النوع من الاحتجاج يمكن الجماهير جزئياً من إعادة رسم حدود الافق السياسي عن طريق افساح المجال أمام الجمهور الاوسع نطاقاً من السكان ليستفيدوا من فرص المعارضة الممكنة[1].

خامساً: الاحتجاج بالتحدي السياسي واللاتعاون

يعد إدراك الجمهور لفكرة اللاتعاون أمراً ضرورياً لنجاح حملة التحدي السياسي ضد السلطة المحتج عليها، ويقوم هذا الشكل من الاحتجاج على فكرة انه إذا رفض عدد كاف من المواطنين تقديم التعاون لفترة كافية فان ذلك سينعكس سلبياً على قوة السلطة وموقفها.

ان الأعمال الاولى لحملة التحدي السياسي التي تهدف إلى تقويض السلطة الجائرة تكون ذات طابع سياسي ومحدود المدى ومصممة لإختبار الرأي العام والتأثير فيه والعمل على إعداد المواطنين لنضال مستمر من خلال اللاتعاون والتحدي والذي بدوره سيحرك القوى الكامنة داخل الشعوب المقموعة لتعمل على القضاء على المصادر التي يستمد منها الحكم الدكتاتوري قوته – ركائز الدعم – والتي تتمثل بمؤسسات المجتمع وجهاته التي تمد النظام الحاكم بمصادر القوة اللازمة لبقائه واستمراريته وتوسيع سلطته، مثل النقابات المسيسة والشركات والمجموعات الاستثمارية التي توفر للنظام مصادر البقاء الإقتصادية، فضلاً عن القيادات الدينية والأخلاقية التي تضفي الشرعية عليه، وعليه فان استخدام التحدي السياسي بشكل ناجع يُفقد السلطة المستبدة القدرة على حكم الشعب[2].

ان اللاتعاون هو الانقطاع العمد أو تعليق أو تحدي علاقات معَيّنة قائمة ويمكن ان يكون عفوياً أو مخططاً كما يمكن ان يكون قانونياً أو غير قانوني، وقد يأخذ عدة اشكال منها السياسي والمتمثل بتطبيق مبدأ الاضراب عن السياسة والعمل على انكار الشرعية على الحكومة أو رئيسها من خلال الطعن بالانتخابات والتشكيك بصدقية مخرجاتها، لتوقعهم بعدم نزاهتها[3].

(1) Johnston Hank and Aarelaid Tart, 2000, Generations Microcohorts and Long-Term Mobilization, The Estonian National Movement, 1940-1990, Sociological Perspectives 43, 98.

(2) جين شارب، المقاومة اللاعنفية، المصدر السابق، ص43.

(3) حسين سلمان سكر، ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة وتأثيره على شرعية السلطة، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، 2019، ص42.

وبالإضافة إلى الانتقاص الدائم من الهيبة السياسية للسلطة ومؤسساتها، فان هذا اللاتعاون أو التحدي السياسي هو إحتجاج عقلاني من قبل جماهير يمتلكون معرفة سياسية بطبيعة العملية السياسية والانتخابية معاً، وما إمتناع هؤلاء الجماهير إلا تعبير عن موقف سياسي رافض ومحتج على النسق السياسي برمته[1].

سادساً: الاحتجاج العنفي

هذا النوع من الاحتجاج يقوم على التنظير على الاحتجاج الثوري لجمهور محتشد مصمم على إحداث تغيير في النظام السياسي القائم أو قهره أو كسره، محتجاً على الفساد المالي أو الاداري أو السياسي أو الاضراب الامني من خلال السلوك العنفي الذي يصل إلى ذروته في التصدي والمواجهة المسلحة مع أجهزة الحكومة الأمنية. وهذا الاحتجاج العنفي عادة يتبلور من وجود تنظيم حركي لجماعة إجتماعية، تأخذ شكل الحركة الإجتماعية التي تبدأ من احتشاد تلقائي ومن ثم تتحول إلى نواة أو خلية لحركة منظمة، ومن ثم تعمل على تعبئة الحشد من خلال البحث عن مصادر غنية مثل المال والشخصيات القيادية ووجهاء المجتمع لكي تعزز سلوكها الجمعي وتدعم اهدافها الحركية فضلاً عن بحثها عن مناصرين لها لكي تتسع قاعدتها الشعبية، وغالبا ما يعبر عن هذا الشكل الاحتجاجي بشكل لفظي أو سلوك حماسي (عنفي) أو يصل إلى عنفوانه بشكل ثوري، ودائما ما تطلق الحكومة على هذه الاحتجاجات بأعمال شغب، وتبدأ هذه الاحتجاجات باستخدام السلاح والعنف الدامي ضد النظام الحاكم[2].

سابعاً: الاحتجاج بحملات المناصرة والمدافعة

هي مجموعة الجهود والاعمال المنظمة القائمة على اساس الواقع الحالي، وتسعى هذه الاعمال المنظمة إلى التطرق للمواضيع الخفية التي كانت فريسة التجاهل من اجل التأثير في المواقف والسياسات العامة، وتعمل المناصرة على تحقيق النتائج التي تمكِّن الشعب من بلوغ اولئك الذين يتخذون قراراته المصيرية والتأثير عليهم، اي بتعبير اخر مواجهة الاساليب الملتوية في استعمال السلطة التي قد تعتمدها المؤسسات المؤثرة في مصير الشعوب، وبذلك فان حملات المناصرة هي شكل من اشكال الاحتجاج المنظم

(1) ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، 1998، ص162.
(2) معن خليل العمر، المصدر السابق، ص 103.

الذي يهدف إلى التأثير على القضايا العامة ذات الاهتمام المشترك من أجل تحسين حياة السكان المحرومين[1].

ويتم ذلك عبر عدة استراتيجيات للتعبير عن الاحتجاج مثلا استراتيجية التقاضي عبر اللجوء إلى المحاكم من اجل إحداث تغييرات معَيّنة، فضلاً عن استراتيجية المواجهة وحشد أكبر قدر من المؤيدين من اجل احداث تغيير سياسي.

ثامناً: الاحتجاج الرقمي

بدأ الحديث عن هذا النوع من الاحتجاج الإفتراضي عقب ثورة الإتصالات والمعلومات وبروز تأثير الانترنت والتواصل السيبراني، إذ ساهمت هذه الأخيرة في بلورة علاقات غير فيزيقية بعيدة عن تفاعلات الوجه بالوجه، إذ ساهم هذا النوع وبدعم الانترنت بدعم فكرة النقاش حول المجال العام المشترك الذي يجمع أفراد الرأي العام ضمن إطار حواري حول القضايا العامة بالاعتماد على فكرة التفاعلية وليس وسائل الاعلام التقليدية.

ان المجال الإفتراضي هو خيالي وليس من الضروري تواجده في مكان معروف أو مميز فهو يتكون بالأساس من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة يجتمعون ببعضهم البعض كجمهور ليقوموا بتحديد الإحتياجات وكذلك مواقفهم إزاء السلطة[2].

وبذلك يمكن لوسائل الإعلام الرقمي ان تسهم في دعم وتحفيز النشاطات والمواقف للجمهور وبالشكل الذي يؤدي إلى إيجاد حراك سياسي بين أفراد المجتمع يمكن ان يأخذ أشكالاً متعددة مثل المشاركة السياسية أو تنظيم الاحتجاجات أو التعبير الصريح والعلني عن الآراء والمواقف السياسية، فهي تؤدي دوراً مهما في عملية نقل الاتجاهات والادراكات والمعتقدات[3].

(1) دليل الحشد والمناصرة، شركة رواد التطوير للتدريب والاستشارات، لندن، 2016، ص5.

(2) شريف درويش اللبان، مداخلات في الاعلام البديل والنشر الالكتروني على الانترنت، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص75. كذلك ينظر: ولاء اياد الدلال وعبد علي المعموري، اقتصاد الرقم والمعرفة، دار كفاءة المعرفة، عمان، 2019، ص153.

(3) Joseph. R.Dominick (2009) The Dynamics Of Mass Communication, Boston, MC Graw – Hill, P.436

3 ـ مراحل الحراك الاحتجاجي

اولاً: مرحلة الانتاج

في هذه المرحلة تكون بوادر الاحتجاج في لحظة كامنة، تنتظر ما يمهّد لولادتها وانطلاق شرارتها، وتعد هذه أكثر تأثيراً وحسماً في صيرورة الفعل الاحتجاجي وتحديد مداه وأفقه الممارساتي، فالأزمة والإختلال وما إلى ذلك من عوامل اللاتوازن تكون مؤثرة في صناعة النفس الاحتجاجي وتصعيد مؤشراته، ففي هذه المرحلة يتولد الإستياء الإجتماعي المتذمر عندما يكون هناك توتراً بنائياً ناجماً عن عدم انسجام النسق السياسي مع النسق الإجتماعي والإقتصادي وكذلك العسكري، مما يظهر إختلالات في إداء وظائفه وهذا بدوره يولد فساداً أو ضعفاً أو وهناً في العلاقة بينهم.

وعند حدوث مثل هذا الخلل العلائقي بين الانساق فان ذلك يعني ان توتراً أو اضطراباً قد يحدث داخل البناء الإجتماعي ناتج من عدم وجود مساواة بين الناس في تطبيق القوانين أو صيغة التعامل فيما بينهم أو غياب العدالة الإجتماعية في الحصول على الوظائف أو الحصول على مساعدات إجتماعية أو التحيز في منح فرص العمل والتطوير، فضلاً عن الفجوة بين الحاكمين والمحكومين وضعف التمثيل السياسي أو النيابي، بالإضافة إلى تضخم منظومة الفساد نتيجة الإستغلال السياسي للسلطة في السيطرة على موارد الدولة الإقتصادية وتوظيفها للمصالح الخاصة[1].

ان مثل هذه التعصبات أو التحيزات تبلور استياءً بين فئات الشعب ازاء السلطة السياسية أو القيادات الحاكمة، مما يولد حالة من عدم الرضا والاستياء والتذمر عما يجري وغالبا ما يكون هذا الامر مستتراً احيانا وظاهراً احيانا اخرى، هذه الحالة في الواقع تمثل نقطة البداية التي تلعب دورا في تحريك البواعث المستترة الاخرى عند الجمهور بحيث توصلهم فيما بعد إلى الرغبة المأمولة في المطالبة بنسق عيش جديد الذي لا يتحقق إلا إذا انخرطوا في حركات احتجاجية إجتماعية تحقق لهم العدالة الإجتماعية ويزيل الاستياء الإجتماعي عندهم، لان الذين ينظمون إلى الحركات الإحتجاجية الصاعدة هم

(1) معن خليل العمر، المصدر السابق، ص158. كذلك ينظر: كيفين كاساس وآخرون، المال والنزاهة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص28.

يتطلعون إلى تغيير ملموس في الاوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية، بوصف هذه الحركات هي اداة من ادوات التغيير[1].

ثانياً: مرحلة التعبئة

وتتمثل بحشد المشتركين بالفعل، إذ لكي تنجح الحركة الإحتجاجية فلا بد لها من تطوير آليات التعبئة والتوعية لتعزيز المشاركة الفاعلة في الحراك الاحتجاجي، فضلاً عن تعبئة الجهود في اختيار الوسائل الإعلامية الناجحة وكذلك وقت الفعل الاحتجاجي ومكانه[2].

إذ تسعى إلى التوعية بالقضايا المحتج بشأنها وفق اساليب متنوعة يحكمها جدل الخفاء والتجلي تبعا لنوعية القضية، ففي هذا المستوى من التطور الاحتجاجي يتبلور حد معين من الوعي الجمعي بالقضية/السبب، ويتنامى الانشغال بها ويبدأ تسويقها بين المعنيين بها بصفة خاصة، ففي هذه المرحلة يتم حشد الجمهور وتهيئة الاجواء النفسية الملائمة لتقبل نوع معين من المواقف والاحداث من اجل تعبئة الموارد والإمكانات كافة، بقصد حشد مزيد من التأييد والاتباع الذين من دونهم لا يستقيم الاحتجاج، وتشكل عملية التعبئة خطوة متقدمة أبعد من الاقناع، لأنها تحتاج إلى التخطيط المسبق والجهد، وهي ليست عملية قهر أو اكراه بل سلسلة اجراءات محسوبة ودقيقة تثير العاطفة لدى الجمهور مرة، واخرى تستميل العقل وثالثة تجمع الاستمالات العقلية والعاطفية[3].

ثالثا: مرحلة التعبير

ان إجتماع الأفراد على شكل حشد متجمهر لا يكون بدون سبب، ولا يحصل اعتباطاً أو بمحض الصدفة، بل هناك ميول ونزعات في نفوسهم وتفكيرهم يمثل القاسم المشترك الاكبر فيما بينهم، وعند وقوع حدث معين يُثار هذا القاسم المشترك وعندئذ ينتعش فيعمل على اشعار الحشد المتجمهر بحيوية لا يستطيع كبحها أو التستر عليها. حينئذ يبدأ الجمهور بالبحث عن قناة أو منفذ للتعبير عن ميوله ونزعاته المستكنة في نفسه وتفكيره، وبناءً على

(1) ايريك هوفر، المؤمن الصادق: افكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية، ترجمة: غازي بن عبد الرحمن القصيبي، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، 2010، ص 23.

(2) للمزيد ينظر: رياح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق: دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار العرب، دمشق، 2010، ص82.

(3) حسني محمد نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري: المداخل والوسائل، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 2008، ص299.

ذلك تدفعهم هذه الميول والنزعات للاشتراك في تجمع جماهيري علني يخرج إلى الشارع عبر حراك احتجاجي، بتعبير اخر هناك أفراد يتصفون بصفة غير متجانسة، اي غير منسجمين ومتشابهين بمهنهم واعمارهم ومناطق سكنهم وحالتهم الإجتماعية ودينهم وطائفتهم، باستثناء ميل واحد يمثل نقطة التقاء بينهم وعند تفعيله يستقطبهم ليحولهم إلى تجمع متجانس[1].

وهذه المرحلة هي التي يتم فيها الاعلان عن الاحتجاج بصوره المختلفة سواء أكان تظاهرات أو اعتصامات أو اضرابات وغيرها من أشكال الاحتجاج وذلك للتعبير عن الرأي فيما يطرح من أحداث أو قضايا أو مشكلات تشتغل الجمهور[2].

تستمد الحركة الإحتجاجية حيوتها من نزعة اتباعها إلى العمل الجماعي والتضحية في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة من الحراك، ولعل من الصعب ان نتفهم طبيعة الحركات الإحتجاجية ما لم ندرك ان همها الاساسي هو خلق قنوات للعمل الجماعي وللتضحية بالنفس وتطوير هذه القنوات وتحسينها وابقائها، ان التعرف على هذه القنوات يقودنا إلى المنطق الداخلي لهذه الحركات والافكار التي تسودها والممارسات التي تقوم بها، واي جماعة منظمة تحاول لسبب أو لآخر ان تخلق وحدة مترابطة واستعدادا دائماً للتضحية، ومن ناحية اخرى فان الحركات الجماهيرية تفقد كثيراً من الخصائص التي تميزها عن بقية التنظيمات عندما تتراخى وحدتها الجماعية وتعترف بالمصلحة الذاتية اساسا مشروعا لنشاطها[3].

رابعا: مرحلة الردود

في هذه المرحلة ينطلق مسار من الفعل ورد الفعل، فكل طرف يردّ على الاخر بما اوتي من رساميل مادية ورمزية، فإذا كان المحتجون يعبرون عن مطالبهم النابعة اصلاً من موقف رافض للقائم من الاوضاع، فان الطرف الاخر لا يدخر جهداً في الرد على التعبيرات الإحتجاجية، وبذلك يتوزع هذا الرد المحتمل على جملة من الممارسات التي تتوسل بالعنف أو اللاعنف، أو تجنح مباشرة إلى تبخيس الصراع واحتوائه، سواء بالاستجابة للمطالب أو تجاهلها كليا، ان نجاح الحراك الاحتجاجي وقوته تأتي من سلميته، فالسلمية توفّر غطاءً شرعياً للحراك ويزيد

(1) معن خليل العمر، المصدر السابق، ص169.

(2) حامد عبد الماجد قويسي، دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2003، ص116.

(3) ايريك هوفر، المصدر السابق، ص109. كذلك ينظر: روبرت مكلفين ورتشارد غروس، مدخل إلى علم النفس الإجتماعي، ترجمة: ياسمين حداد واخرون، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص97.

من جماهيريته وايمان المحتجين بعدالة القضية المحتج لأجلها، وبالطبع فمسلسل الردود لا يقف بالضرورة عند خطواته الاولى وانما يستمر لحين استنفاذ احتمالاته القصوى، فالمحتجون يردون على كل رد وجهوا به والمحتج عليهم يفعل الامر ذاته[1].

ان مخرجات هذه المرحلة ترتبط بطبيعة الانظمة السياسية، اي بمعنى ان الطبيعة الكلية والاحتوائية للدولة تعمل بمثابة عامل مؤثر في الطريقة التي تتطور بها الحركات الإحتجاجية، فدرجة الانفتاح النسبي للدولة على تحمل الاحتجاجات – التسامح – يعد شرطاً ضرورياً للحركة الإحتجاجية، فإذا لم تسمح الدولة بأي مساحة للاحتجاج فسوف لا يظهر شيء منه، فأما ان يختفي بسرعة أو يأخذ شكلاً خارج ذخيرة الاحتجاج، وهذا ما يكون في الانظمة الشمولية الكابحة للسلوك الاحتجاجي[2].

في حين تتسبب الدولة الديمقراطية في تحفيز الحركات الإحتجاجية عن طريق توسيع أُفق المطالبات والمظالم التي ممكن ان توجه إلى تلك الدول ويعد هذا الامر نوعاً من التوسع في الحكم المباشر وهو عملية عامة من عمليات بناء الدولة، كما انها تعد سمة مميزة لاستقرار نظام الحكم، ويعكس الحكم المباشر قدرة الدولة على ضبط الانشطة داخل حدودها، كما يعكس في حال توسعه قدرة الدولة على تنظيم أفعال مواطنيها بصورة أكثر عمقاً[3].

خامساً: مرحلة التجذير

بعد إستنفاذ صيغ المواجهة والصراع بين الفاعلين الإجتماعيين، يدخل الفعل الاحتجاجي إلى مرحلة التجذير، والذي يكون بمعنيين، الاول يفيد التحول إلى حركة فاعلة ومؤثرة في صناعة التغيير، وثانيهما يدل على الكمون والانمحاء النسبي من مسارات النسق بسبب الإخفاق المؤقت.

ان المعنى الإيجابي للتجذير ينسحب على الأفعال الإحتجاجية التي تتمكن من تعزيز بناها الفوقية والتحتية وبلوغ أقصى درجات التنظيم والتماسك الفكري والمطلبي، لان فاعلية

(1) عبد الرحيم العطري، مسارات الفعل الإحتجاجي: صياغات التعقيد الإجتماعي للممارسة الإحتجاجية، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث، مجلة الكلمة، العدد 81، 2013، ص91.

(2) للمزيد ينظر: هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، مكتبة السنهوري، بغداد، ط2، 2012 ص133-134.

(3) هانك جونستون، المصدر السابق، ص50.

الفرد وشعوره بقوته وتأثيره لا تظهر إلا وهو في جماعة احتجاجية فاعلة، لان الطغيان لا يبقى قوياً ومدعوماً إلا بقدر ما يكون الناس متفرقين[1].

في حين يشير معنى التجذير السلبي إلى حالات التراجع والتفتت الذي ينتاب الحركات الإحتجاجية، فتتوارى من واجهة النسق انسحاباً إلى الخلف في صيغة كمون وانمحاء مؤقت، وهذا يحدث عندما يفشل الحراك الاحتجاجي في إيصال مطالبه إلى أعداد كبيرة، وكذلك ضعف وعدم أهمية القضية المحتج عليها، مما يؤدي إلى عدم الانخراط في الحراك ويقوض من إتساع دائرة التأييد، فضلاً عن التشتيت في الأهداف، وهذا الأمر لا يحافظ على إستمرارية التظاهر ويؤدي إلى انقسام إستراتيجي بين المحتجين[2].

وبذلك فان الحراك الاحتجاجي يحتاج إلى ترشيد بضبط مساره باتجاه اهداف واضحة وذات أهمية كبيرة، وهذا يتطلب تفاهماً داخل الحراك، لانه يسهم في جعل المشاركين في العملية الإحتجاجية يطمئن بعضهم إلى بعض ولا يتربص طرف منه بآخر خوفاً، ومن ناحية اخرى فان ذلك سوف يؤدي إلى وضوح الرؤية ويساعد على الحشد والتعبئة.

(1) طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص39.
(2) هانك جونستون، المصدر السابق، ص 29.

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي: المفهوم/الشروط والأساليب

يتباين ويتعدد في الاوساط السياسية والأكاديمية إستخدام إصطلاح التحول الديمقراطي أو التحول نحو الديمقراطية ودرجة حدوثها وشروط قيامها وأساليبها، شانها بذلك شان الكثير من المصطلحات السياسية الأخرى، إلا ان الميزة الأساسية لعملية التحول هي انها عملية تدريجية قائمة على توفر شروط موضوعية، تؤمنها البيئة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، وإدراك الفاعلين الرسميين وغير الرسميين لعملية التحول، وبذلك فان التحول الديمقراطي يتطلب عدة مستلزمات أساسية لا تتوقف عند العملية الانتخابية من أجل الوصول إلى الرسوخ أو النضج الديمقراطي.

في هذا المبحث سنتناول مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة له، وشروط التحول، فضلاً عن التطرق إلى الأساليب المختلفة لعملية التحول الديمقراطي.

1 ـ مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة

اولاً: مفهوم التحول الديمقراطي

يمكن تعريف التحوّل الديمقراطي، بانه «عملية تتحوّل من خلالها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها بالاعتماد على إجراءات عديدة ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية والتنفيذية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية»[1].

التحول الديمقراطي بحسب «جوزيف شومبيتر» يعرفه بانه «عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء أكانت في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أم إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أم موضوعات لم تشملهم من قبل»[2].

(1) أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص58.

(2) نقلا عن: بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 29.

فهو عمليات وإجراءات سيتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، بوجود تنظيم مؤسسي يحصل بموجبه الأفراد على سلطة إتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية، يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها. إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

ويرى (Charles Andrian) بان التحول الديمقراطي هو «عملية التحول من نظام إلى نظام اخر، ويطلق عليه التغير بين النظم، فهو يعني تغييرات عميقة في الابعاد الاساسية الثلاثة في النظام وهي: البعد الهيكلي والسياسي والثقافي، وهذه التغيرات هي نتيجة وجود تناقضات بين هذه الابعاد مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والاسلوب القديم»[1].

إما (صاموئيل هنتنجتون) فقد عرّف التحول الديمقراطي بانه «مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الإتجاه المضاد خلال المدة الزمنية»[2].

وهناك من يعرفه بانه «المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، وبما انه حقبة بين نقيضين لذلك فهو يجمع بين خصائص المرحلتين التي تربط بينهما، وفي بداية التحول فان الغلبة تكون لخصائص مرحلة ما قبل التحول»[3].

ويُعرف كذلك بانه «الانسلاخ التام عن النظام السلطوي والعمل على تكريس التعددية السياسية والتداول السلمي الحقيقي للسلطة، ولا يقف عند التحولات الجزئية التي تنشئ نظام حكم هجين تعددت اوصافه ما بين شبه تسلطي أو تسلطي ناعم»[4].

---

(1) Charles Andrian, and James Smith, (2006) political Democracy, Trust and Social Justitce, Boston University Press, p76.

(2) صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوي، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1993، ص99.

(3) احمد منيسي، البحرين من الامارة إلى المملكة: دراسة التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 14.

(4) عبد النور بن عنتر، الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 273، 2001، ص14.

وذلك لان عملية التحول الديمقراطي قد تفضي إلى تأسيس نظام ديمقراطي، ومن ثم فان العمل بنظام التعددية السياسية لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية، وهذا يقترب بالطروحات الخاصة بمفهوم التحول عن التسلطية، الذي يشير إلى مجموعة التطورات التي يشهدها نظام سياسي ما، فتبعده عن طابع التسلطية دون ان تجعله نظاماً ديمقراطياً[1].

وفي هذا السياق يلاحظ ان هنالك اجتهادات متعددة من جانب العديد من الباحثين الذين حاولوا تحديد عوامل التحول نحو الديمقراطية، حيث يذكر علي الدين هلال ونيفين مسعد ان مثل هذا التحول يمكن تفسيره على ضوء ثلاث مجموعات من العوامل[2]:

1 ـ العوامل الشخصية، التي ترتبط بغياب الشخصية الكاريزمية أو الملهمة، فثمة اتجاه في التحليل يقول ان اختفاءها يدعو للبحث عن مصدر جديد للشرعية، سواء بإفراز كاريزما جديدة أو بتدخل الجيش لحيلولة دون انتشار الفوضى وعوامل عدم الاستقرار وملء الفراغ الموجود.

2 ـ مجموعة عوامل ترتبط بالظروف الإجتماعية – الاقتصادية واثار عملية التعبئة، التي يقصد بها مجموعة المتغيرات الناجمة عن زيادة التصنيع وارتفاع نسبة التعليم وكثافة الهجرة من الريف إلى الحضر، الامر الذي يؤدي إلى نشوء فئات جديدة لمصالحها وترغب في التعبير عنها بصورة مؤسسية.

3 ـ مجموعة العوامل المرتبطة بالمؤشرات الخارجية وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية، من ضمنها تزايد الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الانسان وضغوط الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية من اجل التحول الديمقراطي فيما يعرفه اخرون بانه المرحلة التالية للانتقال والتي تتضمن مراحل متعددة تهدف إلى استيعاب الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية[3].

ويمكن القول ان عملية التحول الديمقراطي تكون على مراحل عدة، وتوصف هذه المراحل بانها الفترة الزمنية التي يتم بها الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد

(1) احمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 10.

(2) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2000، ص188.

(3) محمد حسن دخيل، المدخل إلى علم السياسة، دار السنهوري، بيروت، 2018، ص191.

المجتمع خلالها العديد من الصراعات، بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، ويتم فيها تحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بالدخول إلى الساحة السياسية، والمشاركة في عملية صنع السياسة العامة، وعلى ذلك فان التحول الديمقراطي عملية مستمرة لها أربع مراحل أساسية[1]:

1 ـ مرحلة اتخاذ قرار التحول إلى النظام الديمقراطي أو مرحلة الانطلاق الفعلي، وذلك بظهور إجماع حول ضرورة التحول والعمل على الاستجابة للمطالب وبناء المؤسسات السياسية، وفي مقدمتها انشاء وتفعيل دور البرلمان.

2 ـ مرحلة التحول عن النظام السلطوي ويتم فيها الاستعداد والتأهب للتحول إلى النظام الديمقراطي، إذ تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي لدرجة تهدد سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي. وفي هذه المرحلة تتوفر الظروف الملائمة للانطلاق نحو التحول الديمقراطي.

3 ـ مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي، مثل إصدار قانون الانتخابات وقانون الأحزاب، وتحديد موعد للانتخابات وآلياتها وغيرها.

4 ـ مرحلة تدعيم وتأمين التحول الديمقراطي أو مرحلة السير نحو النضج الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمّي الثقافة السياسية والديمقراطية، وهذا ما يؤدي إلى النضج الديمقراطي، وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد توجد في أحداهما مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

فيما يرى المفكر (برهان غليون) ان لنجاح التحول الديمقراطي يفترض توفير أو تحقيق اربع مهام وهي[2]:

---

(1) بلقيس احمد منصور، المصدر السابق، ص30-31. كذلك ينظر: احمد عبد التواب الخطيب ومحمود خليفة جودة، المصدر السابق، ص63. كذلك ينظر: محمد الهاشمي، الانتخابات التشريعية المغربية (2007): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 345، 2007، ص63. كذلك ينظر: فايز ربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد، عمان، 2004، ص179. كذلك ينظر: نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الاسلامي في العالم العربي، دار المنار، عمان، 2002، ص29.

(2) برهان غليون، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، في عبد العزيز الدوري واخرون، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص440.

1 ـ تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة.

2 ـ تأمين موارد مادية ومعنوية، إذ لا حياة لأي حركة سياسية بدونها.

3 ـ بناء قطب ديمقراطي تعددي والخروج من الرؤية الاحادية للواقع وتعلم استيعاب التعددية الفكرية والتنظيمية.

4 ـ تغيير البنيات واصلاح المؤسسات الرسمية والإجتماعية.

أما الباحث فيعرف التحول الديمقراطي بانه عملية مستمرة ذات إتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف إلى الترسيخ الديمقراطي بعد إحداث عملية الانتقال إلى الديمقراطية من خلال تعزيز قيم المواطنة والثقافة السياسية المشاركة وقبول تعددية الرأي واحترام القانون، ثقافياً، والعمل على ايجاد دستور دائم وتعددية حزبية وسلطات شرعية، مؤسسياً.

مما تقدم يمكننا القول، ان التحول الديمقراطي يُفصح عن عملية تغيير سياسي مستمرة تنعكس على المجتمع بكل ابعاده، الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهذه العملية ارادية ومخططة، تعتمد على التنافس، التفاوض، والاتفاق أو التعاقد، وهي غير نمطية شكلاً ومضموناً، إذ تتأثر باوضاع وخصوصيات كل مجتمع، مع تمسكها بمجموع مقومات النظام الديمقراطي التي تحقق حكم الشعب عبر ضمان اوسع مشاركة، والمساواة في حقوق المواطنة، وتنافس سياسي يحتكم إلى الاقتراع الحر والعادل المفضي إلى تداول سلمي للسلطة، في اطار شرعية دستور ديمقراطي يتمخض عن توافق بين القوى المجتمعية.

ثانياً: المفاهيم المقاربة للتحول الديمقراطي

أ ـ الإصلاح السياسي

هو عملية تغيير سياسي تستهدف البنى أو العمليات أو الأهداف السياسية لأي نظام، وتسعى إلى اعادة توزيع وتشكيل ممارسات القوى الحاكمة في المجتمع والدولة، شريطة ان يتم ذلك بشكل رسمي، ويشير ايضاً إلى مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام؛ إذ يبدو ان الإصلاح السياسي أحد اوجه التحول الديموقراطي من خلال الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوافر ضمانات للحريات السياسية والمدنية

والتوصل إلى صيغة لتداول السلطة مع التوسع في إدخال قيم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي[1].

وعليه فان هناك تداخل بين مفهوم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، إذ ان أحد مداخل التحول الديمقراطي هو مدخل إصلاحي، وان مسارات التحول نحو الديمقراطية تبدأ من الإصلاحات الدستورية الجريئة والتي تباشرها السلطة الحاكمة، فالإصلاح السياسي يعد مقدمة لعملية التحول الديمقراطي، فمن الممكن ان يحدث الإصلاح السياسي دون تحول ديمقراطي، ولكن غالباً ما ينطوي التحول الديمقراطي في مراحله على مساعي للإصلاح السياسي، فمن الممكن ان يحدث الإصلاح السياسي في الانظمة الشمولية، وتبقى بعيدة عن الديمقراطية حتى بعد عملية الإصلاح، بينما التحول الديمقراطي يعني ان يصل النظام المعني إلى الديمقراطية، بانتهاء اجراءات ومراحل التحول الديمقراطي.

ب ـ الانتقال الديمقراطي

اما الفرق بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي يتمثل في ان الانتقال هو أحد مراحل التحول الديمقراطي وأخطرها، وهو يتم بموجب توافق تعاقدي ودستور ديمقراطي يوضع موضع التطبيق من نظام الحكم السلطوي إلى نظام حكم ديمقراطي[2]، وتأتي خطورة هذه المرحلة من إمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، إذ تتميز هذه المرحلة بالصراع بين النظام السابق والممارسة الديمقراطية الجديدة، وهذا ناتج عن التركيبة المختلطة التي يتكون منها النظام السياسي والتي تنشأ عن حالة صراع وشدّ وجذب مستمرة تُربك الحياة السياسية، أما التحول يهدف إلى إستيعاب الديمقراطية بوصفها مجموعة قيم وليست توافق سياسي فحسب فرضته ضرورة الانتقال إلى النظام الديمقراطي[3].

(1) ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي: خبرات عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 12، 2006، ص 9. كذلك ينظر: امين المشاقبة وشملان العيسى، الإصلاح السياسي في دول الخليج، في مجموعة مؤلفين، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006، ص 113.

(2) محسن عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 388، 2011، ص 33.

(3) احمد فهمي، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مركز البيان للبحوث والدراسات، القاهرة، 2012، ص58.

ت ـ التغيير السياسي

هو التغير الذي يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط ان يكون حاسم النتائج[1]، وبحسب موسوعة العلوم السياسية فيعرف بانه مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الاهداف، بما يعنيه ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[2].

وتتضح المفارقة بين مفهومي التغيير السياسي والتحوّل الديمقراطي في كون ان التحوّل الديمقراطي عملية تغيير تدريجي في النظام السياسي باتجاه زيادة دور الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار عن طريق التمثيل والتمكين، إلا ان آلية التمثيل هي شرط غير كافٍ لكنّه ضروري للديمقراطية غير المباشرة، ولتحقيق التحول الديمقراطي لابُدَّ من التعددية السياسية والتقليل من مركزية الدولة وإطلاق الحريات ووجود مجتمع مدني فاعل، كذلك لابُدَّ من الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن ثم فانه ينتج حراكاً مؤكداً نحو الديمقراطية، فيما التغير السياسي قد يكون باتجاه الديمقراطية أو عكسها.

(1) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص140.

(2) اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1999، ص47.

2 ـ شروط التحول الديمقراطي ومتطلباته

اولاً: الدولة القانونية

لإرساء اسس الدولة القانونية[1] ينبغي توافر مقومات تشكل ضمانات لقيامها وإستمرارها ومن بين أهم تلك المقومات الدستور، وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات فضلاً عن ضمان الحقوق والحريات العامة والفردية[2].

فالدسترة، هي عملية سياسية تواكب سياقات الخروج من السلطوية أو الكليانية والتحول إلى الديمقراطية، وتحديد سلطات المحكومين في ظل النظام السياسي المزمع الخروج منه من خلال التصورات الدستورية المعيارية والوضعية، ووضع شرعية جديدة تتزامن مع بروز حدود النسق القانوني الذي يشير إلى النظام السياسي القادم، وان منطق الهندسة الدستورية المواكبة للتحول الديمقراطي مبني على رسم التوازنات التي يتم التوصل اليها في السياق الانتقالي، ويتطلب ذلك قبول قواعد العمل السياسي في اطار نظام دستوري ديمقراطي[3].

ومن هنا فان الدولة القانونية ترتبط وجوداً وعدماً بوجود دستور يتضمن القواعد المحددة لنظام الحكم في الدولة والسلطات العامة واختصاصاتها والنصوص الكفيلة بحماية الحقوق والحريات الاساسية المقررة للأفراد، إذ ان الدستور يقوم على دعامتين الاولى السلطة والثانية الحرية ويسعى جاهداً إلى ايجاد قدر من التوازن والتصالح بينهما، وهكذا يؤدي وجود الدستور إلى تنظيم السلطة ويمنع الحكام من تعدي اختصاصاتهم، فضلاً عن تنظيم الحقوق والحريات العامة والحفاظ عليها[4].

وكذلك تعد سيادة القانون هي المقدمة للدولة القانونية على إعتبار ان السيادة تشمل

---

(1) الدولة القانونية: هي تلك الدولة التي تحدد عن طريق القانون وسائل مباشرة نشاطها وحدود ذلك النشاط كما تحدد مجالات النشاط الفردي الحر، وهي التي تخضع نفسها للقانون وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون. نقلا عن: ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 167. كذلك ينظر: عبد المعطي عبد الخالق، ضمانات حقوق الانسان، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص19.

(2) للمزيد ينظر: حافظ علوان الدليمي، حقوق الانسان، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، ص223.

(3) فتحي العفيفي، الفدرلة والدسترة في الخليج العربي: دراسة في عقيدة التفكيك، في باسل يوسف بجك واخرون، الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات واسس التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص80.

(4) علي هادي حميدي الشكراوي، النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص108.

جميع السلطات في الدولة واولها السلطة التي تمتلك التشريع، وتعني ايضا ان يقوم النظام كله على الإعتراف والتسليم بان هنالك من المبادئ والقيم ما يجب على كل سلطة عدم المساس بها في جميع الظروف[1]، وان مبدأ المشروعية هو التطبيق الحقيقي لمبدأ سيادة القانون وهو يقضي بإلتزام السلطات الثلاث في الدولة بتطبيق القانون وفقا لتدرج قواعده[2].

وكي يتم تجسيد مبدأ سيادة القانون في الدولة ينبغي ان يطبق على كل فرد من المجتمع، بصرف النظر عن موقع المسؤولية والمكانة، ما يعني ان يكون الجميع متساوين أمام القانون، سواء من ناحية الحماية التي توفرها القوانين السائدة لهم، ام من ناحية العقاب الذي تفرضه على المخالفين، وهذا هو المعيار الذي يعد بمثابة الفيصل في التمييز بين دولة القانون عن غيرها، لذا فان هذا المبدأ جاري تطبيقه في النظم المتقدمة، وعلى خلاف ذلك ما زال هذا المبدأ معلقاً في النظم المتخلفة[3].

وفيما يتعلق بمضمون مبدأ فصل السلطات فان جوهره يتمثل في توزيع وظائف الدولة على ثلاث هيئات، بحيث تتولى كل واحدة من هذه الهيئات وظيفة محددة، فتختص احداها بوظيفة التشريع وتسمى الهيئة أو السلطة التشريعية، وتختص الثانية بوظيفة التنفيذ وتسمى السلطة التنفيذية، وتختص الثالثة بوظيفة القضاء وتسمى السلطة القضائية، يقول مونتسكيو (ان تراكم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في نفس الجهة قد يؤكد المفهوم العميق للحكم الاستبدادي)[4].

اما فيما يتعلق بالحقوق والحريات الفردية والعامة، بوصفها أحد مقومات الدولة القانونية، فانه يقتضي وجود ضمانات تكفل تلك الممارسة بصورة فعلية، وينبغي ان تكون الضمانات

(1) حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص136.

(2) للمزيد ينظر: منذر الشاوي، الانسان والقانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص134.

(3) طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة: اسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، بلا دار نشر، بغداد، ط2، 2015، ص104. كذلك ينظر: حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص69.

(4) حسن السيد عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية، دار الرافدين، لندن، 2006، ص232. كذلك ينظر: حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، العاتك لنشر الكتاب، القاهرة، ط4، 2010، ص61.

ملزمة وضاغطة على سلطات الدولة كافة والجهات المعنية بإتاحتها للأفراد، لكي يمارسوا هذه الحقوق والحريات دون قيود تعسفية.

إذ يهدف نظام الدولة القانونية إلى حماية الأفراد من تعسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقهم[1]، ويمكّن الافراد من ممارستها ٍ، لذلك حرصت الدساتير على تنظيم هذه الحقوق من خلال تحديد الاطر والمبادئ الاساسية لها، تاركة للقانون العادي مهمة تنظيم شؤونها التفصيلية ورسم نطاقها وحدودها[2].

ومن هنا يستدعي قيام الدولة القانونية ليس فقط كفالة مبدأ المساواة وحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة والعمل على احترامها، بل انها ملزمة بالعمل على تحقيق وتنمية تلك الحقوق والحريات، وتوفير البيئة الآمنة لممارستها، سواء كانت تلك الحقوق والحريات.

ثانياً: المجتمع المدني الفاعل

لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية وفعلية، من دون الحديث عن وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية وفعالة، ذلك ان وجود مثل هذه المؤسسات داخل المجتمع يعـد دليلاً على صحة الديمقراطية، إذ أصبح تقدم الدول والمجتمعات يقاس اليوم بمدى فاعلية هذه المؤسسات والأدوار التي تقوم بها، بـعـدِّها وسيطاً مقبولاً بين المجتمع بمختلف شرائحه والدولة بمؤسساتها المتعددة[3].

ان المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها، ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والادارة السليمة للتنوع والخلاف، وبذلك فهو نسيج مترابط من العلاقات التي تقوم بين الافراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة اخرى، ومن جهة اجرائية فان هذا النسيج الواحد من العلاقات يستدعي ان يتجسد في مؤسسات تطوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية

(1) للمزيد ينظر: دويب حسين صابر، الوجيز في الانظمة السياسية وفقا لأحدث التعديلات الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص112.

(2) ثروت عبد العال، الحماية القانونية للحريات العامة بين النص والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ط2، 2004، ص109.

(3) ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، ص30.

وحقوقية متعددة تشكّل في مجموعها القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الامر ذلك من جهة اخرى[1].

ويمكن القول ان المجتمع المدني يقوم على ثلاثة اركان هي[2]:

1 ـ الارادة الحرة: فالمجتمع المدني يقوم على الانتماء الطوعي الحر، وفقا لقناعة الفرد الذاتية بناءً على وعي اجتماعي وسياسي، من اجل الاشتراك في تنظيم يجمع بين افراده مصالح مشتركة، ومن هنا فانه يقوم على الارادة الحرة والرابطة التطوعية، وليس على رابطة الدم والوراثة.

2 ـ التنظيم: فكل جمعية أو رابطة في المجتمع المدني لها نظام ولوائح تحدد شروط العضوية ومنهج العمل داخلها، كما يوجد نظام عام يحكم ويحدد العلاقات بين اجزاء المجتمع المدني، ويحكم العلاقة بينه وبين الدولة.

3 ـ التسامح وقبول التعددية: في المجتمع المدني يوجد قبول كامل للتعددية واعتراف بها وتسامح اتجاه ما ينتج عنها من اختلافات، كما ان المجتمع المدني لديه التزام اخلاقي بالإدارة السلمية للاختلافات عندما يحدث صراع.

4 ـ الاستقلالية: تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية في النواحي المالية والادارية والتنظيمية[3].

ان المجتمع المدني الفعال لا يمكن ان يوجد إلا في اطار دولة قوية وليست تسلطية، اي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الاسمى لمواطنيها، استناداً إلى مبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على اداء وظائفها بفاعلية، والحديث عن دولة قوية بهذا المعنى لا يعني اضعاف المجتمع المدني، إذ ان وجودهما معاً يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقوم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الافراد وحرياتهم، وتمثل الاسلوب الامثل في إحداث التحول الديمقراطي والتفاهم الوطني وتعزيز قيم الديمقراطية وتنشئة الافراد على اصولها

(1) عبد الغفار شكر، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 2003، ص20.
(2) محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني، الامل للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص16.
(3) سعود المولى، في الحوار والمواطنة والدولة المدنية، دار المنهل، بيروت، 2012، ص329.

وآلياتها، فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وتوعيته وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون، فيما يؤدي غيابهما معاً أو غياب احدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد وعدم الاستقرار[1].

ان التحول الديمقراطي يحتاج إلى مجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحيوية، ومن دون مجتمع مدني كهذا لا تستطيع الديمقراطية ان تتطور وتتحصن، لهذا تعبر مؤسسات المجتمع المدني عن مؤشر مزدوج لقياس الاداء الديمقراطي، فهي نتاج للتعددية التي تكفل بناء تنظيمات واحزاب ومؤسسات مدنية مستقلة تعبر عن الرأي العام وتدافع عن مصالح الفئات الإجتماعية المختلفة داخل الدولة، وفي الوقت نفسه فان هذه المؤسسات هي القنوات التي تمر من خلالها المعلومات حول القضايا العامة، ولا تقف اهميتها عند ذلك الحد بل تشكل اطاراً للعملية السياسية واداةً للمحافظة على الاستقرار السياسي. وانطلاقاً من هذه الحقيقة يرى (هنتنغتون) ان ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تنظم المشاركة وتحول دون انعدام الاستقرار السياسي[2].

ثالثاً: الثقافة السياسية الديمقراطية

لقد برز مفهوم الثقافة السياسية بشكل واضح في عقد التسعينات من القرن العشرين في إطار الأبحاث في التنمية السياسية، بوصفها أحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الديمقراطية الحديثة، إذ ليس في مقدرة اي نظام سياسي ان ينمو أو يظل في تكامله ما لم تنتشر بين اعضائه المفاهيم والمعارف الديمقراطية المتعلقة بالشؤون السياسية[3].

ان وجود ثقافة سياسية ديمقراطية حقيقية يعد شرطاً رئيساً لعملية التحول الديمقراطي، إذ ان الديمقراطية لا يمكن ان تكون متجذرة وراسخة بشكل صحيح ما لم تتجذر فكرتها في

(1) محمد حسن دخيل، المصدر السابق، ص173-175.

(2) ثامر كامل محمد، المصدر السابق، ص119. كذلك ينظر: عبد الاله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، أفريقيا الشرق، بيروت، 2001، ص73.

(3) للمزيد ينظر: كمال المنوفي وحسنين توفيق، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص389. كذلك ينظر: ريتشارد داوسن واخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله ابو القاسم ومحمد زاهي محمد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1998، ص22-23.

الثقافة المجتمعية[1]، وهنا يأتي دور التنشئة الإجتماعية – السياسية، التي يكون لها ابعاداً سياسية تؤثر في التنشئة السياسية للفرد والجماعة، بمعنى انها تؤثر في السلوك السياسي لهم[2].

مما تقدم نستنتج بان عملية التحول الديمقراطي وترسيخه تتطلب مرتكزات مؤسسية، تتمثل بضرورة بناء أو إعادة بناء الدولة وفقاً لمبادئ الحكم الصالح القائمة على سيادة القانون وحرية التعبير والتعددية السياسية وتعددية الرأي واحترام حقوق الانسان ودعم مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن المساءلة والشفافية، بالإضافة إلى مرتكزات فكرية تعد الثقافة السياسية الديمقراطية أهمها، فضلاً عن التسامح الفكري وامتلاك روح المبادرة، وتعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية، كل هذه الممكنات تسهم في دعم عملية التحول الديمقراطي الحقيقي بوصفها شروطاً لازمة لأي تجربة ديمقراطية ناضجة، وان أي تعثر في بناء هذه المرتكزات يسهم في تأخير عملية التحول الديمقراطي وجموده، بل قد يؤدي إلى إرتداد إلى الحكم السلطوي.

3 ـ أساليب وانماط التحول الديمقراطي

اولاً: نمط التحول من الأعلى: التغير في إدراك القيادة (التحول)

تتم عملية التحول الديمقراطي في هذه الحالة عندما يبادر قادة النظم السلطوية إلى تحويل النظام إلى ديمقراطي، وعلى الرغم من ان هذا الأسلوب يأتي بمبادرة السلطة، فانه لا يعني الغاء دور عوامل اخرى تصاحب العملية، وهذا التحول يتم عبر احزاب سياسية إصلاحية أو حاكم إصلاحي من داخل النظام، يؤمن بضرورة التحول ويتفهمه، كما يؤمن بعدم القدرة على الإستمرار في الحكم بالطرق القديمة، ويقوم بتبني خطوات انفتاحية باتجاه التحول نحو الديمقراطية، وذلك عبر اللجوء إلى حلول ليبرالية تسعى إلى دمقرطة النظام[3].

(1) غاريث ستانسفليد، الانتقال إلى الديمقراطية: الارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص355.

(2) رعد حافظ سالم الزبيدي، التنشئة الإجتماعية السياسية العربية، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، 2011، ص191.

(3) للمزيد ينظر: غرايم جل، ديناميات السيرورة: الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة: شوكت يوسف، دار التكوين، دمشق، 2009، ص90.

تؤدي القيادة السياسية دوراً مهماً في عملية التحول، ويكون الدافع في اغلب الاحيان شعور الطبقة الحاكمة بان الرأي العام ساخط من طريقة الحكم، وان عملية استخدام القوة والعنف من الجماهير قريبة الوقوع، لذا تأخذ القيادة السياسية بزمام المبادرة وتقدم بعض الإصلاحات لامتصاص الغضب الجماهيري[1].

في هذه الحالة تعد القيادة السياسية من اهم العوامل التي تدفع لاتخاذ قرار التحول الديمقراطي أو العكس، وكذلك امكانية نجاحه أو فشله، فالقيادة السياسية قد تجد نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطاً متعددة من اجل الديمقراطية، مما يدفعها إلى المبادرة في البدء بعمليات التحول الديمقراطي قبل ان تُجبر على ذلك[2]، وان التحرك عن طريق الدمقرطة هو المسلك الامن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالعنف[3].

يتسم هذا النمط بالتغيير المؤسسي المتدرج في اطار استمرارية النخبة الحاكمة، بحيث لا يحدث انقطاع أو تحول سريع لشكل نظام الحكم والدستور، بل يتمثل في سلسلة من الاجراءات والقرارات التدرجية التي تمكِّن من حرية التعبير واعطاء مساحة اوسع لمؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً الجمعيات الدفاعية الحقوقية، ومن الضروري لنجاح هذا النمط ان تكون الطبقة الحاكمة قادرة على تحمل درجة من المخاطرة السياسية وعدم اليقين وادراك ان عملية التغيير يترتب عليها اشكال جديدة من الصراعات السياسية وعدم الإستقرار، وذلك بحكم انها تتضمن إعادة توزيع للموارد السياسية وزيادة المشاركة الشعبية وظهور قوى لم تُخبر أو تم التعامل معها من قبل[4].

ووفقاً لهذا النمط تكون عملية إستمرار التحول الديمقراطي رهينة باتخاذ الجهات الإصلاحية زمام المبادرة والاستمرار بعملية التغيير، وعدم تركيز عملية التحول على بعض الجوانب الشكلية أو الإجرائية للديمقراطية وتكون النتيجة ديمقراطية محدودة تضم خليطاً من النظامين الديمقراطي والدكتاتوري[5].

---

(1) Larry Diamond, (1993), Political Culture and Democracy in Developing Countries, London, Lynne Rienner Publishers, p.46.

(2) امين البار، المصدر السابق، ص102.

(3) للمزيد ينظر: غرايم جل المصدر السابق، ص90-92.

(4) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص91.

(5) دوسان اندروسك، اساليب واستراتيجيات الاحتجاج النموذج السلوفاكي، في مجموعة مؤلفين، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، مركز القاهرة لحقوق الانسان، القاهرة، 2007، ص27.

اما إذا تغلبت العناصر المتشددة أو لم تخلق عملية التحول التدريجي القدر الكافي من الزخم الشعبي والضغوط للإستمرار، فان العملية تتوقف وتصبح الاجراءات التي جرى تبنيها، كتعدد الاحزاب والانشطة الحقوقية والدفاعية لهيئات المجتمع المدني تكون ذات طابع شكلي وصوري وتتعثر المنافسة الحزبية وتشوّه نتائج الانتخابات لصالح الطبقة الحاكمة، وهذا الوضع يؤدي إلى حالة من الجمود المؤسسي والإغتراب السياسي وسد قنوات التغيير السلمي[1].

ثانياً: نمط التحول من الاسفل: الحركات الاحتجاجية والفعل المباشر (الاحلال)

يشير هذا النمط إلى ان عملية التحول الديمقراطي تكون أداتها الرئيسة الضغوط الشعبية والتحركات الجماهيرية، التي تترتب على وجود أزمة سياسية تؤدي إلى تعبئة جماعية ضد النظام القائم، ومن مظاهر هذه الأزمة التدهور السريع لصورة النظام بسبب عدم الوفاء بالوعود، وتآكل دور الدولة لمصلحة الجماعات ومجموعات رجال الاعمال المستفيدين من النظام، وتراجع مصداقية الخطاب الرسمي وتردي الأداء السياسي والاقتصادي[2].

وفي هذا النمط تتزايد الضغوط على القاعدة الجماهيرية، مما يؤدي إلى تفاقم مشاعرها السلبية ضد النظام، وبروز حركات احتجاجية تشمل النقابات ومؤسسات المجتمع المدني والطلبة والعاطلين عن العمل وغيرهم من الجماعات التي انتفضت لمواجهة السلطوية الجديدة، إذ تدعو هذه الحركات الإحتجاجية إلى إحترام الدستور وتعديله ان تطلب الأمر، وإجراء انتخابات نزيهة تعبّر نتائجها عن الإرادة الحقيقة للشعب بعيداً عن التزوير والتلاعب في نتائجها، وقد تأثر مؤيدو هذا النمط بأفكار جين شارب الذي اكد على ضرورة التحول من النظم السلطوية إلى الديمقراطية من خلال العمل السلمي والنزول إلى الشوارع والميادين[3].

ولعل ذلك ما جعل بعض الباحثين يتخوف من حالة التراجع التي تكون متوقعة بقوة في ظل وجود هذا النمط من التحول، وذلك لعدة أسباب[4]:

(1) للمزيد ينظر: حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الانسان بين الحلم والواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص13.

(2) للمزيد ينظر: يوسف الصواني، ليبا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص44.

(3) جين شارب، المصدر السابق، ص73.

(4) نبيل علي، محددات موقف النظام الدولي من التحول الديمقراطي في العالم الاسلامي، مركز اركان للدراسات والابحاث والنشر، القاهرة، 2019، ص10.

- اولا: عـدم وجـود اتفاقـات ومفاوضـات بيـن النظـام والمعارضـة أثنـاء التحول، وفـي الوقـت نفسـه قـد أو يـؤدي قيـام مثـل تلـك الاتفاقـات - التـي تعطـي ضمانـات حقيقيـة لرمـوز النظـام بعـدم المحاسـبة- إلى ديمقراطيـة منقوصة أو مقيدة.
- ثانياً: بسـبب وجـود قـوى إقليميـة ودوليـة قـد تتهـدد مصالحهـا بقـوة مـع التغييـر وقـد تنتقـل إليهـا عـدوى الحركات الاحتجاجية، وان ذلـك يتوقـف بالأساس علـى مـدى قـدرة الحراك الاحتجاجي أو المعارضـة علـى القضـاء علـى عوامـل قـوة النظام وسد الثغــرات التــي قــد تعيــد وجــوده فــي الحكــم مــن خلالها.

ففـي حالـة التغييـر تصبـح قيـادة الحراك أو المعارضـة ورمـوز التغييـر عموماً امـام خيارين رئيسيين وهما إما ان تتبنــى التغييــر الراديكالــي الثــوري فــي التعامــل مــع القــوى المعاديــة للتغييــر داخلياً وخارجيــاً، واما ان تنتهج الإصلاحات المتدرجـة طويلـة الامـد، وكل منهمـا يسـتتبع إجـراءات معَيّنة تختلـف عـن غيرهـا بالضـرورة، ولا يرتبـط النجاح باختيار بعينه، ولكن يتوقف على مدى دقة الاختيار ومناسبته ومدى القدرة على تطبيقه بكفاءة[1].

مما تقدم يبدو ان انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي، إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل آخر من أشكال التسلطية، وهذا يأتي نتيجة للإلتفاف على التجربة الديمقراطية، وبقي الأمر في الإطار الشكلي المظهري الاستعراضي مثل تأسيس احزاب سياسية متعددة صورية، فضلاً عن مؤسسات مجتمع مدني غير فاعلة واعلام مسيس ومناقشات عقيمة داخل مجلس النواب وانتخابات تشوبها الكثير من علامات الفساد والتزوير، فضلاً عن عجز النظام عن التجاوب مع الجماهير وتلبية تطلعاتهم وغياب لغة الحوار واستخدام للقمع في محاولة انهاء الحركات الإحتجاجية المطلبية وبدلاً عن ان تقوم بعقلنة مشاعر الناس وترشيدها ديمقراطياً، تقوم بالتلاعب الانفعالي والنفعي بها وإختزال معنى الوطن في معنى النظام، إذ إستسهل الحكام كثيراً إستتباع الدولة والمجتمع معاً والتحكم بهما، حتى تحولت الدولة إلى مجرد أداة تسلط وقمع، لذلك ولتحقيق التحول الديمقراطي يتطلب الأمر عدم تحرير الدولة بل إعادة بنائها، ولا تحرير المجتمع بل

(1) للمزيد ينظر: معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد 326، 2006، ص16.

إثبات وجوده، وكذلك السعي إلى بناء الدولة القانونية القائمة على حكم القانون وتحقيق العدالة والمساواة والحرية[1].

ثالثاً: نمط التحول عن طريق التفاوض (التحول الاحلالي)

وفقاً لهذا النمط يأتي التحول التحول الديمقراطي عن طريق التفاوض، بمبادرة مشتركة من جانب النظام الحاكم والمعارضة معاً، حيث لا يستطيع النظام البقاء على الحالة التي اعتادها من قبل، كما ان الجناح الإصلاحي داخل النظام لا يمتلك القوة التي تمكّنه من قيادة عملية التحول، ولا تكون لقوى المعارضة القوة بحيث تستطيع تغيير النظام بمفردها، لهذا يتم التحول عن طريق شروع النظام في التفاوض مع قوى المعارضة المعتدلة، بإعتبارها استراتيجية لمواجهة الأزمات وإمتصاص الغضب الشعبي الناتج من تأزم الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، مقابل عجز النظام القائم عن تلبية المطالب الشعبية إلى جانب خوف الطبقة الحاكمة من إحتمال افول نجم النظام السياسي وتأزم الوضع الإقتصادي إلى حد الإفلاس[2].

وفي سياق هذا النمط يحدث التحول على أرضية إتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين الطبقة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالباً ما يأتي ذلك بوصفه محصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالطبقة الحاكمة تصل إلى قناعة بانها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية[3]، وان تكلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغةٍ ما لنظام ديمقراطي، ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالح الطبقة الحاكمة، هي أقل من تكلفة الإستمرار في السياسات غير الديمقراطية.

وعلى الطرف المقابل تبدو قوى المعارضة غير قادرة على تغيير النظام، ومن ثم تجد انه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومات مع الطبقة الحاكمة من أجل التحول إلى الديمقراطية، ويلاحظ ان المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية

(1) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011، ص28.
(2) حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا والنموذج وافاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، 1993، ص 18.
(3) للمزيد ينظر: صامؤيل هنتنغتون، المصدر السابق، ص 228.

تظاهرات وإحتجاجات شعبية وممارسات قمعية من جانب السلطة، وفي سياق هذا التوازن بين قوى النظام وقوى المعارضة، يدرك المصلحون في الطبقة السياسية والمعتدلون في نخب المعارضة، أهمية الوصول إلى ترتيبات تضمن خروج المجتمع من هذا الموقف المتأزم وتضعه على طريق التحول الديمقراطي، وهذا الامر يتطلب امتلاك مهارات سياسية تمكِّن الطرفين من الوصول إلى حلول مقبولة وادراك المصلحة المشتركة لها في انجاز عملية التحول[1].

مما تقدم نستنتج ان لعملية التحول الديمقراطي عدة أساليب وانماط، تتمثل في التحول من الأعلى، وذك بمبادرة من الطبقة السياسية نفسها، إذ تعمل على إفساح مجال لحرية الرأي والتعبير وإجراء عمليات انتخابية، ووفقاً (لصماوئيل هنتنغتون) فان هذا الإسلوب يؤدي إلى قيام ديمقراطية محدودة مع إستمرار النخب نفسها بالسيطرة على النظام السياسي، أما النمط الثاني فيتمثل في التحول الإحلالي ويتم عبر عقد صفقات ومساومات بين رموز النظام والمعارضة، ويتوقف ترسيخ الديمقراطية في هذه الحالة على توازنات القوة وطبيعة الصفقات المعقودة، أما النمط الثالث الإحلال، فيقوم على أساس التحول من الأسفل، وذلك عبر الحراك الاحتجاجي ودخوله كفاعل مؤثر في إتمام عملية التحول الديمقراطي بصورة واقعية والحيلولة دون الإرتداد إلى نظام تسلطي اخر، وفي هذا البحث سيتبنى الباحث مدخل أو نمط التحول عبر الحركات الإحتجاجية، بوصفها حركات إحتجاجية إصلاحية تهدف إلى الإصلاح الجذري لبنية النظام السياسي العراقي، وهذا لا ينفي فاعلية الانماط الأخرى وتداخلها مع الحراك الاحتجاجي، إلا ان الواقع يشير إلى عدم وجود رغبة حقيقية ذاتية للقوى السياسية في عملية الدفع باتجاه دمقرطة النظام السياسي العراقي، فضلاً عن عدم إمكانية ان يتم التحول عبر المساومة والتفاهمات بين النظام والمعارضة، وذلك لعدم وجود معارضة سياسية حقيقية في تجربة الحكم في العراق بعد عام 2003، ومن ثم فان المرجح للعب دور مهم في عملية إتمام التحول الديمقراطي في العراق هو الحراك الاحتجاجي.

(1) للمزيد ينظر: حنان قنديل، التجربة الديمقراطية في شرق اوربا: رؤية نظرية وتطبيقية، في مجموعة مؤلفين، شرق اوربا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والإجتماعية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، 2004، ص42.

المبحث الثالث

النظريات المفسرة للحراك الاحتجاجي ومداخل التحول الديمقراطي

ان عملية إيجاد رؤية تحليلية وتفسيرية لدوافع الحراك الاحتجاجي، يستلزم من الباحث معرفة وقراءة النظريات المفسرة للسلوك الاحتجاجي للوصول إلى معرفة الأسباب المنشئة له، إذ ان السلوك الاحتجاجي يرتبط بعدة تفسيرات مختلفة، فالبعض يرجعه إلى أسباب سياسية وإجتماعية، والبعض الآخر يعيده إلى أسباب إقتصادية، فيما يرى اخرون ان للعامل النفسي دور مهم في عملية الاحتجاج، وبالإمكان ان تتداخل عدة تفسيريات في حراك إحتجاجي واحد، إذ يمكن ان يكون سبب انطلاق الاحتجاج هو سوء الاوضاع الإقتصادية وما يعانيه المجتمع من حرمان وفقر، فضلاً عن سوء الاوضاع السياسية وانعدام الحريات.

في هذا البحث سيتم تناول النظريات المفسرة للحراك الاحتجاجي، إذ عمد الباحث إلى تقسيمها إلى تقليدية وحديثة، ومن ثم التطرق إلى مداخل التحول الديمقراطي.

1 ـ النظريات التقليدية

اولاً: النظرية الماركسية (الصراع الطبقي)

ان سبب الحركات الإحتجاجية وفقاً للنظرية الماركسية ينطلق من الصراع الطبقي، إذ يرى (ماركس) ان تاريخ المجتمعات انما هو تاريخ الصراع بين الطبقات، ومادام هناك طبقات في المجتمع فلا بد من ان تسعى احداها إلى استغلال الاخرى، وهذا يولد الصراع الذي يفضي في النهاية إلى انهيار الطبقة المستغلة وسيادة أخرى. وأعتبر الماركسيون ان نظام السوق الرأسمالي هو نظام الاستغلال الطبقي والإفقار الجماعي والحروب بين الامم، ودعوا إلى تقويض دولته (الدولة الطبقية الرأسمالية) تقويضاً تاماً وإحلال نظام الاشتراكية ودولتها محلها. ورفض الماركسيون فكرة المصالحة والتوفيق بين نظام السوق الاقتصادي الرأسمالي ونظام الدولة الاشتراكي، ومن هنا أعلنوا ديكتاتورية البروليتاريا نظاماً ديمقراطياً ضرورياً بوصفها تمتلك قوة مادية وفكرية، وبحسب ماركس فان البروليتاريا هي الطبقة

التي تتصرف في وسائل الانتاج المادي وكذلك تمتلك في الوقت نفسه الاشراف على وسائل الانتاج الفكري[1]، وهذا يمكنهم من تفكيك الدولة الطبقية الرأسمالية وتقويضها وإحلال دولة العمال والفلاحين ثم الدولة الاشتراكية محلها، وهنا ينشأ المجتمع اللاطبقي البريء من الصراع[2].

ولا شك ان رؤية ماركس للطبقات مستمدة من تصوره التاريخي للتطور الإجتماعي، فالطبقات الإجتماعية في حالتها الراهنة كما يراها ماركس انما هي إمتداد لانقسامات طبقية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، والذي يقسمه ماركس إلى عدة مراحل هي المجتمع البدائي، العبودية، والإقطاع، الرأسمالية والشيوعية التي اول مراحلها الاشتراكية[3].

وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بنوع خاص من الانتاج يترتب عليه بناء طبقي يتكون من: الطبقة الحاكمة، والطبقة المحكومة مسلوبة الحقوق، ويحدد الصراع الذي يقوم بين هاتين الطبقتين طبيعة العلاقات بين الأفراد، ويلحظ ماركس ان الطبقة الحاكمة تهيمن على الحياة العقلية والخلقية للآخرين من خلال سيطرتها على كل وسائل الانتاج، ولهذا يقول: ان القانون والحكومة، والفن والأدب والعلم والفلسفة تكون جميعاً في خدمة هذه الطبقة الحاكمة[4].

ان سبب الثورة يضعه ماركس على عاتق البنية التحتية أو القاعدة الإقتصادية التي يقوم عليها المجتمع، وتحديداً على طبيعة التفاعل ما بين مكوني هذه القاعدة وهما «قوى الانتاج «و»العلاقات الإجتماعية الانتاجية»، وهذا التفاعل ان كان إيجابياً وبحالة توافق، يكون المجتمع في وإذا كان التفاعل سلبياً وفي حالة تناقض تتعثر حالة البناء والنمو إلى ان يصل التناقض إلى درجة التعارض التام، عندئذ يدخل المجتمع في مرحلة الثورة التي تعبر عن قطيعة حادة لا ترمي إلى احتواء القديم وتميل إلى التعميم، بل ترمي إلى التخلي عن القديم بشكل كامل، وكذلك

(1) ميشال فادية، الايديولوجية، ترجمة: امينة رشيد والسيد البحراوي، دار التنوير، بيروت، 2006، ص39. كذلك ينظر: محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها: من الاغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2018، ص277.

(2) حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2012، ص 14.

(3) للمزيد ينظر: علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص176-179.

(4) غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص325.

يتم نبـذ واضـمحلال النشـاط الفكـري الـذي تمخـض عـن البنيـة التحتيـة الأساسـية القديمـة[1].

يؤكد ماركس على أهمية الانسان الفعلي، الحي ويؤكد على فاعليته في الحركات الإحتجاجية والثورية التي سوف تغير الانسان نفسه من جراء تغيير الشروط الإجتماعية التي يحيا فيها، ويؤكد على ان المحرك الفعلي للتاريخ هو الحاجات الانسانية، إذ ان جميع الثورات وما آلت إليه من مراتب تحددها حاجات الناس المادية، ومن هنا فان العمل المنتج واشكال تقسيمه هي التي تشكل مسرح التاريخ الحقيقي، ولما كانت حاجات البشر تتغير باستمرار وتتطور وتتعدد وتختلف من عصر إلى عصر، فان هذه التبدلات هي التي تقوم بأصل التحولات الاجتماعية، ولذا كانت بنية المجتمع وقفاً على نمط الانتاج القائم تاريخياً وان كل نمط للإنتاج ينطوي على نمط معين للتعاون ومن ثم على شكل معين للعلاقات الإجتماعية[2].

وبحسب هذه النظرية فان الصراع الطبقي كان وراء انعدام تحقيق العدالة الإجتماعية بين طبقات المجتمع، وهذا الإتجاه يعتقد بحتمية الصراع الإجتماعي، كنتيجة حتمية لانعدام العدالة الإجتماعية، لان سبب انعدام العدالة يرجع إلى ان تراكم الثروة عند أفراد الطبقة الرأسمالية ما أتاح لهم السيطرة على الطبقات الإجتماعية الأخرى، فنشأ الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية.

ثانياً: نظرية الحرمان النسبي (التداعي المجتمعي)

ينتمي مفهوم الحرمان النسبي إلى حزمة النظريات الإجتماعية والنفسية المفسرة لنشأة الحركات الإحتجاجية والسياسية والواسعة التأثير، التي يُطلق عليها احياناً نظريات (التوقعات الناهضة)، ويقصد بها توقعات الناس وتطلعاتهم نحو تحقيق مصالحهم واهتماماتهم المستقبلية، وتعني ان كل فرد له مجموعة من المطالب الاساسية والمحددة، إلا ان هناك درجات مختلفة يتم على اساسها الايفاء بها، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، ايفاء حقيقي وايفاء متوقع، فالحقيقي يشير إلى مدى ما يتحقق فعلاً من الحاجات، والمتوقع يشير إلى

(1) جورج بوليتزر واخرون، اصول الفلسفة الماركسية، ترجمة شعبان بركات، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج2، بدون سنة نشر، ص 185.

(2) كارل ماركس وفردريك انجلز، الايديولوجية الالمانية، ترجمة: فؤاد اديب، دار دمشق للطباعة، دمشق، بدون سنة نشر، ص11.

المدى الذي يشعر فيه الفرد بالعدالة من تحقيق حاجاته، فإذا كانت التوقعات أكثر مما تم تحقيقه يشعر الفرد بالحرمان النسبي[1]، الذي هو توتر نفسي ناشئ عن التناقض بين ما يرغب به الافراد أو يشعرون انهم يستحقونه من السلع وفرص الحياة وبين امكاناتهم الحالية أو المتوقعة للحصول على تلك السلع أو الفرص، بمعنى انه التناقض بين التوقعات والقدرات[2].

ان أحد الشروط السابقة لحدوث الصراع المدني – الحراك الاحتجاجي - هو الحرمان النسبي وهو إدراك القوى البشرية بالمجتمع بعدم التقارب بين توقعات القيمة من جانب وما تتيحه البيئة من امكانيات[3].

ان الحرمان النسبي يسبب الاحباط ثم الغضب، غير ان هذا الغضب لا يعني اندلاع الاحتجاج السياسي العنيف بالضرورة، إذ يتوقف ذلك على مجموعة من العوامل الوسيطة ابتداءً من المبررات المعيارية التي تمتد ضمن متصل يتراوح بين قطبين هما تمجيد العنف وعقيدة عدم العنف، مروراً بالمبررات النفعية المتمثلة بحسابات الربح والخسارة ذات الطابع العقلاني وانتهاءً بالظروف البيئية والخصائص الجغرافية وشبكات الاتصالات والعوامل الديمغرافية والدعم الخارجي والتي تمارس جميعاً تأثيرها في تسهيل كفاح الناس ضد السلطة أو عرقلته[4].

وتقوم هذه النظرية على افتراض وجود علاقة بين الاحباط والحرمان وبين السلوك الاحتجاجي، بمعنى ان السلوك الاحتجاجي يفترض دائماً وجود الاحباط والحرمان والعكس صحيح، وبناءً على هذا الافتراض ينبع افتراض اخر مهم وهو انه كلما زادت درجة الحرمان والاحباط كلما مالت الاستجابة لان تكون أكثر عنفاً، لان احداث العنف تفترض احتمال حرمان نسبي لأعداد كبيرة من الافراد أو المجتمع، وكلما اشتدت قسوة الحرمان النسبي تزايدت

(1) للمزيد ينظر: ابراهيم ابو الغاز، علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص230-234. كذلك ينظر: احمد عبد التواب الخطيب ومحمود خليفة جودة، الحركات الإجتماعية وثورات الربيع العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017، ص50.

(2) تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص99.

(3) رباح مجيد الهيتي، الحركات الاجتماعية: دراسة في ظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات، منشورات ضفاف، بيروت، 2018، ص102.

(4) فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجتهم الجمعية، دار ومكتبة البصائر ن بيروت، 2010، ص105.

امكانية اشتداد العنف المدني[1]، وذلك لان ادراك الفرد – بصرف النظر عن مدى موضوعية الادراك – لانخفاض الموارد في حياته كالدخل والتعليم والصحة والخدمات والضمانات والمكانة الإجتماعية بالمقايسة مع موارد الاخرين يجعله يعتقد أو يشعر بحرمان أو استياء يدفعه للتحرك فردياً أو ضمن جماعة لإستعادة مايظنه حقاً له، وهذه النظرية تصح غالباً في الدول التي لم تتطور فيها الديمقراطية الإجتماعية اي تلك التي تعاني الفقر والفساد والاستبداد[2].

ان الاحساس بالحرمان النسبي، يعد محركاً رئيساً للفعل الاحتجاجي، وذلك لإرتباطه بغياب العدالة الإجتماعية الذي ما ان يبلغ الحد الخطر حتى تتجلى مظاهره للعيان فيختل الاشتغال الاجتماعي وتكثر الحركات الإحتجاجية والعصيان المدني والغضب الجماهيري، فالإحساس بالظلم والرغبة في التغيير هو ما يدفع الناس إلى الانخراط في الحركة الإحتجاجية التي تترجم مطالب الجماعة وعدم رضاها وتعبّر عن ردة افعالها اتجاه ما تعانيه من الاحباط والحرمان[3].

فيقتنع هؤلاء المحرومون بان مشاعر الضيق والتوتر والغضب التي يرزحون تحتها، انما هي نتيجة للمشكلات الإجتماعية القائمة التي سببتها السلطة الحكومية السياسية، عندها يمكن لهذه المشاعر ان تتحول وتأخذ طريقها للسير وفق معتقدات الحركات وسلوكياتها، فيندمج الافراد بشكل فعال في الحركة من اجل تخليص انفسهم من التوترات ويقفون بوجه السلطة حتى لا يحدث حرمان أكثر من ذلك الذي يعانون منه، ومع ذلك توجد عتبة طبيعية لا يؤدي الافقار الاقتصادي دونها إلى الاحتجاج، مهما كانت عليه توقعات الناس وهي (عتبة المجاعة)، فإذا بلغ الحرمان الاقتصادي مبلغاً كبيراً إذ يصبح الناس في مستوى البقاء المادي أو ادنى منه، فانهم يصبحون غير قادرين على التمرد، لانهم منشغلون بالبحث عن الطعام فلا يستطيعون القيام بأي شيء آخر والا فسيموتون[4].

(1) مروة كامل البستنجي، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم اثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص28.

(2) دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ترجمة: ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 336. كذلك ينظر: فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق، المصدر السابق، ص26.

(3) المهدي المنجرة، الاهانة في عهد الميغا امبريالية، الركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط5، 2007، ص10.

(4) فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجتهم الجمعية، المصدر السابق، ص 49.

2 ـ النظريات الحديثة

اولاً: نظرية الفرصة السياسية

يعبر مفهوم الفرصة السياسية عن اتجاه فكري جديد ومتميز في السوسيولوجيا السياسية، يهتم بالبحث عن ادوات مغايرة للتغيير السياسي بما يتجاوز معطيات الواقع السياسي التقليدي الذي تنظمه اجراءات المشاركة السياسية المألوفة المرتبطة بفرز المشاركين وتصنيفهم بل وحشدهم في تنظيمات سياسية ذات مصالح اجتماعية وطبقية معَيّنة، مثل الاطر الحزبية التقليدية وجماعات المصالح وغيرها، إذ يربط منظّروا الفرصة السياسية التغيير السياسي الحقيقي بالحركات الإحتجاجية، على اعتبار ان السلوكيات الإحتجاجية للحركات الإجتماعية هي التي تصنع التاريخ[1]، فضلًا عن قدرتها على تعبئة مواردها واستغلال امكانياتها من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، ومن ثم تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة من اجل تحقيق مطالبها، الامر الذي يمكنها من خلق فرص سياسية اخرى غير تلك التي استغلتها[2].

وبذلك فان مفهوم الفرصة السياسية يقوم على فكرة ان تتخلص القوى الإجتماعية من كافة الاطر والقيود المؤسسية والتقليدية للمشاركة السياسية، وفي ظل رغبتها في احداث عملية التغيير بمقابلة انغلاق هذه الاطر المؤسسية والجزبية امامها، كان البديل امام هذه القوى ان تبحث عن ادوات اخرى تمكّنها من التغيير، وقد توفّر لها هذا البديل في الحركات الإجتماعية وذلك كمقابل للأطر المؤسسية التقليدية، فإذا كان التمثيل النيابي والمنافسة السياسية وظيفيتين من وظائف الاحزاب وجماعات المصالح، فان السلوك الاحتجاجي هو الوظيفة الرئيسة للحركات الإحتجاجية الإجتماعية [3].

اما فيما يتعلق بالمجال السياسي، فان الفرصة السياسية التي ممكن ان تنشأ عن المتغير

(1) الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الإحتجاجية في المغرب وديناميةالتغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص425.

(2) محمود صلاح عبد الحفيظ المهر، الحركات الإجتماعية والفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 27، 2010، ص161.

(3) اسراء جمال رشاد عرفات، الحركات الإحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي: دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2017، ص25.

السياسي فهي ترتبط بثلاثة شروط هي: الانقسامات التي تحدث بين النخب وداخلها إذ تؤدي إلى توسيع دائرة الصراع السياسي ونقلها إلى كثير من الجماعات التي توجد خارج النظام السياسي وتمنحهم قدراً من القوة في التأثير في العملية السياسية، أو التحالفات القائمة بين النخبة السياسية، الامر الذي يشجع كثيراً من المعارضين على الحصول على القوة، فضلاً عن قدرة الاليات السياسية على التطور لاحتضان فئات جديدة من اجل مأسسة قوتها الإجتماعية، كان تنفتح الاحزاب على مشاكل فئة العمال أو الطلبة الجامعيين أو الرافضين لقرار حكومي، لأجل كسب ثقتهم وتعاطفهم ودفعهم إلى الانخراط في تنظيمها للاحتجاج بشكل مؤسسي[1].

يركز هذا الاتجاه على مسألة التوقيت، إذ يرى ان بعض الجماعات تمتلك الوعي التمردي، وتتمع بموارد للتحرك، ولكن اغلاق الفرص السياسية امامها يجعلها لا تحقق اي نجاح مما يعني ان توافر العناصر الثلاثة (الوعي التمردي والقوة التنظيمية والفرصة السياسية) معا يعد شرطاً ضروريا لانبثاق الحراك الاحتجاجي[2].

تفترض هذه النظرية ان اندلاع الحركات الإحتجاجية التي ينخرط بها الناس ضد السلطة – بضمنها الثورة – يمكن تفسيره على اساس تشتت الدعم للبنية السياسية للسلطة القائمة، وبسبب الاعتقاد بان الحراك الاحتجاجي قد نجح في تحقيق بعض الاهداف المرجوة، فاستعداد الافراد للمشاركة بالحركات الإحتجاجية ضد السلطة الحاكمة يبلغ مداه الاقصى عندما يتلازم شرطان في ان معاً وهما، اقل درجة من الثقة السياسية في السلطة السياسية، واعلى درجة من الاعتقاد بان الحركات الإحتجاجية قد حققت بعض الاهداف المرجوة، وبالعكس.

ومن هنا ظهر مفهوم اخر متربط بالفرصة السياسية وهو (بنية الفرصة السياسية) كأداة لرصد وتفسير التباينات في النشاط الاحتجاجي، إذ يرمي هذا المفهوم إلى دراسة تأثير النظام السياسي وتطوراته الظرفية على مصير الفعل النضالي، بغض النظر عن القدرة التعبوية للمجموعة، فيهتم بتحليل الظروف غير الثابتة التي من شانها ان تجعل من النظام السياسي أقل أو أكثر عرضة للاحتجاج والنضال ضده وقابلية التأثير به[3].

(1) محمود صلاح عبد الحفيظ المهر، المصدر السابق، ص163.

(2) Crajun, E.R.T & Cragun, D.D. (2006), Introduction to Sociology, The Open Content Textbooks Collection, pp233-234.

(3) هدى العربي واخرون، المصدر السابق، ص 24.

بمعنى اخر ان طبيعة عمل الحركات الإحتجاجية محكوم بالبنى السياسية السائدة، فهذه البنى اما ان تساهم في تطوير تعبئة هذه الحركات أو في الحد من انطلاقها، والمقصود بالبنى السياسية السائدة هو طبيعية التركيبات السياسية السائدة في النظام السياسي ويدخل ضمنها حجم القدرة القمعية للدولة ومدى متانة التحالفات الإجتماعية الحاكمة أو المعارضة، فضلاً عن مدى قدرة الحركات الإحتجاجية على بناء رصيدها السياسي من ناحية خطابها السياسي والاجتماعي واستراتيجيات تعبئة جمهورها[1]، وذلك من خلال استغلالها لفرصة سياسية معَيّنة والعمل على تطويرها وهذه اللحظة تعرف بـ (لحظة الانفتاح) التي تعتبر مؤشراً قوياً على ما يسمى بـ (الفرصة الكبيرة) التي يكون فيها النظام السياسي وجهاز الدولة أكثر تعرضاً للتحديات السياسية من قبل جماعات مختلفة.

ثانياً: نظرية تعبئة الموارد

تبلورت هذه النظرية في ستينيات القرن الماضي، استناداً إلى فهم خاص يبحث في نشوء الحركات الإحتجاجية وآليات تشكيلها بواسطة الموارد الإقتصادية والسياسية والتواصلية التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي بدون إغفال القدرة على إستعمال هذه الموارد، إذ كانت البدايات الاولى لهذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية في سياق البحث عن اطار تحليلي للحركات الإجتماعية، ويرى اصحاب هذه النظرية ان الحركات الإحتجاجية الإجتماعية جزء من النظام السياسي، وتسعى إلى الصورة الأفضل من خلال قيامها بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره[2].

فضلاً عن ان الحركات الإحتجاجية الإجتماعية هي إستجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت في المجتمع وهي مظهر من مظاهر الفاعلية الإجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية، لهذا تعير هذه النظرية جنباً كبيراً من الإهتمام للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي لإكتشاف جدول التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي[3].

(1) اسراء جمال رشاد عرفات، المصدر السابق، ص27.

(2) محمد الحوراني وفايز المجالي، المرتكزات المعرفية لعلم النفس الاجتماعي في دراسة الحركات الإجتماعية: حركة الحقوق المدنية انموذجاً، المجلة الاردنية للعلوم الإجتماعية، جامعة الاردن، العدد 3، 2009، ص305.

(3) رمضاني صورایة، الحركات الإجتماعية: مقاربة سسيولوجية، مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 24، 2016، ص348.

واهتمت هذه النظرية بدراسة الاحتجاجات كشكل عقلاني، فهي ترى ان وقوع التعبئة الجماهيرية انما ينتج عن تطور في الوعي، وتركز على دور وثقل التنظيم عند القيام بالتعبئة الإحتجاجية، فالجماعات المنظمة تقوم بتقسيم جيد للأدوار والمهام خاصة عند الأزمات، وتقوم بتوفير جميع الأجهزة والوسائل اللازمة للقيام بنشاطاتها في احسن صورة من أجل تحقيق أهدافها التي دفعتها للإحتجاج[1].

ان هذه النظرية تتخذ موقفاً مغايراً تماماً لنظريات التداعي المجتمعي (الحرمان النسبي)، فحركات الاحتجاج تنبثق ليس بتأثير تزايد المظالم الإجتماعية، بل بتأثير توافر الموارد في المجتمع المظلوم، فالناس يتحركون لتغيير اوضاعهم عندما تتوافر لديهم الموارد التي تمكنهم من ذلك، بصرف النظر عن ادراكهم للحرمان، اي ان سلوكهم الجمعي يصبح مدفوعاً بتحليلهم العقلاني لثنائية التكلفة والمنفعة في مدخلاتهم ومخرجاتهم أكثر من كونه نتاجاً لإدراكهم للحرمان، وترى النظرية ان الموارد قد تكون ضرورية لتنمية ادراكاتهم للحرمان[2].

ان نظرية تعبئة الموارد تقوم على فكرة ان الموارد الإقتصادية والسياسية والتنظيمية والثقافية هي الأساس في تشكل الحركات الإحتجاجية وتحديد طرق عملها، لاسيما قدرة الحركة الإحتجاجية على خلق قنوات أتصال بين مكوناتها وذلك بإعتبار ان السمة الأساسية لها هي سعيها للتأثير السياسي عبر عملية تنظيمية تجيب على السؤال الرئيسي الذي تقف أمامه الحركة وهو كيف يمكن للمكونات الإجتماعية المختلفة في الحركة حشد الموارد وتوجيهها بشكل فاعل[3].

وبذلك يمكن القول بانه على الرغم من ان نشوء الحركات الإحتجاجية ينبثق من واقع إجتماعي وسياسي تتوفر فيه مصادر الاحتجاج، إلا ان وجود هذه المصادر هو شرط غير كاف رغم أهميته لتشكل حركة إحتجاجية، فعمليتي التحشيد وتعبئة الموارد لها أهمية قصوى على مستوى الأساس التنظيمي، فبهما يمكن تحويل أشكال الاحتجاج العشوائي إلى حراك مؤطر ومؤثر.

---

(1) انور جبار علي الكناني، سلوك الاحتجاج الاجتماعي والثورة: دراسة في التوجهات السلوكية للاحتجاج الاجتماعي، بغداد، بدون دار، 2011، ص 50.

(2) فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجتهم الجمعية، المصدر السابق، ص 211.

(3) اسراء جمال رشاد عرفات، المصدر السابق، ص28. كذلك ينظر: رباح مجيد الهيتي، الحركات الاجتماعية: دراسة في ظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات، المصدر السابق، ص99.

ثالثاً: نظرية الهوية الإجتماعية

افترضت نظرية الهوية الإجتماعية ان الناس عموماً يكافحون من أجل الهويات الإجتماعية الإيجابية المرتبطة في عضويتهم بالجماعة، وعندما يتوحدون بجماعات ذات انعكاسات سلبية عليهم (جماعات منخفضة المكانة أو متدنية) تشتغل ثلاثة متغيرات سسيوبنيوية والتي تتمثل في نفاذية حدود الجماعة وشرعية العلاقات بين الجماعات وثباتها، فالنفاذية تتيح لأعضاء الجماعة المتدنية ترك جماعتهم والانتماء إلى الجماعة ذات المكانة الاعلى، بينما لا تتيح عدم النفاذية ذلك، وعندما يكون الخروج مستحيلاً يلجأ الناس إلى طرائق اخرى، منها الانخراط في تنافس اجتماعي يكون الفعل الجمعي أحد تعبيراته، وعندما يدرك الناس ان المكانة المتمايزة غير شرعية وغير ثابتة، فيحتمل ان يتوحدوا بجماعتهم وينخرطوا في فعل جمعي إحتجاجي لتغيير ذلك التمايز، وذلك لان الهوية الإجتماعية تعمل على تحشيد الناس للتغيير الإجتماعي[1]، وان التوحد مع تنظيمات الحركات الإجتماعية أكثر تنبؤية بالفعل الجمعي من التوحد مع الجماعات المتدنية، لان الاولى تولد هوية مسيسة تمكن الناس من تطوير هويات ناشطة أكثر تحديداً عبر الانخراط في الفعل الجمعي[2].

تفترض هذه النظرية وجود ثلاث ستراتيجيات، يوظّفها الفرد للتعامل مع المخرجات السلبية، فقد يلجأ إلى الحراك الفردي، اي مغادرة جماعته بدنياً أو نفسياً، وقد يلجأ إلى الإبداع الإجتماعي، اي بحثه عن ابعاد اخرى ايجابية للمقارنة بين جماعته والجماعات الاخرى، اما الاستراتيجية الثالثة فهي الاحتجاج من اجل التطوير الفعلي لجماعته، وهذا ما يسمى بالتغير الاجتماعي. وتتحكم عوامل عديدة في نوع الإستراتيجية التي يتبناها الفرد حين يشعر بتهديده لهويته الإجتماعية، فعندما يكون تماهي الفرد قوياً بجماعته يزداد إحتمال لجوئه إلى الاحتجاج لحماية مصالحها وبالعكس، أما إذا كان تماهيه ضعيفاً يزداد لجوئه إلى الإستراتيجيات الفردية[3].

(1)) لؤي خزعل جبر، الذاكرة التاريخية والثقافة السياسية: دراسة نفسية في ديناميات العجز المتعلم في المجتمع العراقي، بيروت، جامعة الكوفة، 2018، ص337.

(2) Vav Zomeren, & Spears, R. (2008), Toward an Integrative Social Identity Model of Collective Action: A Quantitative Research Synthesis of Three Socio-psychological Perspectives, psychological Bulletin, V134, p535.

(3) فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجتهم الجمعية، المصدر السابق، ص 206.

مما تقدم نستنتج بان للحراك الاحتجاجي عدة نظريات مفسرة تختلف وفقاً لإختلاف المدراس الفكرية التي تتبناها ومنطلقاتها الاَيديولجية، فبعض النظريات ترجع أسباب الاحتجاج إلى الصراع الطبقي وهذا الرأي يأتي وفقاً للمدرسة الماركسية، في حين يرجعها البعض الاَخر إلى الحرمان النسبي الذي يعاني منه الأفراد والذي قد يشكل دافعاً مهماً للإحتجاج، في حين تنطلق إتجاهات أخرى من تعبئة الموارد، وتؤكد على ان بناء الحركات الإحتجاجية وآليات تدبيرها وتشكيلها يتم عن طريق تعبئة الموارد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والتواصلية المتاحة للأفراد، فخلق قنوات الإتصال بينهم وبناء التحالفات هو الأساس الذي يمكّنها من حشد مواردها وطاقاتها بفاعلية نحو تحقيق أهدافها. وجاءت نظرية الهوية الإجتماعية كمفسرة للإحتجاج بالتأكيد على رغبة الفرد في الانتماء إلى جماعات إجتماعية ذات هوية مؤثرة وغير مسيسة، بالإضافة إلى نظرية الفرصة السياسية والتي يرى الباحث بانها من أقرب النظريات إلى تفسير الحراك الاحتجاجي في العراق بعد عام 2003 وبالأخص حراك تشرين الاول/أكتوبر 2019، إذ شكّل الواقع السياسي والإجتماعي وحالة عدم الرضا المجتمعي بيئة مناسبة لانطلاق الحراك الاحتجاجي، وهذا لا يعني عدم تطابق النظريات المفسرة المذكورة أعلاه على الواقع العراقي، بل نجد انه في بعض الأحيان تداخل كل النظريات المذكورة فيما عدا الصراع الطبقي في تفسير السلوك الاحتجاجي في العراق، إلا انها تختلف في مدى التأثير والتأثر.

3 ـ المداخل النظرية لتحليل عملية التحول الديمقراطي

اولاً: مدخل التحديث والثقافة السياسية

ينطلق انصار هذا الإتجاه من ان هناك شروط وعوامل مسبقة وبيئة اجتماعية واقتصادية ينبغي توافرها قبل نشأة النظام الديمقراطي، تتمثل في التنمية الإقتصادية والتعليم والتحضر ووسائل الإتصال، ويعد استاذ السياسة (S.M.Lipset) اول من حاول تقديم الدليل العلمي على هذا الرأي في كتابه (الشهير الرجل السياسي)، إذ لم يكتف بإظهار العلاقة المنطقية والنظرية بين الديمقراطية والتنمية، إذ قدم الأدلة الإمبريقية على هذه الصلة، وذلك من خلال دراسته مجموعة من الدول الاوربية والولايات المتحدة وكندا ومجموعة اخرى تتألف من دول امريكا اللاتينية، وصنف المجموعة الاولى إلى نظم ديمقراطية مستقرة وديمقراطية غير مستقرة وديكتاتورية، وصنف المجموعة الثانية إلى نظم ديكتاتورية مستقرة، وديكتاتورية

غير مستقرة، وديمقراطية، وقارن بين هذه الدول وفقا لمؤشرات الناتج القومي الاجمالي ودرجة التصنيع والتحضر والتعليم ومدى ارتباط الاستقرار السياسي بمؤشرات التنمية[1].

وتوصل (Lipset) من هذه المقارنة إلى ان النظم ذات النظم الديمقراطية في المجموعتين اتسمت بمستويات تنمية أعلى من الدول التي سادتها النظم الديكتاتورية، مشيراً إلى ان التنمية الإقتصادية ترتبط بازدياد المشاركة وتخفف من حدة التناقضات الإجتماعية، لان إرتفاع الدخل يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات التوزيعية للموارد، ويخلق مصالح متقاطعة وولاءات متعددة، مما يسهل وجود مصالح مشتركة عبر الجماعات والفئات، ويسهل بناء التوافق العام والرضا في المجتمع، إذ ان انتشار النظم الديمقراطية أدى إلى إخماد الصراعات الطبقية في هذه الدول، وتحولت الصراعات الأيديولوجية إلى صراعات ديمقراطية تخاض عبر المنافسة الحزبية وصناديق الانتخاب والجدالات البرلمانية[2].

إذ ان جوهر التحول إلى الديمقراطية هو حدوث تغير في الاوضاع الإجتماعية يكون من شانه ذيوع الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع ويزيد من رأس المال البشري، والاستعداد لتقبّل قيم التعددية والاعتدال، والابتعاد عن الافكار المتطرفة.

ويمكن تلخيص أهم العناصر التي طرحها انصار مدرسة التحديث بإعتبارها المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية للتحول الديمقراطي، في ضرورة بلوغ المجتمع درجة ملموسة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى نمو الطبقة الوسطى التي عادة ما تكون قيمها مؤيدة للديمقراطية، وبالعكس يمثل انتشار الفقر والتخلف الاقتصادي عقبة أمام التحول الديمقراطي[3].

إذ ان التركيز على وجود طبقة وسطى عريضة ونظام طبقي مرن يسمح بالارتقاء الاجتماعي لأفراد من الطبقات الدنيا إلى الطبقة الوسطى بما يوسع منها ويجعلها قادرة على استيعاب العناصر النشطة في المجتمع وهذا ما يعرف (بالحراك الاجتماعي)، فضلاً عن ضرورة ارتفاع نسبة التعليم، بإعتباره يؤدي عموما إلى زيادة الوعي السياسي بأهمية المشاركة، وبالعكس

(1) شادية فتحي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للراسات السياسية، عمان، 2005، ص37.

(2) علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2019، ص37.

(3) للمزيد ينظر: حنان كمال عبد الغني أبو سكين، المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري 2003- 2008، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 56.

يرتبط انتشار الامية مع الفقر في مجتمع ما باللامبالاة السياسية وعدم المشاركة مما يكون من شانه ايجاد بيئة داعمة للنظم التسلطية[1].

بالإضافة إلى التركيز على تكوين ثقافة داعمة لمؤسسات النظام الديمقراطي، فالرأي العام الديمقراطي هو السياج الاهم لحماية الديمقراطية والضامن لعدم خروج اي فريق على قواعدها لأنه يملك سلطة المحاسبة واصدار الحكم في اول انتخابات تالية، فضلاً عن العلاقة بين الثقافة الديمقراطية والحرية، فالحرية تؤدي إلى مزيد من التنمية الإقتصادية، وهي بدورها تؤدي إلى مزيد من الحرية، وان الحرية السياسية تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال تحسين عملية تكوين رأس المال البشري[2].

مما تقدم نستنتج ان امكانية اقامة النظام الديمقراطي تقل عند المستويات الدنيا للتنمية الإقتصادية والسياسية وان إحتمال إقامته تزداد عند إرتفاعها، وان إحتمال انهيار النظام الديمقراطي يتناقص مع إرتفاع مستويات الثقافة السياسية والدخل وتزداد فرص إستقراره، وان إحتمال إقامة الديمقراطية يزداد مع إرتفاع مستويات التنمية، وإحتمال ان تكون الديمقراطية في البلدان الاقل نمواً أكثر عرضة للسقوط.

ثانياً: المدخل البنيوي

تنطلق أطروحات المدخل البنيوي من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملّاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. فهذه المدرسة تستند في تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى، وذلك وفقاً لفكرة ومفهوم «بنى القوة والسلطة المتغيرة» بحيث توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم، وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه ومن ناحية أخرى، فان الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم، مع الآخرين، في واستمراريتها[3].

(1) مصطفى محسن، التربية ومهام الانتقال الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 294، 2003، ص49.

(2) فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص93.

(3) جان ليكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، في غسان سلامة (محرراً)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص68.

بمعنى انه يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الإقتصادية ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة البرجوازية في المجتمع، اما إذا غابت الطبقة البرجوازية في خضم هذه الصراعات بحيث يستمر ملاك الارض والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الإجتماعية تواظب مؤسسات الدولة على تركيز نظام من الحكم لا علاقة له بالديمقراطية[1].

ووفقا لهذه النظرية فان المسار التاريخي للديمقراطية تحدده البنى المتغيرة لقوة الطبقة، والدولة، والقوى الدولية عبر القومية، المتأثرة بالرأسمالية، وليس مبادرات وخيارات النخب الخاضعة في حد ذاتها للقيود والفرص البنيوية.

ثالثاً: مدخل الانتقال

تركز المدرسة الانتقالية على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب، مقابل فئات اخرى معتدلة وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي، فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة مثلاً التعاون مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة، وهكذا تشدد هذه المقاربة على دور الفعل البشري وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة واهمية الثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام إلى القانون والايمان بالتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، ولعل اهم تخرج به هذه المدرسة يكمن في اظهارها آليات فشل الفئات الحاكمة والتي اضطرت لتقديم التنازلات للاحتفاظ ببعض مصالحها[2].

وفي رأي هذه المدرسة انه بدلاً عن دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق امام نشوء الديمقراطية، لابد من تحديد يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الاول، اي دراسة آليات الانتقال عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال، وعمد (رستو) إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فيبين ان الانتقال إلى الديمقراطية يمر عبر اربع طرق أو مراحل وهي[3]:

(1) يوسف الشويري، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: اليات الانتقال، في علي الكواري، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005، ص 56.

(2) للمزيد ينظر: عمار علي حسن واخرون، الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2006، ص ص 70- 72.

(3) يوسف الشويري، المصدر السابق، ص 57.

- المرحلة الاولى: هي مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه اجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.
- المرحلة الثانية: بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائج اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين مثلاً وملّاك الاراضي، أو الطبقة المتوسطة والفئة الحاكمة، وهذه المرحلة تعرف صراعاً سياسياً طويلاً ينشأ في الغالب كنتيجة لبروز نخبة جديدة تطالب بدور وموقع مؤثر في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معَيّنة مما يغلق الباب امام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد.
- المرحلة الثالثة: إذا انتهى الصراع إلى توازن اجتماعي حيث ان ميزان القوى ظل غير محسوم لمصلحة فئة ضد الاخرى، يرتدي القرار السياسي في هذه اللحظة التاريخية اهمية قصوى، اي تبدأ أطراف الصراع إلى عقد الصفقات، والتوصل إلى حلول وسطى وتتبنى قواعد اللعبة الديمقراطية التي تضمن لكل طرف حصة ما في النظام السياسي، وعادة ما يكون هذا القرار قائماً على حسابات عقلانية للخسائر والارباح.
- المرحلة الرابعة: وفي هذه المرحلة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحاً، إذ ان الحلول الوسطى قد تأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الاطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضَّل، غير ان القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجياً إلى ممارسة يومية وتصبح عرفاً اجتماعياً، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى اجلٍ يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فان الديمقراطية تعبر تجربتها الاولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع.

رابعاً: المدخل المؤسسي

يهدف إلى محاولة التعرف على الهياكل المؤسسية المناسبة للتحول، وهو الذي يفترض ان المسار التاريخي للتحول الديمقراطي في إي نظام، متوقف على طبيعة البنية المؤسساتية للدولة، الرسمية وغير الرسمية ومدى مأسسة هذه المؤسسات وطريقة ادارتها وانه لا بد ان تتلاءم المؤسسات والإستراتيجيات مع الظروف البيئية القائمة بما فيها العوامل الخارجية، وهنا

لابد من صياغة هذه الإستراتيجية بصورة واقعية لإدراكها البدائل المتاحة واختيار ما يدعم منها التحول، وذلك من خلال إستحداث دساتير ديمقراطية من أجل المضي نحو مزيد من التحول الديمقراطي، وهنا تثار مسألة شكل الحكم وأسلوب الانتخاب والمؤسسات المنظمة لها، وعلى ذلك فان مسؤولية اختيار البدائل المؤسسية تقع على عاتق القيادات السياسية[1].

فالديمقراطية ليست وجود مؤسسات شكلية فحسب، لكنها ثقافة مؤسسات ايضاً، قائمة على اساس النزاهة والكفاءة والتعدد والتنوع، والممارسة الديمقراطية التي يمارسها المواطن تكون من خلال هذه المؤسسات[2].

يرى اصحاب هذا الرأي من المدخل المؤسسي البنيوي انه ليس هناك إصلاح دون تغيير وإصلاح المؤسسات السياسية، كما ان بناء مفهوم المواطنة وأحياءه يبدأ على مستوى هذه المؤسسات من خلال التأكيد على القيم القانونية والقضاء على قيم استغلال النفوذ والمنصب، إذ ان مؤسسات الدولة وخاصة السياسية هي التي تضمن تقديم الخدمات العامة والمنصفة وتستجيب لاحتياجات ابناء المجتمع كافة[3].

مما تقدم نستنتج ان مدخل التحديث يربط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية فضلاً عن مستوى الثقافة السياسية، مستدل بذلك ان البلدان الاكثر ديمقراطية هي التي تتسم بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية تفوق نظيراتها في البلدان الدكتاتورية، وبحسب المدخل البنيوي فانه لا يتحدد المسار التاريخي نحو الديمقراطية أو نحو اي شكل سياسي آخر استجابة لمبادرات النخب وخياراتها، بل وفق البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية، اما فيما يتعلق بالمدخل الانتقالي فأنصاره يعترضون على المدخل التحديثي، وذلك تأسيساً على ان الربط بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية يتعلق بعوامل تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية، في حين يتمحور اهتمام هذا المدخل حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الاول، بينما يركز المدخل المؤسسي على ضرورة إصلاح البنى المؤسسية الرسمية وغير الرسمية بما يسهم في عملية التحويل الديمقراطي.

---

(1) هدى ميتيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، مجموعة مؤلفين، اتجاهات حديثة في علم السياسة، منشورات المجلس الاعلى للجامعات، القاهرة، 1999، ص 47.

(2) لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع ام دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، 1994، ص216.

(3) شادية فتحي ابراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص10.

الفصل الثاني

البيئة المجتمعية للحراك الاحتجاجي ومحركاته

ان ولادة الحركات الإحتجاجية تعد مؤشراً على وجود قلق مزمن داخل المجتمعات، وأنها عمليات تترجم انتقال النظام السياسي والإجتماعي إلى مرحلة التأزم الهيكلي ووجود حالة انسداد قصوى، مما يدفع بالأفراد إلى الانخراط الواعي والطوعي في مسارات جماعية من أجل كسر الطوق الذي فُرض عليهم من قبل جهات انفردت بالقرار وتعمدت بناء نمط سياسي وإجتماعي وإقتصادي وثقافي مغلق لا يسمح للآخرين بالمشاركة والفعل والانتفاع بالشأن العام وانعدام مؤشرات العدالة الإجتماعية في عملية توزيع الثروات.

وبذلك فان الحرك الاحتجاجي يرجع إلى تفاعل وتداخل عدة أسباب مترابطة ومتراكمة غير منفصلة، تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل حلقات من المسببات الدافعة إلى ظهور النزعة الإحتجاجية كوسيلة للتعبير عن حالة عدم الرضا، وذلك يأتي وسط حالة التشوه والهشاشة التي تعاني منها المؤسسات الوسيطة، كونها فشلت في إيجاد قنوات للتواصل والتحاور بين النظام السياسي والجمهور، مما أفضى إلى البحث عن ممارسات إحتجاجية تكون خارج الدور التأطيري لهذه المؤسسات.

هذه الإشكاليات التي اوجدت بيئة محركة للإحتجاج، تعد في الوقت نفسه أحد معرقلات عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، فالانتقال الديمقراطي الذي تم بفعل التدخل الخارجي لم يتطور إلى مستوى النضج الديمقراطي، إذ ان عملية التحول توقفت في منطقة رمادية تتمثل بشبه الديمقراطية أو الديمقراطية الخادعة، وذلك راجع إلى الإفتقار إلى رؤية وطنية لبناء الدولة الحديثة، مما جعل الطبقة السياسية تتبنى أساليب توافقية طائفية لبناء الدولة انعكست إرتداداتها على جميع البنى المجتمعية، مما شكلت كابحاً لعملية التحول الديمقراطي، ودافعاً لعملية الاحتجاج، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الاول

البيئة السياسية للاحتجاج ومحركاته

1 ـ طبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 واشكالية الشرعية

ان عملية الانتقال الديمقراطي وبناء النظام السياسي في العراق منذ 9 نيسان/أبريل 2003، كان بفعل حالة من التدخل العسكري المباشر، إذ لم تتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه، ولا عن طريق مبادرة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة العراقية، إذ جاءت عملية الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الصراعات الدولية على مناطق النفوذ والهيمنة، وعلى الرغم من ذلك فان حاجة العراق إلى التغيير السياسي كانت ضرورة لإشاعة المناخ الديموقراطي، ومن ثمَّ الدفع بعملية التحول الديموقراطي وصولاً إلى ترسيخ الديمقراطية وتجذيرها[1].

ان أسلوب الانتقال والتحول يعد عاملاً مهماً في تحديد مستقبل التجربة الديمقراطية، وان أكثر الوسائل فعالية في التحول الديمقراطي تتمثل في الاتفاقيات التفاوضية التي تضمن تقبّل قواعد السياسات الديمقراطية من قبل معظم افراد النخبة السياسية وان اهمية هذه الاتفاقيات ترجع إلى انها يمكن ان تمثل أحد معوقات استقرار الديمقراطية في دول العالم الثالث، نظراً لاشتراك عناصر غير ديمقراطية فيها، كذلك يلعب الحراك الاحتجاجي دوراً مهماً في عملية التحول الديمقراطي؛ إذ يمكن توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، فضلاً عن تنامي دور المؤسسات غير الحكومية كضرورة لتطوير اطر ثقافية سياسية ديمقراطية لمرحلة الاستقرار التي تمكن من ترسيخ الديمقراطية.

ان عملية الانتقال نحو بناء نظام سياسي ومؤسسات سياسية جديدة في العراق كان ناتج عن استخدام الاداة العسكرية التي أسقطت النظام السابق ومن ثم عملية التوافق ما بين هذا

(1) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، 2011، ص104.

العمل الخارجي ومن تولى زمام شؤون السياسة والنشاط السياسي في العراق سواء كان سلطة أم إدارة وفي إطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول[1].

ان المحاصصة السياسية الطائفية، تجلّت بصورة واضحة في العملية السياسية العراقية بعد عام 2003، إذ انها تشكلت على أساس التوافق بين جميع المكونات، حيث ان الطائفية السياسية شملت جميع المؤسسات الرسمية مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وغيرها، واصبح هذا الامر عُرفاً سياسياً اعتادته الطبقة السياسية، وهذا ما انعكس اجتماعياً، إذ ان تشكيل المؤسسات على اساس طائفي وتحديد نسب المكونات واستحقاقها وتحديد أسماء المكونات ومن يمثلها اسهم في اذكاء النزعة الطائفية في عراق ما بعد 2003، فكان المرجو بعد الانتقال السياسي في العراق تحقيق ديمقراطية حقيقية لا ديمقراطية مكونات، فالأخيرة تسهم بتنشئة اجتماعية – سياسية غير ناضجة، تميل إلى احياء الهويات الاولية على حساب الهوية الوطنية وهذا الامر يسهم في تمزيق النسيج المجتمعي العراقي[2].

وهذا النموذج من الديمقراطية التوافقية يعتمد على تقسيم السلطة إلى جماعات داخل الدولة حسب نسب معَيّنة متفق عليها حيث تسوى النزاعات بالتراضي أو تبنى الفئات المتعددة علاقاتها بروح من التنازل والتسامح عبر تطبيق مبدأ الاكثرية[3]. كما تعمل على تأكيد الخصوصية في الرموز والمناسبات الدينية والقومية الخاصة بكل جماعة، والتنشئة عليها بالوسائل التعليمية والإعلامية، في مقابل تغييب وتهميش الرموز والمناسبات والاهداف الوطنية[4].

ان تشكيل النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 بصيغة التحاصص والتوافق الطائفي، والابتعاد عن صيغة التوافق الوطني، جعل من الطبقة الحاكمة تتجه نحو التوسع فيها لتصبح محاصصة جهوية وحزبية، حتى وصل الامر إلى التحاصص ضمن الحزب الواحد، مما يجعلها

(1) عبد الجبار احمد عبد الله، المصدر السابق، ص116.

(2) ياسين البكري وعبد العظيم جبر حافظ، في الثقافة الديمقراطية، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، 2011، ص102-103. كذلك ينظر: قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي تحليل سايكولوجي لما حدث ويحدث، الدار العربية للعلوم/ ناشرون، بيروت، 2008، ص26.

(3) حسن البزاز، البناء السياسي والديمقراطية، حال الامة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (5-6)، 1992، ص90.

(4) ياسين البكري، عبد العظيم جبر حافظ، المصدر السابق، ص101.

ثقافة ترسخت عند القوى السياسية العراقية، فأصبحت اي مشكلة سياسية لا تحل وفقاً للسياقات والاطر المؤسسية والدستورية وانما تحل من قبل رؤساء الكتل السياسية وفقاً لمبدأ التوافقية[1].

وانعكس هذا الامر على الاداء الحكومي، إذ اوجدت التوافقية عدة اشكاليات عرقلت من عمل الدولة وصعبت ادارتها، فهي تعطل التشريع؛ إذ لا يمكن تشريع اي قانون إلا بحصول توافق الكتل والاحزاب السياسية عليه، واضعفت دورها في تنفيذ السياسة العامة المقرة، لان اغلب الماسكين بالمناصب العامة المهمة لا يمتلكون الكفاءة في تنفيذها[2]، إذ ان الوزراء وفق النظام المحاصصاتي يكونون مفروضين على رئيس الحكومة وفقاً للتوجه المذهبي والقومي، وهذا الامر يقلل فرص اختيار رئيس الحكومة للوزراء على اساس النزاهة والخبرة والشجاعة[3]، مما أدى إلى عجز المؤسسات الخدمية في تقديم الخدمات للشعب على جميع الاصعدة وهذا ما يؤشر إلى وجود ازمة تغلغل[4].

فضلاً عن المؤسسة التشريعية وهي اهم مؤسسة سياسية في الدولة، يتحكم فيها التوافق والمحاصصة، والتي تعد الية معطلة للقرار السياسي والتشريع، وكذلك معطلة للدور الرقابي للبرلمان، هذا ما جرى داخل مجلس النواب عام 2008، إذ عطل اقرار ثلاثة تشريعات بسبب الخلاف حولها، فتأخر اقرار الموازنة العامة بسبب عدم موافقة كتلة التحالف الكردستاني، وقانون العفو العام المعطل من قبل الائتلاف الوطني الموحد، وقانون انتخابات مجالس المحافظات المعطل من قبل جبهة التوافق، فكان يجب ان تمرر هذه القوانين بصفقة واحدة وبتوافق الكتل[5]. وبذلك فان القوانين التي يشرعها مجلس النواب ليست انعكاساً لمتطلبات الشعب وتماشياً مع مدخلات النظام

(1) مهدي الحافظ، الان والغد: في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت، 2009، ص249.

(2) ابراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية: مقالات في الشأن العراقي 2010-2013، مطبعة الساقي، بغداد، ط2، 2013، ص 80.

(3) للمزيد ينظر: موسى فرج، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة، دمشق، 2013، ص69.

(4) للمزيد ينظر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: نظام الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، العبيكان، الرياض، 2007، ص175-179.

(5) ياسين سعد محمد البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد 27، 2009، ص 72.

السياسي وانما تأتي انسجاماً مع مصالح الكتل السياسية، ومازال هناك العديد من مشاريع القوانين البنائية والمهمة معطلة في مجلس النواب ولعل اهمها قانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية وقانون حرية الرأي والتعبير وقانون مجلس الاتحاد، وهذا الامر راجع إلى عدم التوافق بين الكتل السياسية، كون المحاصصة هي سيدة الموقف، ولا يمكن لأي ديمقراطية ان تعمل ما لم يؤطر عملها بالتشريعات القانونية والدستورية[1].

ان ما يزيد خطورة الموقف هو خضوع الهيئات المستقلة لقاعدة المحاصصة الطائفية، وانسحبت آلية المحاصصة وفق النموذج التوافقي على المؤسسات القضائية ومفوضية حقوق الانسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وان لهذا الامر ارتدادات كبيرة جداً على مستوى ثقة المواطن بمخرجات هذه المؤسسات التي تعد بمثابة الحارس للممارسة الديمقراطية[2]. هكذا ادت المحاصصة والتوافقية إلى خلق اجواء عززت من التنافس السلبي بين الكتل السياسية للسيطرة على دفة القرار في المؤسسات المستقلة وغير المستقلة، رافقها ما استجد من انفلات امني وتدهور اقتصادي وتفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وبذلك فان الحكم الديمقراطي يكون سيئاً حين يستسلم للإفساد[3].

ان تراكم الاشكاليات السياسية في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 وعدم ايجاد حلول وطنية لها، ساهم في تعطيل عملية التحول الديمقراطي الحقيقي وتوظيفها لأغراض شخصية وحزبية وفئوية ضيقة على حساب المصلحة الوطنية، وهذا واحد من مؤشرات فساد الديمقراطية، هذه الاشكاليات عززت من فقدان الثقة بين الشعب والنظام السياسي، إذ ان الحكومات لم تف بتعهداتها ولا بتطبيق برنامجها الحكومي، فضلاً عن عدم تطبيق البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ان الطبقة السياسية الحاكمة لا تزال تعاني قصوراً واضحاً في فهم الديمقراطية بل في حالات عدة حاولت القفز على قواعدها وسلوكياتها، وهذا افضى إلى ازمة ثقة بين الشعب والسلطة والقيادات السياسية الامر الذي أثر على مؤسسات النظام السياسي التي تعاني من عدم

(1) للمزيد ينظر: محمد نعناع، هوامش سياسية، مؤسسة مصر مرتضى، بيروت، 2011، ص91.

(2) المصدر نفسه، ص73.

(3) جاك رانسيير، كراهية الديمقراطية، ترجمة: احمد حسان، دار التنوير، بيروت، 2012، ص12.

الاستقرار كونها خاضعة للتوافقات والمساومات[1]، وهذا ما قوّض من الشرعية السياسية للنظام[2].

ان شرعية نظام الحكم لن تتأتى إلا بشعور المواطنين بصلاح النظام الذي يحظى بتأييدهم وطاعتهم، وهذا لا يتحقق إلا بالتطابق بين ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها وادراك الجماهير لها وفي انسجام عام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع، فالشرعية السياسية هي تلك المستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب كونه مصدر السلطة والتشريع في النظام المدني الحديث، إلا انه وفي الوقت الحالي فان الشرعية لا ترتبط بحرية الانتخاب والاختيار فقط – المعنى السياسي والقانوني -، بل ارتبطت بمفهوم اخر وهو (المنجز) أو (قوة الاداء)، بمعنى مدى وفاء النظام السياسي بالتزاماته ازاء مجتمعه[3].

ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه المحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلباً على كل اركان النظام وعلى ادائه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما أفقد النظام وحدة بناءه وانسجامه واستقراره، وغائية العمل فيه الذي كان من المفترض ان تكون موحدة، وهو ما يولد حالة اضطراب محتملة وبشكل كبير ويقلل من حالة الاستقرار السياسي، ومن ثم يعرض الدولة إلى هشاشة لا تستطيع معه ان تؤدي دورها الوظيفي، ويدفع بالأفراد إلى الانخراط والنكوص الجبري اللاشعوري في الوحدات الاجتماعية ويزيد من التمايزات الاجتماعية ويقلل فرص بناء الدولة الوطنية العصرية[4].

مما تقدم نستنتج ان النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 قد عانى من مجموعة اختلالات، التي انعكست سلبياً على البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما انتج واقعاً سياسياً مأزوماً، لا يحظى بشرعية سياسية اجتماعية وذلك بحسب النسب المتدنية للمشاركة

(1) ناجي محمد الهتاش، الفساد في ظل التحول الديمقراطي: العراق دراسة حالة، في مجموعة مؤلفين، الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص157-158.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017، ص53.

(3) ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص37.

(4) علي رسول حسين المسعودي، المواطنة والتجربة الديمقراطية في العراق (دراسة المعوقات وآليات البناء)، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 3، 2012، ص143.

في العملية الانتخابية بالرغم من ان هذا لا يعد مؤشراً فريداً للقياس، إلا انه يعطي انطباعاً عن موقف الشعب من النظام السياسي وطبيعة البنى المشكّلة له، والتي تعد معرقلة لعملية التحول الديمقراطي، إذ ان الديمقراطية لم تعد تقتصر على الانتخاب فقط، وانما من ضرورة إرساء أُسسها وإفراز آلياتها، والعمل بوصفها الإطار الضروري لتمكين افراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة اخرى، فضلاً عن مدى مساهمة النظام السياسي في ايجاد بيئة تنموية منجزة على كل الاصعدة، فالديمقراطية الحقيقية تنمو مع وجود نظام سياسي يتصف بالرشادة السياسية. كل هذه الاشكاليات أسهمت في بلورة بيئة رأي عام ناقم على الطبقة السياسية، مما افضى إلى ظهور الحركات الاحتجاجية.

2 ـ إشكالية دستور جمهورية العراق لعام 2005

من الواضح ان اختيار اعضاء اللجنة الـ (55) عضواً كان على اساس طائفي وقومي وبحسب التمثيل المكوناتي، وهذا ما جعل من عملها يتسم بكثرة الخلافات وعدم الاتفاق على الخطوط العامة للدستور وذلك راجع إلى كون المنطلق في كتابة النصوص هو جهوي طائفي وليس وطني[1]، وهذا بدوره انعكس على طبيعة النصوص الدستورية الواردة في دستور 2005، إذ تم كتابته بإسلوب سياسي لا قانوني وفقاً للتوجهات المذهبية والقومية، مما افرز لنا نصوصاً إشكالية على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فضلاً عن النصوص (البنائية) وهذا الامر يعد معرقل لعملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة الوطنية الحديثية.

وفيما يخص النصوص الاجتماعية والاقتصادية الاشكالية في دستور عام 2005، فقد نصت المادة (2) اولاً: (الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع)[2]، ان الاشارة في هذه المادة إلى الاسلام بوصفه دين الدولة الرسمي يؤكد رغبة لجنة كتابة الدستور في تعزيز النزعة الدينية للدولة في حين ان الدولة بصفتها المعنوية لا يمكن ان يكون لها اي دين معين[3].

(1) للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في مجموعة باحثين، مأزق الدستور: نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، 2006، ص 74. كذلك ينظر: حسين غراب السكيني، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي: دراسة قانونية ورؤية سياسته، مطبعة الغدير، بغداد، 2008، ص5.

(2) المادة (2) الفقرة اولا من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(3) ناثان براون، ملاحظات تحليلية حول الدستور، في مأزق الدستور: نقد وتحليل، المصدر السابق، ص 32.

ان الوضع الاكثر اهمية هو النص في الفقرة (أ) من المادة (2) اولاً على ان (لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام)[1]، وهذه الفقرة تعد أحادية الجانب وفيها اقصاء للديانات الاخرى التي توجد في العراق فضلاً عن المذاهب المتعددة التي تختلف فيها الاحكام الفقهية من مدرسة إلى اخرى وهذا الامر يجعل من الصعوبة بمكان اخضاع القوانين الوضعية لسلطة هذه المذاهب المختلفة اصلاً في العديد من القضايا، فالثوابت في الاسلام ليست كما هي في الديانات الاخرى[2].

اما فيما يخص المادة (3) التي تنص على ان (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الاسلامي)[3]، ان عدم النص بصراحة في هذه المادة على ان العراق (دولة عربية) ليس بمشكلة كبيرة إذ تتماهى هذه المشكلة مع قيم المواطنة بإعتبار العراق هو لجميع القوميات والاديان والمذاهب بالرغم من ان اغلبية شعبه من العرب، إلا ان النص على انه جزء من العالم الاسلامي، هذا من شانه ان يظهر باقي الاديان والطوائف بصورة الاتباع ومن ثم هذا يكرس من حالة عدم الاندماج وتهديد السلم الاهلي.

وفيما يتعلق بالمادة (9) اولا الفقرة (أ) والتي تنص على ان (تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييزٍ أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون أداةً لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة)[4]، فان المشرع في هذه المادة قد أسهم في تعميق الاختلاف والدعوة إلى بناء المؤسسات الامنية على أساس المكونات، إذ ذهب المشرع بعيداً في مسألة تمثيل المكونات في اجهزة الدولة، إذ ان هذه المؤسسات يجب ان تكون بعيدة عن الصراعات الحزبية والميول السياسية والمكوناتية كونها اجهزة امنية مهنية تؤدي عملها بشكل مستقل عن الانتماء الحزبي والديني والقومي، ان تطبيق هذا النص الدستوري يجعل الجيش والمؤسسات الامنية ضعيفة في تماسكها بسبب

(1) المادة (2) اولا الفقرة (أ) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(2) للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، مأزق الدستور: نقد وتحليل، المصدر السابق، ص92-93.

(3) المادة (3) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(4) المادة (9) اولًا، الفقرة (أ) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

تحولها إلى قطاعات متنافرة تعتمد الانتماء للمكون اساسا لعملها بعيداً عن المهنية وهذا الامر يعمق الصراعات المذهبية والقومية والدينية، هذ من شانه ان يهدد الاستقرار الامني والسياسي في البلد[1].

وقد نصّت المادة (41) على ان (العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون)[2]، إذ تعد هذه المادة لغماً في البنية الاجتماعية العراقية حيث تطلب من العراقيين ان يكونوا احراراً في تكبيل انفسهم في احوالهم الشخصية حسب ما مذكور، وبما ان العراق بلد متعدد القوميات والمذاهب والاديان فهذا الامر من شانه ان يحدث ارباكاً اجتماعياً[3].

وقد نص الدستور في المادة (43) اولاً: على ان (اتباع كل دين أو مذهب احرار في[4]:

- ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية.
- إدارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون).

ان اقرار المشرع على ان ممارسة الشعائر الدينية حق من حقوق اتباع كل دين أو مذهب هي نقطة تحسب له، وهذا يعكس وجود رغبة لضمان حقوق الافراد وحرياتهم، إلا انه في الفقرة (أ) عندما أشار بوجه الخصوص إلى الشعائر الحسينية يكشف عن التباس واضح وكبير لدى المشرع وبالأخص الشيعة منهم، فنلاحظ ضمن هذا الجزء بان هناك رغبة طائفية في ابراز هذه الجملة، وقد توحي بان الشعائر الحسينية هي ليست من ضمن الشعائر الدينية[5]، وفيما يتعلق بالفقرة (ب) من المادة اعلاه، يلاحظ بان المشرّع سمح لكل مذهب أو دين في ادارة شؤونه الخاصة، وهذا الامر يكرس التمايز الطائفي والمذهبي والديني، وكان من الاجدر

(1) عبد الستار الكعبي، الديموقراطية التوافقية: العراق انموذجا، دار السياب، بغداد، 2011، ص99.

(2) المادة (41) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(3) رشيد الخيون وبدور زكي محمد، الدستور والمرأة، مأزق الدستور: نقد وتحليل، المصدر السابق، ص47. وكذلك ينظر: جاسم علي هداد، حقوق المرأة السياسية في الدساتير العراقية، دار الرواد، بغداد، 2015، ص42-43. وينظر: فالح عبد الجبار، دستور العراق: العلاقة الاثنية والدينية –دراسة جزئية، ترجمة سعيد عبد المسيح شحاتة، جماعة حقوق الاقليات الدولية، لندن، ديسمبر 2005، ص 10.

(4) المادة (43) اولًا من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(5) للمزيد ينظر: مارينا سبرونفا، التحولات الدستورية في العراق، ترجمة: فالح الحمراني، مكتبة عدنان، بغداد، 2012، ص92.

ان تكون هناك وزارة واحدة (وزارة الاوقاف الدينية) تعنى بشؤون الاوقاف لكل المذاهب والاديان ومن ثم سيكون هذا التوجه ايجابي على المجتمع ومنع تفككه[1].

أما بشان مسألة الحريات العامة، فقد نصت المادة (38) التي تنص على (تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب):[2]

- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
- حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.
- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

تشير هذه المادة إلى كفالة الدولة ودعمها للحريات الأساسية مثل حرية التعبير، والصحافة، والاجتماع، والتظاهر السلمي، وتقييد كل هذه الحريات بقيود الآداب والنظام العام، الواقع ان الحكومات التسلطية تصادر الحريات بهذه الذريعة عينها، ذريعة (الآداب والنظام العام)، وهذا الاشتراط بـ(الآداب والنظام العام) يعني تفسير هذا القانون بحسب مزاج السلطة الحاكمة (السلطة التنفيذية)، وبحسب الظروف، فمختلف دساتير الدول العربية قدمت الحريات بهذه الصيغة الفضفاضة، ولم تف بتطبيقها، وفسّرتها بحسب هواها السياسي، حيث قيدت بها الحريات الفكرية (بما فيها الاعمال الادبية والفنية) وحتى السياسية وكل ما يمس السلطة ومصالحها[3].

أما فيما يخص اشكالية النصوص الدستورية الاقتصادية، فقد نصت المادة (25) على ان (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصاديةٍ حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)[4]، مما يلاحظ على هذه المادة هي غلبة العمومية وعدم التحديد الواضح والصريح للمفاهيم والمصطلحات، فضلاً عن ان استخدام كلمة اصلاح غير دقيق، لان عملية الاصلاح ترتبط بفترة زمنية محددة، وان النص

(1) مصطفى صادق عواد، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام 2005: المعوقات والحلول، القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص230.

(2) المادة (38) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(3) ناثان براون، ملاحظات تحليلية حول الدستور العراقي، مأزق الدستور: نقد وتحليل، المصدر السابق، ص 38.

(4) المادة (25) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

الدستوري هو ثابت؛ إذ ليس من المنطق ان تستمر عملية الاصلاح إلى الابد، بالإضافة إلى ان ما يعتبر حديثاً اليوم قد يصبح قديماً بعد فترة معَيّنة من الزمن، وفي الوقت ذاته فان المشرِّع لم يحدد اي موقف من القطاع العام كما ان التزام الدولة في استثمار كامل الموارد الاقتصادية قد يلغي دورها في اعادة توزيع الدخل القومي بين الاستثمار والاستهلاك مما يبقى مبهماً في تفاصيله وحركته وتوجهاته كاقتصاد قوي الاستهلاك ضعيف التنمية.

وكذلك نصت المادة (111) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 على ان (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات)[1]، كان الاجدر بالمشرع ان لا يذكر الاقاليم والمحافظات، إذ ان ذلك يساعد على تعميق حالة الانقسام والانفصال بين اقليم وآخر أو محافظة واخرى، وذلك راجع لوجود النفط أو الغاز في محافظة معَيّنة دون اخرى، كما ان وجود مكامن نفطية مشتركة ما بين اقليم واخر ومحافظة واخرى من شانه ان يؤدي إلى الصراع والاقتتال السياسي والفكري من اجل الاستئثار بالثروة النفطية[2]، فضلًا عن عدم ذكر المشرّع للموارد الطبيعية الاخرى إذ اقتصر على النفط والغاز وكان الثروات الاخرى ليست ملكاً للشعب العراقي[3].

اما فيما يتعلق بإشكالية النصوص الدستورية المؤسساتية وعلاقة الاقليم بالحكومة الاتحادية، فقد نصت المادة (65) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 على ان (يتم انشـــاء مجلـــسٍ تشـــريعـــي يُدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانونٍ يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)[4]، ان القراءة النقدية لهذه المادة تنطلق من ان مجلس الاتحاد سيولد ضعيفاً وغير مساوي لمجلس النواب وذلك عكس ما جاء في المادة (48) من دستور 2005 والتي نصت على ان (تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من

(1) المادة (111) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(2) اسامة جبار مصلح، مسودة قانون النفط والغاز العراقي: دراسة اقتصادية تحليلية، مجلة المستنصرية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، 2008، ص64.

(3) محمد علي الزيني، الدستور العراقي وثروات العراق النفطية والغازية، في مأزق الدستور: نقد وتحليل، المصدر السابق، ص 274-275. كذلك يتنظر: فيبي مار، عراق ما بعد 2003، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، 2013، ص72.

(4) المادة (65) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

مجلس النواب ومجلس الاتحاد)[1]، وعدم المساواة هذه جاءت من ان مسألة تشكيل مجلس الاتحاد وتنظيم تكوينه واختصاصه وشروط عضويته قد تُركت إلى مجلس النواب وهذا الامر يعد في غاية الخطورة لان من المفروض ان يتساوى مجلس النواب ومجلس الاتحاد في سلطة التشريع، فضلاً عن ذلك ان منح مجلس النواب صلاحية تشكيل هيئة تشريعية (كجزء من السلطة التشريعية) بقانون، يعد ذلك مخالفاً لقواعد القانون الدستوري، لان الدستور هو الذي يختص بذلك وليس القانون العادي[2]، وهنا لا يمكن ان نتصور ان مجلس الاتحاد هو مساوي لمجلس النواب واحد ذراعي السلطة التشريعية وفي نفس الوقت يتم تأسيسيه من قبل مجلس النواب عبر لائحة يتم تشريعها لسد هذا الفراغ[3].

كذلك نصت المادة (92) ثانيا من دستور عام 2005 (تتكون المحكمة الاتحادية العليا، من عددٍ من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون، يُحدد عددهم، وتنظم طريقة اختيارهم، وعمل المحكمة، بقانونٍ يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)[4]، ان هذه المادة لم تحدد عدد اعضاء المحكمة الاتحادية إذ تركت تحديد العدد وطريقة اختيارهم إلى قانون يصدر لاحقاً من قبل ثلثي اعضاء مجلس النواب، وما يثير الاشكالية أكثر هو ان المحكمة الاتحادية لم تتكون من القضاة فقط، بل اشارت إلى وجود خبراء في الفقه الاسلامي وفقهاء القانون وهذا الامر يعد تجربة جديدة في انشاء المحكمة الاتحادية العليا، من شانه ان ينقل المواجهة الفقهية إلى الساحة القضائية، ومن جانب آخر ان عمل القضاء يختلف عن عمل الخبير، إذ ان الخبير هو من يقدم الاستشارة الفنية التي يستعين بها القاضي[5].

اما فيما يخص بالنصوص الدستورية الاشكالية الناظمة للعلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم فقد نصت المادة (115) من دستور 2005 على ان (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون

(1) المادة (48) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(2) اريان محمد علي، الدستور الفيدرالي: دراسة مقارنة، بلا دار نشر، بغداد، 2009، ص170.

(3) للمزيد ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي وكاظم علي مهدي، مجلس الاتحاد والتوازن التشريعي في العراق، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد 37-38، 2014، ص91.

(4) المادة (92) ثانيا: من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(5) عدنان عاجل عبيد وسامي جبار حسون، المحكمة الاتحادية العليا في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 44، 2017، ص 441.

الاولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما)[1]، وبالرغم من ان المادة (110) قد حددت الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية والمادة (114) قد حددت الصلاحيات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطة الاقليم، إلا ان المادة (115) قد أضعفت السلطة الاتحادية أكثر مما عليه في قانون ادارة الدولة العراقي المؤقت لعام 2004، فإذا كان قانون ادارة الدولة قد اعطى لحكومة اقليم كردستان الاولوية في حال تعارض قوانينه مع القوانين الاتحادية كما ذكر في المادة (54) منه[2]، فان المادة (115) أعطت هذا الحق لكل الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وبما ان العراق شكل دولته الاتحادية من حالة التفكك اي الجزء انظم إلى الكل، فالمفروض ان يكون للسلطة الاتحادية الصلاحيات التي تجعلها بمكان القوة لأنها الكل وليست الجزء[3].

وفيما يخص الفقرة رابعاً من المادة (121) التي تنص على (تؤسس مكاتبٌ للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية)[4]، ان هذه المادة أجازت للمحافظات والاقليم حق فتح مكاتب للسفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية بل انها تجاوزتها لفتح تلك المكاتب بعيداً عن تلك السفارات والبعثات،، وهذا الامر ربما يعطي انطباعاً بوصفه عاملاً مساهماً ومساعداً للانفصال عن العراق، إذ ان هذه الفقرة تشير بصورة أو بأخرى إلى وجود مساحة للإقليم في التحرك في السياسة الخارجية بالرغم من ان أمر كهذا يعد من صلاحية الحكومة الاتحادية حصراً[5].

كذلك نصت الفقرة خامساً من المادة نفسها على ان (تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجهٍ خاص انشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم)[6]، في الحقيقة ان توجه الاقليم والمحافظات نحو انشاء قوات شرطة خاصة بها يعد مقبول قانونياً ومنطقياً على اساس ان الحكومة الاتحادية دائماً ما تجيز للأقاليم قوات خاصة بها بالتنسيق مع قوات الامن في الحكومة المركزية، إلا ان هذه الفقرة اوردت مصطلح

(1) المادة (115) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.
(2) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، المادة (54) الفقرة (ب).
(3) عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفيدرالية في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017، ص104.
(4) المادة (121) رابعا من دستور جمهورية العراق لعام 2005.
(5) ليث عبد الحسن الزبيدي، الفيدرالية والنظام الفيدرالي في العراق، مكتب الغفران، 2015، بغداد، ص151.
(6) المادة (121) خامساً من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

غريب نوعاً ما وهو (حرس الاقليم) إذ لا يمكن ان يكون المقصود منه قوات الشرطة لان ذلك مذكور بصراحة في هذه الفقرة، ولا يمكن ان تكون عبارة حرس الاقليم تعني انشاء قوات عسكرية، لان هذا الامر حصراً للسلطة المركزية[1].

مما تقدم نستنتج ان الاضطلاع بإصدار هكذا تشريعات دستورية من شانها ان تضعف من مفهوم الوحدة الوطنية لدى أبناء المجتمع العراقي، وتدفعهم إلى الانزواء خلف انتماءاتهم الضيقة، فضلاً عن ما تم ذكره من مثالب اعترت وثيقة الدستور، فان العملية الدستورية بأكملها لم تعد بعد مكتملة الجوانب لحد الان، وان اهم مظاهر القصور فيها هو ان اللجنة الدستورية لم تعالج الكثير من القضايا المهمة وعملت على ترحيلها إلى المستقبل، وذلك من خلال تضمين اغلب مواد الدستور المهمة والبنائية جملة (وينظم ذلك بقانون)، حتى بلغ عدد المواد الدستورية التي يجب اقرارها من بقانون من قبل مجلس النواب وفقاً للدستور (55) مادة، ولم يتم إلا اقرار القليل منها. وبذلك فان اشكالية النصوص الدستورية جعلت منه مرجعاً للازمات السياسية وليس لحلها كما هو مفترض، تارة لنقص في التشريع وعدم الوضوح، واخرى لعدم ايمان الطبقة السياسية بما ورد فيه ومحاولة الالتفاف على نصوصه، بالإضافة إلى ان الكثير من نصوصه تكتسب طابعاً شكلياً غير مدعومة بضمانات ملموسة أو اجرائية لاسيما بما يتعلق بحقوق الشعب والحريات، هذا الامر جعل من الاشكاليات الدستورية بيئة ممهدة للحراك الاحتجاجي للمطالبة بإجراء بعض التعديلات التي من شانها ان تؤسس لدستور وطني بعيداً عن التوافقات.

3 ـ الاحزاب السياسية العراقية: الازدواجية بين النظرية والتطبيق

ان الكلام على الديمقراطية هو في حقيقته التكلم عن عمل سياسي، وهو ممارسة السلطة وعلاقة السلطة بالمواطنين في مختلف تجمعاتهم أو افراداً، إذ لا يمكن تسييس الجماهير عن طريق الصوت الواحد أو الوعظ أو الارشاد، انما يكون ذلك بطرح البدائل من قبل التجمعات السياسية أو التنظيمات السياسية اي الاحزاب[2].

ان الاحزاب السياسية تؤدي دوراً جوهرياً في عمليات الانتقال الديمقراطي والتحول

(1) سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، بغداد، دار الكتب العلمية، 2014، ص 207.

(2) عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، دار العرب، عمان، 2015، ص71.

الديمقراطي الذي يليه وبناء المؤسسات الديمقراطية وتثبيتها، ومع انه يمكن القول ان لا ديمقراطية بدون احزاب، إلا انه لا يمكن القول بالمقابل ان لا احزاب بدون ديمقراطية، إذ ان الاحزاب قد توجد في الانظمة السياسية الاستبدادية وفي الانظمة الديمقراطية على السواء، ولكن القيمة السياسية التي تضيفها الاحزاب لا يمكن ان تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي[1].

وهناك من يذهب إلى وضع ستة شروط تمثل الحد الادنى للحزب الديمقراطي، هي[2]:

1 ـ ان يكون اعضاء الحزب هم مصدر السلطة داخله، وتكون العضوية مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

2 ـ سيطرة نظم الحزب ولوائحه والمساواة امامها بين الاعضاء.

3 ـ عدم الجمع بين كل السلطات داخل الحزب.

4 ـ ضمان حرية التعبير وتشجيعها.

5 ـ التداول السلمي للسلطة داخل الحزب عن طريق الانتخابات.

6 ـ القبول بالأحزاب الاخرى وبحق الرأي والتعبير والمنافسة في الانتخابات والتمثيل وان تعكس ايديولوجية الحزب وبرنامجه ذلك القبول.

وبذلك فان للأحزاب السياسية شروطاً وقواعد معَيّنة لتقوم بالدور السياسي الديمقراطي، فهي لابد من ان تنبع من قاعدة شعبية، وان تعبّر عن مصالح مجموعة كبيرة ومن ثم ان تتخذ من الديمقراطية والدستورية وسائل للعمل وسط الجماهير، وهي بذلك لابد ان تبدأ بدمقرطة تنظيمها ويتم انتخاب القادة والتنفيذيين داخل الحزب من القاعدة إلى القمة، وان تدعو إلى مؤتمرات منتظمة وان تمارس النقد الذاتي[3].

وفي هذا المجال لا يمكن للحزب اياً تكن تركيبته وبنيته الداخلية وأيديولوجيته ونهجه

(1) هدى محمد البهادلي، المأسسة وحقوق الانسان في العراق بعد 2003، دار انكي، بغداد، 2019، ص193. كذلك ينظر: ريتشارد شاخت، الاغتراب، ترجمة: كامل يوسف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص44. كذلك ينظر: عبد الحسين شعبان: جذور التيار الديمقراطي في العراق، قراءة في افكار حسين جميل – هل انقطع نسل الليبرالية العراقية، دار بيان، بيروت، 2007، ص 203.

(2) علي خليفة الكواري، مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات اولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 296، 2003، ص44-52.

(3) محمد حسن دخيل، المصدر السابق، ص 258.

ان يكون ركناً من اركان الديمقراطية وعاملاً مساعداً في عملية التحول نحوها ما لم يقتنع بقيم الديمقراطية كقيمة بذاتها، واقامة العلاقات فيما بينه من جهة ومع الاخرين من جهة اخرى على اساس تلك القيم التي لابد لها من ان تترسخ في الممارسة، فيسود الحوار في اطار الحرية والمساواة والحق في الاختلاف داخل الحزب وفي علاقته بالمجتمع بصورة عامة، فضلاً عن السعي إلى توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكي تشمل كل افراد المجتمع[1]، بعيدا عن الاعتماد على رمزية الرئيس الدينية أو القومية أو العائلية وهامشية عمل القيادات الاخرى من خلال التفرد بعملية صنع القرارات، وعدم شيوع قيم المساءلة والمنافسة الانتخابية النزيهة، فهذه الممارسات من شانها ان تشوّه الممارسة الحزبية وتشجع على النفور من الاحزاب السياسية وتجعل منها عاملا مساعدا في عرقلة التحول الديمقراطي[2]، بسبب ان الاحزاب لا تعدو ان تكون واجهات لشخصيات سياسية أو عشائرية أو دينية أو طائفية، وهي لا تستطيع ان تتجاوز هذه الاطر المجتمعية باتجاه الافق السياسي الرحب[3]، مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر اليها بوصفها بنى سياسية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت اركان الوحدة الوطنية[4].

ان واحدة من اهم وظائف الاحزاب السياسية هي التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات ان تجد متنفساً لها وان تصل إلى اذان السلطة الحاكمة، وليس بمقدور المواطن التأثير في المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزلاً عن اقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له حتى لو مارس حقوقه (وخاصة حق التصويت)؛ إذ كيف تتاح له فرصة اللقاء وتبادل الرأي مع غيره ممن يعتقدون أفكاره نفسها، وأياً كانت درجة الاقتناع الفردي لا يؤدي إلا إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى، ومن هنا تبدو أهمية الأحزاب السياسية إذ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة وتحقيقاً لذلك يقوم الحزب بتجميع جهود الافراد ويضيف على هذا التجمع طابعاً سياسياً معبراً عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الافراد، أي ان الأحزاب السياسية لا تكتفي فقط

(1) اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 21.

(2) للمزيد ينظر: جمال المحمود، الاحزاب السياسية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2012، ص31.

(3) احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير: جدل التأصيل والممارسة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 12، 2007، ص 61.

(4) سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة بتعزيز المشاركة السياسية، مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة، كلية الدراسات الانسانية الجامعة، العدد 3، 2013، ص147

بالتعبير عن رغبات الجماهير بل تقوم بترجمة هذه الرغبات في اطار المبادئ العامة التي يعتنقها الحزب – إلى برنامج عمل[1].

وبذلك فان الأحزاب السياسية هي عنصر أساس منشئ وضروري في النظام الحر الديمقراطي فهو مشاركاً بحرية في تشكيل الارادة السياسية للشعب في جميع المجالات وخاصة في تشكيل الرأي العام وذلك من خلال الحث على التعلم السياسي وتشجيع المشاركة في الحياة السياسية ليكون في النهاية شعب قادر على المساهمة وقادر على تحمل المسؤوليات العامة كل ذلك تحت غطاء ومظلة القانون الدستوري[2]، إذ يعد الانتماء الحزبي شكلًا متقدماً من أشكال السلوك السياسي، فهو يعبر في العادة عن ايمان الشخص بدوره السياسي في المجتمع وبقدرته على أداء هذا الدور فهو سلوك سياسي يبدو الجانب القانوني فيه أكثر وضوحاً، فالشخص حين ينتمي إلى حزب معين فانه يكون مستعداً لتحمل كافة المسؤوليات التي تترتب على انتمائه[3].

ان التجربة الحزبية في عراق ما بعد 2003 وبعد الانتقال الديمقراطي، شهدت ظهور احزاب سياسية قائمة على اساس الدين والقومية مما جعلها تتمترس حول هوياتها الطائفية والعرقية بعيدا عن الهوية الوطنية العراقية[4]، إذ اصبحت هذه الاحزاب وسيلة لتجميع ابناء المذهب الواحد في السياسة، فكل من يعمل بالسياسة من الشيعة انضم إلى القائمة الشيعية، والشيء نفسه عند الاحزاب السنية، بالإضافة إلى الاكراد وتمترسهم القومي، والتركمان الذين انقسموا مذهبياً ايضاً إلى تركمان سنة، وتركمان شيعة، هذا فضلاً عن الاقليات الدينية الاخرى التي شكلت تنظيمات أو احزاب سياسية تتولى حمايتها[5].

وذلك انعكس على التجربة الانتخابية؛ إذ مارست الاحزاب السياسية عملية التأثير على

(1) يزن خلوق محمد، الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة، دار السنهوري، بيروت، 2014، ص26.

(2) عامر فاخوري، الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الديمقراطية – مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد التجريبي 2004ص89-90.

(3) احمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص144.

(4) للمزيد ينظر: سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص253-255.

(5) سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية: دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص118.

إدراك الناخب بوسائل متعددة، وأدت دوراً مهماً في صناعة الرأي العام، وتوجيه الناس، والتأثير في عملية صناعة القرار السياسي، إذ تمكنت الاحزاب السياسية من التأثير والجذب والتغيير بالسلوك الانتخابي للناخب، وصنعت بذلك رأي عام متناغم مع سياسية وأهداف وبرامج الحزب. فالأحزاب الدينية ساهمت عبر أدواتها المختلفة بالتأثير على إدراك الناخب والتلاعب في مشاعره من خلال التركيز على العامل الديني في خطابها، حيث اعتمدت على اسلوب التركيز والتكرار من أجل خلق صورة ذهنية لدى الناخب بانها مؤسسات لها أهدافها ومهامها ولها مضامينها الأيديولوجية المستمدة من الاسلام، إذ ركزت في خطابها وبرامجها السياسية على ضرورة المطالبة باحترام أحكام الشريعة الاسلامية في المجتمع، فضلاً عن الاحزاب القومية التي ركزت على العامل القومي في التأثير على سلوك الناخبين من خلال الوعود بتأسيس الدولة الكردية[1].

لا شك ان انعدام البرامج السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الواضحة لأغلب الأحزاب السياسية، جعلت من النظام السياسي مشلول الخطى لخلق نهضة حقيقية بالمجتمع العراقي، مما يسهم في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي الراسخ، إذ كانت تلك الأحزاب تُمثل قياداتها وليس برامجها، وانتج ذلك تعدد في القيادات السياسية دون التعدد في الأحزاب. ويمكننا في هذا الصدد ان نبين أهم العوامل التي جعلت من الأحزاب السياسية العراقية إحدى محددات التحول الديمقراطي في العراق وهي كما يأتي[2]:

- عدم الثبات على اتجاه واحد هو السمة الغالبة لتلك الأحزاب، وعدم إمتلاكها أهداف واضحة للعمل السياسي، فالربح والخسارة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب يتقدم على المبادئ.
- أغلب الأحزاب السياسية بعد 2003 أتسمت بالشخصنة، فهي أحزاب شخصيات وليست أحزاب برامج سياسية واجتماعية وثقافية حقيقية، فزعمائها هم المسيطرين على التوجهات جميعها، ناهيك عن غياب الديمقراطية في هيكلتها الداخلية.

(1) سيف حيدر الحسيني، التسويق السياسي للأحزاب السياسية وتأثيره على إدراك الناخب، دار أمجد، عمان، 2019، ص 119.

(2) خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 74.

- عدم إمتلاكها هياكل إدارية، وضعف قواعدها الشعبية وأطرها الفكرية، بسبب إمتداداتها ذات الطابع القبلي والطائفي الضيق، وتبني بعضها لأيديولوجيات متناقضة.
- أخفقت في تحقيق الاندماج والتكامل المجتمعي وعززت الانقسامات المجتمعية من خلال إعتمادها على الخطابات والتوجهات الطائفية وخاصة في برامجها الانتخابية[1].

ان ترسيخ الاسس السياسية والديمقراطية للتجربة العراقية بعد عام 2003 من جانب الاحزاب السياسية، تحتاج إلى تفاعلات تضامنية وديناميكية ما بين مختلف القوى والاحزاب السياسية بإعتبارها الجهة التي من خلالها تطرح الآراء والافكار والبرامج، وبين مجموع الجماهير التي تعد السند الشرعي والاساسي لإستمرار التجربة، ان تحسس الجماهير بالملموس الفعلي لمضامين البرامج، ومحاولة ايجاد سبل الشراكة المفترضة، هي ما تعطي تواصلاً تحتاجه الاحزاب والقوى مثلما يحتاجه المواطن، من اجل خلق حواز ذاتية تدفعه لتوسيع اطر المشاركة الفعالة وازالة عوامل الركود[2]، إلا ان أغلبية الاحزاب السياسية العراقية لم تفقه العمل الحزبي المنظم والمؤسساتي، إذ اتبعت خطوط الانقسامات الاجتماعية الموجودة في العراق وهذا احدث مزيداً من الانقسامات في البيئة الاجتماعية العراقية عن طريق شعاراتها وبرامجها، مما انعكس سلباً على الواقع السياسي[3].

كما ان بعض الاحزاب السياسية اتسمت بالهشاشة وعدم الانضباط الامر الذي انعكس سلباً على طبيعة العملية السياسية، كما أثرت سلبياتها على طبيعة الانتخابات في العراق، رغم ان الاحزاب تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وهذا يعبر عن علاقة تفاعلية بين الاحزاب السياسية والعملية الانتخابية نفسها، لكن غياب التنظيم فيما بينها ووجود حالات التباين في الرؤى والتصورات لشكل وطبيعة النظام السياسي المراد تطبيقه في العراق، يؤدي إلى التأثير السلبي في العملية الديمقراطية؛ إذ بقيت تدور في فلك الاهداف الخاصة للقائمين والمؤسسين والمؤثرين، والذين يريدون اعتماد خطابات وبرامج التضليل من اجل تحقيق مكاسب خاصة على حساب عموم الجماهير[4].

(1) أحمد عبد الله ناهي، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق دراسة مقارنة، نشرة شؤون عراقية تثقيفية، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، العدد 4، 2007، ص 11.

(2) احمد ناصر الفيلي، دروس التغيير وحركية التجربة العراقية، دار الفراهيدي، بغداد، 2013، ص207.

(3) احمد حسين الربيعي، البيئة الاجتماعية والسلوك السياسي: التوجهات والتحولات، دار أمجد، عمان، 2019، ص128.

(4) للمزيد ينظر: رشيد الخيون، ضد الطائفية: العراق جدل ما بعد نيسان 2003، مدارك للنشر، بيروت، 2011، ص44.

وبناءً على ما تقدم فان ضعف المؤسسة الحزبية العراقية وعدم تبنيها مشروع التنشئة السياسية من أجل رفع مستوى الوعي للمواطنين بوصفه واحداً من أهم وظائف الاحزاب، كونه ينعكس على نمط الثقافة السياسية من جهة والعملية الديمقراطية من جهة اخرى، فضلاً عن تعزيز قيم المواطنة والمشاركة السياسية[1]، وتبنيها الخطاب الطائفي والقومي، فضلاً عن مؤشرات الفساد على تلك الاحزاب وخاصة ما يعرف بالمكاتب الاقتصادية التابعة لها؛ ساهم في ان تصبح هذه المؤسسات عامل تغذية للبيئة الاجتماعية التقليدية، والثقافة السياسية المحدودة، وتغول العشائر والطوائف على مبدأ المواطنة والكفاءة، بالتالي هيمنة الثقافة القبلية على الثقافة المدنية[2]، أي انه يمكن للأغلبية الناخبة ان تهتم بالشخص وليس بالمواطنة أو الوطن وبما يحقق للطرفين الناخب والمنتخب ضمانات الزعامة للأول، وتعويض الحرمان للطرف الثاني لسلطة ومراكز قوى وليست خدمات تقدم للأفراد، بذلك يتم احتكار الطوائف والقوميات والعشائر كناخبين، ومن ثم يتم اختزال خياراتهم الانتخابية وفقاً لانتمائهم الاجتماعي[3].

كل هذه الاشكاليات عززت من فقدان الثقة بين الاحزاب والكتل المكونة لها ومجتمعها على الساحة السياسية العراقية، وازداد وبشكل ملحوظ وخاصة على المستوى الشعبي، فأغلبية مواطني الشعب العراقي لا يرغبون في الانتماء إلى هذه الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة العراقية[4] ومن ثم دفعت بالجماهير التي بدأ الملل واليأس يدفعها إلى طرق سبل الاحتجاج السلمي ولعل ما دار في المحافظات العراقية من حراك مناهض وتظاهرات شعبية هو تعبير عن هذه القطيعة ما بين التوافق المطلوب، وبين ممارسة سبل التضليل والامتعاض الجماهيري.

(1) حسن علوان الربيعي، اشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، 2009، ص18.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص258.

(3) منى العَيّنة جي، هزيمة الوعي: اشكالية التحور والتمحور، مكتبة عادل، بغداد، 2014، ص 51.

(4) منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق؟، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 18، 2009، ص 25.

المبحث الثاني

البيئة الإجتماعية للاحتجاج ومحركاته

1 ـ سجال الهوية الوطنية والهويات الفرعية

ان سجال الهوية الوطنية مع الهويات الفرعية الاخرى بدا واضحاً، من لحظة تأسيس النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، وتم وفقاً للاتفاقات الطائفية بين المكونات السياسية[1]، وهذا ما انعكس اجتماعياً، إذ اصبحت التعددية الدينية والاثنية في العراق مسيسة إلى حد كبير وبدأتا تصبحان أكثر تخندقاً وتنافراً، فحالما تصبح الهويات مسيسة تميل إلى ان تصبح نافرة وطاردة، كما تتعزز التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية والعرقية، ويصبح التقسيم الطائفي قابلاً للانفجار لأسباب سياسية ودينية، وبذلك فان المشكلة الاساسية تتمثل بالطائفية السياسية بوصفها عصبية تستبد بسلوك الفرد وتصرفاته وعلاقته بالآخر وهي مصدر توتر وعدم استقرار في المجتمع التعددي وعامل مفكك لوحدته[2].

بمعنى ان استغلال الهويات الفرعية الطائفية وعملية توظيفها يكون سياسياً من اجل الوصول إلى السلطة، حتى لو كان ذلك على حساب أمن واستقرار ووحدة البلد وتجانسه، فبعد ان دخل مشروع الدولة الوطنية واقع أزمته البنيوية، تقدمت الهويات الفرعية لتأخذ حيزها الفعلي بأحقية تمثيلها الاجتماعي، لأنها حققت فيه حضوراً لافتاً ذلك لان المجتمعيات الاثنية والطائفية اشتغلت بنسبةٍ ما على تسمياتها الخاصة ومن ثم جعلها مقياسا للوطنية برمتها[3].

(1) عبد الحسين شعبان، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016، ص8.

(2) فرج صباح الالوسي، الحرب الاهلية: تجارب معاصرة، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2007، ص24-24.

(3) علي السعدي، التسويات الكبرى في المقدسات الثلاث: الدين – الدولة – الانسان، نون للطباعة، بغداد، ط2، 2017، ص249. للمزيد ينظر: لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية: دراسة ميدانية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، 2008، ص25.

إذ هبّت القوى السياسية بعد عام 2003 إلى استمالة هذه الميول والانتماءات بشكل سلبي لا يسهم في عملية بناء الدولة، كونه يساعد على تكريس الهويات الفرعية مقابل الهوية الوطنية، وهذا الامر ينعكس على تجانس المجتمع، فسياسياً يمكن ان يتم اعتماد سياسة التمييز الطائفي بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي، اما دينياً فيتم توظيف الخطاب الديني المتطرف من اجل التعبئة المذهبية والطائفية وبالتركيز على نقاط الخلاف من اجل تغذية المشاعر التحريضية بين فئات المجتمع، وبذلك يتمظهر البعد السياسي والديني للتوظيف الطائفي للهويات الفرعية على عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي والامني[1]، كونه لا يبحث عن مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة اجتماعيا بل إلى اعتماد مزيد من سياسة التخندق الطائفي والخطاب الفئوي واثارة التفرقة وتبادل الاتهامات وتغليب المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية[2].

ان الخلاف وليس الاختلاف بحسب عالم الاجتماع (يورغن هابرماس) هو السبب الرئيس لتفجر ازمة الهوية، ويرجعه إلى ضعف الوعي الاجتماعي للذات اولاً وللآخر ثانياً، على الرغم من صعوبة الفصل بينهما كونهما يرتبطان بعلاقة متبادلة فيما بينهما[3]، فمشكلة الهوية الوطنية العراقية انها تشكلت بشكل مشوّه من قوى خارجية في اطار اعادة تكوين الدولة والمجتمع وان عملية توظيف التشظّي الهوياتي سياسياً أسهم في افساح المجال للتدخلات الاقليمية والدولية ونشر اجندتها التي تستهدف تمزيق وحدة الشعب وعرقلة عملية التحول الديمقراطي فضلاً عن تعطيل بناء الدولة الحديثة[4].

ويظهر سجال آخر للهوية الوطنية من بعد الهويات الطائفية والمذهبية مع القومية بوصفها ضداً للوطنية والمواطنة، فبما يتعلق بالمواطنة العراقية والقوميات تبرز إلى السطح مشكلة القومية الكردية وعلاقتها بالدولة العراقية، فهي الحالة الوحيدة التي خلقت للمواطن الكردي انتماءً وطنياً، بدعوى انه ليس عراقياً، وانما وطني مرتبط بكردستان الكبرى، إذ عمدت

(1) حسن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص112.

(2) حسن علي السلطاني، الازمة السياسية والطائفية في العراق: الاسباب واقاف الحل، في مجموعة مؤلفين، الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، معهد الابحاث والتنمية الحضارية، بيروت، 2008، ص72.

(3) عبد علي كاظم المعموري، اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية: ارث الماضي وعصف الاحتلال، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، احتلال ومسارات تحكم، دار بيسان، بيروت 2011، ص51.

(4) عزيز جبرشي، عوامل التفتيت واللامواطنة في بلد محتل، دار بيسان، بيروت، 2011، ص192.

القيادات الكردية على غرس المفاهيم والعصبويات القومية في ثقافة المواطن الكردي مما جعلت منه بعيداً عن المفهوم الوطني العراقي، حتى وصل الامر إلى ان يصدر (مسعود البارزاني) زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس اقليم كردستان قراراً بتأريخ 31 آب/ أكتوبر 2006 عممهُ على جميع المؤسسات والدوائر الكردستانية في الإقليم يقضي بانزال العلم العراقي والابقاء على العلم الكردستاني، لانهُ – كما سوّغ ذلك - العلم الذي تم تحت لوائهِ محاربة الكرد، مما أثارت هذه الخطوة مخاوف العديد من القوى السياسية وعدَتها خطوة مقدمة للانفصال[1].

وأضحى الفرد الكردي يتطلع إلى مسافات ابعد من المحيط الوطني الحقيقي، قريباً من الحلم الاكبر، حلم الدولة الكردية، وهذا الامر أدى إلى ضعف الشعور بالهوية الوطنية العراقية، مما يفضي إلى تنامي النزعات الانفصالية[2]، إذ نلاحظ ان الكرد يتطلعون دائماً إلى تركيز هويتهم القومية الخاصة التي يعدونها الملبي الحقيقي لطموحاتهم والمعبر الكامل عن خصائصهم عوضاً عن الهوية الوطنية التي يرونها اضطرارية طارئة تلزمهم بها الحقائق الجغرافية والظروف السياسية، وبذلك ومن خلال الحكومة الإقليمية بدأ الكرد يتحركون بوصفهم كياناً سياسياً شبه مستقل، لهُ صلاحيات أقرب إلى الدولة منها إلى الفيدرالية[3]، وهذا الامر ينسحب على بعض القوميات الاخرى وطبيعة موقفها من الهوية الوطنية العراقية ومدى ولائها لجهات خارجية.

والتحدي الآخر للهوية الوطنية هو الهوية التقليدية للقبائل أو العشائر، إذ ان القبيلة أو العشيرة[4] مازالت مؤسسة اساسية في النظم الإجتماعية لدول الشرق، إذ يمارس شيوخ القبائل

(1) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان: الجاران الحائران، دار الزمان، دمشق، 2009، ص123.

(2) للمزيد ينظر: جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير، تونس، 2015، ص190.

(3) عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 333، 2006، ص 52.

(4) القبيلة (هي تنظيم اجتماعي من عدة جماعات تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة، ونمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، ومعايير السلوك المشترك وهيكل السلطة الداخلية، وهي اوسع من العشيرة؛ اذ تحتوي على عدة منها، وهي وحدة اجتماعية متماسكة تتمتع بدرجة نسبية من الاستقلال السياسي).

العشيرة (هي مرحلة متقدمة عن الاسرة، وهي اتحاد مجموعة من الاسر التي تقوم على اساس القرابة ووحدة الدم والعصبية. كما انها جماعة تتميز بقيامها على اساس قرابي واحد من جانب الاب، ويتوافر

أو العشائر تأثيراً واسعاً في القرارات السياسية، وبالنتيجة فان النظم السياسية حريصة في تلك المنطقة على إيجاد علاقات متبادلة معهم، من شانها ان تعزز من دعم العشائر للنظام وبالعكس، ففي العراق بعد عام 2003 أدى غزو قوات التحالف إلى توفير بيئة مناسبة لتقوية دور العشيرة أو القبيلة، فضلاً عن تصاعد حدة النعرات الطائفية والقومية والعرقية وغيرها من التكوينات الاخرى في سبيل الوصول إلى السلطة، ويختلف الدور السياسي للعشيرة أو القبيلة وفقاً إلى طبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعشائر، ومدى توظيف الاحزاب السياسية للعشائر ووزنها السياسي والسكاني في توسيع قاعدتها الحزبية أو الانتخابية، فضلاً عن دور العشائر وتركيبتها في التعامل مع قيم الديمقراطية والحكم الرشيد[1].

ولوحظ عقب عام 2003 تعدد بعض مشايخ القبيلة والعشيرة الواحدة، بفعل التباين بشان مغانم التوريث، أو بفعل النفوذ، فينقسم جسم القبيلة أو العشيرة إلى قسمين أو أكثر، وتقوم بينهم المشاحنات وربما القتال، وربما يسهم النظام السياسي بتشظّي هذه القبائل والعشائر، وذلك من أجل إضعافها من ناحية، ولشراء ولاء بعضها من ناحية أخرى، وليعتمد عليها في تنفيذ السياسات وفي المحافظة على التوازنات الضرورية للبقاء بالسلطة[2].

وبذلك فان سمات القبيلة أو العشائرية وخصائصها التي استفحلت في المجتمع العراقي اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه سابقاً، إذ كانت وظيفة القبيلة بوصفها مؤسسة اجتماعية/ اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على وحدة القبيلة وافرادها وقيمها واعرافها وتضامن افرادها في السراء والضراء، اما اليوم فهي تعمل على افراد المجتمع المدني لأهداف سياسية ومصالح شخصية وسيطرة اجتماعية تتعدى حدود وظيفة القبيلة إلى تأكيد دورها في المشاركة في السلطة أو ان تكون بديلة عن الدولة، إذ فتحت التطورات السياسية التي اعقبت تغيير النظام السابق والفوضى الشاملة افاقاً واسعة لدخول القوى السياسية الاحزاب ومنظمات المجتمع

لأفرادها وحدة مكانية بحيث تتفق القاعدة السكنية مع قاعدة التسلسل القرابي، ويربط بين أفرادها تماسك اجتماعي قوي...) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000، ص490.

(1) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9/نيسان/2003، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص181.

(2) للمزيد ينظر: غالب حسن الشابندر، الارتقاء بالعشيرة العراقية: مشروع مفتوح دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2014، ص 234. كذلك ينظر: سليم فوزي زاخور، النظام السياسي والدستوري في العراق: الفدرالية التوافقية والتعددية، بلا دار نشر، بغداد، 2014، ص65.

المدني إلى المسرح السياسي ومن بينها المؤسسات القبلية والعشائرية والدينية والطائفية وبدون أي تنظيم، واستطاعت هذه الجماعات تجميع افرادها عبر تحالفات مصلحية والتعبير موقفها لاسيما بعد اضطراب الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار بعدما عمد (بول بريمر) إلى حلّ المؤسسات الامنية، وبذلك اصبح الفرد يلتجأ إلى عشيرته طلباً للحماية، ما ادى إلى تمركز قوة العشيرة في المجتمع، مما جعلها تأخذ ادواراً كبيرة حتى الوقت الحالي على مختلف الصعد[1].

ان الفترة الابرز لتنامي النظام العشائري هي خلال الصراع والفوضى وعدم الاستقرار الامني والسياسي، إذ يتجه الناس في وقت الازمات الخطيرة إلى أقرب التنظيمات إلى انفسهم ولما لم يكن هناك نظام ودولة قوية، يقفز النظام البديل الحاضر في كل ازمة اجتماعية أو سياسية عميقة إلا وهو النظام العشائري إلى الواجهة من جديد بكل ما يحمله من قيم ومفاهيم، مما يعني انتكاس المدنية إلى مفهوم العشائرية[2].

وهذا لا ينفي دور بعض العشائر العراقية في مساندة القوات الامنية في محاربة العصابات الارهابية وتشكيل (مجالس الصحوات ومجالس الاسناد العشائرية) التي اعتمدت عليها الحكومة العراقية في محاربة الارهاب وحفظ واستتباب الامن في كثير من محافظات العراق لاسيما المناطق الغربية منها مثل (مجلس انقاذ الانبار)، وهذا كله ادى إلى بروز القوى العشائرية كقوى فاعلة في المجال الامني والسياسي والاجتماعي، ولا يخفى على أحد، ان هذه المجالس بالرغم من الدور الايجابي لها إلا انه تم توظيفيها سياسياً ايضاً[3].

وبذلك فان للقيم العشائرية علاقة تنافرية مع الدولة والهوية الوطنية، لأنها تبحث دائماً عن ارض تكون قاعدة لكيانها، وتستخدم لذلك وسائل العنف المادي والفكري المتاحة، وهذا ما يجعل من العشائر الاخرى تبحث عن الوسائل نفسها لمقاومتها، وبذلك فان كل عشيرة

(1) للمزيد ينظر: عبد الاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتت في الغزوة الكولونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 291، 2003، ص56. كذلك ينظر: عبد الحسين شعبان، احتلال العراق في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 297، 2003، ص61.

(2) سليم عطية جوهر، الدولة العراقية الاولى: التكون والسقوط، دار تموز، دمشق، 2011، ص124.

(3) للمزيد ينظر: هشام الهاشمي، عالم داعش: من النشأة إلى اعلان الخلافة، دار الحكمة، لندن، 2015، ص125.

تبحث بشكل أو بآخر عن هويتها التاريخية ووحدتها الداخلية، فتنعزل بذلك عن سواها بدلاً عن ان تأتلف معها في البحث عن مشروع هوية مشتركة، وهذا الامر يهدد بناء دولة وطنية تتمايز ببناها ومؤسساتها الواضحة ويجعلها مهددة دائماً بالتجزئة، فضلاً عن ان من يحكم وفقاً لهذا التوجه هم اصحاب المقامات والوجهاء، وبذلك يقتربون من نموذج النظام الوراثي[1].

ان الانقسام المجتمعي إلى قبائل وطوائف ومناطق من شانه ان يحول الصراعات والنزاعات العصبية العشائرية إلى المدن والاحياء ومؤسسات الدولة والمجتمع، وبذلك يساهم هذا الامر إلى ترييف المؤسسات وجعلها كانتونات عشائرية بدلاً عن مأسستها وتمدينها وفقا لقيم الحكم الرشيد[2]، الامر الذي ادى إلى تكريس العشائرية بصورة كبيرة لتصبح اطاراً مؤسسياً له كلمة الفصل في بعض المسائل حتى اضحى السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد ذوي القربى بدلاً عن الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة[3].

وانعكس دور العشائر في الممارسات الانتخابية بشكل سلبي وواضح وبما ان السلوك الانتخابي سلوك جماعي إحصائي يمكن للمرء من خلال تحليله التعرف على اتجاهات الناخبين ومستوى انتشار الأحزاب، وسلوك الأحزاب نفسها نلاحظ انه سلوكاً مستقطب عشائرياً وطائفياً وقومياً[4].

وبذلك فان العملية الديمقراطية والانتخابات على وجه التحديد غالباً ما اصبحت رهن الارادة العشائرية؛ إذ اصبح الصوت العشائري رقماً حاسماً في تثبيت النتائج وصار صندوق الاقتراع ضحية الصوت العشائري وليس ضمير الارادة الحرة هي التي تتحكم بتوجهات هذه الجماعات[5]، بالرغم من ارتفاع نسبة الأمية وهذا يكون مردّه إلى رغبة الجماعات في مساندة

(1) للمزيد ينظر: جورج بالانديه، الانثروبولجية السياسية، ترجمة علي المصري، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2، 2007، ص183. كذلك ينظر: حليم بركات، الهوية: ازمة الحداثة والوعي التقليدي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص 299.

(2) ابراهيم الحيدري، الشخصية العراقية: مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2019، ص122-123.

(3) برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية او جدلية الوحدة والديمقراطية، مجلة دراسات عربية، بغداد، العدد 8، 1986، ص45.

(4) احمد عبد الله ناهي وخضر عباس عطوان، المصدر السابق، ص 188.

(5) عامر حسن فياض، افكار حول مستقبل العملية السياسية في العراق، في مجموعة مؤلفين، مراجعات في الدستور العراقي، الاطلس للطباعة والنشر، بغداد، 2009، 89.

مرشح ما بدافع العصبية والولاءات القبلية والعشائرية أو التقرب من السلطة والولاء لها إذا كان المرشح من الموالين لها، وهذا يقلل من ممارسة المحاسبة من قبل الناخبين لمنتخبيهم، وغالباً ما يتكرر ترشيح الشخص نفسه لمرات عدة في الدائرة الانتخابية نفسها[1].

ان الظهور المتزايد لظاهرة الثقافات الفرعية وصراعاتها وتبلور مواقف وافكار سياسية ترتبط بالهويات الفرعية والعقائد والطوائف هي ظاهرة ليست بالجديدة، لكن بروزها بهذا الشكل القوي على مسرح الاحدث السياسية في العراق انما يعبّر عن فشل الدولة ومؤسساتها والمكونات الإجتماعية نفسها في حل مسألة الهوية بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية، وكذلك فشل النخب السياسية في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطور تنظيمات مؤسساتية تسهم في انتاج عقد اجتماعي يقوم على تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية، وكذلك تحريم عقلية التغالب الابوية وتقسيم المغانم بين الاطراف التي قامت على منظومة من الايديولوجيات الوهمية بوصفها تمثيلاً اصيلاً للمجتمع الذي يفتقد إلى مرجعية وطنية مشتركة، وهي حالة اجتماعية غير طبيعية تعبر عن انفصال وتجزؤ وتفرد ايديولوجي يوظّف خطاب الهوية في الصراع السياسي لأداء دور ديناميكي يسهم في انتاج معرفة هدفها السيطرة على الهويات الفرعية وقيادتها وتوجيهها فكرياً وعملياً لتحقيق اهداف خاصة[2].

مما تقدم نستنتج ان واقع ازمة الهوية الوطنية التي اوجدها الظرف السياسي الراهن في العراق وما يعانيه من تحدٍ مصيري لديمومة المجتمع العراقي، اصبح محفزا لبروز التصنيف الوطني للهوية لدى الشعب، كونه تصنيفاً للذات المظلومة والاجحاف الذي لحق بكل مكونات المجتمع، بصرف النظر عن درجة وعيهم بالظلم ودفع العراقيين إلى التوحد بهوية اجتماعية وطنية تتجاوز الهويات الفرعية، وان سبل النهوض بالهوية الوطنية لابد ان تنبثق من عملية تغيير اجتماعي حقيقية لمسار العملية السياسية ضمن استراتيجيات التغيير الاجتماعي، إذ ان السجال بين الهوية الوطنية العراقية والهويات الفرعية التقليدية من شانه ان يمهّد بيئة

(1) احمد جزولي، دولة الحق والقانون في الوطن العربي، الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً: مطافات التحول وحقيقة الرهان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد211، 1996، ص55. للمزيد ينظر: علي الوردي، منطق ابن خلدون: في ضوء حضارته وشخصيته، دار كوفان، لندن، ط2، 1994، ص89.

(2) ابراهيم الحيدري، المصدر السابق، ص48. كذلك ينظر: محمد عابد الجابري المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص121.

مناسبة محفزة لعملية التغيير الايجابي بفعل الحراك الاحتجاجي الذي يسعى إلى انتاج هوية عراقية بالضد من الهويات الاخرى والتي ادى توظيفها سياسياً إلى تمزيق وحدة المجتمع من جهة وهشاشة النظام السياسي من جهة اخرى.

2 ـ الغرس الثقافي للإعلام الجديد

ان الغرس الثقافي يشير إلى الربط بين كثافة التعرض لوسائل الأعلام واكتساب المعاني والأفكار والمعتقدات حول العالم الذي تقدمه وسائل الإعلام، إذ تؤثر هذه الوسائل في التكوين المعرفي للأفراد من خلال عملية التعرض الطويلة الأمد لها، فتقوم باجتثاث الأصول المعرفية القائمة لقضية معَيّنة وإحلال صول معرفية جديدة بدلاً عنه، ويشير مورجان Morgan إلى نظرية الغرس بانها ثقافية في المقام الاول، وان هدفها هو تحديد مدى مساهمة رسالة معَيّنة في ادراك الواقع الاجتماعي بطريقة مشابهة لتلك المفاهيم التي تحملها هذه الرسالة، وعليه فانه يعرف الغرس بانه ذلك الإسهام المستقل والمحدد الذي تسهم به وسائل الإعلام في عمليتي التنشئة الإجتماعية والتثقيف[1].

فالإعلام الجديد الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي، ويعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلاً عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الانتاج والعرض، أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه وهي أهم سماته، وتعد مواقع التواصل الاجتماع أحد ابرز مظاهر الاعلام الجديد الذي انتجته وساعدت على ظهوره ثورة الانترنت، ويمتاز بانه إعلام غير وسيط، حيث ان الجميع مرسل ومستقبل عكس الاعلام التقليدي الذي هو اعلام وسيط يبدأ بإرسال مؤسساتي إلى استقبال جماهيري، وهو بذلك ساعد في انتاج ما يعرف بـ (الجمهور الفاعل)[2].

ان مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصاً (الفيس بوك، تويتر، اليوتيوب)، تسمح بانشاء

(1) نقلا عن: دحام علي حسين العبيدي، دور القنوات الفضائية في تنمية الوعي الاجتماعي، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، العدد1، 2016، ص549.

(2) عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق، عمان، 2011، ص9.

وهو الجمهور الذي عكس ظهور مقدرة المتلقي على ان يكون منتجاً وشريكاً اصيلاً ضمن عملية اتصالية تفاعلية بدلاً عن ان يكون متلقياً سلبياً للمحتوى او الرسالة. كريس باركر، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، ترجمة علا احمد صلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص94.

صفحات خاصة للتواصل والتفاعل مع الأصدقاء والمعارف والقضايا العامة، كل هذا يتمّ عن طريق التواصل المباشر والاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة الأخبار والمعلومات التي يتم مشاركتها على صفحاتهم، إلا انها تجاوزت حدود التواصل الشخصي أو بين الافراد إلى توظيفها لمناقشة قضايا الشأن العام [1]، وفي هذا السياق، يفتح إطار الاعلام الجديد المنتشر اليوم فرصاً جديدة وعديدة للمشاركة المدنية الفاعلة والفعالة على نطاق اوسع، ويعيد تطور الحركات الإجتماعية عبر الشبكة التي يتمحور تنظيمها حول الادوات الرقمية ومنصات الاعلام الاجتماعي صياغة المشاركة المدنية، ليس فقط في حالة الاحتجاجات المدنية والسياسية واسعة النطاق فحسب، بل أيضا على صعيد المشاركة في القضايا التطوعية العامة[2].

فقد وفّر ظهور الفيسبوك فتحاً ثورياً نقل الاعلام إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود أو رقابة إلا بشكل نسبي محدود، إذ اوجد قنوات للبث المباشر واوقف احتكار صناعة الرسالة الاعلامية لينقلها إلى مدى اوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصورها خبراء الاتصال، وأبرز حراك الشباب العربي الذي شهدته بعض الدول العربية قدرة هذا النوع من الاعلام على التأثير في تغيير ملامح المجتمعات، وإعطاء قيمة مضافة في الحياة السياسية، وانذار لمنافسة الاعلام التقليدي[3].

إذ أصبحت هذه المواقع وسيلة محفزة وداعمة لكل من يطمح إلى تغيير الواقع السياسي أو تبني موقف سياسي معين تجاه قضايا معَيّنة، حيث فتحت تقنية الاعلام الجديد باباً واسعاً للتعبير عن الرأي والنقاشات السياسية وتبادل الطروحات الفكرية والسياسية والثقافية والإجتماعية وخاصة بين الشباب وكونهم يمثلون الفئة الاكثر ثقافةً وتطلعاً بآليات استخدام وتوظيف منصات الاعلام الجديد، ومن ثم فان هذه المواقع ساهمت في التنمية السياسية بصورة عامة، وبالأخص لدى الشباب؛ إذ شكلت لديهم مجموعة من الاتجاهات والمعارف السياسية عبر دور التنشئة الإجتماعية السياسية التي تقوم بها بعض هذه المواقع من جيل

(1) ليلى احمد جرار، الفيس بوك والشباب العربي، مكتبة الفلاح، عمان، 2012، ص 37.

(2) Andrew, Dewdney and Ride, Peter, (2006), The new media handbook, London, Routledg, p 210.

(3) نوره قنيفة، ممارسات الشباب الجامعي للمواطنة الرقمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 12، 2014، ص 380.

لآخر فضلاً عن المعلومات السياسية التي يمكن ان تتيحها عن المؤسسات السياسية ومجريات الاحداث[1].

ان الرأي العام الالكتروني ساهم في تكريس حرية التعبير وامكانية تشكيل المجتمعات أو الجماعات الافتراضية في فضاء الانترنت وطرح الآراء والمواقف السياسية بكل تجرد وهذه القضايا هي مازالت تمثل اشكالية كبيرة في بلدان العالم الثالث إلا ان مواقع التواصل الاجتماعي كسرت هذا الجمود الفكري والمعرفي والتقني[2] في تلك البلدان وان انتشارها واتساع استخدامها لا سيما من قبل الشباب والطلبة الجامعيين قد فرض اهميتها كنظام للإعلام والاتصال إلى الحد الذي يمكن القول انه أصبحت قادرة على ترتيب الاولويات لإهتمامات وسائل الاعلام وصانع القرار السياسي، بحيث ان ما يُثار في مواقع التواصل الاجتماعي يصبح محط اهتمام التيار الاعلامي التقليدي أو السائد فضلاً عن اهتمام صانع القرار السياسي الذي يسعى إلى ان يتخذ موقفاً ما للرد على المواقف التي تبناها المواطنين في مواقع التواصل الاجتماعي في محاولة للتبرير أو الاستجابة لها[3].

وهذا ما يبين دور الاعلام الجديد في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي وكذلك المساهمة في صنع السياسات العامة، إذ ان هذا الدور لا يمكن له ان ينفصل عن السياق العام لتطور المجتمع[4]، وهذا راجع إلى قدرته على التعبئة الجماهيرية من خلال الصفات التي يتسم بها (النص – الرسالة القصيرة – الفديو – الاعحاب – انشاء صفحات – تشكيل مجموعات متنوعة وخاصة... الخ)، فضلاً عن نسبة المستخدمين العالية جدا لهذه المنصات[5]،

(1) للمزيد ينظر: رعد حافظ سالم، التنشئة الإجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل، عمان، 2000، ص17. كذلك ينظر: صالح خليل ابو إصبع، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة، دار مجدلاوي، عمان، 2006، ص5. وينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، السياسات الاعلامية في مصر والعالم العربي، هبة النيل، القاهرة، 2010، ص25.

(2) مشتاق طالب فاضل، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام المحلي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد 12، 2018، ص212.

(3) عبد الكريم فهد الساري وسؤدد فؤاد الالوسي، الاعلام والتسويق السياسي والانتخابي، دار اسامة، عمان، 2013، ص 131.

(4) محمد منير حجاب، الاعلام والموضوعية في القران الحادي والعشرين: رؤية تحليلية نقدية، دار الفجر، القاهرة، القاهرة، 2010، ص89.

(5) علي خليل شقرة، الاعلام الجديد: منصات التواصل الاجتماعي، دار اسامة، عمان، 2014، ص147. كذلك ينظر: ماجد بوشيلي، ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب، دائرة الثقافة والمعلومات، جامعة الشارقة، الشارقة، 2006، ص 345.

بالإضافة إلى قدرة الحركات والناشطون السياسيون على التحكم في تدفقاته الاتصالية بشكل أفضل والتفاعل فيما بينها، وتنظيم نفسها محلياً أو خارج الحدود، وصياغة الأطر والقيام بأعمال مشتركة[1].

وبذلك فان مزاحمة الاعلام الجديد لوسائل الاعلام التقليدية ساهم في حدوث تحولات واسعة في استغلال التفاعل الناشئ بين الطبقة الحاكمة والجمهور المتفاعل، عبر المشاركة وتبادل ملفات الفيديو والصور عبر (الفيسبوك وتويتر) كأداة في الصراع السياسي والاجتماعي، وكأداة هامة من ادوات المشاركة السياسية عبر دعم اشكال الاحتجاج أو التعبير عن المواقف والمصالح، سواء من جانب الاحزاب السياسية أو المهتمين بالشأن العام، أو بكونها وسيلة للحشد والتعبئة لتنظيم الفعاليات السياسية الإحتجاجية، وهذا يسهم في رفع الوعي السياسي وتوليد الشعور بالمسؤولية الإجتماعية واتاحة الفرصة للنقد ورفع مستوى الحراك السياسي وهذا الامر راجع إلى طبيعة الغرس الثقافي الذي اضطلعت به مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في إحداث التنشئة الإجتماعية – السياسية[2].

حيث ان طبيعة الشبكة التفاعلية من شانها ايجاد بيئة فكرية تفتح المجال اما التغيير السياسي، إذ بإمكانها ان تولد ضغوطاً سياسية، لأنها هي بنفسها ذات طبيعة ديمقراطية قادرة على تحقيق المشاركة الشعبية، حيث لا توجد قيود أو محددات أو حجر على حرية التعبير على الانترنت من ناحية، بالإضافة إلى ان طرح الآراء السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي تدفع اعداداً كبيرة وهائلة من المتابعين لتبنيها من ناحية اخرى، الامر الذي قد يدفع الحكومات إلى تغيير سياساتها لتتناسب مع الرأي العام من ناحية ثالثة[3].

ان ظهـور الانترنت أحدث انتقالة ديمقراطية على صعيد الاتصال وهو لا يمثل بأي شكل امتداداً للإعلام التقليدي الذي أصبـح جزءاً لا يتجزأ من مفاهيم الحكـم فأغلـب الانظمة الحاكمة تسـعى للسـيطرة عليه ويمكنها ذلك لأنه ظـل يعتمـد علـى رأس المال الـذي يديـره

(1) اولجا جوديس بيلي واخرون، ترجمة: علاء احمد اصلاح، فهم الاعلام البديل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009، ص 153.

(2) طاهر ابو زيد، دور المواقع الإجتماعية التفاعلية في توجيه الراي العام وأثرها على المشاركة السياسية، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص141. كذلك ينظر: اميرة محمد محمد سيد احمد، الاعلام الرقمي والحراك السياسي، دار الكتاب الجامعي، ابو ظبي، 2015 ص 166.

(3) جمال سند السويدي، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيس بوك، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ط3، 2013، ص54.

ويوجهه كيفما يريد وبأي اتجاه يرغب، هذا لم يحدث في نظام الاتصال الحر، فليس هناك تقنين ورقابة مفرطة من قبل الحكومة، مما يساعد المستخدم على ممارسة حقه الاتصالي على وفق اساس من ديمقراطية الاتصال والمشاركة في المضامين، ولو أُتيح التحكم بالأنترنت من قبل السلطات لما توانت عن تمرير رسائلها الاتصالية المفروضة على المستخدم ولتم حجب الكثير من المشاركات الفاعلة بحجة الحفاظ على النظام العام للمجتمع[1].

وتمكنت وسائل الاعلام الجديد ممن ان تسهم بدورها في دفع المواطنين نحو مزيد من المشاركة في الواقع السياسي واقناعهم بالتخلي عن السلبية التي اصبحت سمة مميزة لغالبية افراد المجتمع ممن يطلق عليهم الاغلبية الصامتة، التي لا تؤثر بالأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل معها ومن ثم فهي مجموعة ليس لها دور في ايجاد حالة من الحراك السياسي، إلا ان وسائل الاعلام الجديد أسهمت وبشكل واضح في تشكيل المدركات السياسية للأفراد لا سيما طبقة الشباب من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وبذلك فان تمظهرات تأثير الاعلام الجديد على التطور السياسي والديمقراطي تتمثل في[2]:

أ ـ نشر الوعي السياسي لدى المواطنين.

ب ـ تدعيم دور المعارضة السياسية.

ت ـ تدعيم دور القطاع الخاص.

لقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي إسهامات عظيمة في تفعيل المشاركة لتحقق رغبة كل فئة مشتركة في الاهتمامات والانشطة نفسها، كما ان لها دوراً مهماً في التشبيك والمناصرة والضغط والتفاعل والتأثير بقيادات غير منظمة، وفي تحقيق المسؤولية المجتمعية إذا ما أحسن استثمارها واستغلالها وتوجيهها بشكل جيد، فقد استطاعت ان تحوّل الأقوال والأفكار والتوجهات إلى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ، لذا لا يمكن ان نعد التواصل عبر الشبكات الإجتماعية موضة شبابية تتغير مع مرور الزمن[3].

مما تقدم نستنتج ان الاعلام الجديد يعد أحد الادوات الاساسية في نشر وتعميق

(1) سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الاعلام، مكتبة الفالح للنشر، بيروت، 2007، ص365.
(2) احمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2010، ص35.
(3) خالد سليم، ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية، دار المتنبي، قطر، 2005، ص5.

الديمقراطية، وهو في الوقت نفسه حارس لها، إذ ان حرية الرأي والتعبير هي واحدة من اهم مقاييس الديمقراطية، وهذه المساحة من حرية التعبير والرأي استطاعت ان توفرها مواقع التواصل الاجتماعي بدون أي قيود تذكر، إذ تمكنت من خلق فضاء وفرصة للجماهير من ان تطرح توجهاتها بعيداً عن توجهات الاعلام الحزبي الذي غالباً ما يسعى إلى بث توجهات وافكار الجهة المرتبط بها، وبذلك فان لهذه المنصات الالكترونية دوراً بارزاً في تهيئة بيئة مناسبة للاحتجاج إذ تمكنت من طرح كل مساوئ النظام السياسي والكشف عن الكثير من ملفات الفساد، فضلاً عن كونها اصبحت منصة لتفريغ شحنات الغضب الجماهيري ونقل معاناة الجمهور من نقص الخدمات وسوء التعليم إلى المشاكل الاخرى سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بالإضافة إلى كونها تعد محركاً رئيساً للحراك الاحتجاجي؛ إذ من خلالها يتم الاعلان عن مكان ووقت الاحتجاج.

3 ـ الاستبعاد الاجتماعي

أضحى لمفهوم الاستبعاد ثلاثة استخدامات في السياسة البريطانية المعاصرة تتمثل بخطاب إعادة التوزيع وهو يرتكز على ايديولوجيا تنظر إلى الاستبعاد بإعتباره المسؤول الرئيس عن الاستغلال واللاعدالة الإجتماعية والاستقطاب الطبقي، وكذلك الخطاب الاخلاقي المرتبط بوضع الطبقة الدنيا وهو يرتكز على ايديولوجيا توضح بان الطبقة الدنيا ليست مسؤولة عن وضعها وفقرها بل هي مفقرة بموجب الاستبعاد، اما الخطاب الثالث فهو خطاب اجتماعي تكاملي، يرى ان الاستبعاد الاجتماعي يولّد اللاتكامل والانقسام ويهدد استقرار المجتمع[1].

وعُرف أيضا بانه عملية يتم بواسطتها دفع الافراد إلى حافة المجتمع ومنعهم من المشاركة تماماً بحكم فقرهم أو عدم الكفاءة الأساسية أو نتيجة لوجود التمييز أو هو الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة إلى انه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الانشطة المجتمعية وعدم القدرة على الاندماج والانصهار في بوتقة المجتمع[2].

من حيث المعنى والمفهوم يرتبط الاستبعاد الاجتماعي في نسقه التعريفي كلياً أو

(1) المصدر نفسه، ص235.

(2) بلقاسم سلاطنية وأسماء بن تركي: تشكيل صور من الاستبعاد الاجتماعي (الفقر والبطالة في الجزائر)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2012، ص13.

جزئياً بالإقصاء الاجتماعي والحرمان والتهميش واللامساواة والانقسام الاجتماعي وغيرها من المفاهيم، التي هي في نفس الوقت إحدى أبعاده، إذ ان العدل والمساواة هما اساس اندماج الناس في مجتمعاتهم على مستوى الانتاج والاستهلاك، والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، وان اللامساواة هي الاستبعاد والاقصاء والحرمان عن هذه المشاركة، وانه ما لم يتم ربط مفهوم الاستبعاد بفكرة المساواة الإجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج، يكون هناك خلط وقصور في الفهم على المستوى السياسي والعلمي على حد السواء، وان أي حكومة تتظاهر بانها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي دون ان تبالي بعدم المساواة الإجتماعية ستعاني من الخلط واضطراب الرؤية[1].

ومن ذلك هناك من يحدد سمات أو ابعاد الاستبعاد الاجتماعي بأربعة نقاط تتمثل بـ[2]:

1 ـ عدم الاستهلاك، أي عدم القدرة على شراء السلع وامتلاك مسكن.

2 ـ عدم المشاركة في الانشطة الإقتصادية والإجتماعية.

3 ـ عدم المشاركة السياسية من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي والوطني.

4 ـ عدم التفاعل الاجتماعي وعدم التكامل الاسري وضعف الحماية وضعف التضامن والتكامل على مستوى المجتمع المحلي والوطني.

بالإضافة إلى ذلك هناك تداخل كبير بين الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ما يحيل في معناه حسب ميلر إلى ان الفئات التي تعيش تحت خط الفقر هي معظمها من الفئات المستبعدة، غير انه عاد بعد ذلك للتدارك وتوسيع معنى الاستبعاد الاجتماعي، حيث بدا له ان هناك بعض الأشخاص ممن يعيشون تحت خط الفقر ولم يتم استبعادهم اجتماعياً، وعلى العكس من ذلك هناك بعض الأفراد مستبعدين اجتماعياً ممن هم يعيشون فوق خط الفقر، ويرتبط استبعادهم بسبب عمليات من قبيل الانحراف أو التمييز، وإذا كان الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور عدم الاعتراف ببعض الأفراد والجماعات في المجتمع، فانه يعبر عن شكل من أشكال التهميش الإجتماعي، أما في حالة توافر هذه فيعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور

(1) المصدر نفسه، ص10.

(2) انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص394.

العجز عن الوصول إلـي المنظومـات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً حياً[1].

والاستبعاد الاجتماعي يؤثر على العدالة الإجتماعية بوصفها تمثل الحد الأدنى للعدالة، وهي نوع من تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع بمعنى المساواة بين افراد المجتمع في المجالات المختلفة، وانها تمثل أحد وسائل تحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل الهوة بين اطياف المجتمع كافة، وذلك بوصفها أحد الحقوق الاساسية للإنسان، وهي ايضاً تسهم في تنمية المجتمع وتقوية اواصر العلاقات الإجتماعية بين افراده، فضلاً عن تقليل النزاعات والخلافات التي تنشأ بسبب فقدان الحقوق الشرعية للأفراد وغياب العدالة والمساواة فيما بينهم[2].

كمّا انها تتيح للفعل البشري الفردي المجال لإعطاء صفة مميزة للأفعال الشرعية، مع التأكيد في نفس الوقت على وجود مظاهر الحرمان في المجتمع، والذّي ينبغي ان يشير الطلب المشروع للحصول على المعونة أو الانصاف من الظلم والتعويض عنه، فالإقصاء والتهميش الاجتماعي يتعارض مع مبدأ العدالة الإجتماعية أو الفرص المتكافئة بين الأفراد على الأقل في جانبين إذ يؤدي الإبتعاد الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة من جانب، ويشكل الاقصاء والتهميش الاجتماعي في الواقع انكاراً للفرص السياسية المتكافئة من جانب آخر فالإقصاء والتهميش الاجتماعي بإمكانه ان يؤدي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الإجتماعية بإعتبارها فرصاً متكافئة، ففي بعض الظروف يمكن للإقصاء والتهميش الاجتماعي ان يشكل بصورة فعلية انكار العدالة[3].

ومن هنا فان توافر شروط تحقيق العدالة النسبية من شانه ان يشكل قاعدة صلبة للانطلاق نحو بناء شروط تحقيق منظور الامن الاجتماعي[4]، على اعتباره يوفر للأفراد والجماعات

(1) خليفة، إبراهيم عبد الرحمن علي، علم الإجتماع الريفي: دراسة للقرية المصرية فـي زمـن العولمة، مذكرات إسننسل، القاهرة، 2014، ص203.

(2) هادي نعمان الهيتي، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص146.

(3) للمزيد ينظر: هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد سليمان، مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمـع تحليل سيسيولوجي، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخـضر - الوادي، العدد 13-14، 2015، ص59.

(4) هو عملية خلق التوازن الفعلي بين الخصوصية الثقافية او الدينية او العرقية وضرورة بناء منطق الاندماج

الادوات الضرورية التي تمكنهم من السعي بخطى ثابتة وواثقة نحو بلوغ التمكين والانتفاع من منافع الانتماء الثقافي، بدءاً باستغلال مساحة الحرية المكفولة في اطار نظام ديمقراطي حقيقي، مروراً بتوظيف جميع الفواعل الناشطة في المجتمع، وصولاً إلى استغلال هياكل العدالة القائمة على الشفافية من اجل تحقيق متطلبات الهوية الثقافية، ومواجهة كافة الاضطهاد، والاقصاء، والاستبعاد، والسيطرة والاحتواء، والتي عادة ما تمارسها الدول للتضييق في مجال الحرية الثقافية، أو التي ترمي من خلالها لطمس الهوية الثقافية، وبالنتيجة فتح باب واسعاً امام الاحترام الحقيقي للتنوع الثقافي بجميع اشكاله، وهو ما تقتضيه التعددية الديمقراطية الحقة التي تشكل بجميع مقوماتها الدعامة الاساسية لتعزيز الأمن الاجتماعي على حد سواء[1].

فضلاً عن ذلك فان للاستبعاد الاجتماعي دور مهم في نشوء نزعة التطرف وهذا الامر ينعكس سلباً على طبيعة المجتمع فضلاً عن الاستقرار السياسي، إذ ان شعور الفرد بانه مهمش ولا يلقى الاهتمام سواء على مستوى الافراد أو الجماعات أو المؤسسات (نفسيا – اقتصاديا-اجتماعيا-سياسيا-ثقافيا)، لان الشعور بالتهميش قد يدفع الفرد بالشعور بحالة من الاحباط الشديد الذي يمثل حالة من العدوان الموجه، والذي قد يتخذ شكل عدوان داخلي موجّه نحو الذات، أو خارجي موجّه نحو من يعتقد الشخص انهم سبب في استبعاده واقصائه، وان هذا الشعور بالإحباط قد يكون مصدر قلق في حال توفر الداعم أو التنظيم الفكري الخارج عن حد الاعتدال والذي يسعى في هذه الحالة إلى استغلال هذا الاحباط وتوظيفه في دعم التوجه الفكري المتطرف، لان الاستبعاد الاجتماعي يعد الاساس الفكري والنفسي الذي تنطلق منه اغلب مظاهر التطرف والارهاب[2].

يمثل الاستبعاد الاجتماعي مؤشراً لتدني قدرات النظم الحاكمة في استيعاب الاحتياجات الاساسية للأفراد من وظائف ودخل وسكن ملائم ورعاية صحية وتأمين اجتماعي، وهو ناتج

السياسي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل وتحقيق الخصوصيات دون تهميش او اضطهاد. للمزيد ينظر: خرموش اسمهان، الامن المجتمعي: مدخل لبناء الامن الانساني، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي/ برلين، 2018، ص86.

(1) احمد غالب محي وعلي احمد مرزوك، البعد السياسي للأمن الاجتماعي: دراسة في المفهوم والابعاد والاهداف، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 44/1، 2020، ص240.

(2) مروان عياش دحام، الاستبعاد الاجتماعي وأثره في التطرف، مجلة الدراسات التاريخية والحضرية، العدد 43، 2020، ص123.

ايضا من ضعف قنوات الاتصال بين الافراد والسلطة، وذلك راجع لكون ان الطبقة الحاكمة قد عمدت إلى اليات ووسائل قائمة على المحاصصة الطائفية والابتعاد عن الهم الوطني فضلاً عن ان هذه الطبقة السياسية رسمت دوائر نفوذها للجماعات الموالية (الزبائنية) وانتهجت سياسات التهميش والاقصاء للكفاءات واصحاب الخبرة، وهذا الامر انعكس على الزيادة الواضحة (لهجرة العقول)، فضلاً عن الاستبعاد الاجتماعي للكثير من الافراد الذين عملوا في المؤسسات العسكرية في النظام السابق والدوائر المنحلة، بالرغم تطبيق ما يُعرف بالعدالة الانتقالية وجبر الضرر[1]، مما ادى إلى تحقيق اعلى مستوى من الاستبعاد وادامة دورة الحرمان من التفاعل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

بالإضافة إلى مشكلة النازحين وعدم عودتهم إلى مناطقهم التي تم تهجريهم منها بفعل الجماعات الارهابية، وموقف السلطة من هذا التأخير، فانه يسهم في ممارسة الاستبعاد الاجتماعي الذي بدوره يقلل من اهمية وقدرة النازحين وتأثيرهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم فان مصالحهم الخاصة تكون عرضة للإهمال نتيجة للاستبعاد الذي ينزلقون إليه، فالإفراد الذين يغادرون أماكنهم قسراً، تحت ضغط التهجير ومعايشة العنف السياسي والطائفي، غالباً ما يقعون تحت تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها، فمن الشعور بالتمييز ضدهم إلى الضغط الاقتصادي القوي (بطالة وضعف المردود المالي) إلى تدهور التحصيل الدراسي لأغلب أبنائهم إلى اضطراب في الاندماج والتوافق الانفعالي والاجتماعي الذي يتمظهر على شكل سلوك العزلة والابتعاد والغربة عن الناس لاسيما المحيط الجديد المفروض[2].

مما تقدم نستنتج بان الاستبعاد الاجتماعي بكل صوره من شانه ان يعزز مشاعر متشنجة

(1) جبر الضرر: ويقصد به تقديم تعويضات للضحايا عما اصابهم والعمل على اعادة ادماجهم في المجتمع وردّ الاعتبار لهم، علماً ان الجبر ممكن ان يكون مادياً في شكل مساعدات مالية وطبية ومدرسية، او رمزياً على شكل متحف او نصب تذكاري، ويمكن ان يكون فردياً او جماعياً، اذ ان هدفه تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة والاقرار بفضلهم افراداً وجماعات. للمزيد ينظر: رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس الديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 30، 2011، ص166.

(2) للمزيد ينظر: قدري حنفي، العنف السياسي: رؤية نفسية، في مجموعة مؤلفين، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995، ص28.

لدى الجمهور، وذلك لشعورهم بان دوافعهم غير مشبعة، وان ذلك الاستبعاد غير ضروري، وفي الوقت نفسه لا يستطيعون تجنبه بفعل السياسات السلطوية المفروضة عليهم، ومن ثم فان وجود هذا الكبت الذي لا مبرر له سوى ضعف الادارة تارة، وروح الانتقام تارة اخرى من شانه ان يؤدي إلى لجوء الجمهور إلى سياسات الاحتجاج للتعبير عن واقعهم ومحاولة لفت انظار السلطة لمعالجة قضاياهم.

المبحث الثالث

البيئة الاقتصادية للإحتجاج ومحركاته

1 ـ ضعف مؤشرات التنويع الاقتصادي

ان التنويع الاقتصادي يشير إلى انه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولّدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيادي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل، فضلاً عن انه ينصرف إلى الرغبة في تحقيق عدد اكبر من مصادر الدخل الاساسية في البلد، التي من شانها ان تعزز من قدراته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون ان يقتضي الامر إلى ان تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، ويقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه الصناعات تدريجياً لتكون بدائل ممكن ان تحل محل المورد الوحيد[1].

ان الاقتصاد العراقي يمتاز بسمة الاقتصاد الريعي (الاقتصاد المهيمن) احادي الجانب، يعتمد على مورد واحد يتمثل بالنفط في تمويل النفقات العامة للدولة ومن ثم فان هذا الامر يجعل من الانفاق الحكومي محدداً رئيساً لمسارات التنمية[2]، فضلًا عن مساهمات هامشية للقطاعات الاخرى التي همشت من قبل الدولة باعتمادها على النفط مثل الصناعات التحويلية والتي لا تتعدى نسبة مساهمتها في رفد الدخل القومي سوى 1،5 من الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن ضعف القطاعات الاخرى كالزراعة والسياحة والبناء والتشييد، بالإضافة إلى قطاع المصارف، إذ تكاد تكون العلاقة متوقفة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة

(1) عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 24، 2013، ص7.

(2) اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة، في مجموعة مؤلفين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بيروت، 2006، ص40.

وهذ ما يسهم في تأخير عملية التنمية، فضلاً عن ضعف قطاع الاستثمار، وان الحديث عن التنويع في الاقتصاد العراقي هو مجرد شعارات وخطابات غير واقعية[1].

ان الاعتماد على مورد النفط فقط من شانه ان يؤدي إلى اختلال الهيكل الاقتصادي؛ إذ يظهر ذلك من خلال هيمنة القطاع النفطي على باقي القطاعات، سواء من خلال عوائده التي تشكل حوالي 98 % من حصيلة عوائد الصادرات أو من خلال نسبة مساهمة العوائد النفطية في الميزانية العامة للدولة التي قد تصل إلى 93 % [2].

ان التشوهات في هيكلة القطاعات الاقتصادية تظهر بشكل واضح من خلال انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية الانتاجية (الصناعة، الزراعة) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان قطاع الصناعة التحويلية انخفضت في الناتج المحلي الاجمالي من 4.2 % في عام 2002 إلى نسبة 0.4 % في عام 2012، حيث تراجع نمو هذا القطاع بعد هذا العام بشكل واضح وتوقفت أغلب منشئاته الانتاجية بسبب الفوضى الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد هذه الفترة وعمليات التخريب التي شملت أغلب شركات القطاع الصناعي مثل الصناعات الحديدية، البتروكيمياوية، النسيجية، الغذائية، إضافة إلى ذلك ان الدولة لم تستثمر العوائد المالية الكبيرة التي حصلت عليها بعد عام 2003 في عملية تأهيل هذه الشركات وإعادة تشغيلها، وهذا الامر ينسحب على القطاع الزراعي، إذ اصبح العرض المحلي لا يسد الطلب المتزايد عليه، مما أفضى إلى فتح الاستيراد الخارجي للمحاصيل الزراعية، وهذا انعكس سلبياً على المحصول المحلي، وبذلك استمرت هذه القطاعات بالتضاؤل التدريجي وبقاء الاعتماد على القطاع النفطي كمورد اساسي[3].

(1) للمزيد ينظر: عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافتة، دار الفارابي، بيروت، 2009، ص10. كذلك ينظر: مهدي الحافظ، مؤشرات محددة للإصلاح الشامل في العراق، معهد التقدم للسياسات الانمائية، بيروت، 2016، ص 177. كذلك ينظر: نمير امين قيردار، انقاذ العراق: بناء امة محطمة، دار الساقي، بيروت، 2010، ص201.كذلك ينظر: عبد الجبار احمد عبد الله وكاظم علي مهدي، اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 50، بغداد، 2015، ص67.

(2) للمزيد ينظر: عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط – الاختلال الهيكلي - البطالة، مركز العراق للدراسات، 2008، ص67.

(3) حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية: الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، كلية المنصور الاهلية، العدد 27، 3017، ص 4

كذلك لم يحظ قطاع السياحة بإهتمام من قبل الطبقة الحاكمة، وهذا واضح من الافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها، فضلاً عن ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية، وتواضع التخصيصات المالية المخصصة لها، مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف اداء السياسات العامة في تبني استراتيجية واضحة، بالرغم من ان قطاع السياحة ممكن ان يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة للمحافظات والاقليم، لاسيما ان المواقع الحضارية والتاريخية والدينية تتوزع بين مختلف ارجاء المحافظات، إلا ان الواضح هو عدم توظيف هذا القطاع المهم في تعزيز الايرادات بسبب ضعف الثقافة السياحية لدى الطبقة الحاكمة، مما أدى إلى تراجع مؤشرات نمو هذا القطاع[1].

كذلك ان زيادة الاعتماد على القطاع النفطي يؤدي إلى اختلال التجارة الخارجية، وهذا يعني زيادة صادراته إلى الخارج والتي تدخل في حساب الميزان التجاري موضحة الفائض الذي يحصل فيه، وهذا يولّد عوائد ضخمة بغض النظر عن اهمية تفعيل المنتجات الاخرى، ومن ثم حدوث ما يعرف بالتركز السلعي للصادرات[2]، اي ان الدولة لا تصدر إلا سلعة واحدة وهي النفط، والذي يكون محفوفاً بالكثير من المخاطر نتيجة ارتباطه بالعوامل الخارجية فضلاً عن الداخلية، وان عدم الاهتمام بالقطاعات الاخرى يعني زيادة الاستيراد من منتجاتها وهذا يؤدي إلى ما يعرف بالانكشاف التجاري، اي ان زيادة عوائد النفط وبشكل كبير يعمل على خلق فجوة كبيرة بين العرض الكلي والطلب الكلي وهذه الفجوة يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد لان الجهاز الانتاجي يتسم بعدم المرونة وعدم الاستقرار[3].

ان الاقتصاد العراقي يعاني من غياب الرؤية والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تزامنت مع الافتقار للرؤية السياسية الاقتصادية وفق خطط خمسية مدروسة تبدأ من خمس سنوات إلى عشرة، وهكذا تباعاً لتقود إلى تطور الاقتصاد وزيادة نموه وفق مراحل زمنية تحقق ما مطلوب في الخطة الاقتصادية لما لها من انعكاسات

(1) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، 2007، ص 179.

(2) للمزيد ينظر: ثناء محمد صالح، قراءات في علم الاجتماع السياسي: رؤية استشرافية، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص38.

(3) قصي عبد الكريم ابراهيم، اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري انموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 157. كذلك ينظر: عبد الجبار الحلفي، المصدر السابق، ص68.

ايجابية على معدل الدخل القومي ومن ثم الفردي، إلا ان اعتماد الدولة على رؤية واحدة تقوم على اساس توقع المزيد من عوائد النفط يعمّق الطبيعة الاستهلاكية والخدمية غير الانتاجية للاقتصاد الوطني العراقي[1].

كذلك يعاني الاقتصاد العراقي من الافتقار إلى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي، إذ ان مهمتها هي تحقيق الأهداف المرغوبة للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها العراق من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة بالفقرات الواردة في جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة، أي من خلال زيادة أو تخفيض أو الابقاء على نسبة من مصادر التمويل بشكل مدروس وخاضع للاختيار وليس بشكل تلقائي[2].

لم تتمكن السياسة المالية على مواجهة الانفاق المطلوب مقابل معاناة السياسة الضريبية من عدم الاستقرار ولاسيما في مجال التعليمات والقوانين، وبذلك استمرت معدلات التضخم بالارتفاع نتيجة الاصدار النقدي الذي اتبعته الدولة في حينه لمواجهة النفقات، إذ ان استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق لمصلحة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية هو السمة الابرز والتحدي الاقوى للسياسة المالية، ويبدو ان رغبة الطبقة السياسية في جعل الموازنة المالية في معظمها تشغيلية لا استثمارية، وذلك راجع إلى امكانية ان تستغل السلطة ومن يسيطر عليها هذه الموازنة للدعم الحزبي والتوظيف السياسي[3]، إذ ان المساءلة والشفافية تضعف في دولة الريع النفطي، لاسيما حين تصبح اجهزة النزاهة خاضعة للأجهزة التنفيذية أو للمحاصصة السياسية التي تجعل من آليات واجراءات النزاهة مجرد غطاء للممارسات غير المشروعة للمتنفذين[4].

فضلاً عن محدودية الدور التنموي للجهاز المصرفي على الرغم من جهود الاصلاح الهيكلي المبذولة في تحسين كفاءته ودعم ملاءمته المالية، حيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي

(1) احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 25، 2014، ص 146.

(2) كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين الماضي وتطلعات المستقبل، دار الدكتور، بغداد، 2013، ص 91.

(3) احمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد عام 2003: دراسة في اشكالية الرئاسات الثلاث، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، ص344.

(4) سليم الوردي، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، دار الجواهري، بغداد، 2013، ص36.

الممنوح إلى الناتج المحمي الاجمالي سوى 9.5 %، ولعل انعدام التوازن ما بين متطلبات الوقاية المصرفية (التحوطات) ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو توفير الائتمان لتمويل التنمية)، يعد اهم اسباب تواضع هذه النسبة[1].

كذلك يعد سوء العدالة التوزيعية واحداً من الازمات الاقتصادية إذ ينطوي على كيفية ومدى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والخدمات بين أبناء المجتمع الواحد بشكل عادل[2]، إذ ان وجود المشكلة يعد خللًا بنيوياً في القدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة (فجوة) بين المطالب من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لتلك المطالب من جانب آخر. وقد أظهرت نتائج مسح أحوال المعيشة في العراق وجود تباين في مستوى الإشباع من الخدمات الرئيسة (التعليم، الصحة، السكن، الوضع الاقتصادي) على مستوى العراق، حيث تشير البيانات إلى ان (2.31 %) من مجموع الأسر تحصل على مستوى إشباع متدني، و(8.44 %) تحصل على مستوى متوسط، و(1.24 %) تحصل على مستوى عال، وقد انعكست هذه المؤشرات على التفاوت في متوسط تطور المحافظات العراقية[3].

كما ان وفرة الريع المتأتي من النفط له تأثيرات سياسية واقتصادية واضحة المعالم على طبيعة نظام السلطة والحكم في أكثر من جانب والتي تتمثل في[4]:

1 ـ أسهم في تدعيم مركزية دور الدولة تكريس نفود الطبقة الحاكمة.

2 ـ مكنت الثروة النفطية اجهزة الدولة من التدخل الواسع في الاقتصاد وتمويل كل المشاريع.

3 ـ كان من نتيجة الحرص الشديد على تكريس الوضع السائد في ضوء المستجدات التي تحدث في المنطقة العربية، ان تم اعطاء اهمية استثنائية للأجهزة الأمنية.

وبذلك عُدّ الاقتصاد الريعي قاعدة الدولة التسلطية الاقتصادية التي تمنح الدولة مجالاً

(1) عبير محمد جاسم وسهيلة عبد الزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 57، 2019، ص239.

(2) طه حميد حسن العنبكي، المصدر السابق، ص 22.

(3) عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، 2008، ص34.

(4) احمد منيسي، المصدر السابق ص25-26.

واسعاً للمناورة في علاقتها بالمجتمع وتعزيز سلطتها واجهزتها وتمويل مشاريعها[1]، وهو ما يجعل يد الدولة هي العليا في كل مجال، إذ تتوقف عليها حياة الافراد والمؤسسات ولا تتوقف هي على اي قوة اقتصادية مستقلة عنها، وذلك يجعل منها مالكاً ومستثمراً وناظماً قانونياً وزبوناً في ان واحد، وهذا يؤدي إلى ان ترتبط طبقات المجتمع قوة وضعفاً بقوة وضعف الدولة الاقتصادية[2].

فالسمة السياسية لهذه الدول هي توزيع الريع وفقاً إلى معايير سياسية واجتماعية محددة لا تشمل جميع الفئات، كما ان مضمون الخدمات العامة المعمول بها في الدول العربية لا تعكس بالضرورة مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من النخب الحاكمة لمجتمعاتها المختلفة، ومن ثم قد لا يكون محوراً اساسياً في معالجة مستقبلها إلا إذا حصلت تغيرات جذرية في البنى السياسية والاقتصادية، إذ ان دولة الريع تستمد جميع أو معظم دخلها من انشطة الريعية من دون التركيز على تخفيف الفوارق الاجتماعية تركز اهتمامها على حماية النظام القائم والمستفيدين منه[3].

ان الاقتصاد الريعي يؤثر على بنية النظام السياسي العراقي حاضراً ومستقبلاً، إذ تعد الاختلالات التنموية الموروثة عبر المدة السالفة من أهم المعوقات التي توقف الجهود المبذولة في عملية الانتقال السلس نحو الديمقراطية، وأدى التفاعل بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى قيام نظام أبوي يستطيع النظام الحاكم من خلاله السيطرة على المجتمع وتحديد خطى واتجاه التغير فيه عبر مسلّمتين أساسيّتين هما:[4]

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2008، ص291.

(2) فالح عبد الجبار المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ترجمة: هبة قبلان، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد/بيروت، 2006، ص28. كذلك ينظر: فرانك كنتر، الاقتصاد السياسي للعراق: اعادة التوازن في مجتمعات ما بعد الصراع، ترجمة: مهند طالب، دار اوما، بيروت، 2015، ص121.

(3) زياد حافظ، اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية، في مجموعة مؤلفين، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص409. كذلك ينظر: صالح ياسر، بعض ملامح خريطة العلاقات الطبقية - الاجتماعية بعد 2003، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، بغداد، 2012، ص9.

(4) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، 2013، ص5. كذلك ينظر: صبري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي وتنامي قوة النفط في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 378، 2010، ص45.

المسلّمة الاولى: تفيد بان الدولة الريعيّة لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، ومن ثم فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين فتصبح (مستقّلة سياسيّاً) انطلاقاً من(استقلالها الضريبي).

أما المسلّمة الأخرى: فتفيد ان هذه الدولة تعتمد (سياسات توزيعيّة) بدلا من (السياسات الانتاجية) التي تؤدّي في نهاية الأمر إلى إخراج السكّان من الحيّز السياسي ومن ثم من نطاق المطالبة بالديمقراطية.

مما تقدم نستنتج، ان سوء الادارة وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، فضلاً عن عدم الاستقرار المالي والسياسي، جعل من الاقتصاد العراقي مشوهاً ومتردداً وقاصراً غير ملتزم بالأهداف المعتمدة طارداً للاستثمار والقطاع الخاص، وانعكس ذلك في عزوف العديد من المؤسسات الاقتصادية ورجال الاعمال عن العمل المباشر في العراق، وفي تدني المساهمة المالية الخارجية في دعم فعاليات البناء الوطني، وهذه البيئة الاقتصادية الهشة التي تشوبها الارتجاجات وانعكاسها على الحياة الاجتماعية، ساعدت على ان تكون محرك للاحتجاج في العراق.

2 ـ ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر

البطالة هي ظاهرة اقتصادية تتمثل في عدم ممارسة الافراد الذين هم في سنّ العمل خلال فترة زمنية معَيّنة لظروف خارجة عن ارادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه[1]. أو هو تعطّل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلًا اضطرارياً، رغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج[2].

تعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق، ان لم تكن أخطرها على الإطلاق، ولا يكمن منبع الخطورة هنا في ان ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وما يمثله من هدرٍ في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فحسب، بل ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، إذ انها تعمل على تفكيك النسيج

(1) اوسيلفان ارثر واخرون، الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2014، ص152.

(2) خالد توفيق الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص289.

الاجتماعي واضعاف العلاقة بين الافراد والمجتمع، مما يخلق شريحتين داخل المجتمع، شريحة محرومة من ابسط مقومات العيش، وأخرى متخمة[1].

وتمثل البطالة بيئة خصبة ومؤاتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف خاصة لدى فئة الشباب، وهي أمور برزت بشدة في العراق في الاعوام الأخيرة، فضلاً عن انه لما كان العمل وما يناظره من أجر هو المصدر الرئيس والوحيد للدخل لدى الشعب العراقي، فان ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكان الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة وازدياد عدد من يقعون تحت خط الفقر[2].

ان ازمة البطالة في العراق جعلت عدداً كبيراً من المواطنين لا يحصلون على حقهم من الدخل القومي، بالرغم من ان دستور جمهورية العراق لعام 2005، قد اشار إلى ان توفير فرصة عمل للمواطن هو أحد الحقوق الطبيعية، إذ نصت المادة (22) من الدستور العراقي على ان (العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة. وينظم القانون، العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية)[3].

إلا ان الواقع يشير عكس ذلك، فقد تنصّلت الحكومات عن هذا الحق، واصبح توفير الدرجات الوظيفية مثلاً هو من حصة الاحزاب السياسية، ليتم تقاسمها وفقاً لنسب توافقية، هذا على مستوى القطاع العام، اما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فالفرص الوظيفية قليلة جداً وذلك راجع إلى ضعف الاستثمار[4]، إذ ان البيئة العراقية هي بيئة طاردة لرأس المال بسبب الفساد المالي وشيوع ظاهرة الابتزاز وعدم الاستقرار الامني والسياسي[5]، ان هذه الظروف من شانها ان تؤدي إلى تقليص الاعمال ونوعيتها عموماً، ويتمخض عن ذلك متلازمة البطالة

(1) سالم محمد عبود وسعد عبد الستار، الامن الوطني بين البطالة والتنمية، دار الدكتور، بغداد، 2013، ص39.

(2) أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص86. كذلك ينظر: انعام سمير محي، واقع التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 21، 2009، ص138.

(3) المادة (22) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(4) حسن لطيف كاظم الزبيدي، البطالة في العراق: المظاهر والاثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص27.

(5) هاشم الشمري، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري، عمان، 2011، ص85.

والفقر، كون رأس المال يبحث عن البيئة الآمنة لا سيما ان الاستثمار تستقطبه البيئات الخالية من الفساد[1]. هذا الامر فاقم مشكلة البطالة وجعل الافراد ينخرطون في ممارسة الاقتصاد غير الرسمي[2]. وهو الاقتصاد الذي يتعامل بالسلع المسموح بإستخدامها ولكن التعامل بها ممنوعاً، مثل البناء على اراضي غير مأمونة الحيازة، والسوق السوداء، فضلاً عن دكاكين وورش غير مسجلة، مما يندرج ضمن قطاع العمل غير المنظم الذي يجري في الغالب خارج نطاق التشريعات السارية ومراقبة الدولة بهدف ضمان مصدر الرزق، أو يشمل انشطة اقتصادية مشروعة لا تتعارض مع التشريعات والاعراف والقيم السائدة كالباعة المتجولين وازدواجية العمل وسيارات الاجرة والنقل التي تمارس النشاط دون ترخيص[3].

وهذا القطاع يتميز بالاعتماد على العمالة العائلية، وعدم اتباع القواعد الادارية والقوانين الخاصة بالدولة، وانخفاض مستوى التعليم للعاملين فيه، وممارسة النشاط في مقر عمل مؤقت أو شبه دائم أو متنقل (اصحاب البسطيات الصغيرة)، فضلاً عن تدني مستوى مهارة العاملين، فهو يتسم بغياب التخصص الدقيق وتقسيم العمل، فالأعمال فيه غالباً ما تحتاج إلى مستوى مهارة متدني، يستطيع العمال تبادل مواقع العمل، وتُكتسب مهارات العمل بالخبرة والممارسة[4]، وغالباً ما تعمد الانظمة السياسية إلى غض النظر عنها بإعتبارها حلًا لمشكلة البطالة، إلا ان هذه الانشطة لا تعد حلاً موضوعياً لمشكلة البطالة، فهي اعمال مؤقتة وقد تكون مهددة بالإزالة من قبل السلطة[5].

وعليه يمكن القول ان البطالة قد تجعل بعض الافراد يسلكون طرقاً عقلانية عبر اللجوء إلى الحركات الاحتجاجية على سبيل المثال أو سلوك التصويت العقلاني في الانتخابات لإختيار من

(1) بلال خلف السكارنة، اخلاقيات العمل، دار المسيرة، عمان، 2009، ص290. كذلك ينظر: سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، بيروت، 2009، ص28.

(2) للمزيد ينظر: عبد الامير مكلف البدران، اصلاح النظام الوظيفي: جدل الاولويات في بناء الدولة او المجتمع، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2016، ص47.

(3) محمد عربي ياسر، مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق: الاسباب – الاثار واستراتيجية مقترحة للحلول، دار البصائر، بيروت، 2011، ص43.

(4) للمزيد ينظر: فردريك شنايدر ودومنيك انستي، الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي، (نسخة مترجمة)، صندوق النقد الدولي، 2002، ص11.

(5) عماد التركي، دراسة حول تشغيل الاناث في القطاع غير المنظم بتونس، منظمة العمل العربية، تونس، 2005، ص5.

يمثلهم وفقاً لمدى امتلاكه برنامجاً اقتصادياً للمشاكل التي يعانون منها، أو تجعلهم يتخذون سلوك الامتناع غير العقلاني أو التصويت غير العقلاني الذي تسببت به ظروفهم[1].

ان للبطالة تأثيراً سلبياً على الحالة الاجتماعية والنفسية للفرد، فضلاً عن التأثير السياسي الذي تمارسه، ودفع الافراد إلى الشعور بالاحباط والبؤس وعدم الثقة بالنفس والانتماء للوطن، فضلاً عن عدم الجدوى من الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال حد البطالة، وهذا الامر ينعكس بصورة تلقائية على الاهتمام السياسي ومدى فاعلية الفرد وانسجامه مع القضايا السياسية، فالبطالة تجعل بعض الافراد يشعرون بالاغتراب السياسي والعزوف عن الممارسات الانتخابية ومن ثم هذا يجعل من الفرد شخصاً اتكالياً لا يبالي بقضايا المواطنة، وبالعكس قد يصنع شخصاً متمرداً على النظام السياسي ولا يشعر بالولاء له، مما يجعله يخرج محتجاً على الواقع الاقتصادي في محاولة للتغيير والاصلاح الاقتصادي.

اما فيما يتعلق بالفقر فهو ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية ذات ابعاد نفسية وانسانية، ينتشر ويتغلل في المجتمع مما يؤدي إلى حدوث ازمات في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لانه يسبب حالة من الحرمان تنعكس سلباً في استهلاك مواد اقل وحالة صحية متدنية ومستويات تعليم ضئيلة وظروف اسكان سيئة ونقص في الاموال والمدخرات، مما تجعل الفرد أو الاسرة في وضع غير منضبط تجاه المجتمع والنظام السياسي[2].

ان واحداً من أسباب زيادة الفقر في العراق هو التخبط في توزيع مفردات البطاقة التموينية والتي كان الهدف الأساسي منها هو توفير السلع الغذائية الأساسية للمواطنين، إذ تقوم الدولة بتوزيع تلك المواد بأسعار مدعومة عن طريق وزارة التجارة. وقد شكلت البطاقة التموينية عنصراً مهماً للفرد العراقي والتخفيف عن أصحاب الدخول المحدودة، إلا انه لوحظ بان نظامها بدأ تشوبه الكثير من ملفات الفساد في عملية التجهيز التي اقتصرت على سلعتين أو أكثر، وهذا الامر ينعكس على ذوي الدخل المحدود الذين يعتمدون بشكل كبير على مفردات البطاقة التموينية في عيشهم، وان سوء التجهيز ادى إلى افقار متعمد للكثير من المواطنين، ومن ثم فان النظام السياسي فشل بعد عام 2003 في توفير بطاقة تموينية تسهم

(1) رياض غازي فارس، سوسيولوجية السلوك الانتخابي في العراق: دراسة في الانتخابات النيابية 2014، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015، ص116.

(2) عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق: الواقع والمعالجات للمدة 1976-2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 28، 2011، ص 59.

مكوناتها في مساعدة الفقراء، وذلك الفشل راجع إلى سوء ادارة هذا الملف فضلاً عن صفقات الفساد التي أثرى من خلالها الكثير من السياسيين والمقربين لهم[1].

فضلاً عن ذلك تعاني شبكة الحماية الاجتماعية من عدد من المشاكل، وذلك لان أغلب الفئات المستهدفة ليست من الفقراء فقط، بل هي فئات خاصة، ووجود أعداد كبيرة وهمية وغير فقيرة مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية، حتى اصبحت إحدى واجهات الاستغلال من قبل الاحزاب السياسية والمتنفذين من خلال تسجيل العديد من الافراد التابعين لهم من غير المستحقين ضمن الشبكة، وهذا يمكنهم من توظيف ذلك انتخابياً أو سياسياً، وبذلك فهناك الالاف من غير المستحقين، وذلك يكون على حساب الطبقة الفقيرة المحرومة فعلياً من رعاية الشبكة[2].

ويعد دعم المشروعات الصغيرة أحد أهم الاستراتيجيات المهمة للتخفيف من الفقر لأنها تؤدي إلى دخل مستمر للأفراد من خلال توفير فرص عمل ضمن عملية التنمية الموجهة للفقراء، ومن الإجراءات الفعالة لدعم المشاريع الصغيرة العمل على انشاء مؤسسات تمويلية تقدم قروضاً لانشاء مشاريع صغيرة، تدرّ دخلاً مستمراً، ومن الضروري كذلك ان تؤسس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامجا تكون مهمته دعم الأسر المنتجة وتنمية مهاراتهم. إلا ان البيروقراطية المهيمنة على العمل الوظيفي والفوائد المالية الكبيرة التي تستحصل مقابل القروض، شكلت عائقاً امام الاستفادة منها من اجل التخفيف من حدة الفقر، وبذلك فان السلطة لم تنجح في تقديم ودعم مشروعات اقتصادية للفقراء والخريجيين والكفاءات من شانها ان تنقذهم من الفقر الذي يعيشون فيه، فضلاً عن ان اغلب القروض التي تم منحها كانت لمشاريع وهمية أو صورية كان الهدف منها استحصال القرض فقط، وهذا الامر راجع إلى ضعف السلطة في متابعة هذا الملف والتغاضي عن التشوهات التي ترافقه، ومن ثم فقد هذا الملف هدفه في الحد من الفقر[3].

---

(1) خضير عباس النداوي، البطاقة التموينية في العراق: بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (12)، 2009، ص206.

(2) علي عبد الهادي سالم واحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، 2015، ص171.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، بغداد، 2008، ص77.

انعكس هذا الوضع الاقتصادي على بنية المجتمع، وساهم في تكوين فروقات اجتماعية كبيرة، حيث أدت الدخول العالية لبعض الأفراد، لاسيما من الطبقة الحاكمة وكبار موظفي الدولة، إلى نشوء تباين كبير بين طبقة من الأغنياء بنسبة محدودة، وبين طبقة واسعة اتسمت بانخفاض دخولها، وهذه احدى ملامح الظلم الاجتماعي[1]، إذ يتمتع في ضوء ذلك البناء فئة محددة بكل فرص الثراء وحيازة المكتسبات، في حين تحرم الغالبية من ابسط الحقوق والامتيازات، مما ولد شعوراً نفسياً بعدم الرضا، عن السياسات الجديدة في توزيع وإعادة توزيع الثروة الوطنية[2].

واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وازداد عدد من اغتنى على حساب الشعب والاقتصاد الوطني، حيث استأثرت فئة معَيّنة بالأموال بشتى الطرق، ووظّفت الطبقة السياسية الحاكمة في العراق الطابع الريعي في تشكيل شبكة الزبائنية الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية[3]، في حين تعيش فئات واسعة من الشعب العراقي، على مستوى خط الفقر أو دونه، والذين لا يشعرون بأي اهتمام من قبل السلطة، فضلاً عن شعورهم بعدم الامان لا سيما في اوقات الاضطرابات الاقتصادية التي من شانها ان تؤثر على وضعهم بشكل مباشر[4].

والجدير بالذكر ان تحسن الاوضاع المعيشية العامة بشكل ملحوظ، لم يقترن بتخفيف الفجوة الداخلية، بل عمّقت الهوة، وأبقت الفروقات الاجتماعية، وإشكالية سوء توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع العراقي، فتفاقم التفاوت الاجتماعي وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي، مما ولّد السخط وعدم الرضا، وان المعلَم المميز لهذا التفاوت يجري لصالح طبقة سياسية فاسدة، كما أنتج التوزيع غير العادل للثروة، أشكالاً عديدة من التفاوت الاجتماعي، وعائقاً أمام تبلور رؤى مشتركة أو أفعال اجتماعية مدنية موحدة [5].

وهذا الامر يؤدي إلى عرقلة السير قدماً بالتحول الديمقراطي، إذ ان حالة الفقر والجوع

(1) نوري حاتم، مشكلة الفقر في ضوء الاسلام، مطبعة شريعتي، طهران،2004، ص11.

(2) شمران العجيلي واخرون، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص480.

(3) عبد الجبار احمد عبد الله وكاظم علي مهدي، المصدر السابق، ص69. كذلك ينظر: احمد بهاء الدين شعبان، الحركات الاجتماعية من «بورتو أليجري» إلى ربيع العرب، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2012، ص85.

(4) جوزيف ستكلتز، العولمة ومساوئها، ترجمة: فالح عبد القادر، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص39.

(5) عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص.23.

والانشغال بتوفير لقمة العيش، لا تعني سوى تهميش اعداد متزايدة من المواطنين بسبب انشغالهم، وبذلك يغيب اي اهتمام لديهم بالمسألة الديمقراطية، وربما تعد مسألة الحصول على الاحتياجات الغذائية، أهم من التصويت العقلاني لحزب ما والمشاركة الحقيقية في الانتخابات[1].

وهذا ما دفع الاحزاب السياسية إلى استغلال هذا العامل وتوظيفه في الاستفادة من المواطنين الفقراء في الانتخابات، عبر تقديم الهبات والهدايا العينية والوعود الكاذبة، ومن ثم ان هذا كله يسهم في انتاج وعي مشوه وهو بمثابة مكسب للأحزاب السياسية التي ترى ان هدفها الاهم كيفية الحصول على الاصوات الانتخابية، بدلاً عن ايجاد حلول واقعية في برامجها الانتخابية، إلا ان ذلك لا يعني عدم ممارسة العديد الافراد الذين يعانون من انخفاض في الدخل لسلوك سياسي خاص قد يجدون فيه تعبيراً عن موقفهم كالامتعاض والسخط والاحتجاج وعدم التفاعل مع السياسات الحكومية[2]، وهنا يتعزز القول بوجود علاقة بين دخل الفرد المنخفض من الثروة وبين الاستياء، بحيث يكفي لتهيئة الاساس الاجتماعي للحراك الاحتجاجي[3].

مما تقدم نستنتج ان الحرمان النسبي (البطالة والفقر) الذي يعاني منه المواطن بعد عام 2003، يشكل بيئة دافعة للسلوك الاحتجاجي، بمعنى ان الحراك الاحتجاجي هو استجابة للمظالم الاجتماعية والتي تعد مخرجات لسوء الادارة في الملف الاقتصادي، الذي ولّد تمزقات نفسية لدى المواطنين مما استدعاهم إلى الاحتجاج نتيجة لنكسات اقتصادية افضت إلى تعزيز مشاعر الاستياء اتجاه السلطة نتيجة لإدراكهم انهم يستحقون حياة أفضل.

(1) عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، المصدر السابق، ص140. كذلك ينظر: سمير التنير، المصدر السابق، ص55. كذلك ينظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية (التعليم والصحة)، نيويورك 2005، ص ص29- 30.

(2) للمزيد ينظر: عمر هاشم ربيع، المال والنزاهة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص102. كذلك ينظر: كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 80-81.

(3) عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، المصدر السابق، ص130.

3 ـ الاغتراب الاقتصادي بين المركز والاقليم

تعد موضوعة قطاع النفط والغاز مهمة جداً لكل من الحكومة الاتحادية والاقليم من ناحية الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية، إذ أدى الخلاف في تفسير مواد الدستور فيما يخص إدارة قطاع النفط والغاز إلى عدم توحيد السياسة النفطية والغازية بين الجانبين ومن ثم إلى ضعف التنسيق بينهما، وساهم هذا في الإضرار في النواحي التعاقدية والانتاجية والتسويقية، كما ان عدم معرفة الحكومة الاتحادية لإنتاج النفط في إقليم كردستان أدى إلى عدم وضوح ودقة كمية النفط المنتج في العراق لدى منظمة اوبك أو المؤسسات الدولية، وغالباً ما تكون هذه الأرقام اقل من الانتاج أو التصدير الفعلي للعراق، لقد أدت هذه السياسة إلى اضعاف موقف العراق في منظمة اوبك وأضرت بمصالحه إضافة إلى تحمّله أي كميات تخفيض في انتاج النفط تقررها اتفاقيات اوبك.

وقد تجاوز الخلاف النفطي بين الطرفين جوانبه الصناعية والفنية ليشمل العديد من الجوانب الأخرى، مما قد يؤثر على مستقبل العراق، ويتمثل الخلاف فيمن له حق السيطرة على مصادر النفط والغاز في إقليم كردستان، اضافة لكيفية توزيع عوائدهما، إذ ترى الحكومة العراقية بان موضوع النفط والغاز كله يجب ان يكون بيدها على ان يتم توزيع العوائد مركزياً وذلك وفقاً للميزانية الاتحادية وان هذا ما يبيّنه الدستور الدائم لعام 2005، أما من ناحية أخرى فان حكومة الإقليم تصر على انه يتوجب ان يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتطوير في حقول النفط والغاز الموجودة في إقليمها، كما انها تطالب بنصيب عادل لها من العوائد النفطية[1].

ويجب ان تمر جميع ايرادات النفط والمدفوعات ذات الصلة بموازنة الحكومة المركزية، وان تكون تحت اشراف البرلمان، وهناك العديد من الخيارات بخصوص توزيع ايرادات النفط ما بين الحكومة المركزية وسلطات الاقليم، على شرط ان يتكامل التوزيع وفق معايير معَيّنة، كعدد السكان أو درجة الحرمان أو الانتاج أو مساحة الاقليم، سعياً لبلوغ آليات مناسبة تحقق الانصاف وتعالج تركة الماضي وخاصة مسألة التباين في مستوى التطور ما بين المحافظات،

(1) كوبا غفينادزه وأمجد حجازي، العراق تقرير القضايا المختارة، التقرير القطري، صندوق النقد الدولي، 2015، ص8-9.

والمهم في كل هذا ان هذه المعايير المذكورة دستورياً في توزيع العائدات يجب ان تؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة للبلاد[1].

وتتعدد جوانب الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل لتشمل العديد من المواضيع ضمن هذا الاطار، أهمها مسائل أخرى تتعلق بإبرام العقود أو الاتفاقات النفطية والعمل على دفع مستحقات شركات النفط الدولية العاملة في إقليم كردستان اضافة لقانون النفط والغاز الاتحادي، غير ان أهم جوانب هذا الخلاف وأكثرها تعقيداً هو ما يتعلق بصلاحيات حكومة كردستان في توقيع العقود، وذلك (بنظام تقاسم الانتاج) مع شركات النفط العالمية بغية استكشاف النفط وانتاجه من الإقليم دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية، لذا فان الخلاف في هذا الجانب يتمحور حول مدى استحقاق حكومة إقليم كردستان في توقيع العقود والاتفاقات النفطية أم ان هذا الأمر من مسؤولية الحكومة الاتحادية حصرياً[2].

تمت صياغة مواد الدستور العراقي لسنة 2005 بطريقة متناقضة، تثير كثيراً من الخلافات والتساؤل عند تفسيرها فيما يتعلق بتقاسم الثروة النفطية، فينص في المادة (111) على ان «النفط والغاز ملكية كل الشعب العراقي في جميع الاقاليم والمحافظات»[3] فعبارة في جميع الأقاليم والمحافظات فسّرتها حكومة الاقليم على انها ملكية محلية واقليمية، وهذا ما يزيد في تعقيد الأمور والخلافات لاسيما مع عدم التوصل إلى اتفاق أو تفاهم حول قانون النفط والغاز على الرغم من قيام حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الاولى بإحالة اول مسودة لهذا القانون إلى مجلس النواب العراقي في بداية سنة 2007، كما حولت مسودة أخرى خلال عام 2011، إلا انها ركزت على صلاحيات السلطات الاتحادية ومسؤولياتها، مما دعا المسؤولين الأكراد إلى رفضها، وقد أخفق الطرفان في الوصول إلى صيغة توافق، واستمرت حكومة إقليم كردستان في توقيع الاتفاقيات مع الشركات الدولية وهو ما تعتبره الحكومة الاتحادية باطلاً ويفاقم الأمور

(1) وفاء جعفر المهداوي، ادارة وتوزيع موارد النفط في العراق: خيارات دستورية، منتدى البدائل العربي، بيروت، 2008، ص11.

(2) صدام فيصل كوكز المحمدي، إشكاليات ادارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 2020، ص14-16.

(3) المادة 11 من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

بينهما أكثر بل يدفع بالطرفين إلى تبني سياسات مختلفة لا يمكن العودة عنها نظراً لالتزامات كل طرف[1].

وقد حاولت بغداد ردع الشركات الدولية عن العمل في إقليم كردستان، غير انها فشلت في ذلك، كما عارضتها شركات النفط التي وقعت عشرات العقود مع حكومة إقليم كردستان، ومنها شركة «إكسون موبيل» النفطية العملاقة التي كانت لديها عقود مع الحكومة الاتحادية لتطوير حقول ضخمة في جنوبي العراق والتي تخلت عنها للاستكشاف في مناطق جديدة في إقليم كردستان، مما يعني تحدياً للحكومة الاتحادية لصالح حكومة الإقليم[2]، التي واصلت تصدير النفط مباشرة مما يعد خرقاً واضحاً للدستور العراقي الذي يحصر هذه الصلاحية بشركة تسويق النفط الحكومية (سومو)، وقد تم التوقيع في عام 2013 خلال انعقاد مؤتمر للطاقة في أربيل بحضور وزير الطاقة التركي ورئيس حكومة إقليم كردستان على تشييد خط لتصدير النفط الخام مباشرة من إقليم كردستان إلى تركيا من دون موافقة الحكومة الاتحادية، وهذا مؤشر خطير لرغبة الاقليم في الانفصال في حال توفرت الظروف الموضوعية لذلك وانتهاء الخلافات الكردية – الكردية[3].

فضلاً عن مشكلة الموازنة العامة وتحديد حصة الإقليم منها، إذ تعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة ترمي إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين وهي بمثابة المرآة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي وبذلك وتعتبر السياسة الضريبية والدين العام من اهم ادوات التدخل الحكومي في اقتصاديات السوق لمواجهة الزيادة في الانفاق العام والمخاطر الناجمة عن كلفة الاقتراض بالتنسيق مع السياسة النقدية وتعبئة سوق الأوراق المالية بتشجيع الادخار ودعم القطاع الخاص، وهذا ما لم تعمل عليه موازنات العراق منذ 2005 ولحد الان[4].

وتسعى السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية من خلال الحد في الاصدار من جهة

(1) النفط والغاز الطبيعي اطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2015، ص30.

(2) صدام فيصل كوكز المحمدي، المصدر السابق، ص17-19.

(3) للمزيد ينظر: عبد الكريم يحيى الزيباري، سؤال الهوية الكردية، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص 12- 14.

(4) للمزيد ينظر: طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، 2007، ص102.

والتأثير على الائتمان بتحديد سعر الصرف واسعار الفائدة واعادة الخصم والتضخم والبطالة ومراقبة البنوك التجارية واحتياطها القانوني من جهة اخرى، وتواجه السياسة النقدية في هذه الحالة مشكلة الانكماش، فكلما تسعى السياسة النقدية لمكافحة التضخم تصطدم بارتفاع معدل البطالة والعكس صحيح وتؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة مما له مردود عكسي على الاستثمار والتشغيل وتدهور النمو وهو ما يعاني منه العراق من خلال السياسة الانكماشية للبنك المركزي التي اضرت بالاستثمار وعدم توفير فرص عمل لملايين العاطلين وتباطئ النمو وهروب الرساميل الوطنية والبقاء في الاقتصاد الريعي القائم على عوائد النفط دون احتساب المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعار النفط وعدم وجود عوائد غير نفطية للموازنة بل وزيادة عجز الموازنة المزمن مما يحول دون تحقيق خطط التنمية الوطنية[1].

لذا فان الموازنة تتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار ان الإيرادات كما ونوعاً ترتبط بهذا النشاط فحصيلة الضرائب أو عوائد أملاك الدولة انما ترتبط بالهيكل الاقتصادي وتتأثر بدرجة نمو الاقتصاد وطريقة تنظيمه وهكذا هو الحال بالنسبة للنفقات حيث انها ترتبط بهذا الهيكل وذلك النمو، وبذلك تعد الموازنة العامة اهم وسيلة لتدخل الدولة في تنفيذ سياستها المالية لإدارة المرافق العامة بانتظام والوفاء بالتزاماتها الذي يعد شرطاً لتوافر الثقة في مالية الدولة، كما تمكّن الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والامن ومنح الاعانات المختلفة وايجاد العمل للعاطلين وتنفيذ المخطط الاقتصادي من خلال التأثير على الانتاج والاستهلاك واعادة توزيع الدخل القومي إلى جانب تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي[2].

حددت حصة الإقليم من إيرادات النفط بموجب قرار مجلس الامن 986 بنسبة 13 في المائة من عوائد النفط المباع وفق مذكرة التفاهم «النفط مقابل الغذاء» واستمر الحال طيلة مدة العقوبات، بيد ان النسبة قد تغيرت إلى 17 في المائة من النفقات بعد خصم النفقات السيادية المحددة بنص قوانين الموازنات العامة، ومن جهة أخرى نصت المادة 12/د (يجري

(1) جعفر علوش واخرون، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي، مكتبة زاكي، بغداد، 2019، ص24.
(2) محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2009، ص15. كذلك ينظر: عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص257.

إقليم كردستان تقديراً لإيراداته المتوقعة لعام 2005 من جميع المصادر وتزود وزارة المالية/ دائرة الموازنة بها) ولم يحدد قانون الموازنة كميات تصدير النفط أو آلية تسليم العوائد، مع استمرار منح النسبة في حال حصول زيادة في الإيرادات[1].

وقد حددت كمية التصدير النفط من الإقليم بـ 175 ألف برميل يومياً في موازنة 2012 وتدخل الإيرادات في صندوق تنمية العراق، وحددت صادرات الإقليم من النفط بـ250 ألف برميل في موازنة 2013 مع إيداع إيراداتها في صندوق تنمية العراق، ولم تقر موازنة 2014 بسبب الصراع السياسي والانتخابات، لكن تم الاستمرار بهذه الكمية من صادرات النفط، بيد ان الإقليم لم يسلّم أي إيرادات حصل عليها من مبيعاته للنفط، وتأزمت العلاقة بعد احتلال التنظيمات الإرهابية(داعش) إلى ثلث الأراضي العراقية، وفي موازنة 2015 تم إضافة كمية 300 ألف كمعدل تصدير من نفط كركوك فضلاً عن الكمية المقررة لإقليم كردستان، وبقيت حصة الإقليم 17 في المائة بعد خصم النفقات السيادية، ولم يطرأ أي تغيير على مضمون الموازنة لعامي 2016 و2017، لكن بعد اجراء استفتاء الاستقلال لإقليم كردستان في 25 أيلول 2017 تأزمت العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم، ولصالح المركز، فبعد الانتصار الذي تحقق على التنظيمات الإرهابية وعودة المحافظات المحررة تمت سيطرة الحكومة على الحقول النفطية في كركوك، لذا لم تذكر كمية التصدير منها في الموازنة منذ عام 2018[2].

ان موازنة 2018 تعد الأكثر ضبطاً للإيرادات التي تتحقق في الإقليم، إذ حددت حصته بعدد نفوسه، بمعنى تكون 12.67 في المائة من النفقات التشغيلية والاستثمارية بعد حسم النفقات السيادية، وهي ذات النسبة التي حُددت خلال مدة العقوبات الاقتصادية، وحددت المادة 10/ثانياً/ج استقطاع حصة الإقليم في حال عدم تسديده مبيعات النفط إلى شركة سومو، لقد ساهم الارتفاع في اسعار النفط إلى 70ـ 76 دولار للبرميل الواحد إلى تحقيق فائض في ميزانية الدولة، غير ان الفائض الذي اصدرت الحكومة وثيقة عنه يعد

(1) مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق، (تقرير)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متوفر على الرابط التالي https://annabaa.org/arabic/reports/24683

(2) احمد عبد الله سلمان الوائلي، مصطفى حسين عبد العالي، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات وامكانية اصلاحاها: استراتيجية مستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 27، 2017، ص9.

غير ملموساً لكون الاقليم غير ملتزم بقراراته مع المركز بخصوص الايرادات لتصدير النفط والضرائب وغيرها[1].

وجاءت موازنة 2019 في عهد حكومة السيد عادل عبد المهدي وهي أكثر الموازنات لصالح الإقليم، فقد جاءت المادة/10 بان تلتزم الحكومة بدفع مستحقات الإقليم بما فيها تعويضات الموظفين ويستقطع مبلغ الضرر من حصة الإقليم في حالة عدم تسليمه الإيرادات التي تتحقق من مبيعات النفط المقررة في الموازنة والبالغة 250 ألف برميل يومياً، بالرغم من انه لا تدخل جميع عوائد النفط في ايرادات الموازنة حيث تمتنع كردستان عن تسليم وزارة المالية عوائدها النفطية التي لا تفصح عن حجمها، وتثبـــت الموازنة أقيام 250 الف برميل يوميا فقط، وهو اقل مما تحصل عليه كردستان من عوائد نفطها التي تجاوزت 600 الف برميل يومياً، ولا تلتزم بتسليم هذا المبلغ إلى وزارة المالية ولا تشترط الموازنة لسنة 2019 ذلك مقابل دفع رواتب موظفي كردستان والبيشمركة التي تعامل معاملة الجيش العراقي في حين انها لا تخضع إلى اوامر القائد العام للقوت المسلحة ولا تتبع لوزارة الدفاع، كما لا يسمح لقطاعات الجيش العراقي بدخول اراضي كردستان ولا الدفاع عن الحدود فيها، وبالرغم من كل هذا تخصص الموازنة مبلغ 360 مليار دينار للمشاريع النفطية في كردستان[2].

الملفت للنظر ان هناك سوء توزيع لمخصصات المحافظات بما لا يتناسب ونسبة السكان من جهة، ومستوى تدني الخدمات من جهة اخرى، فبالنسبة إلى البصرة وبالرغم من المظاهرات التي اندلعت فان موازنة 2019 قد أهملت البصرة وهي المجهز الرئيس لإنتاج النفط في العراق، وتبلغ نسبتها السكانية 8 % وتعدادها 2,972,000 نسمة، بينما لم يخصص لها سوى 1,961,234 ترليون أي بنسبة 9 %من الموازنة، في حين ان أربيل ونسبة السكان فيها 5 % وعددهم 896000 قد حظيت بنسبة 15 % من الموازنة بمقدار 3,279,854 ترليون، تليها السليمانية ونسبة السكان فيها 6 % بتعداد 2,212,000 وقد حظيت بنسبة 16 % من الموازنة بمقدار 3,538,477 ترليون دينار، وحتى دهوك التي نسبة سكانها 3 % بتعداد 1،318000 نسمة فقد حظيت بنسبة 10 % بمقدار 2،162،125 ترليون دينار، وهو شان يصعب فهمه

(1) للمزيد ينظر: وسن احسان عبد المنعم، السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية، ص87.

(2) زهير الحسني، توظيف الموازنة العامة لسنة 2019 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد59، 2020، ص33.

بالمقارنة بوضع نينوى الاكثر تضرراً في حرب داعش وهي ثاني مدن العراق من حيث السكان بنسبة 10% وتعداد قدره 3,793,000 ومع هذا فقد حصلت على نسبة 1% من الموازنة بمقدار 143,112,157 الف مليون فقط، والحال نفسه على بقية الموازنات للسنوات السابقة والتالية[1].

مما تقدم يبدو ان الموازنة العامة ليست مجرد توازن بين التخصيصات والنفقات كما هو شان موازنة الابواب والبنود، وانما هي وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين التخصيصات وأثرها الاقتصادي والاجتماعي لإعادة توزيع الدخل بشكل يحقق العدالة الاجتماعية، وهو ما تهدف اليه موازنة البرامج والاداء، حيث يتعين ضمان تنفيذ البرامج الاقتصادية للموازنة من خلال جودة الأداء. وفي العراق يتم التوازن في الموازنة من خلال التسويات السياسية بين الكتل السياسية التي تقرها في مجلس النواب ومن ثم فان زيادة التخصيصات توظف لمزايدات انتخابية لا اقتصادية، إذ تتفاوت حصص المحافظات في تخصيصات الموازنة تبعاً للتوافقات السياسية وليس حسب نسبة السكان فيها وحاجاتها التنموية، مما يعني ان الموازنة تبتعد عن المعايير الاقتصادية كلما خضعت للاعتبارات السياسية، بالإضافة إلى ذلك فان هذا التقسيم لا يراعي العدالة التوزيعية، فنلاحظ زيادة حصة عدد من المحافظات على حساب محافظات اخرى تعد هي المصدر الاساس لتمويل الميزانية.

وفي ضوء ما تقدم، وفي إطار إستراتيجية الاستحواذ التي يعتمدها إقليم كردستان سيّما في بُعدها النفطي فانه لا يمكن استبعاد ان تتجه العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في المستقبل إلى حالة من عدم الاستقرار وربّما الصراع في مرحلة لاحقة، إذا لم تتم معالجة الثغرات والأخطاء، وإيجاد خارطة طريق تكون هي المتحكم بالسلوك السياسي لجميع الأطراف، وان هذه الاشكاليات الاقتصادية قد تم توظيفها سياسياً من قبل الاقليم والمركز على حساب المواطن العراقي الذي يعاني من ارتداداتها، إذ نلاحظ ان الحركات الاحتجاجية انطلقت في الاقليم ايضاً اعتراضاً على سياسات العائلة الحاكمة وسوء الادارة والتأخير في صرف الرواتب، فضلاً عن اشكاليات داخلية اخرى، مما شكّل نوعاً من الاغتراب الاقتصادي بين الطرفين، إذ جعل الاقليم يتصرف في بعض الاحيان على كونه ليس جزءاً من الدولة العراقية، وذلك فيما يتعلق بتصدير النفط والتعاقدات الدولية بهذا الخصوص، بالإضافة

(1) نقلا عن: المصدر نفسه، ص37.

إلى المنافذ الحدودية وعدم سيطرة الحكومة الاتحادية عليها. هذه البيئة الاقتصادية الرخوة القائمة على اساس قنص الفرص بين الطرفين انعكست على طبيعة العلاقات السياسية مما شكل وضعاً من عدم الاستقرار السياسي، جعل المواطن يفقد ثقته بالطبقة السياسية سواء في المركز أو الإقليم، مما ساعدت على ايجاد بيئة مناسبة للحراك الاحتجاجي ضد سياسات الطرفين وان كانت أخف في الاقليم بسبب السلطة الابوية وانعدام الحريات هناك.

الفصل الثالث

انعكاسات الحراك الاحتجاجي على التحول الديمقراطي في العراق

ان الفعل الاحتجاجي الجديد ظهر بوصفه فاعلاً مؤثراً في الواقع السياسي العراقي بعد حالة الجمود التي شهدتها مرحلة الانتقال الديمقراطي، وهو يجسد انبعاث وعي سياسي حاد غير مؤطر حزبياً، متجاوزاً لمنطق التنظيمات التقليدية والحسابات السياسية الضيقة، هذا الفعل الاحتجاجي الجديد سئم من الانساق التنظيمية والحزبية الضيقة الأفق والتفكير، واقتنع بعدم جدواها وبعجزها عن قيادة التغيير، مما جعلهم يحتجون على إداء الطبقة السياسية متجاوزين بذلك المطالب الفئوية التي تخص شريحة معَيّنة انطلاقاً إلى مطالب أكثر عمومية تسعى إلى إصلاح النظام سياسياً وثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً، لأجل الوصول إلى نظام حكم قائم على أسس ومبادئ الحكم الرشيد، وبذلك فان المحتجين قد انتقلوا بسلوكهم السياسي من الإغتراب السياسي إلى المشاركة الفاعلة في إدارة الشأن العام، وهذه الانتقاله جاءت بفعل الحراك الاحتجاجي الذي أسهم في تهيئة بيئة مناسبة لمشاركتهم.

هذه المشاركة الفاعلة أدت إلى انعكسات إيجابية مهمة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والإقتصادية وأفضت إلى إرتجاجات داخل النظام السياسي العراقي، نقلته من حالة الجمود أو الركود أو الرتابة إلى وضع مختلف ألزم جميع القوى السياسية إلى تبني مواقف إصلاحية في خطاباتها وبعض مواقفها السياسية انتجت بيئة سياسية مغايرة، فقبل الحراك الحراك الاحتجاجي ليس مثل ما بعده، وهذا مؤشر مهم على قدرة الحراك الاحتجاجي بالدفع بعملية التحول الديمقراطي إلى الأمام،، فالوضع العراقي الراهن يستدعي أكثر من اي وقت آخر سيادة ثقافة ديمقراطية تجعل اختلاف الاخر مألوفاً ومقبولاً بعد ان ظل غريباً ومريباً واشاعة ثقافة المساهمة بدلا من ثقافة الخضوع والاذعان.

المبحث الاول

الانعـكاسات السياسية للحراك الاحتجاجي

1 ـ عقلنة نظام الحكم

ان استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون، هو مسعى مهم للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، بمعنى ان التحول الديمقراطي يقتضي استكمال بناء دولة القانون والمؤسسات بوصفه شرطاً وجودياً لازماً للتحول الديمقراطي[1]، فمن الخطأ النظر إلى مجرد وجود الدستور الديمقراطي ومؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلاً عن المؤسسات غير الرسمية، دليلاً على وجود الديمقراطية واقرار حقوق الانسان، إذ ان ذلك ليس صحيحاً، لان ما يقرر ديمقراطية الحكم والمجتمع هو ما ينطوي عليه الدستور من مبادئ وقواعد واحكام وما يقيمه من مؤسسات، بحيث يؤدي ذلك البناء الديمقراطي الصحيح إلى دولة ومجتمع ديمقراطيين[2].

ان الواقع بعد عام 2003 يشير ان التجربة العراقية، وما انتابها من أزمات، قد جعلت من العملية السياسية هشة، بمعنى انها لم تقم على مرتكزات ديمقراطية حقيقية، بل تشكلت وفقاً لتجاذبات واتفاقات سياسية محاصصية طائفية، وبذلك فان اغلب المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية ينتابها الخلل، وذلك الامر يبدو جليا حتى في الدستور الدائم لعام 2005، فضلاً عن البرلمان العراقي والسلطة التنفيذية[3]. ان تبني الرؤى الطائفية والقومية في عمليات تشكيل الحكومات من بعد عام 2003 والى الان عزز الخطاب الطائفي على حساب الخطاب الوطني وجعل من هذا الاسلوب عرفاً سياسياً، وهذا ما انعكس على تشكيل حكومة السيد عادل عبد المهدي أخيراً، والتي تشكلت وفقاً

(1) عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 3، 2012، ص7.

(2) هدى محمد البهادلي، المصدر السابق، ص221.

(3) للمزيد ينظر: إبراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008، ص 125-126.

لمبدأ المحاصصة وما يسمى بحقوق (المكون) والتي هي حقوق حزبية وليست حقوقاً للمواطنين[1].

ان هذا الشكل من الممارسة في الحكم اضحى بعيداً عن العقلانية السياسية والتي تجعل النظام السياسي أكثر حركية وفعالية وتحقيقاً لحقوق المواطنين وحاجاتهم حسب منطق الإدارة بالجودة والأهداف، وحسب منطق استشراف المخاطر والتهديدات كلها قبل بروزها وتفاقمها، وهذا قد يؤدي إلى نتائج كارثية تتمثل بـ[2]:

1- فوضى سياسية وإدارية أدت إلى ضعف الأداء الحكومي مقابل قوة الأطراف الأخرى.

2- الضعف في الدور الرقابي والتشريعي للسلطة التشريعية.

3- الفساد المالي والإداري والسياسي في أغلب مفاصل الدولة.

4- إختلال التوازن الداخلي في المجتمع بسبب التدخلات الخارجية (الدولية والإقليمية).

5_ الترهّل الحكومي وغياب الخطط التنموية وإعتماد معيار الولاءات الحزبية على حساب معيار الكفاءة.

6-غياب المعارضة البرلمانية وهي إحدى ركائز الديمقراطية، فاغلب الكتل مشاركة في الحكومة.

7- إحتكار القرارات المهمة بيد رؤساء الكتل السياسية، التي تحولت إلى اوليغارشية سياسية.

بناءً على تلك الاشكاليات التي زامنت العملية السياسية في العراق منذ عام 2003، والانعكاسات التي تمظهرت مجتمعياً في حالة عدم الرضا، واندلعت العديد من موجات الحراك الاحتجاجي[3] التي شملت البلاد وتفاوتت في العدد والمطالب إلا انها صاغت أهدافها،

(1) احمد محمد علي العوادي، تحديات الخطاب السياسي العراقي: حدود الثبات والتغيير، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، 2018، ص42.

(2) للمزيد ينظر: برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص 80. كذلك ينظر، حسن تركي عمير، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد 8، 2013، ص 163.

(3) الموجة الاولى في 2010، اندلعت في البصرة اول احتجاجات شعبية ضد انهيار الخدمات وغياب الكهرباء شبه التام ولاسيما في موسم الصيف اللاهب، وسقط اول قتيل من اجل الكهرباء في البصرة والعراق بصورة

عامة في حزيران/يونيو 2010 وهو حيدر المالكي (27-عاماً متزوج ولديه ثلاثة اطفال). للمزيد ينظر: صفاء خلف، العراق ما بعد داعش: ازمات الافراط بالتفاؤل، دار الكتب العلمية، بغداد، 2019، ص 210.

الموجة الثانية في 25 شباط/أكتوبر 2011، جاءت تأثيراً وتماهياً بالحراك الاحتجاجي في تونس ومصر، اذ شهد شهرا كانون الثاني وشباط/يناير-فبراير 2011 انبعاثاً غير مسبوق لمواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني في العراق، وتأسست جماعات شبابية عديدة ذات توجهات فكرية مختلفة على موقع (الفيس بوك) بشكل أساسي، يجمعها التبشير بضرورة نشوء حركة احتجاجية شعبية لإصلاح السلطة، وقد تنادت وبالتنسيق مع تيارات سياسية معارضة وجمعيات مدنية للخروج بتظاهرات سلمية بمحافظات العراق كافة بإستثناء اقليم كردستان فيما سمي بـ (جمعة الغضب العراقي) للمطالبة بتوفير الخدمات ورفض الفساد والطائفية السياسية والظلم الاجتماعي وانتهاك الحريات، وقد اكتسب هذا النداء زخماً شعبياً تجاوز حدود جماعات الفيس بوك وتعاطفت معه فئات مجتمعية واسعة ابدت حماساً للمشاركة والنزول إلى الساحات العامة لا سيما إلى ساحة التحرير في قلب بغداد. للمزيد ينظر: فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: افول الاسلمة.. بزوغ الوطنياتية، المصدر السابق، ص 51.

كذلك انطلقت اعتصامات الرمادي في اواخر كانون الاول/ديسمبر 2012 في الانبار غرب العراق أعقاب قيام قوة أمنية بمحاصرة منزل رافع العيساوي وزير المالية العراقي من القائمة العراقية واعتقال افرداً من حمايته. وكان ذلك سبباً مباشراً للدعوة إلى التظاهر ضد الحكومة حيث خرج بضعة آلاف من المتظاهرين للمطالبة بمحاسبة القوات المسؤولة. ولاحقاً، اتسعت التظاهرات وشملت محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى، طرحت مطالب أخرى منها ما هو مشروع، كإطلاق سراح الأبرياء من المحتجزين والمعتقلين في السجون وإيقاف الانتهاكات والممارسات المخلة في السجون ومحاسبة ومعاقبة مرتكبيها، وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل، ومراجعة القوانين والكف عن التطبيقات الانتقائية والتمييزية وانتهاكات حقوق الانسان التي ترافق بعض ممارسات تنفيذ قانوني المساءلة والعدالة ومكافحة الإرهاب، وخصوصاً المادة (4). فضلاً عن مطالب أخرى هي مدار صراع وجدل سياسي، كإصدار عفو عام وإطلاق سراح السجناء والسجينات وإلغاء قانون المساءلة والعدالة وقانون مكافحة الإرهاب. ومنها ما هو غير شرعي كإسقاط النظام وإلغاء الدستور، فضلاً عن رفع أعلام النظام السابق وصور صدام حسين ورئيس الوزراء التركي أردوغان. والتلويح باحتمال اللجوء إلى العنف إذا لم تنفذ الحكومة العراقية المطالب. للمزيد ينظر: جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، دار سطور، بغداد، 2017، ص138.

اما الموجة الثالثة فقد انطلقت في اواسط تموز/يوليو 2015 من واقعة احتجاج بسيط على انقطاع الكهرباء في موضع محلي: قضاء المدينة (يلفظ إمدينة: بكسر الالف وتسكين الميم وفتح الدال) شمال البصرة، اذ خرجت مجموعة من الشباب في تظاهرة امام محطة توليد الكهرباء، واذا بهم يتعرضون إلى اطلاق نار من داخل المحطة، مما جعلهم يردون على مصدر النار برمي الحجارة على المحطة احتجاجاً، وانتهى الامر بحادث مأساوي وهو مقتل الشاب منتظر الحلفي (18 عام) برصاص مفرزة امنية هبّت إلى موقع المحطة واصابة اثنين اخرين بجروح بليغة يوم الخميس 16 تموز/يوليو 2015 وفي اليوم التالي كانت البصرة في هياج عارم على الجريمة وسوء الخدمات (الماء والكهرباء والرعاية الصحية) المتدهورة بإطراد، وما ان حل 31/تموز/يوليو 2015 حتى انطلقت في بغداد ومدن الوسط والجنوب الاخرى حركة احتجاج كبرى تضامناً مع البصرة ومع الرمز المقتول، وفي بداية أيلول/سبتمبر شهد الحراك دخول جماهير التيار الصدري مما زاد من زخم الاحتجاج، الا انه اخذ بالهبوط التدريجي اواخر العام، وما ان عاد في 30 نيسان/ أبريل 2016

وفق حاجات محددة وملموسة، مسّت بشكل مباشر مصالح المواطنين، وحاولت التأثير في السياسات العامة، وفي برامج المؤسسات الرسمية، باتجاه مقاومة القيود المفروضة على امكانية التحول السلمي إلى الديمقراطية[1].

حتى شهد عبور الالاف من المدنيين والصدريين اسوار المنطقة الخضراء ودخولهم إلى مبنى البرلمان لمدة ساعات حتى تم الانسحاب بعد ورود توجيهات لاتباع التيار الصدري بالانسحاب، وهذا الامر من شانه ان قضى على فاعلية الاحتجاج كحراك مدني بعيداً عن توجيهات التيار الصدري.

للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة: نهاية الامتثال بداية المساءلة، دراسات عراقية، بيروت، 2017، ص27.

اما الموجة الرابعة في حزيران/يونيو 2018، فكان في البصرة ايضا ومن امام بوابة حقل نفطي عملاق (الرميلة الشمالية)، واندلعت احتجاجات غاضبة بعد مقتل المواطن سعد المنصوري (26-عاما متزوج وله ثلاثة اطفال)، وامتد الحراك الاحتجاجي إلى ستة محافظات في جنوب العراق ووسطه، وتفجر الوضع على نحو دموي، اذ سقط 20 محتجاً ومئات الجرحى في المحافظات المحتجة فبدءاً من مقتل المنصوري حتى منتصف ايلول/2018 سقط 30 قتيلاً ومئات الجرحى فضلاً عن اعتقال العشرات، حاول العبادي ان يغامر مجدداً بمنح البصريين مزيداً من الوعود، فأعلن عن تخصيص 10 آلاف درجة وظيفية جديدة، فتقدم 300 الف شاب للحصول عليها، لكن سرعان ما اعلنت وزارة المالية ان هذه الوظائف لا يمكن تغطية نفقاتها من الموازنة، اذ ان موازنة 2018 لم تخصص اموالاً لخلق وظائف جديدة، وهذا الامر انعكس على الشارع، مما زاد من نقمته على النظام. صفاء خلف، المصدر السابق، ص 210.

اما الموجة الخامسة في 1 تشرين الاول/أكتوبر 2019، فكانت متأثرة بديناميات متشابهة لتلك التي أطلقت احتجاجات تموز/2018؛ اذ ان عماد هذا الحراك هو الجمهور الشبابي الذي تنادى عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومن دون أي تأطير حزبي او تنظيمي، مما يشير إلى لحظة فارقة ينبثق فيها فعل احتجاجي من نمط جديد في العاصمة وبقية المحافظات ما عدا اقليم كردستان الذي شهد حراكاً احتجاجيا واحداً تضامناً مع حراك تشرين. ان الفارق في هذا الحراك الاحتجاجي هو التحول في المطالب من كونها خدمية قطاعية إلى مطالب عمومية وطنية، تهدف إلى تقوية الدولة مقابل اللادولة وتعزيز قيم الهوية الوطنية والمواطنة ومحاسبة الفاسدين واصلاح الوضع المتردي، وهذا ما تمظهر في شعار الاحتجاج الاساسي (نريد وطن)، وشهدت هذه الحركة مستويات شديدة من العنف، ووثقت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق مقتل 487 متظاهراً واصابة 7715 اخرين، وكان من بين القتلى 34 طفلاً وإمرأة واحدة على الاقل، وفي 31 تموز/2020 اكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ان العنف ادى إلى مقتل ما لا يقل عن 560 شخصاً بمن فيهم مدنيون ومنتسبون للقوات الامنية، ومعظم الضحايا من الشباب واكثر من نصفهم كان من بغداد، وكان تشكيل لجنة لتقصي الحقائق من اجل تحقيق المساءلة من اولى التزامات الحكومة التي تشكلت في ايار/2020. للمزيد ينظر: فراس كمال نظمي وحارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى، بغداد، 2020، ص64. كذلك ينظر: انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول/2019 إلى نيسان/2020، تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق: مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، 2020، ص3.

(1) بارجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 486.

وكان من بينها حراك 31 تموز/يوليو 2015، الذي رفع المحتجون فيه شعارات اتسمت بالواقعية والمشروعية، فضلاً عن تعبيرها عن مطامح الناس وحاجاتهم الملحة وخصوصاً فيما يتعلق بالإصلاح واشاعة الامن وتوفير الخدمات، وأصبح مطلب تحسين الخدمات الممنوحة مركزياً ومنها، الكهرباء والماء والتعليم والصحة والنقل العمومي، عناوين اساسية لحركة الاحتجاج، فضلاً عن مكافحة الفساد واصلاح النظام القضائي[1].

لم تكن حكومة الدكتور حيدر العبادي آنذاك قادرة على تنفيذ جميع وعود الاصلاحات، إذ تميزت سلطته بالتردد منها، أما الاجماع الذي بدا انه تحقق في مجلسي الوزراء والنواب فلم يكن سوى انحناء امام عاصفة الحراك الاحتجاجي الذي حظي بدعم من المرجعية العليا في النجف الاشرف والذي كان لها دوراً مؤثراً في تعزيز زخم الحراك وتوسيع قاعدته الاجتماعية، وبالرغم من الحزم الاصلاحية التي قدّمها العبادي والتي وافقت عليها الكتل السياسية تحت ضغط الشارع، إلا انها ما لبثت واستفاقت من صدمتها وشرعت بإتخاذ خطوات عملية لمقاومتها من خلال تقديم طعن إلى المحكمة الاتحادية والاتكاء على الآليات الدستورية والقانونية، وهذا ما يؤشر إلى عدم جدية الكتل السياسية في المضي بعملية الاصلاح في البلاد[2].

إذ ان الجدية في الإصلاحات تتطلب تأليف فريق عمل مقتنع بالإصلاح الشامل، فريق مقتدر، نزيه، فعال، منفتح على الآخرين، سيما المتظاهرين، وهذا عسير من دون سند من القوى السياسية والمدنية التي لها مصلحة في الإصلاح، فلا يمكن تصور نجاح يتحقق عبر قدرات شخص واحد، مهما امتلك من مؤهلات وصلاحيات[3].

وبذات النهج استمرت ادارة السيد عادل عبد المهدي لحكومته القائمة على اساس المحاصصة السياسية الحزبية مع ظهور دور قوي للفصائل المسلحة، بعدما تحولت من جماعات صغيرة ذات تأثير محدود إلى جماعات تمتلك نفوذاً كبيراً على الأرض، حتى باتت موازية لقوة الدولة/السلطة واستطاعت ان تفرض صيغة جديدة من الوجود السياسي، وإزاء هذه القوة الجديدة تراجعت حظوظ القوى التقليدية على الساحة الشيعية كمؤشر واضح على ان فكرة التنظيمات الحزبية تساوي صفراً في معادلة اعادة التموضع والنفوذ في العراق

(1) فالح عبد الجبار وآخرون، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص 97.

(2) رضا الظاهر، اقتحام السماء: تأملات في الحراك الشعبي، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2016، ص48-49.

(3) جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، دار سطور، بغداد، 2017، ص208.

بلا سطوة السلاح الخارج عن سيطرة الدولة، فضلاً عن فساد السلطة وتبعيتها المباشرة لمراكز القرار الخارجي، مما جعل منها سلطة متعددة الاقطاب باتت تعي ان احتكارها لوسائل العنف غير الشرعي هو الخيار الوحيد المتبقي في ذخيرة شرعيتها السياسية، وابتعادها عن اشاعة قيم العقلنة وتعميم مبادئ التحديث في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1].

تخبطت ادارة حكومة السيد عادل عبد المهدي في التعامل مع ملفات مهمة، كان اولها استخدام العنف المفرط لفك تظاهرة لأصحاب الشهادات العليا، فضلاً عن نقل الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي من جهاز مكافحة الارهاب إلى امرة وزارة الدفاع، وقضايا اخرى عززت من السخط الشعبي وأدى إلى انطلاق الحراك الاحتجاجي الاكبر في 1 تشرين/أكتوبر 2019، وبحسب الرؤية التحليلية للفعل السسيوسياسي التراكمي، فان هذه الموجة من الاحتجاجات تعد امتداداً نوعياً لحراك عام 2010 ضد مشكلة الكهرباء، وحراك 25 شباط/فبراير 2011، وحراك تموز/يوليو 2015 الذي شهد تطوراً مهماً في مطلبية الاحتجاج، إذ لم يكن احتجاجاً قطاعياً وليس جهوياً أو فئوياً يختص بطائفة معَيّنة دون غيرها بل احتجاج شامل على النظام السياسي بأسره بما هو مؤسسة وثقافة وممارسة[2].

وهذا الفعل التراكمي انعكس بصورة واضحة على الحراك الاحتجاجي لعام 2019 والذي شهد عملية تحول استراتيجية – مطلبية من الخدمات العامة إلى مطالب وطنية تهدف إلى مأسسة وعقلنة السلطة والقضاء على المحاصصة، وصولاً إلى الدولة المدنية، وهذا مرتبط بإدراك عميق لدى الجماهير بان انقاذ البلاد صار مقترنا بمغادرة الدولة الطائفية، ونجح الحراك الاحتجاجي في تحقيق واحد من اهدافه في الضغط على حكومة السيد عادل عبد المهدي وتقديم استقالتها بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وهذا مؤشر مهم على فاعلية الحراك في احداث التغيير؛ إذ لم يسبق ان استقالت أو أُقيلت حكومة في الدورات السابقة، وهذا يعود إلى الطبيعة المدنية للجماهير المنتفضة[3].

---

(1) صفاء خلف، المصدر السابق، ص70. كذلك ينظر: فارس كمال نظمي وحارث حسن، المصدر السابق، ص38. كذلك ينظر: ثامر عباس، استعصاء الاصلاح في العقل العراقي: مقاربة حول المعوقات والتوقعات، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2013، ص37.

(2) فالح عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، المصدر السابق، ص27.

(3) علي طاهر الحمود، ما وراء احداث البصرة: المشكلات والحلول الممكنة، فردريش ايبرت، عمان، 2019، ص11.

كذلك ان السلطة التشريعية لم تكن خارج اهتمام ومراقبة الحراك الاحتجاجي لعام 2019، فكان واحد من مطالب المحتجين هو حلّ البرلمان واجراء انتخابات مبكرة، في محاولة للتأثير على أداء السلطة التشريعية وعقلنته بما يخدم تقديم تشريعات من شانها الاسهام في استكمال بناء الدولة الوطنية، إذ ان قراءة متأنية لواقع العملية التشريعية في مجلس النواب ستظهر مشهداً مربكاً ومعقداً يطال اجراءات صناعة التشريع، وهذا الامر راجع إلى طبيعة المنظومة السياسية التي تأسست على اساس التوافق والتحاصص مما عطل الكثير من التشريعات المهمة نتيجة لإختلاف مصالح الكتل السياسية وتفضيل الرأي السياسي على الرأي الفني الذي يخدم البلد[1].

فضلاً عن ذلك وبالرغم من اشارة الدستور الواضحة إلى ان السلطة التشريعية تتكون من مجلسي النواب والاتحاد[2]، إلا ان مجلس النواب بقي ممثلًا وحيداً لهذه السلطة، وهذا يؤشر إلى خلل كبير، بسبب عدم سنّ قانون مجلس الاتحاد، وهذا الامر بحد ذاته فيه اشكالية كبيرة سبق ذكرها، يضاف إلى ذلك ضعف خبرة النواب في مجال التشريع، وارتفاع نسبة الغيابات عن الجلسات، وعدم وجود معارضة برلمانية حقيقية، كل هذه الاسباب جعلت الحراك يطالب بحل مجلس النواب واجراء انتخابات مبكرة[3].

واتساقاً مما تقدم فان عقلنة نظام الحكم يتطلب وسائل واساليب لتمكين هذه التقنية، تتمثل بضرورة الاصلاح الدستوري واصلاح الممارسة السياسية، إذ طالب المحتجون بضرورة تعديل الدستور، لما فيه من ثغرات وهنات من شانها ان تعرقل عملية التحول الديمقراطي، إذ ان العديد من نصوصه كُتبت بلغة المكونات والتحاصص الطائفي والقومي، فضلاً عن القصور التشريعي للعديد من المواد الدستورية البنائية التي لم تكتمل إلى الان، ان التعديل الدستوري من شانه ان يعزز من تحقيق الرضا العام والقبول التام عن الوثيقة الدستورية (الشرعية) في حال انسجمت تلك التعديلات مع ما يحقق بناء دولة المؤسسات والمواطنة[4].

(1) للمزيد ينظر: احمد عبيس نعمة الفتلاوي، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، 2015، ص53. كذلك ينظر: ياسين محمد حمد، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدارسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 60، 2015، ص47.

(2) المادة (48) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(3) صلاح العرباوي، من الثورة إلى الدولة، دار انكي، بغداد، 2020، ص73.

(4) عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 8، 2008، ص124.

وان اصلاح النصوص الدستورية وحدها لا يكفي لتحقيق نظام حكم معقلن، وانما لابد من ان يرافقها اصلاح في الممارسات السياسية، إذ يتوقف على العلاقة بين هذين المتغيرين مصير النظام السياسي، فالنص الدستوري يحدد المبادئ والقواعد والآليات التي تحكم الممارسة السياسية في اطار المؤسسات الدستورية، ومن المفترض ان يقود النص الدستوري المعقلن الممارسة السياسية إلى العقلنة ومن ثم ينتظم اداء المؤسسات ويتفعل، إذ ان الممارسة السياسية إذا خرجت على النص يضطرب اداء المؤسسات الدستورية، والتهاون في هذا المجال يقود إلى مأزق تشلّ معها المؤسسات الدستورية، ويمكن ان نصنف العلاقة بين النص والممارسة وفق المعادلة التالية، ان النص الدستوري المعقلن مضروباً في الممارسة السياسية المعقلنة يساوي نظاماً سياسياً فاعلاً ومعقلناً[1].

مما تقدم نستنتج ان الحراك الاحتجاجي في العراق انتقل في مطالبه من كونها مطالب خدمية إلى مطالب وطنية تهدف إلى اصلاح النظام السياسي وعقلنة اداء مؤسساته، وقد نجح في تحقيق بعض اهدافه المتمثلة بالضغط على البرلمان وتشريع قانون انتخابات جديد، واصدار قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وحل مجالس المحافظات التي كانت من مطالب المتظاهرين، فضلاً عن ارغام حكومة السيد عادل عبد المهدي على تقديم استقالتها، وهذا كله يأتي ضمن سياق عقلنة نظام الحكم عبر تصحيح الاختلالات التي شابت أداء كل ما ذُكر اعلاه، واقترب من البعض الآخر، وأحدث الحراك الاحتجاجي في المحصلة تأثيراً واختلالاً في القوى التقليدية الحاكمة، فضلاً عن البنى السياسية باتجاه جعل النظام السياسي نظاماً وطنياً قائماً على اساس المواطنة، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز المسار الديمقراطي والانتقال من حالة الجمود السياسي والرتابة وهيمنة قوى محددة بذاتها على المشهد السياسي، إلى حالة الحراك السياسي المعقلن.

2 ـ إعادة هندسة العملية الانتخابية

ان اختيار النظام الانتخابي له التأثير الواضح في الحياة السياسية في البلدان المعنية وحسب الواقع المعمول فيه[2]، وهذا الخيار متعدد ومتنوع وعادة ما يرغب العاملون على

(1) صلاح العرباوي، عقلنة الحكم البرلماني، دار التعارف، بيروت، 2020، ص172.

(2) للمزيد ينظر: حسين بهاز، الظاهرة الانتخابية بين اشكالية التمثيل والمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، دار الراية، عمان، 2012، ص178.

انشاء وتصميم النظم الانتخابية على اختيار النظام الانتخابي الذي لهم دراية بتفاصيله، وهناك مبادئ يجب اخذها بعين الإعتبار في صياغة وتكوين وانشاء النظام الانتخابي وهي كالآتي[1]:

1 ـ ان يكون النظام الانتخابي واضح وسهل الفهم.

2 ـ ان يحتوي النظام الانتخابي اجراء واضح لتغييره وإصلاحه في المستقبل.

3 ـ ان يؤدي إلى الاقرار بشرعية نتائج الانتخابات.

4 ـ ان يمنح الناخبين الشعور بقوة تأثيرهم وفاعليتهم.

5 ـ ان يشجع على قيام حياة سياسية يسودها التنافس الحزبي العادل.

6 ـ ان يساعد في انهاء والحد من الصراعات والانقسامات بدلا من تفاقهما.

ان النظام الانتخابي العراقي يستند إلى التمثيل النسبي والذي يُعرف بانه هو ترجمة نصيب الحزب من الاصوات إلى نسب مماثلة من المقاعد البرلمانية، والتمثيل النسبي يتطلب الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة فتوزع الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة، حيث يقدّم كل حزب أو كيان سياسي قائمة تضم عدداً من المرشحين بعدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة، ويقضي هذا الاسلوب الانتخابي بقسمة عدد الاصوات الصحيحة المشاركة في الانتخاب على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية لمعرفة القاسم الانتخابي أو سعر المقعد النيابي[2].

ان إصلاح النظام الانتخابي في العراق ضرورة ملحة من أجل التحول الديمقراطي الحقيقي، وذلك لان نظام التمثيل النسبي وآلية احتساب الاصوات (سانت لاغو)[3]، مكن الاحزاب السياسية

(1) فؤاد مطير الشمري، التجارب الانتخابية في العالم، دار اسامة، دار اسامة، 2014، ص80. كذلك ينظر: مازن حسن، النظم الانتخابية، مؤسسة فريدريش ناومان، القاهرة، 2011، ص 30.

(2) محمد احمد اسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص376. كذلك ينظر: عبدو سعد واخرون، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص229. كذلك ينظر: سربست مصطفى رشيد، انواع النظم الانتخابية: العراق انموذجا، بلا دار نشر، دهوك، 2011، ص19.

(3) ابتكرت هذه الطريقة عام 1910 من قبل العالم (سانت لاغو) وقد طُبقت صورتها الاولى في النرويج والسويد عام 1951، وهذه الطريقة اعتمدت ضمن اطار تطبيق نظام التمثيل النسبي في العديد من الدول، وفي هذه الطريقة تقسم اصوات كل قائمة على متوالية الاعداد الفردية (1،3،5،7،9،0000)، فالأرقام الناتجة عن عمليات القسمة هي (نواتج القسمة)، ثم يتم ترتيب تلك النواتج ترتيباً تنازلياً، وتوزع المقاعد حسب الترتيب بداية من اعلى رقم إلى ان ينتهي توزيع كل المقاعد. علي هادي حميدي الشكراوي، المصدر السابق، ص 190.

الكبيرة من الهيمنة على الوضع السياسي[1]، افرز لنا حكومة هشة غير قادرة على مواجهة التحديات، حيث ان هذا النظام الانتخابي لم يعكس إرادة الناخب ولم يحقق الاستقرار للنظام السياسي فضلاً عن كونه لم يوجد معارضة حقيقية، تأخذ على عاتقها مراقبة الاداء الحكومي ومن ثم تعمل على تقييمه ومساءلته[2].

بالإضافة إلى ذلك لم يحقق هذا النظام كتلة سياسية عابرة للطائفية، وأدى إلى تفتيت الاحزاب السياسية وتشظّيها، وضعف الرابطة الاجتماعية بين الناخبين والمرشحين بسبب كثرة القوائم، وتعقيد عملية انعكاس تمثيل الاغلبية بثقلها الحقيقي مع صعوبة الاختيار الواعي والدقيق للمرشحين بسبب كثرة القوائم الانتخابية، كما قد يؤدي إلى ولادة احزاب متطرفة مع عدم امكانية استبعادها من العملية السياسية احياناً، بالإضافة إلى ان هذا النظام يعيق اتخاذ القرارات المصيرية نتيجة التعدد الحزبي والاتجاهات والسلوكيات والتبعيات الداخلية والاقليمية والدولية[3].

وبالرغم من اجراء الانتخابات في العراق بصورة دورية وفق ما مقرر دستورياً، إلا ان مخرجات هذه العملية الانتخابية لم تكن بمستوى طموح الجماهير، إذ أفرزت احزاب وشخصيات سياسية طائفية اتخذت من المحاصصة مبدأً في عملية توزيع السلطة، بعيداً عن الكفاءة والنزاهة، فضلاً عن هيمنة احزاب سياسية بذاتها على المشهد السياسي وعدم امكانية نفوذ أو فوز الاحزاب الجديدة وذلك لانعدام تكافؤ الفرص بين الطرفين، وجعلت هذه القوى السياسية من الانتخابات عملية اساسية شديدة الاهمية لذاتها كإجراء فقط، بعيداً عما تتمخض من نتائج تكون تأثيراتها على مجمل ميدان الممارسة الديمقراطية واهدافها ومراميها، وما يعكسه ذلك على تأكيد القناعة الذاتية بالديمقراطية كوسيلة حاكمية تسهم في نقل المجتمع إلى مستويات جديدة من الحداثة والمدنية[4].

---

(1) فريال عبد النبي، الديمقراطية التوافقية: نمط توزيع السلطة في الديمقراطيات الحديثة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص52.

(2) للمزيد ينظر: فولف ليندر، الديمقراطية السويسرية: الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات، ترجمة: هاني شلبي، منشورات الجمل، بغداد، 2013، ص266. أيضاً: ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص59.

(3) فراس البياتي، المصدر السابق، ص226. كذلك ينظر: عمار صالح البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق 2005-2018: دراسة تقويمية، دار انكي، بغداد، 2018، ص216.كذلك ينظر: طارق حرب، الحياة الادارية في العراق، دار الحكمة، لندن، 2011، ص34.

(4) سمير عميش، الديمقراطية – الحرية – التعددية، دار أزمنة، الدوحة، 2011، 215.

ان ذلك يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بان الطبقة السياسية ليست مقتنعة في قرارة نفسها بان الحكومات يجب ان تخضع للمراقبة، وان الحكام يجب ان يخضعوا للمساءلة، وان الامة هي مصدر السلطات وانه لابد من وجود صيغة تعاقدية بين الحكام والمحكومين لتحديد الحقوق والواجبات. وفي ظروف كهذه لن تكون هناك اي فاعلية لحكم القانون والمؤسسات، والاهم من ذلك هو الطبقة السياسية والتحالفات الاجتماعية المستفيدة منها التي ليس من مصلحتها اجراء تحولات ديمقراطية، طالما ان مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب والامتيازات والعوائد المالية[1].

هذا الامر من شانه ان يعرقل عملية التحول الديمقراطي ويُحدث ارتداداً إلى الجمود، مما يضع البلد في المنطقة الرمادية، أي ما بين الديمقراطية الكاملة والتسلطية الصرفة، وهذا من شانه ان يقود إلى عدم الاستقرار في وقت لاحق والى جمود يمنع تطور الديمقراطية وتعزيزها، فدول المنطقة الرمادية هي في الغالب دول ضعيفة وعاجزة، وهذا لا يعزز من ممكنات مساءلة الدولة وفعالياتها، بل العكس من ذلك تسهم في تعزيز الهويات العرقية بين السكان وهذا ما ينتج عنها قدراً أكبر من الصراعات[2].

هذا الامر أدى إلى انعدام الثقة الجماهيرية بالعملية الانتخابية، بصورة خاصة والسياسية بصورة عامة نتيجة لتراكمات العملية السياسية ومخرجاتها الفاشلة، مما ساعد الجماهير على اقتناص هذه الفرصة السياسية كسبب مساعد مع اسباب اخرى من اجل الاحتجاج على الطبقة السياسية ويكون من ابرز مطالب الحراك الاحتجاجي في 1 تشرين/أكتوبر 2019، إذ تضمن البيان الموحّد لساحات الاحتجاج الذي صدر من ساحة التحرير في بغداد في الفقرة الثالثة منه إلى ضرورة تغيير قانون الانتخابات بما يتناسب مع طموحات الشعب، بالإضافة إلى نسبة المقاطعة الكبيرة للانتخابات[3].

إذ ان البيئة الانتخابية بشروطها السياسية – الاجتماعية فشلت في إقناع اعداد كبيرة من الناخبين بإمكانية التغيير من خلال الممارسة الانتخابية، فشهدت الانتخابات مقاطعة واسعة

(1) عبد الحي علي قاسم، السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري، في مجموعة مؤلفين، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص39.

(2) غيورغ سورنسن، المصدر السابق، ص106.

(3) ستار جبار الجابري، انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2018: رؤية لصياغة قانون جديد للانتخابات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 72-73، 2018، ص8.

حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة بحسب الارقام الرسمية 44 %، وهذا أدى إلى عكس المزيد من التراجع من شرعية العملية السياسية وقدرتها على كسب القبول المجتمعي، وهو موقف زكّته الطعون الكبيرة بنزاهة الانتخابات ولاحقاً التسويات السياسية المحاصصاتية بين القوى التي تمثلت في البرلمان[1]، لذا لابد من إصلاح المنظومة القانونية للانتخابات ككل والتي من بين اهم عناصرها قانون الانتخابات من خلال تبنّي نظام الاغلبية (الاكثرية) إذ يساعد هذا النظام على قيام حكومات الحزب الواحد وذلك من خلال حصول الحزب الاكبر على اغلب المقاعد وتشكيل حكومة قوية وغير متقيدة بتنازلات لصالح الشركاء لعدم وجود حكومة ائتلافية[2].

وبالفعل نحج الحراك الاحتجاجي في فرض مطالبه بضرورة ايجاد قانون انتخابي يمثل تطلعات الجماهير، قائم على اساس الانتخاب الفردي والدوائر الانتخابية المتعددة، إذ صوت البرلمان العراقي على القانون الجديد في جلسته الـ24، وفقاً لمطالب الحراك وتحديداً في المادتين (15 و16) اللتين تتعلقان بالترشح الفردي، واعتماد الدوائر المتعددة، وهي مثلت فقرات أثارت الجدل بين القوى السياسية وأعاقت التصويت على القانون لأكثر من مرة في البرلمان لعدم التوصل لتوافق حولها.

إذ يؤدي هذا النظام إلى قيام اغلبية برلمانية قوية تحقق الاستقرار في الحكم، ومن ثم يؤدي هذا النظام إلى قيام معارضة برلمانية قوية وموحّدة، وذلك لان الجانب الآخر المنافس لديه عدد كاف من المقاعد التمثيلية للقيام بدور مراقبة اعمال الحكومة، فضلاً عن ذلك يفسح هذا النظام المجال امام المرشحين المستقلين للفوز بالانتخابات، وهذا عنصر مهم للمجتمعات التي تكون فيها الاحزاب السياسية في مرحلة النشوء، وذلك لان العمل السياسي في هذه المجتمعات يسير وفق العلاقات العائلية والقبلية أو العرقية بدلا من العمل السياسي وفق تنظيمات سياسية قوية ومتماسكة تعتمد على فكر ونهج وبرنامج وطني ثابت[3].

كذلك يمكِّن هذا النظام الناخب من معرفة المرشحين معرفة شخصية، نظراً لصغر حجم الدائرة الانتخابية، وهذا يساعد الناخب على تقييم اداء المرشحين وامكانية محاسبتهم. كل

(1) فارس كمال نظمي وحارث حسن، المصدر السابق، ص24.

(2) للمزيد ينظر: عبدو سعد واخرون، المصدر السابق، ص153.

(3) للمزيد ينظر: محمد الاحمدي، الديمقراطية واشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص203.

هذه العوامل مجتمعة تسهم في تسريع عملية الإصلاح السياسي كونها ستفرز نظام سياسي مستقر قائم على اساس الحكومة والمعارضة بعيداً عن المحاصصة والتقسيم الطائفي[1].

ان اهمية العملية الانتخابية بكافة فئاتها وعناصرها تأتي من كونها عملية ترجمة اصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية للمرشحين الفائزين في الانتخابات، وهذه العملية ونظراً لأهميتها البالغة تتطلب وجود إدارة تتمتع بالاستقلالية والحياد والكفاءة[2]، لان ذلك من شانه ان يجعل من الانتخابات تسير في ظروف نزيهة وشفافة للوصول إلى نتيجة تعبّر عن إرادة الشعب، كون الانتخابات هي عصب الديمقراطية ومصدر الاستقرار وآلية التداول السلمي للسلطة وترتبط بصورة مباشرة بالتنمية والتطور المجتمعي، ويأتي الاهتمام بتوفير ضمانات كافية للعملية الانتخابية على رأس الاولويات عند الاعداد للانتخابات[3]. وتظهر هذه الارادة من خلال اجراء انتخابات نزيهة وحرة ودورية تتم بالاقتراع العام والتصويت السري، ولكي تقوم الإدارة الانتخابية بواجباتها التي تحفظ شفافية ونزاهة الانتخابات لابد من ان تتمتع بعدد من المبادئ أهمها[4]:

أ ـ الاستقلالية: اي ان تتمتع الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية من الناحية التنظيمية، فضلاً عن الاستقلالية في إدارة العملية الانتخابية من ناحية عدم الخضوع في قراراتها لأي مؤثرات خارجية، سواءً أكانت من السلطة التنفيذية ام الجهات.

ب ـ الحياد: ان نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها ومدى قبول الشعب لنتائجها يتوقف على حياد الإدارة القائمة عليها، إذ بدون هذا العنصر تكون العملية عرضة للفشل، وذلك لضعف ثقة الجمهور بالنتائج.

ت ـ الاحترافية: على الجهة المشرفة على إدارة العملية الانتخابية ان تتمتع بالكفاءة والاحترافية في هذا المجال، ولعدم الوقوع في اخطاء وهنات من شانها اضعاف ثقة الجمهور

(1) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص18.

(2) عامر عياش عبد الجبوري وهشام حسين علي الجبوري، مبدأ الحياد الحكومي في ادارة العملية الانتخابية، مجلة جامعة تكريت، كلية القانون، جامعة تكريت، العدد 10، 2011، ص31.

(3) ستار جبار علاي، الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق، في مجموعة مؤلفين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، دار الحكمة، بغداد، 2011، ص66.

(4) الان ووف واخرون، اشكال الإدارة الانتخابية، ترجمة: ايمن ايوب وعلي الصاوي، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، ستولكهوم، 2007، ص 42.

في الانتخابات، وهذا ينعكس على التشكيك بمدى استقلالية وحيادية الجهة المنظمة، ومن ثم ينسحب على نسبة المشاركة في الانتخابات.

ان إدارة العملية الانتخابية في العراق كانت من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وذلك بموجب امر سلطة الائتلاف المرقم 92 في 31 أيار/مايس 2004، ثم بعد ذلك صدر قانون رقم 11 لسنة 2007، والمفوضية المستقلة للانتخابات حسب قانونها هي (هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب)[1].

إلا ان الواقع ثبت عكس ذلك فالمفوضية المستقلة للانتخابات غير مستقلة، إذ تم تعيين اعضاء الإدارة الانتخابية ومجلس المفوضين بموجب المحاصصة الطائفية والسياسية للأحزاب السياسية العراقية، وهذا ما ورد في قانون المفوضية المستقلة في الانتخابات في المادة التاسعة (يُراعى في تشكيل المفوضية العليا للانتخابات ما يحقق التوازن في تمثيل مكونات الشعب العراقي وفقا للأنظمة والتعليمات)[2].

وهذا الامر بحد ذاته يخدش اهم المبادئ التي تضمن استقلالية المفوضية إلا وهو مبدأ الحياد، إذ ان كل حزب سيكون له ممثل فيها ومن ثم فإنها ستكون عاجزة في تطبيق القانون على الجهات التي تخالف التعليمات الخاصة بها، وهذا ما سيُفقد ثقة المواطن بنتائج هذه المفوضية، وهذا ما حصل في انتخابات 2018، إذ واجهت المفوضية انتقادات كثيرة بسبب نتائج الانتخابات وهذه الانتقادات جاءت من اطراف وشخصيات مؤثرة من داخل العملية السياسية نفسها تؤكد وجود تزوير كبير، مما دفع القوى السياسية لا سيما الخاسرة إلى عقد جلسات استثنائية لمجلس النواب لتعديل قانون الانتخاب رقم (45) لسنة 2013 المعدل، واعادة العد والفرز بشكل يدوي في كل الدوائر الانتخابية بإشراف قضاة بعد تجميد عمل مجلس المفوضين، وكذلك الغاء انتخابات النازحين والخارج، وبالفعل تم تعديل القانون في 6 حزيران/يونيو 2018[3].

ان اهم ما تضمّنه قانون رقم (15) لسنة 2018، وهو التعديل الثالث هو ان ينتدب

(1) المادة (4) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 المعدل.

(2) المادة (9) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 المعدل.

(3) علي حسين سفيح، تداعيات انتخاب مجلس النواب العراقي عام 2018 وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاث، دار السنهوري، بغداد، 2018، ص34.

مجلس القضاء الاعلى تسعة قضاة لإدارة مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتتولى صلاحية مجلس المفوضين[1]، وهذا مؤشر خطر يؤكد على عدم استقلالية المفوضين وعدم الثقة بهم، مما جعل السياسيين انفسهم يلجؤون إلى القضاة لإدارة المفوضية.

هذه التشوهات في ادارة العملية الانتخابية، وعدم استقلالية القائمين عليها المتمثل بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جعلت من تعديل واعادة هيكلة هذه المفوضية واحدة من مطالب الحراك الاحتجاجي في تشرين/2019، بوصفها الجهة المسؤولة عن مخرجات العملية الانتخابية، وهذا ما يلعب دوراً مهماً واساسياً في نجاح الانتخابات من عدمها، لان ادارة العملية الانتخابية بشكل مستقل وغير متحيز يعد امراً جوهرياً في الانتخابات الحرة والنزيهة[2]، وبالفعل نحج الحراك الاحتجاجي في الضغط على الطبقة السياسية، وفي 5 كانون الاول/ديسمبر 2019، أقر البرلمان قانون مفوضية الانتخابات، على ان يتشكل مجلسها من (7) قضاة مستقلين ومستشارين اثنين من مجلس الدولة، يجري اختيارهم عن طريق القرعة[3].

مما تقدم نخلص إلى ان الحراك الاحتجاجي نجح في اصلاح العملية الانتخابية في العراق بعد عام 2003، إذ استغل الحراك الفرصة السياسية بعد الانغلاق الذي وصلت اليه العملية السياسية، وذلك لان التجارب الانتخابية التي شهدها العراق ورغم التطور الملحوظ في بعض مراحلها، كالانتقال من الدائرة الانتخابية الواحدة إلى الدوائر المتعددة، والتحول من القائمة المغلقة إلى المفتوحة، إلا انها لم تصل إلى المستوى المطلوب، لأنها لم تسهم في الاستقرار السياسي في العراق وذلك لتبنيها نظام التمثيل النسبي الذي يساعد على المحاصصة والتوافقية في ادارة الحكم، عكس نظام الاغلبية الذي يمكِّن من وجود حكومة قوية ومعارضة تراقب الاداء الحكومي.

فضلاً عن ذلك فان عدم استقلالية الجهة المكلفة بالمراقبة على الانتخابات، وعدم ضبط سجل الناخبين والاشكاليات الفنية التي رافقت العد والفرز في النتائج وعدم تطبيق الانظمة والقوانين على مخالفي ضوابط الحملات الانتخابية، كل هذه المحاور ساهمت في عدم

(1) المادة (4) من قانون رقم (15) لسنة 2018 التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 المعدل.

(2) عز الدين محمد شفيق المحمدي، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي: دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018، ص25.

(3) المادة (3) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019

ثقة المواطنين في العملية الانتخابية العراقية وبمخرجاتها، بالإضافة إلى كونها ساهمت في هيمنة الاحزاب الكبيرة التي تمتلك المال والسلطة والسيطرة على الادارة الانتخابية ومكنتها من البقاء في السلطة، وهذا انعكس على الواقع السياسي الذي يعاني من ازمات عديدة كونه يمثل أحد مخرجات العملية الانتخابية، لذا فان اصلاح هذه العملية من شانه ان يسهم في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي نحو الترسيخ الديمقراطي.

3 ـ الحدّ من التدخل الخارجي

اولاً: الحدّ من التدخل الدولي

يعد العراق انموذجاً لنشر الديمقراطية، بواسطة الغزو والاحتلال، فالولايات المتحدة بغزوها للبلد امتلكت القدرة على ممارسة سيطرة مباشرة على محتوى الاصلاح السياسي ومادته، ويشار إلى ان عملية الدمقرطة بواسطة الغزو في العراق لم تكن بحال من الاحوال مستقيمة أو سلسلة منذ بدايتها، إذ كان ينقص عملية صنع الدستور في العراق التشاور الواسع هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان الدمقرطة في العراق تمثلت بإسلوب التعيين والتوظيف الذي أُتبع على نطاق واسع لمصلحة النخب العراقية التي كانت في المنفى، وكان تعاون افرادها مع الولايات المتحدة ضرورياً لتشريع الاحتلال، بالرغم من ادراكها ان لهذه الجماعات مصالح خاصة في العراق على حساب المصلحة العامة[1]، ومن جهة ثالثة ان الدمقرطة جاءت بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية الامريكية، وليس وفقاً لقيم المجتمع العراقي؛ إذ عملت الولايات المتحدة على تغيير الكثير من القوانين السياسية والامنية والاقتصادية لغرض السيطرة على مقدرات البلد وليس لتطويره[2].

ويبدو ان ذلك جاء وفقاً لما تريده الولايات المتحدة وعززته ايضا في عملية تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بنموذج التقاسم المحاصصاتي الطائفي، بعد ان حلَّت الدولة والعديد من مؤسساتها، وهذا ما جعل من عملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي منذ بدايتها مشوّهة، ففي حين كان من المفروض ان يكون العراق رائداً بعملية التحول

(1) فراس البياتي، المصدر السابق، ص 268. كذلك ينظر: علي حسن نيسان، العنف السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 39-40، 2015، ص75.

(2) صفاء مهدي صالح، المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية الامريكية حيال العراق بعد عام 2003، دار انكي، بغداد، 2019، ص56.

الديمقراطي في المنطقة، اما النتيجة وبعد أكثر من قرن ونصف من التجربة كانت ان العراق لايزال يتأرجح إلى الان في الميزان، بمعنى انه وقف بمنطقة وسطى من الرسوخ الديمقراطي المنشود[1].

وبذلك فان من مبادئ الاستراتيجية الامريكية تطبيق النظام الديمقراطي كنظام سياسي، ولكن تجارب التاريخ والواقع تؤكد ان امريكا المبدئية تختار الشكل المناسب لها من الديمقراطية، فعندما احتلت العراق فان الديمقراطية التي هي ضرورة مبدئية بالنسبة لها تخضع لعدة حسابات، فربما تأتي الانتخابات بقيادات وطنية مخلصة، وقد تأتي بإسلاميين يرفضون المشروع الامريكي من الاساس، لهذا كانت الديمقراطية التوافقية المحاصصاتية هي النموذج في العراق من اجل ان لا تسير عجلة النظام بسرعة لخدمة الوطن والمواطن[2].

ولذلك كان خيارهم تبني النظام البوليارکي، اي نظام الطبقة السياسية المختارة بعناية واعتماد فوزها في الانتخابات بضمان ولائها لحاميها، وبمرور الوقت تمظهر للشعب ان النظام السياسي المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية من لحظة التأسيس والى الان لم يستطع ان يحلّ المشكلات التي نمت وتعملقت حتى صار عمل السلطة السياسية كيفية ادارة الازمات والتعايش معها لعدم القدرة على حلّها، فالفوضى والعنف المتصاعد والارهاب، كلما حاولت السلطة التصدي له تعجز وتنكفئ على ذاتها لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية، لكن من ابرز الاسباب هو الرغبة في عدم الحسم وافتقاد الحزم العادل والضروري الذي كان من طبيعة النظام السياسي المبني على التوافقية العابرة للعدالة، والمحاصصة المعيقة لإتخاذ القرارات السريعة المناسبة[3].

فضلاً عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية المنطلقة من شعار الاستعمار القديم (فرق تسُد) وتطبيقاً لنظرية (الفوضى الخلّاقة) لغرض الضغط على الجهات العراقية والاعتراف بحاجة العراق إلى وجود القوات الامريكية على اراضيها من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها، ولم تكن جادة في حماية الحدود العراقية وتركها مفتوحة لفترة طويلة لكل من شاء، خصوصاً

(1) للمزيد ينظر: كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق: رؤية عن واقع ومستقبل الإحتلال في العراق والشرق الاوسط، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015، ص 82.

(2) عبد الجبار الحجامي، مراحل الاستراتيجية الامريكية في العراق، مكتبة زاكي، بغداد، 2010، ص23.

(3) للمزيد ينظر: طه نوري ياسين، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص 45.

المجاميع المسلحة والارهابية، واصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات لجميع الاطراف الاقليمية والدولية[1].

وعلى الرغم مما يقال عن انسحاب القوات الامريكية من العراق في فترة ما، وما تؤول إليه الاتفاقية المشتركة، فان قواعد التحليل المنطقي، تشير إلى ان العراق اصبح مرتكزاً لها، وايجاد وضع جديد للقوات الامريكية لعقود قادمة، وهذا ما استدعى رسم استراتيجيات، منها، ملاذات آمنة وعازلة للقوات الامريكية، اي اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق مثل قاعدة طليل الجوية، بالقرب من الناصرية، وقاعدة اتش 2 في منطقة الرطبة وقاعدة باستور في الشمال واخرى قرب بغداد، وغيرها، وهو اوضح تعبير عن اتجاهات السياسية الامريكية بشان الوجود العسكري في العراق[2]، وفي ضوء هذه الحقيقة يصعب تصور ان الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان تمكنت من العراق وفرضت وجودها، بالحضور العسكري بصورة مباشرة، على استعداد لمغادرة العراق على المدى المنظور، كونه يمثل منطقة نفوذ حيوي لها في المنطقة[3].

مما تقدم نستنتج انه وبالرغم من قيام الولايات المتحدة الامريكية من تغيير النظام السابق بواسطة التدخل العسكري والانتقال بالعراق من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، بمعنى انها ساهمت بالانتقال الديمقراطي في العراق، إلا انها لم تخلق من التجربة العراقية الحديثة بعد عام 2003 نموذجاً ديمقراطياً حقيقياً، إذ شجعت على تبني النظام التوافقي الطائفي، وفشلت في تطبيق شعار حماية حقوق الانسان في العراق، كل هذه العوامل جعلت من الحراك الاحتجاجي لعام 2019، يستهدف بصورة أو بأخرى الدور الامريكي في العراق، وبذلك يكون قد نجح في التأشير على القصور الواضح وفشل الدور الامريكي في العراق وتدخلاته، وذلك ما قد يحرج السياسة الخارجية الامريكية اتجاه العراق في الداخل الأمريكي، ويسهم في الحد من التدخلات الامريكية أو محاولة تصحيح سياستها اتجاه العراق بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، وفي دعم تجربة التحول الديمقراطي في العراق بصورة جدية،

(1) محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى للطبع والنشر، بغداد، 2013، ص82. كذلك ينظر: مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، دار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2013، ص147.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004، الازمة العراقية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2004، ص98.

(3) للمزيد ينظر: ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، في مجموعة مؤلفين، احتلال العراق: الاهداف، النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص276.

وذلك عبر التخلي عن دعم الزعامات التقليدية التي دعمتها في بداية الانتقال الديمقراطي، ومن ثم فقد كانت فكرة الحرية والديمقراطية مجرد شعارات دون تطبيق، والهدف الحقيقي هو الاستيلاء على آبار النفط في العراق.

ثانياً: الحد من التدخل الاقليمي (الايراني – التركي – السعودي)

مارست إيران دورها الإقليمي على الساحة العراقية بشكل كبير، وتدخلت في شانه الداخلي، وكان لها الدور البارز في التأثير على استقرار العراق من عدمه، ولاسيما فيما يتعلق بالجانب السياسي، لأنها تخشى من نجاح المشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق، إذ تعتبر نفسها المرحلة الثانية بعده في إستراتيجية مكافحة الإرهاب[1]، لذلك فقد استخدمت العراق كورقة سياسية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص برنامجها النووي، ونجحت في توريط الامريكان في العراق وشغلهم به لأكثر من عقد ونصف حتى اصبح المستنقع الذي توقفت فيه العجلة العسكرية الامريكية عن التقدم لأي من الاهداف الجديدة لا سيما بعد قيامها بتمويل العديد من الجماعات المسلحة، الامر الذي دعم الجانب الايراني في مفاوضاته النووية مع الامريكان وعزز من قدرته على المطاولة والمناورة، وجاء ذلك على حساب التدخل في الشأن العراقي[2].

تمثلت التدخلات الايرانية في العراق أيضا في التأثير في عملية رسم السياسات الداخلية وفق مشاريعها السياسية، وقدّمت نفسها كقوة صديقة وفي ذات الوقت قوة متدخلة، تسعى لخلق نقاط ارتكاز مذهبية وسياسية في دول الجوار، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى إرباك في العلاقات الدولية، فضلاً عن إرباك داخلي للدول المتدخلة فيها، وتهديد أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي[3].

ولهذا التدخل خلفيته الإيديولوجية الدينية، التي اكتسبت بعداً قانونياً ملزماً من خلال

(1) للمزيد ينظر: مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الايرانية – الامريكية بعد احتلال العراق، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2012، ص84.

(2) احمد سلمان شهيب، المصيدة، دراسة تحليلية في المجال الحيوي العراقي وتوازن الرعب في المنطقة بين عامي 2004-2015، الطيف للطباعة، بغداد، 2015، ص115. كذلك ينظر: احمد فاضل جاسم داود، المصدر السابق، ص195.

(3) علي حسين حميد وسيف حيدر الحسيني، طروحات ميكافيلية معاصرة: إستراتيجية دور الدولة العابثة انموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 20، 2020، ص15.

تضمينها في الدستور الإيراني الذي نصّ الفصل الاول (التشديد على الدور المحوري للولي الفقيه بوصفه الحاكم بأمر الله على الأرض وولي أمر جميع المسلمين) وكذلك نص المادة (11) على ان (لإيران واجباً تجاه الأمة الإسلامية يتمثل في تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي)[1]، ووفقاً لنظرية (ام القرى) التي اعتبرت ايران مهد الاسلام الحقيقي، فانتصار ايران أو هزيمتها هو بمثابة انتصار للإسلام أو هزيمته[2].

هذا الامر جعل من ايران داعمة للكثير من الفصائل المسلحة في العالم والعراق، فضلاً عن التدخل السياسي الواضح والصريح على المستوى الرسمي وغير الرسمي، إذ تعمل السلطات الايرانية بالعلاقة مع العراق على مبدأ فصل الملفات وتعدد مراكز القرار، بمعنى ان طهران تغرق بغداد بعدد كبير من الاتفاقيات الثنائية مع مفاصل صغيرة في النظام السياسي الايراني لقطع الطريق امام اي محاولة عراقية لإلغائها أو تعديلها أو تسويفها[3]، لذا نجدها حاضرة في المشهد العراقي من دوافع ثيواستراتيجية[4] مبررة هذا في سياق التفاعل الدولي الراهن، مما يعزز وجودها بالعراق وسعيها إلى ايجاد حكومات عراقية موالية لها مذهبياً وذات طابع اسلامي من اجل الحفاظ على مصالحها، وتتمكن من استخدامها كورقة ضغط في القضايا المختلف بها مع الولايات المتحدة الامريكية[5].

(1) نقلًا عن: ايفو دالدار واخرون، هلال الأزمات، ترجمة: حسان البستاني، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص25.

(2) علي فارس حميد، حدود القوة: المجال الحيوي الايراني بعد الاتفاق النووي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص65.

(3) صفاء خلف، المصدر السابق، ص 199.

(4) يدور فهم الثيواستراتيجيا، حول توظيف الدين كإدارة إستراتيجية من اجل إدارة سُلّم المصالح داخل الدولة وخارجها، لاسيما ان الدين ينحى بصيغة جمودية ثابتة لا تقبل التفريط والتعديل، ومن ثم فان محصلة الأداء الاستراتيجي لها هي ذات فاعلية مرتفعة، ترتبط بدلالات التأثير غير المحدود من خلال الوثب والخروج عن أسس وقوانين الاشتباك (استراتيجياً)، والذي أعطى صائغي أداء الثيواستراتيجيا فرصة من أجل انتزاع التأثير الاستراتيجي بكفاءة عالية، واتاحة استخدام وسائل العنف والتشدد وصولاً إلى ممارسة الإرهاب الدولي المصطنع، ومن ثمً وظّفت الثيواستراتيجيا وسائل التأثير بطرق غير منتظمة من أجل خلق مجال مساحاتي يعطي اولوية للمناورة والمراوغة، ومن ثمً أصبحت تعطي صائغي الأداء الاستراتيجي فرصة التقلب والاستمرار في وقت واحد وفي دائرة تفاعلية واحدة. للمزيد ينظر: علي حسين حميد وعلي زياد عبد الله، ثيواستراتيجا الصراع في الشرق الاوسط: نحو بعد جديد لدراسة العلاقات الدولية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2019، ص 12.

(5) عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق: صراع الحدود ام الوجود، الدار الثقافية، القاهرة، 2007، ص 131.

يقوم المشروع الايراني على دعم كل الجماعات المسلحة التي تقاوم الوجود الامريكي، إذ انها تعتبرها العمود الفقري لمشروعها، فضلاً عن دعم كل حراك اجتماعي يسعى إلى التغيير يتلائم مع التوجهات الايرانية، وذلك عبر دعمها سياسياً واعلامياً ودينياً أو التدخل مباشرة احياناً وغير مباشر احياناً أخرى، فضلاً عن دعم وسائل التأثير الناعمة كالمنح الدراسية والتبادل الثقافي من اجل كسب اكبر قدر من الموالين لها داخل الدول التي يمتد إليها نفوذها[1].

فأوراق ايران في المعادلة العراقية كثيرة ومتعددة، فهي على علاقة تاريخية مع جزء مهم من المؤسسة الدينية العراقية التي تتبنى نفس الخط العقائدي فيها، وفي الوقت نفسه ذات روابط مع العديد من الاحزاب السياسية العراقية، فاستطاعت ايران التدخل وبقوة في اوساط العملية السياسية وفرض سيطرتها على العديد من القوى، وكذلك قدرتها على التأثير في الانتخابات من خلال دعمها للتيارات والكتل والاحزاب الاسلامية التي من الممكن ان تتماهى معها في تطبيق رؤيتها أو ستراتيجيتها في العراق، وبموازاة المؤسسات الدينية والسياسية فان الحضور الايراني في العراق بعد عام 2003 يمكن تلمسه في طيف واسع من المؤسسات الاجتماعية والخدمية في الكثير من المدن العراقية[2].

كذلك ساهمت ايران بالتناقص السريع والمضطرد للموارد المائية العراقية، إذ عمدت وبخطوة احادية إلى تغيير مسار اهم رافدين هما (الوند والكارون)، مما تسبب بضرر كبير لمساحات واسعة من الاراضي الزراعية العراقية في البصرة وواسط وديالى، وفي عام 2011 اقرت الحكومة الايرانية مشروعاً لبناء 152 سداً، بعضها للتحكم وأخذ المياه الداخلة إلى العراق لاسيما الروافد والانهر، فيما الحكومة العراقية المركزية وعلى الرغم من التجاوزات المائية الايرانية وتسببها بحصار مائي خانق على الاراضي العراقية، لم تشتك من السلوك الايراني وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تنظم التدفق المائي بين البلدان[3].

ومن الناحية الاقتصادية عملت ايران على توطيد علاقات تجارية واقتصادية مع العراق من

(1) لقاء مكي، التعريف بالمشروع الايراني، في مجموعة مؤلفين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2012، ص355.

(2) ستار الجابري، العلاقات العراقية – الايرانية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 16، 2010، ص 77.

(3) صفاء خلف، المصدر السابق، ص 188.

اجل الكسب المالي وتحقيق النفوذ التجاري، واضعفت قطاعات العراق الزراعية والصناعية عن طريق طرح منتجات غذائية وسلع استهلاكية وسيارات رخيصة مدعومة في السوق العراقية، كذلك تحويل مجاري الانهر واعاقة جهود احياء الاهوار، مما ادى إلى عرقلت جهود إصلاح الاراضي الزراعية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من قطاع الزراعة، وفي الوقت نفسه شكّل العراق منفذاً مهماً بالنسبة لإيران من اجل الحصول على العملات الصعبة عندما فرضت الولايات المتحدة الامريكية العقوبات الاقتصادية عليها[1].

وعلى ضوء ما تقدم يبدو ان الدور الايراني لم يكن ايجابياً بالمعنى الذي ينسجم مع تعزيز الهوية الوطنية العراقية، إذ ان التدخل الايراني ودعم قوى الموالاة لها كان من اجل الحفاظ على مصالحها في العراق، وذلك بوصفه الرئة التي تتنفس منها وسط الحصار المفروض عليها اقتصادياً وسياسياً وامنياً، مما جعلها تدفع بكل قوتها من اجل الحفاظ على التجربة العراقية التقليدية المنسجمة مع تصوراتها، كما انها وقفت بقوة لدعم حكومة السيد عادل عبد المهدي بالضد من الحراك الاحتجاجي العراقي الذي طالب بإقالته، خشية من ان تأتي قوى وطنية قد لا تسمح لها بالتدخل بالشكل الحالي.

بالإضافة إلى الدور الايراني في العراق، تظهر لنا ادوار اخرى لبعض القوى الاقليمية العربية وغير العربية كالسعودية وتركيا في محاولة للتأثير في الشأن العراقي.

فالدور التركي لم يكن بمستوى الطموح بعد التغيير فبالرغم من دورها الداعم لبعض المواقف العراقية إلا ان ذلك لم يمنع من تبني عدد من السياسات التي من شانها ان تعرقل العلاقة بين البلدين متمثلة بتجاوزات الحكومة التركية على حقوق العراق المائية والتوغل داخل الاراضي العراقية لملاحقة حزب العمال الكردستاني، والتجاوزات الدبلوماسية لوزير الخارجية التركي الذي زار اقليم كردستان وكركوك من دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية، واغراق السوق العراقية، بالبضائع التركية، حتى اصبح العراق محط انظار التجار الأتراك ورجال الأعمال، وهذا ما ساهم في دخول الشركات التركية في مجال الإعمار والاستثمار وزيادة التبادل التجاري بين العراق وتركيا[2]، واصبح العراق بمثابة

(1) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 230.

(2) للمزيد ينظر: هيثم كريم صيوان، العلاقات العراقية – التركية، رؤية في إمكانيات التعاون واحتمالات الصراع في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص340-346.

الحديقة الخلفية للبضاعة التركية مما زاد من اطماع الاتراك وعزز من تدخلهم في الشؤون الداخلية العراقية[1].

اما الدور السعودي فكان متحفظاً من البداية على عملية الانتقال الديمقراطي في العراق، وهذا التحفظ كان مبنياً على تخوفها من وصول الشيعة إلى الحكم، وأُتهمت المملكة بتبنّي سياسة الدعم المالي والاعلامي والسماح للمتطرفين بإجتياز الحدود إلى العراق، فضلاً عن محاولات زرع الفتنة بين القوى السياسية وتأجيج الخلافات الداخلية، والعمل الجاد على ايجاد اصطفاف اقليمي للإطاحة بالتجربة السياسية العراقية[2]، إذ ان رسوخ ديمقراطية قوية في العراق تراه السعودية تهديداً مباشراً لمصالحها ويمكن لتواجد ديمقراطية أتاحت للأقليات المذهبية والقومية في العراق فرصة التعبير عن نفسها، ان يشجع الاقليات المماثلة في المملكة على المطالبة بحقوقها هي الاخرى[3]. إلا ان هذا الموقف شهد تغير ملحوظاً لا سيما بعد تبني العراق لسياسية خارجية قائمة على اساس العلاقات الايجابية المتبادلة والتي تستند إلى المصالح الوطنية مع الدول المجاورة، مما دفع بالمملكة العربية السعودية إلى تبني مواقف من شانها تمكين العراق على مستوى الأصعدة.

مما تقدم وإزاء هذه المواقف والتدخلات في الشأن العراقي، فان احدى سمات الحراك الاحتجاجي هو انها تنتج ضغطاً قد يسهم في تقويض عملية التدخل في الشأن الداخلي بصورة بعيدة عن الاعراف والتقاليد الدبلوماسية، وقد نجح الحراك في ايجاد رأي عام يهدف إلى الوقوف بصراحة ضد اي تدخل دولي في الشأن العراقي، وقد بدا ذلك واضحاً في بيانات الحراك الاحتجاجي وهتافات المحتجين، وهذه الظاهرة لم تكن موجودة بصورة علنية قبل حراك تشرين/2019، اما بعده أصبحت الهوية الوطنية العراقية هي الابرز، وهذا ما أسهم في فرز القوى الوطنية العراقية عن القوى الموالية للدول الاقليمية على حساب البلد، وبدا واضحاً تأثير الحراك في الحد من التدخل الخارجي قبل تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي، لم

(1) عبد الله عرفان، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد 182، 2010، ص122-125.

(2) محمد صادق الهاشمي واخرون، المشروع السياسي لشيعة العراق: بين الانتخابات والتحديات، مركز العراق للدراسات، بغداد،2009، ص49.

(3) للمزيد ينظر: جوين دايار، الفوضى التي نظموها في الشرق الاوسط بعد العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 115.

يستطع كلّ من محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي تشكيل حكومة جديدة، ولم ينجح عادل عبد المهدي في إعادة تعويم نفسه وحكومته، يشير ذلك إلى ان نفوذ إيران والقوى الدولية الاخرى تراجع نسبياً في العراق، في الوقت الذي لم يكن ممكناً تشكيل اي حكومة عراقية من دون القوى التقليدية التي تحظى بتأييد ايران، أما بعد الحراك الاحتجاجي دخل الشعب كعامل مؤثر في تحديد واختيار الشخصية التي تشكل الحكومة العراقية، ورفضه لان يكون العراق ساحة للصراع الاقليمي والدولي وتصفية الحسابات، إذ يؤكد على ضرورة ان تكون هناك علاقات متوازنة مع جميع الدول، قائمة على اساس المصالح المشتركة.

المبحث الثاني

الانعكاسات الاجتماعية للحراك الاحتجاجي في العراق

1 ـ تعزيز الهوية الوطنية العراقية والمواطنة والانتماء

تفاقمت اشكالية الهوية الوطنية نتيجة حالة من صراع الهويات بين مكونات المجتمع العراقي، وهذا ما جعل من المجال السياسي التقليدي القائم على العصبية الاهلية والسياسية سائداً جراء استناد السلطة إلى التكوينات الاجتماعية والتقليدية، والقبلية أو العشائرية أو الطائفية[1]، إذ ان كل هوية تريد اثبات ذاتها وفرضها على الاخرين، ليتحول الصراع في أحد اوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق وكان لكل مكون قراءته الخاصة المقترنة بانحداره الاجتماعي وهويته الخاصة وعلاقاته الداخلية والاقليمية والدولية[2].

وبذلك فان رؤية الاحزاب السياسية السنية كانت تذهب إلى عراق مركزي موحّد بطابعه العروبي وامتداه القومي، اما الاحزاب العربية الشيعية فكانت رؤيتها تنسحب إلى عراق اسلامي موحّد يقوم على حكم الاغلبية المجتمعية، وتأسيس دستور مؤسساتي لذلك، في حين كانت رؤية الاحزاب الكردية فانها عملت على التركيز على الهوية القومية الخاصة، التي يعدّوها المعبر الحقيقي لتطلعاتهم وخصائصهم بدلا من الهوية الوطنية التي يعدونها هوية اضطرارية تلزمهم بها الحقائق الجغرافية والظروف السياسية، فضلاً عن الدعوة إلى الفيدرالية وتطبيقها لكل العراق وهذا راجع إلى تخوفهم من المركزية الشديدة[3]، اما الاحزاب

(1) للمزيد ينظر: عبد الالة بلقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطي، دار الحوار، دمشق، 2007، ص161. كذلك ينظر: ياسين البكري، القبيلة في العراق: ديناميّاتها ودورها السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد، 363، 2009، ص88.

(2) فراس كوركيس عزيز، التعزيز المؤسسي للقيم الديمقراطية في العراق بعد العام 2003، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015، ص188.

(3) ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، 2012، ص85. كذلك ينظر: ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك السياسية الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة: عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بيروت، 2009، ص258.

العلمانية فكانت رؤيتها مبنية إلى ضرورة قيام عراقي تعددي قائم على اساس الهوية الوطنية، بعيداً عن تدخل الدين في السياسة خشية من توظيف العامل الديني سياسياً مما يعزز من تشظي الهوية الوطنية العراقية، إذ ان ذلك التوظيف سيكون قائماً على اساس اثارة العواطف المذهبية والطائفية مما يسهم في صعود النزعة العصبوية لصالح الهويات الثانوية[1].

في ظل هذا الواقع برز عامل اداء القوى السياسية العراقية، التي كان يعول عليها ان تؤدي دوراً فاعلاً في عملية استقرار البلاد، وتشكل عنصراً مهماً في تحديد المسارات الصحيحة لحركة المجتمع، بان اضحت جزءاً من المشكلة، بل هي من تصنع المشكلة، فبدلاً عن ان تترفع عن الخلافات الجزئية وتتجاوز الخلافات الطارئة التي افرزها النظام السابق والاحداث التي اعقبت سقوطه، وتقرب مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة وتقرأ الاحداث بموضوعية ومسؤولية عالية وتسعى إلى توحيد المجتمع، وبلورة رؤى ومواقف صحيحة ازاء التحديات التي تواجهه، بدلا من كل ذلك اخذت تمعن في اعتماد سياسة التخندق الطائفي والخطاب الفئوي واثارة عوامل التفرقة، هذا الاداء انعكس سلبياً على الهوية الوطنية العراقية مما أضعفها إلى حد التمييع في بعض الاحيان[2].

إذ ان الاعتماد على التوافقات السياسية الطائفية والتفاهمات السياسية القائمة على اساس المصالح الخاصة والهويات الفرعية، بغية ارضاء الاطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية، فشل في انتاج تجربة سياسية ديمقراطية مستقرة، وانتج محاصصة تستند إلى صراع الارادات السياسية المتباينة التي تسعى نحو فرض رؤية طرف على طرف آخر من دون الانطلاق من قواعد عمل سياسية مشتركة قائمة على اساس تعزيز القيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني، متجاوزة بذلك الاصطفافات الطائفية والقومية، وهذا الامر ساهم في بلورة ازمات عديدة للنظام السياسي وأثر على فاعلية اداء الحكومات العراقية بعد عام 2003،

(1) جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهوية في العراق، مجلة فكر حر، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد 7، 2009، ص16. كذلك ينظر: علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، مؤسسة مسارات، بغداد، 2012، ص 33. كذلك ينظر: حميد فاضل حسن، اشكالية الطائفية السياسية في العراق: بنى الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 32، 2006، ص188.

(2) حسين علي السلطاني، الازمة السياسية والطائفية في العراق: الاسباب وافاق الحل، في مجموعة مؤلفين، الطائفية في العراق: مقاربات في الجذر وسبل الخروج من المأزق، معهد الابحاث والتنمية الضارية، بيروت، 2008، ص72.

وان الباعث الرئيسي لهذه الازمات وعلى اختلاف صورها هو الصراع السياسي، الذي كان من نتيجته الاثار التالية[1]:

1 ـ صراع الهويات الذي بدوره افضى إلى اضعاف الهوية الوطنية.

2 ـ انعدام الثقة بين الاطراق السياسية، الذي افضى إلى التخدنق والتشكيك بالآخر.

3 ـ عدم وضوح البرامج والمواقف السياسية، والذي افضى إلى ضعف التجربة الديمقراطي.

لقد بدد هذا الوضع المأزوم في العراق امكانية دور تنموي فاعل لمؤسسات المجتمع المدني، وعمّق استمرار الاحتلال وانهيار البنى التحتية والتمزق في النسيج الاجتماعي داخل المجتمع العراقي مع غياب المأسسة الديمقراطية والمساءلة وهشاشة اجهزة السلطة وضعف الثقة بها مظاهر الازمة المعاشة بالعراق، إلى جانب ذلك كله ضعف الثقة في الكثير من المنظمات غير الحكومية بسبب السلبيات التي يحفل بها الفضاء العام، ان هذه المتغيرات جميعها لعبت دوراً رئيساً في تبديد فرص تمكين المجتمع العراقي وتطوير ادواته بطريقة رشيدة وهادفة لبناء هوية وطنية جامعة، تعمل على اشاعة ثقافة الانجاز والاداء بدلا من ثقافة الولاء، والعمل على توفير الفرص الديمقراطية وافاق الحوار والتسامح[2].

ان اجتماع الصعوبات في هذه العوامل، كان من المفترض ان يدفع نحو تأثيرات وقائية لبدء مرحلة (عقلنة) خطابية واجرائية للبحث عن حلول تجنب العراق المزيد من الانقسامات الطائفية والفئوية، وذلك يستدعي القيام بخطوات فعلية ملموسة باتجاه الانفتاح والتعددية واقرار تشريعات عمل سياسي تأخذ بنظر الاعتبار المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وإعادة أحقية المواطنة والهوية بصفتها مفهوماً حضارياً ملزماً لا يجوز التصرف به، انطلاقاً من حسابات فئوية أو طائفية ضيقة، وهذا يتطلب تنازلات من القوى السياسية العراقية الحاكمة، إلا ان الواقع يشير إلى عكس ذلك[3].

(1) احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 53، 2012، ص81-85. كذلك ينظر: ميثم الجنابي، المصدر السابق، ص98.

(2) عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني والتغيرات الاجتماعية في العراق، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، 2006، ص64.

(3) علي السعدي، المصدر السابق، ص48

ان الحراك الاحتجاجي في العراق تمكن من تعزيز قيم الهوية الوطنية العراقية، والتأثير في الخطاب السياسي العراقي، إذ تؤشر حركته إلى القدرة على ابعاد الطبقة السياسية عن استغلال وحدة الهوية المذهبية للتغطية على الفشل السياسي والاداري والخدمي والامني والاقتصادي، وبذلك فالحراك أسّس لفكرة استقلال الهوية المذهبية كهوية ثقافية استقلالاً واضحاً عن الفضاء السياسي الطائفي وهو بذلك ينجيها من الاستغلال السياسي، وشكلت الحركة الاحتجاجية نقطة انعطاف في ذهنية قطاعات كبرى من جيل الشباب من الطبقة الوسطى، ونجحت في عبورها خطوط الطوائف إلى الهوية الوطنية العراقية، وتمكّنت من التأسيس لمعايير غير مذهبية أو قومية للحكم على الاداء السياسي كما كان في السابق، إذ تمكنت من ارساء السياسة على قاعدة الانجاز والنزاهة والكفاءة والمدنية، وهي تحظى بذلك بدعم مرجعية النجف الاشرف، كما تتوفر على قاعدة جماهيرية واسعة، وتنطوي الحركة الاحتجاجية في العراق عموماً على قدرات كامنة في التأثير على النظام السياسي وتقويم اداءه، وعلى خلق رأي عام عراقي يؤمن بالهوية الوطنية[1].

شهد الحراك الاحتجاجي في العراق لا سيما حراك تشرين/2019، ممارسات فعلية عكست مدى تأثير الحراك الاحتجاجي في تنمية الوعي وضرورة الايمان بالهوية العراقية، كون ان سبل النهوض بها، يتطلب انبثاقها من عملية تغيير اجتماعي حقيقية لمسار العملية السياسية، ضمن استراتيجيات التغيير الاجتماعي والاتجاهات القائمة بين الجماعات المتفاوتة المكانة، التي يمكن الاستدلال عليها من التفاعل بين حاجات الافراد لهوية اجتماعية ايجابية وبين البدائل المعرفية وانظمة المعتقدات السائدة لديهم[2].

وتمظهرت تأثيرات الحراك في انتاج هوية وطنية عراقية في ادراك الشباب والمحتجين بصورة عامة على ضرورة ان لا يتم رفع اي علم لأي جهة سياسية كانت، أو اي صورة لأي رمز سياسي أو ديني طائفي، وهذا الامر يمثل رسالة بليغة للرد على زعماء الاحزاب السياسية الطائفية وبعض القادة الاجتماعيين الطائفيين الذين يعتبرون انفسهم المدافعين عن مصالح هذه الطائفة ضد الاخرى، وهذا يؤشر ادراك الشباب مرة اخرى إلى ان بنية النظام السياسي

(1) فالح عبد الجبار، حركة الاحتجاج والمساءلة: نهاية الامتثال بداية المساءلة، المصدر السابق، 57.

(2) للمزيد ينظر: خليل إبراهيم رسول، الهوية الوطنية وسبل النهوض بها، في مجموعة مؤلفين، الدولة والمجتمع في العراق، المصدر السابق، ص 111. كذلك: احمد اسماعيل عبود، التعصب الديني: التوجه الثقافي وازمة الهوية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2017، ص40.

التي تشكلت على اساس مكوناتي مذهبي وقومي، ما هي إلا لغم فجّر صراعات اجتماعية لم يكن للشعب فيها اي مصلحة، بل جاءت لحساب متنفذين وجدوا فيها طريقا سهلاً لاستغفال الناس وحرف صراعهم الاساسي مع السلطة بسبب فشلهم في الادارة ونقص الخدمات والاعتلال السياسي إلى صراع اخر لا معنى له [1]، إذ ان طبيعة النظام السياسي وشكله يلعبان دوراً مهماً في رسم صورة واضحة عن الهوية السياسية للدولة وطبيعتها سواء بصورة سلبية أو ايجابية[2].

ان الحراك الاحتجاجي العراقي طالب في المساواة في الحقوق والواجبات، وان تكون الشعارات التي ترفع في الاحتجاج تجسّد موضوع المواطنة وتنطلق منها، إذ ثمة علاقة وثيقة تربط المواطنة بمفهوم العدالة السياسية في السلطة والمجتمع، حيث انها تأخذ ابعادها الحقيقية في الفضاء الاجتماعي، فحينما تتحقق العدالة يتعمّق مفهوم المواطنة في نفوس ابناء المجتمع وعقولهم، اما إذا غابت العدالة وساد الاستبداد السياسي وبرزت مظاهر الاستبداد والتهميش، فان المواطنة تكون هنا تمويهاً لهذا الواقع وخداعاً لأبناء الوطن والمجتمع، ومن هنا فان المقياس الحقيقي لقياس مستوى المواطنة في النظام السياسي والاجتماعي هو مقدار وجود متطلبات العدالة السياسية في الواقع الاجتماعي والسياسي[3].

وبذلك انطلق الحراك الاحتجاجي لتعزيز الهوية الوطنية وقيمة المواطنة واصبحت الساحات الاحتجاجية مكاناً للتجمع الجماهيري المتعدد الطوائف والقوميات، حتى شهدت حضوراً للاقليات، وذلك مؤشر مهم جداً لإمكانية الحراك وقدرته على خلق فرص التقاء وطني يعبر عن مطالب وطنية عامة، بعيداً عن الهويات الثانوية المتطاحنة[4]، لذا فان القول بان الهوية تنطوي على بنية سكونية مغلقة هو امر مجاف للحقيقة، فعلى الرغم من ان أساسها

(1) جاسم الحلفي، المصدر السابق، ص317.

(2) برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2005، ص207.

(3) نعيم الظاهر، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010، ص48. كذلك ينظر: ابو بكر علي محمد امين، العدالة: مفهومها ومنطلقاتها، دار الزمان، دمشق، 2010، ص53؛ جون جوزيف، الهوية واللغة: قومية-أثنية-دينية، ترجمة عبد النبي حراقي، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص22.

(4) فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: افول الاسلمة وبزوغ الوطنياتية، المصدر السابق، ص116. كذلك ينظر: علي وتوت، الديمقراطية وحقوق الانسان، دار المدينة الفاضلة، بغداد، 2013، ص205.

المفهومي قائم على الثبات، إلا انها ايضاً صيرورة، ومكنوناتها في تغيير دائم، تضعف وتشتد، لأنها نتاج القيمة المتحركة للمجتمع مما يتيح لها في النهاية اعادة انتاج ذاتها، فالهوية تتحقق من توليفة تضم تقاليد الماضي وشروط الحاضر وأفق المستقبل[1].

ان هذا التحليل لجدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة يتمحور على انها هوية مشتركة تعمل على اندماج جماعات متباعدة اصلاً في مجتمع ما وتوفر لهم مصدراً يتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي وتناقضاته، اي انها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة عموم المواطنين في حق تقرير مصيرهم، ولعل تلك الجدلية تتجلى بشكل واضح في المجتمع العراقي المتنوع ويصبح مبدأ المواطنة والعمل به هو حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي الراهن، فإقرار هذا المبدأ وتطبيقه يساعد في تحويل اوجه الاختلاف الديني والمذهبي والعرقي والقبلي والمناطقي الذي يزخر به العراق إلى تنوع داخل الوطن الواحد يغني المجتمع ويثري الدولة، بدل اعتماد التوافقية والمحاصصة الطائفية التي تعمل على ترسيخ تلك التنوعات وتخلق ازمة هوية داخل المجتمع العراقي[2].

وبذلك ساعد الحراك الاحتجاجي في انبعاث فكرة الاستعراق، وهي فكرة قائمة على فلسفة الوطنية القادرة على تمثل مضمون الارتقاء من العرقية إلى العراقية، فضلاً عن كونها تمثل اطاراً عاماً تتعايش فيه جميع القوميات في العراق بصورة متساوية ومنسجمة وبذلك تمثل فلسفة الحد الادنى الضروري والعام للوحدة الوطنية، ويمكنها دوماً ان توفر الشروط الضرورية لوحدة الدولة والمجتمع، مما يعطي لها على الدوام اهمية وفاعلية سياسية انية ومستقبلية ايضا، إذ ان محك ومعيار الادراك السليم للحراك الاحتجاجي الفاعل يتجلى في مستوى تجسيد الاغلبية على الاتفاق على اقامة دولة القانون والمؤسسات الشرعية والعمل بالدستور ومنح فرصة للمجتمع المدني الحقيقي على اسس وقواعد ديمقراطية وذلك عبر تحويلها إلى مرجعيات متغلغلة في ذهنية ونفسية الافراد والجماعات والجمعيات والنقابات،

(1) احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية: دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، المصدر السابق، ص29.

(2) امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية/ المواطنة والمجتمع المدني: العراق انموذجا، في مجموعة مؤلفين، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، دار الضياء، النجف الاشرف، 2009، ص32. كذلك ينظر: محمد علي مقلد، عودة إلى التاريخ من باب الدولة المدنية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت، 2013، ص79.

وهي مرجعيات لا يمكنها العمل في ميدان السياسة وبناء الدولة والمجتمع والثقافة دون تكوين الهوية العراقية بوصفها الموضوع الجوهري إلى جانب فلسفة الاعتدال العقلاني وفلسفة المرجعية الثقافية الذي يتوقف عليهن افاق ومسار التطور اللاحق للدولة والمجتمع والثقافة[1].

مما تقدم نستنتج ان الحراك الاحتجاجي في العراق ووفقاً لنظرية الهوية الاجتماعية بوصفها مفسرة للاحتجاج، نحج في تعزيز الهوية الوطنية العراقية والمواطنة والانتماء إلى الدولة مقابل ضمور للهويات الثانوية والولاءات الاخرى، وان تعزيز تلك القيم، من اهم العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لظهور الديمقراطية وتقوية مؤسسات الحكم الديمقراطي، فهي لا تحيا دونما حاضن ديمقراطي، يهبها الانتماء والاعتراف والتجذر، فليس هناك ديمقراطية بدون وعي بالانتماء، ووفق هذه الرؤية تتجسد المواطنة وتتجلى في الديمقراطية كشكل شبه حصري ومفتوح على التعديل والتطور، وتصبح الديمقراطية آلية الارتقاء الفردي والمجتمعي إلى المواطنة، إذ في اطار المواطنة يتراجع الخوف على الجماعات المكونة على اختلاف تمايزاتها الثقافية في مقابل حضور قوي للهوية الوطنية، فضلاً عن ذلك فان الحراك الاحتجاجي نجح ايضا في تحويل الصراع الهوياتي من صراع مذهبي وقومي إلى صراع بين قوى الدولة واللادولة، وبذلك فالحراك الاحتجاجي تمكَّن من ايجاد مرتكز مهم من مرتكزات التحول الديمقراطي.

2 ـ تعزيز الثقافة السياسية المشاركة وتكوين حراك جيلي جديد

هناك ثلاثة انواع للثقافة السياسية، منها الثقافة السياسية التقليدية وتعني ان الناس لا يعرفون إلا القليل جداً من الاهداف أو الغايات، التي توجد في الحياة السياسية، كما انهم لا يستطيعون تقديم اي نوع من الاحكام الصحيحة على هذه الاهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم [2]أأا، فتوجهات الافراد نحو القضايا السياسية تكون محدودة، وان مثل هذا النوع من الثقافة السياسية التقليدية يكون عقبة في اداء التحولات السياسية التي تشهدها المجتمعات الحديثة التكوين، لان الافراد في هذا النمط تكون استجابتهم للنسق السياسي سلبية وتابعة، وذلك لان الافراد لا يمارسون اي تأثير في القضايا السياسية، ولكن

(1) للمزيد ينظر: ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، دار المدى، بغداد، 2004، ص45.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2001، ص455.

يتأثرون بها، بحيث يقتصر دور الفرد في هذه المجتمعات التقليدية على تلقي مخرجات النظام السياسي وتقبلها[1].

اما الثقافة السياسية الرعوية أو ثقافة الخضوع فهي نمط من الثقافة السياسية التي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الانظمة الشمولية والأبوية، أي انها تتعلق ببنية سياسية سلطوية وممركزة، وفي هذه المجتمعات ينفرد النظام السياسي بصنع القرارات السياسية دونَ مشاركة الأفراد، فالأفراد يتقبلون ما يصدر من النظام من مخرجات، ولا يتعاطون مع المدخلات، فهم تابعين، ليست لديهم القدرة على المشاركة، ولا يسمح لهم النظام بوجود معارضة أو رقابة على أدائه، بمعنى ان أفراد هذه المجتمعات يكونون على علم بالسلطة، ويحملون توجهات عاطفية إزائها تتمثل بالحب أو الأعجاب، أو المقت أو الكراهية، أو الرفض، ويحملون أيضاً توجهات قيمية في عدّ السلطة شرعية أو غير شرعية أو لا يملكون توجهات عاطفية أو قيمية، فهم يجهلون حقوقهم ولا يستشعرون في انفسهم القدرة على التأثير في الحياة السياسية، ويعتقدون ان دورهم ينحصر في الإذعان والانصياع لمخرجات النظام وللأوامر التي تصدر عن النخبة الحاكمة، وبهذا الشكل فان أفراد هذه المجتمعات يتأثرون بالعملية السياسية ولا يُؤثرون فيها[2].

اما الثقافة السياسية المشاركة أو المساهمة فهي تنسجم مع النظام الديموقراطي، وفيها يؤمن المواطنون ان لهم فرصاً اكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما انهم قادرون على فهم مدخلات ومخرجات النظام السياسي، والتأثير فيه، وتعديله وحتى تغييره وتتجلى لنا الثقافة السياسية المشاركة من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية، مثل: الاحتجاجات، الانتخابات، اضافة إلى انتماء الافراد إلى الاحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصالح، وممارسة انشطتهم السياسية، واستناداً إلى تقسيم (الموند وفيربا) للثقافات السياسية والمتوافق مع تقسيم (ماكس فايبر) للأنظمة السياسية فان النظام

(1) علي الدين هلال، ونيفين مسعد، المصدر السابق، ص124. كذلك ينظر: موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السياسة، ترجمة: هشام ذياب، وزارة الثقافة، دمشق، 1980، ص39.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، المصدر السابق، ص249-250. كذلك ينظر: هشام حكمت عبد الستار حسين: الديموقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص31.

الديمقراطي هو البيئة المناسبة لنمو ثقافه سياسيه مشاركه، وان الثقافة السياسية المشاركة تسهم في تعزيز قيم الديمقراطية وترسيخها[1].

وفي الثقافة السياسية المساهمة يكون الوعي السياسي عالياً، ويقصد به معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يدور حوله من احداث ووقائع، وقدرته على تكوين صورة عن الواقع المحيط به من خلال المعطيات والاحداث المتناثرة حوله، ان هذا الوعي السياسي يفترض عدة متطلبات لعل اهمها التعليم والخبرة والحرية الاعلامية بمعنى حق المواطن في امتلاك المعلومات من مختلف المصادر التي تسهم بتزويده بالمعلومات السياسية وتعزيز قيمها[2].

ان عملية تأسيس وبناء ثقافة سياسية جديدة تتجاوز رواسب الانحطاط وموروثات الاستبداد السياسي ترتبط بطبيعة الهدف أو الاهداف المتوخاة من هذه العملية، وعليه فان الغاية المرجوة من الثقافة السياسية الجديدة، هي اشاعة النمط الديمقراطي في الحياة العامة، بحيث تكون الديمقراطية كثقافة وآليات ووسائل ونظم هي السائدة في الحياة السياسية وادارة شؤون الدولة والسلطة كما هي جزءاً حيوياً في النسيج الاجتماعي والثقافي[3]، ومن ثم فان الثقافة السياسية المشاركة هي التي تعزز التطور الديمقراطي والحقوقي في المجتمع وتحول دون ظهور السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية المفضية والمؤسسة إلى الاستبداد التي تقوم على الثقافة السياسية احادية الجانب التي تعزز قيم الاغتراب السياسي[4].

(1) صادق الاسود، المصدر السابق، ص326.

(2) زيرفان سليمان برواوي، الوعي السياسي وتطبيقاته: الحالة الكردستانية انوذجا، مطبعة هاوار، دهوك، 2006، ص38. كذلك ينظر: موسى محمد آل طويرش، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 28، 2009، ص61.

(3) محمد محفوظ، الحرية والاصلاح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص128.

(4) الاغتراب السياسي هو من أكثر أشكال الاغتراب شيوعاً في العصر الحديث، ويُعَد التقاعس والتباعد من جانب الأفراد عن القيام بأدوارهم السياسية أبرز مظاهره، وذلك انعكاس لشعور الفرد بعدم الأمن والعجز عن التأثير في صاحب القرار، ويقصد به طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي تقوم على سلب العقل والإرادة للمحكوم وتفرُد الحاكم بصنع القرار، وينتهي الأمر بتفكك الروابط الاجتماعية وشيوع السلبية واللامبالاة، ويُعد العجز السياسي وفقدان الثقة والعزلة السياسية وانعدام المعيار السياسي من أبرز مظاهر وأشكال الاغتراب السياسي. ريسة حفوان الشمراني، الاغتراب وعلاقته بدرجة نضج الانا وفق نظرية أريكسون، اطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، كلية التربية، الرياض، 2010، ص14.

ان الواقع السياسي بعد عام 2003 والى ما قبل الحراك الاحتجاجي في تشرين/2019، وبالرغم من الانفتاح الديمقراطي بعد تغيير النظام السابق، إلا انه يؤشر إلى تنامي الثقافة السياسية الرعوية أو الخضوعية، وفي ظل ثقافة الخضوع تبقى السلطة هي الناطقة والمواطن هو الساكت، وبهذا ينتفي كل ما هو جديد ومبتكر وإبداعي، وتصبح ثقافة الخضوع منحطة لا تعرف السؤال ولا الجواب لأنها ثقافة (نعم) فقط، اي تقبل عدد من الافراد الصبر والاستسلام وطلب السلامة، والرضى بما هو موجود، اي عدم الاعتراض على الحكومة لكونها تمثل مصالح طائفة معَيّنة أو انها تراعي بعض المتطلبات والحقوق التي كانت ممنوعة في النظام السابق أو خشية الافراد على مصالحهم الانية، وبذلك فان هذه الثقافة تكرس هزيمة قوى الشعب وتثبيتها في واقع يائس، وجرّها إلى الماضي في أكثر اشكاله ظلامية وجهلاً، ومن ثم فان هذا النوع من الثقافة لا يسعف في حل مشكلة الديمقراطية في العراق، كونها ستشكل النقيض لبنية سياسية ديمقراطية[1].

وبذلك فان للثقافة السياسية المشاركة دور مهم في استقرار أو عدم استقرار الابنية والمؤسسات السياسية ومن ثم المجتمع والدولة، فضلاً عن تأثيرها على السلوك السياسي للمواطن ومدى مشاركته في الفعاليات السياسية، لأنها تسهم في عملية تطوير سبل المشاركة السياسية من الثقافة الضيقة أو التقليدية إلى ثقافة المشاركة، لان وجود الثقافة التقليدية يعكس درجات عدم التجانس السياسي والثقافي، وكذلك تعكس نمطاً من اللامبالاة السياسية على المستوى المحلي والقومي، وتعد الثقافة السياسية المشاركة عاملاً مؤثراً في الحياة الاجتماعية السياسية؛ إذ انها تعطي الفرد، القدرة على التصرف في أي موقف، حيث توفر له أساس التفكير والشعور والقدرة على اتخاذ القرار المناسب[2].

ان الحراك الاحتجاجي نجح إلى حدٍ ما بتعزيز الثقافة السياسية بوصفها احدى الادوات السياسية التي يمكن من خلالها بناء المجتمع السياسي الذي يقوم على اتفاق ابناء المجتمع

(1) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مطابع جريدة الصباح، 2007، ص117-118. كذلك ينظر: رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، 2011، ص66. كذلك ينظر: محمد صادق الهاشمي، المصدر السابق، ص256.

(2) رعد حافظ سالم الزبيدي، مبادئ الثقافة السياسية: دراسة اجتماعية تحليلية مقارنه، المصدر السابق، ص39.

على شكل العملية السياسية، والتزام النخبة الحاكمة بإحترام السلطة السياسية الشرعية، مع التزام افراد المجتمع في مقابل ذلك بقرارات هذه السلطة لتحقيق الاهداف العامة وليس الفرعية للقاعدة الاجتماعية المتعددة، وتعمل الثقافة السياسية ايضا على ضرورة ان يكون ولاء الافراد خارج اطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية والاهتمام بالهوية الوطنية اولا ومن ثم تحقيق الاندماج الوطني[1].

ويظهر دور الثقافة السياسية بشكل واضح بعد الحراك الاحتجاجي في العراق في امكانية ان يكون هذا الحراك عنصراً فاعلاً ومؤثراً ومساهماً في رسم خارطة العملية السياسية في العراق لا سيما بعد احتجاجات تشرين/2019، إذ ان الجماهير المحتجة والقوى المجتمعية المساندة لها وجدت ضالتها من خلال تراجع اداء الانماط السلوكية التي اعتادت ان تنقاد فيها ومن خلالها دون ان تتمرد، فما ان دبّ ذلك الضعف في بنية المؤسسات التقليدية والرسمية معاً حتى اصبح هيجان الجمهور هو الطاغي على المشهد العام، حيث ان سعة المدّ الجماهيري في العراق بحق تنطبق عليه مقولة (عصر الجماهير) التي أطلقها غوستاف لوبون[2].

ويبدو ذلك واضحاً في طرح الجماهير المحتجة رؤاها عبر اوراق سياسية تتضمن مقترحات وحلول لأزمات معَيّنة يعاني منها البلد، وفي بعض الاحيان استطاع الحراك الاحتجاجي ان يفرض تصوراته الاصلاحية على السلطة ونجح في تحقيق بعضها فيما يتعلق بتقليل النفقات المالية للدرجات الخاصة، وقانون الانتخابات الجديد والخطوات الاولية لمكافحة الفساد واعادة تشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات، فضلاً عن الدعوات لتعديل الدستور العراقي لعام 2005 من اجل التخلص من بعض المواد الدستورية. وهذا ينم عن وجود ثقافة سياسية مساهمة، وتحول واضح في اسلوب الجمهور إذ تحولت طقسيته إلى حال مستقل بذاته، يعمل كنمط اساسي واولي من جهة، وكبديل من جهة اخرى للأنماط التقليدية والرسمية (جماعة محلية، سلطة رسمية)، والمعنى هنا يأخذ بعداً اثيرياً ثقافياً يلقي بضلاله على البنية الثقافية للجمهور[3].

(1) محمد جواد شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام 2018: العراق انموذجاً، مجلة دراسات اقليمية، العدد 45، 2020، ص129.

(2) نقلًا عن: سيمغموند فرويد، علم نفس الجماهير وتحليل الانا، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 2006، ص7.

(3) حاتم راشد علي، قضايا التأزم الاجتماعي والثقافي في العراق: دراسات سوسيولوجية، دار ابن السكيت، بغداد، ط2، 2019، ص23.

بعد تحقق المشاركة المجتمعية في التأثير بعملية صنع القرار، ستمثل الثقافة السياسية المساهمة تعبيراً عن مصالح الانسان العراقي، كمدافع عن الفرد والقيم الانسانية والوطنية، وكراية تبشّر بالعقلانية واحترام العقل، والثقافة السياسية بطموحاتها تدافع ايضا عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي وتتابع في مسارها ونضالها الثقافة الوطنية المرتبطة بالشعب وتاريخ نضاله في الماضي ولحاضر ومبشرة بمستقبل عراقي جديد، فضلاً عن التبشير بالحرية والتقدم كونها صوت العقل والتنوير الذي يتصدى لكل الثقافات التقليدية، وبذلك فان الثقافة السياسية المساهمة هي ثقافة ديمقراطية إبداعية تدافع عن كرامة الانسان وترفع صوتها ضد اجتياحه وتهميشه، وهذه الصفة خلاصة لكل الصفات التي تتمتع بها فهي مستلزم من المستلزمات السياسية لحل إشكالية التحول الديمقراطي في عراق اليوم والغد[1].

ان الحراك الاحتجاجي تمكن من التأسيس لثقافة سياسية مشاركة أو مساهمة في المجتمع، وهذه الثقافة بدورها أسست لحراك جيلي أسهم في تمكين الشباب لأخذ دور الصدارة في المشهد الاحتجاجي، مطالبين بإصلاح النظام السياسي، وذلك لما يعانيه من شيخوخة على مستوى العقول التي تديره؛ إذ لا يعقل ان يحكم مجتمع شاب بكهول سياسية، همها تأمين التقاعد والعودة إلى بلد الجنسية الثانية، فضلاً عن عدم القدرة على إتمام المبادرات والمشاريع التي من شانها ان تستجيب إلى متطلبات الجمهور[2].

إذ لم يعد الفاعل التقليدي السياسي لوحده هو المتحكم بالمشهد، وانما دخل الحراك الاحتجاجي بقواه الشبابية كفاعل مؤثر رغبة منهم في انشاء فلسفة حكم جديدة على انقاض الواقع الذي يحاولون تغييره ودحض معالمه، مستعملين اغلب الطرق الاحتجاجية للتعبير عن مواقفهم ضد الطبقة السياسية لا سيما توظيف الاعلام البديل أو وسائل التواصل الاجتماعي، في التحشيد والتثقف للاحتجاج ضد السلطة كونها استنزفت ما يقارب أكثر من عقدان من تاريخ بناء البلد[3].

(1) عامر حسن فياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 14، 2008، ص 22.

(2) صلاح العرباوي، من الثورة إلى الدولة، المصدر السابق، ص33.

(3) للمزيد ينظر: موساوي عبد الحليم، التعاطي الاعلامي مع الثورات العربية: قراءة في التحديات المهنية والاخلاقية، في مجموعة مؤلفين، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، منشورات مركز الحكمة، بيروت، 2012، ص117.

انخرط الشباب العراقي كغيره من دول العالم في استخدام هذه الوسائل كأدوات تواصل وتثقيف ونقد واستخدم لتحشيد الجماهير ودفعهم للخروج على السلطة السياسية الحالية والمطالبة بالحقوق والحرية والعيش الكريم لترسيخ قيم العدالة الاجتماعية وتحقيق عناصر الرفاه الاقتصادي، حيث ان مواقع التواصل الأجتماعي على العكس من الأعلام والقنوات الفضائية، اصبحت هذه المواقع أدوات رقابة على السلطة وأدوات توعية بالنسبة للمجتمع لا سيما بين الشباب كونها فتحت أفاقاً عديدة للتواصل والتحاور مع منظمات حقوق الانسان والتعرف على القيم الديموقراطية والانظمة السياسية في الدول المتقدمة، ومن ثم فإنها ساعدت على ايجاد رغبة شبابية ومجتمعية بصورة عامة في دمقرطة الحياة السياسية وانتهاج أساليب جديدة في التغيير السياسي[1].

ان هذه الفئة العمرية تعاني من مظاهر اقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، نتيجة للإستغلال الذي قامت به الاحزاب السياسية بعد عام 2003، إذ انها عمدت على توفير فرص العمل والدرجات الوظيفية إلى الاشخاص المنتمين لها، على حساب الافراد الذين يمتلكون الخبرة والكفاءة والشهادات العليا، بل ان حتى المناصب العليا والشراكة السياسية لم تتضمن المدنيين، وحرص ممثلو المكونات الاثنية على غلق الباب امام أي مكون جديد عابر للطائفية والحزبية، وبالرغم من هذه المعاناة، إلا ان الشباب العراقي المحتج، جعل من اولوياته في المطالب الاحتجاجية هو اصلاح النظام والتمكين من بناء دولة مدنية، وذلك يعبر عن فاعلية هذه الثقافة السياسية بان جعلت الافراد ينتقلون بمطالهم من الخصوصية إلى العمومية[2].

ساهم عدد كبير من المدونين والناشطين المدنيين والشباب المتنورين في ترسيخ قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية الايجابية، فثمة ايقونات جمالية خرجت عن اطار المعتاد أو الصورة النمطية شكلت ملمحاً واضحاً في ساحات التظاهر يمكن وضعها في حقل التجديد والتجدد، انه جيل الشباب الذي يبحث عن الهوية الوطنية مستعيناً بتراكم الخيبات وتعدد التجارب المعرفية المكتسبة من جدية التعاطي مع عوالم الاتصال الافتراضية التي الهمت

(1) ديراج ميرڤ، التواصل الاجتماعي في عصر تويتر، ترجمة: محمد عبد الحميد مهران، دار الفجر، القاهرة 2014، ص 90.

(2) علي طاهر الحمود، سوسيولوجيا الاحتجاج: قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد 31/ تموز 2015، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، 2017، ص715.

الشباب من صناعة فن خطابي شديد الخصوصية حمل بصمتهم ووثق مطالبهم بالقول والصورة والرسم والمادة الفلمية والشعارات والاهازيج من أجل التحشيد لحراك مدني يمثل تطلعات عامة تهدف إلى الاصلاح، وتلتقي كل هذه الثيمات في فضاء تأكيد الهوية العراقية وتعزيز قيم الديمقراطية[1].

فضلاً عن قيام الشباب بتأسيس أحزاب سياسية جديدة ناشئة تتبنى أهداف الحراك الاحتجاجي الطامح للتغيير، وهذه الأحزاب تبنت رؤى وأهداف مغايرة للأحزاب التقليدية، وهو الخطاب المدني والمعارضة السياسية، وهذا مؤشر مهم على بلورة وعي سياسي جديد مختلف، بالرغم من ان هذه الاحزاب الناشئة لازالت تعاني من ضعف التنظيم فضلاً عن ضعف التمويل المالي لها، مما جعل تأثيرها على المدى المنظور ضعيفاً، لكن ما يلاحظ انه حظيت بترحيب إجتماعي ملفت، وهذا الأمر يمكن ان يؤسس إلى تجربة جديدة ومغايرة عن السابق، وبعض هذه الاحزاب دخلت المنافسة الانتخابية في محاولة منها للوصول إلى السلطة التشريعية بغية التغيير منه إلى السلطات الأخرى، ومن هذه الأحزاب والحركات على سبيل المثال لا الحصر حزب البيت الوطني وحركة إمتداد وحركة نازل اخذ حقي الديمقراطية وحزب إشراقة تشرين وغيرها.

مما تقدم نستنتج ان الثقافة السياسية بما تشمله من مجموعة من القيم والمعتقدات المتعلقة بالعملية السياسية، كي تسهم في عملية التحول الديمقراطي (الدمقرطة)، يجب ان تنطوي على تشجيع المشاركة والحوار والتسامح الديني والاستعداد للتفاوض وقبول الحلول، ويلعب الحراك الاحتجاجي دوراً مؤثراً بهذا الصدد، وبالفعل فان عملية الدمقرطة لم تعد تقتصر على تغيير شكل الحكم وطريقة اختيار الحكام والقادة، لان ذلك يمثل فقط خطوة اساسية وهامة، ولكن لابد ان تترافق معها استعداد الافراد التلقائي لتقبل القيم الديمقراطية المقترنة بممارسة الحريات الشخصية، بما تتميز به من احترام حريات الاخرين وحقوقهم فضلاً عن هوياتهم الثقافية وتقاليدهم الانتمائية بما يعزز مفهوم التعددية ويرسخه في مجمل الثقافة الديمقراطية[2].

(1) عماد جاسم، الاعلام صناعة ثورة وترسيخ السلام، مجلة الثقافة الجدية، بغداد، العدد 410-411، 2020، ص41. كذلك ينظر: فالح عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، المصدر السابق، ص33.

(2) سمير عميش، المصدر السابق، ص236. كذلك ينظر: ختام العناني ومحمد عصام طربية، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، دار الحامد، عمان، 2007، ص66-67. كذلك ينظر: نصر الدين السيد، ثقافة الدولة المدنية، دار العين، القاهرة، 2012، ص106.

ومن منطلق ان الديمقراطية كبنية وآليات وقواعد، لا يمكن لها ان تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية مدنية تقوم على ايجاد ثقافة سياسية مساهمة، فان الحراك الاحتجاجي تمكن إلى حدٍ ما بتكوين ثقافة سياسية واعية حول الوضع العراقي بصورة خاصة، من خلال المنبهات السياسية التي تمكن من اطلاقها الشباب المحتج بين افراد المجتمع عبر توظيف مختف الوسائل، هذه المنبهات التي تم غرسها في عقول المجتمع والتي اصبحت بمثابة مطالب عامة كونها تؤكد على ضرورة ان يتم التأسيس لنظام سياسي قائم على اساس المواطنة ويؤمن بالتعددية السياسية وتعددية الرأي فضلاً عن ضرورة مأسسة السلطات واحترام القوانين وسيادتها، والتأكيد على أهمية الحفاظ على حقوق الانسان والسعي لإيجاد ممكنات لتطبيقها، بالإضافة إلى تنامي فكرة الرقابة الشعبية والمساءلة والمحاسبة. كل هذه الامور وأخرى أسهمت في بلورة وعي سياسي، وعملت حراكاً جيلياً يؤمن بقيم الديمقراطية وبفكرة الدولة المدنية، وهذا ما ينعكس على امكانية ان يتم اجراء تحول ديمقراطي بسلاسة، بفعل ان الوعي السياسي للأفراد بات مدركاً لمؤشرات الديمقراطية الحقيقية أكثر من إدراكه لمعرقلاتها والتي كان شريكاً بها قبل ذاك.

3 ـ المرجعية الدينية والاستنهاض الاجتماعي

يمثل الدين جانباً مهما من جوانب حياة الانسان، فالعامل الروحي يلعب لدى كثير من الناس في مجتمعات مختلفة دوراً هاماً في تحديد طبيعة السلوك السياسي للفرد كجزء من دور الدين في صياغة سلوك الفرد اليومي، ذلك ان الدين يشكل في معظم المجتمعات مرشداً لما يجوز أو لا يجوز عمله، بل ان المؤسسات الدينية تلعب دوراً هاماً في توجيه الناس باتجاه معين والتأثير على احداث البلاد السياسية[1].

تشكل المرجعيات الدينية في العراق بشكل عام والمرجعية الدينية الشيعية[2] التي تتخذ

(1) احمد عبد الله الناهي وخضر عباس عطوان، المصدر السابق، ص 74. كذلك ينظر: نصير فكري ذياب الربيعي، الثقافة السياسية في المجتمع العراقي: دراسة انثروبولوجية، اطروحة دكتوراه، جامعة بعداد، كلية الآداب، 2014، ص 122-123.

(2) جهة يتم الرجوع إليها فهي من هذا الجانب موجودة (أي المرجعية) في كل الأديان والمذاهب، وهي بالتالي ليست حكراً على الشيعة الإمامية فهي موجودة في المسيحية واليهودية والإسلامية، لكن مع اختلاف المسمّيات، من بابا مثلاً إلى حاخام إلى مشيخة إلى مرجعية، فكل هذه المسميات تدل على معنى واحد هو جهة عليا يتم الرجوع إليها لمعرفة أحكام الدين وأخذها، سواءً أكان ذلك عن طريق الاستنباط

من مجاورة العتبات المقدسة في مدينة النجف الأشرف مقراً لها بشكل خاص جزءاً مهماً ومؤثراً في الحراك الاجتماعي والسياسي، ولعل لها القدرات الاكثر في تطويع الرأي العام وتوجيهه، وهذا متأتي من المكانة الكبيرة التي تحظى بها عند اتباعها، وبذلك لعبت المرجعية الدينية العليا المتمثلة بالسيد علي السيستاني دوراً رئيساً في العملية السياسية العراقية، فأسست المرتكزات وواكبت تحولاتها، وكان لموقفها الاثر البالغ في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسعي لإنجاز الاستقلال والسيادة والعمل لإنهاء الاحتلال من خلال الحث على بناء الدولة ومؤسساتها على اساس الالتزام بالقانون ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الاخر وتفعيل المشاركة الشعبية[1].

ان تدخل المرجعية الدينية في توجيه العملية السياسية وتحديد بوصلتها كان في القضايا المهمة والخطيرة والاستراتيجية، مبتعدة بذلك عن التفاصيل، إذ ان المعروف عن السيد السيستاني على وجه التحديد عزوفه عن التعاطي بالشأن السياسي، ولو كان السياسيون في العراق الجديد بمستوى المسؤولية والحدث التاريخي الكبير، لما اضطر السيستاني ان يتصدى بهذه الطريقة، إلا ان تصرف اغلب القادة من منطلقات إثنية أو مذهبية ضيقة وعدم تقديمهم المصلحة الوطنية العامة على المصالح الحزبية الضيقة، دفعت مرجعيته لتحمل هذه المسؤولية الكبيرة من أجل الاطمئنان على تقدم العملية السياسية الجديدة بالاتجاه الصحيح[2].

ان الدور السياسي للمرجعية الدينية في النجف الأشرف لا ينحصر في النطاق الشيعي، لأنها وان كانت دينياً وعقائدياً معنية تماماً أو في اغلب الاحيان بهذا النطاق إلا انها سياسياً تتطلع إلى افاق المواطنة كافة، إذ أدرك المرجع السيستاني ان افضل الحلول للواقع العراقي بعد عام 2003 هو الدولة المدنية، دولة المواطنة والمؤسسات وليست الدولة الدينية، بل

او الرواية، ويطلق على من يتولاها بالمرجِع. محمد مهدي شمس الدين، الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 147. كذلك ينظر: حميد الدهلكي، المرجعية بين الواقع والطموح، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2005، ص 44. وكذلك ينظر: رسول فرهود هاني الحسناوي، المرجعية الدينية والعشائر ودورها في اهم الاحداث السياسية في الفرات الاوسط 1908-1939، دار الفرات للثقافة والاعلام، بابل، 2016، ص12.

(1) محمد محفوظ، العراق والعرب والمستقبل السياسي، المصدر السابق، ص135.

(2) عمار البغدادي، فقيه عصر ورجل سياسة: لمحات من حياة الامام السيستاني، الرائد للطباعة، النجف الاشرف، ط2، بلا تاريخ، ص37.

انه اكد على ضرورة ان يتمتع المواطنين كافة بمختلف اديانهم وعقائدهم بالحقوق العامة وبالتساوي مع كل المواطنين في العيش بأمن وأمان[1].

إذ ان المرجعية الدينية ترعى الدولة وترشدها وتهذبها، ووظيفة الدولة التعامل مع مواطنيها جميعاً بمنطق المساواة اولاً، ثم العدل ثانياً، ثم الارتقاء ثالثاً، ولأنها تمارس مهمة إشعار الغير بقيمها النبيلة التي تدفع باتجاه الفعل الانساني، لذلك فإنها لا تعتمد لتركيبها الاخلاقي والقيمي على اثارة الحس المذهبي وتحويله إلى تفكير طائفي لأغراض الحشد السياسي أو الانتخابي ولا تراهن على سيكولوجيا التعصب، بل تدفع ان يصوغ اتباعها برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ينتمي له حتى من غير الشيعة[2].

اسهمت المرجعية الدينية ايضا في حفظ الدم العراقي بعد ان كانت هناك ردّات فعل ضد من كان يعمل مع النظام السابق وخاصة اعضاء حزب البعث، إذ كان بالإمكان ان يتحول ذلك الانتقام إلى مذابح وتصفيات دموية، لكن سرعان ما اتجهت المرجعية الدينية إلى حفظ الدم العراقي وتحريمه وترك أخذ الحقوق بالرجوع إلى المحاكم المختصة، وليس هذا فحسب بل بعدما احتدم الصراع الاهلي بين المكونين الكبيرين في العراق (الشيعة والسنة) تصدى السيد السيستاني إلى هذه المسألة بتحريمه إراقة الدماء بالإضافة إلى مواقفه الاخرى بتحريم سرقة ممتلكات الدولة بعد التغيير 2003 [3]، وصولًا إلى دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في الحفاظ على المواطنين عند اعلانه (الوجوب الكفائي) للدفاع عن ارض العراق وشعبه من عصابات (داعش)[4].

وبذلك فان السيستاني أكد على الخطوط العامة للدولة الجديدة والمجتمع السياسي القائم على التعددية ورفض الالغاء والتهميش لأي مجموعة إثنية ومنح المناصب والامتيازات لإثنية بعينها، ولعل المفهوم الاوسع الذي يمنحه السيستاني للنظام السياسي يقطع خيط

(1) سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف، 2010، ص71.

(2) عبد الامير كاظم زاهد، الفكر السياسي الاسلامي: جدل النظرية واشكاليات التطبيق، دار العارف، بيروت، 2013، ص 99.

(3) رشيد الخيون، 100 عام من الاسلام السياسي بالعراق (الشيعة)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ط3، 2013، ص134. كذلك ينظر: احمد يحيى الزهيري، المصدر السابق، ص40. كذلك ينظر: رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وإيران مكتبة فخراوي، المنامة، 2008، ص174.

(4) الموقع الرسمي للمرجع السيستاني http://www.sistani.org/.

الشك الذي كان يراه البعض والخشية من قيام دولة دينية مشابهة للنموذج الايراني، وقد جاءت هذه الخشية من دون التمييز بين البنية الفكرية والسياسية للحوزة العلمية في قم ومراجعها الدينية، والحوزة العلمية في النجف الأشرف ومراجعها[1].

فالحوزة الدينية في قم تؤمن بنظرية ولاية الفقيه، إذ تتحمل المرجعية وفقها اقامة الدولة الاسلامية التي يتولى الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى ادارة المجتمع مباشرة واساسية، وتخضع السلطات الثلاث لإدارتها تحت منظومة ولاية الفقيه والتي تعني حكم العالم العادل الجامع للشرائط[2].

في حين ان المرجعية في النجف يسير علماؤها وفق رؤية فقهية مغايرة لنظرية ولاية الفقيه، إذ تقترب الممارسة الفعلية لها في العملية السياسية من نظرية ولاية الامة على نفسها، وان اختلف التعبير بين السيد السيستاني والشيخ محمد مهدي شمس الدين إلا ان النتيجة واحدة [3]، وهو بذلك لا يستهدف بناء دولة اسلامية بالمعنى الأيديولوجي، وانما يسعى إلى دولة مدنية تشترك جميع اطياف الشعب العراقي في تكوينها واداراتها[4].

هذا الامر ساهم بظهور مرجعية السيستاني بوصفه حكماً أعلى يتجاوز الخصومات السياسية ويستند إلى ما يكفي من الشرعية ليحدد سقوف الحراك السياسي والمبادئ الناظمة لعلاقته بالدولة الوطنية، وبذلك اثبت انه يمتلك القدرة على العمل بمنطق سياسي عندما تقتضي الضرورة[5]، إذ ان المرجعية الدينية تجاوزت التمييز القسري الحاد بين التيارات الشعبية الحركية ونزعتها الثورية، والتيارات التقليدية التي غالباً ما تعكس موقفاً براغماتياً ونزعةً لتأكيد سلطة الطائفة من حيث هي جماعة هوياتية، فمرجعية السيستاني تجاوزتها مستخدمة الممارسة الفعلية والاستجابة لضغط الاوضاع لتقدم تصورات تميل إلى دولة

(1) حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عن المرجعية الدينية في النجف الاشرف، في مجموعة مؤلفين، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، المصدر السابق، ص95.

(2) للمزيد ينظر: مختار الاسدي، الديمقراطية والدين وولاية الفقيه: دراسة في اشكالية الحكم الديني، الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص103.

(3) عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العارف، بيروت، 2014، ص78.

(4) محمد محفوظ، العراق والعرب والمستقبل السياسي، المصدر السابق، ص131.

(5) غاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص194.

دستورية ليبرالية بهوية اسلامية، وهذه الممارسات تعبر عن شروط جديدة للعلاقة بين الدولتية وغير الدولتية[1].

وكانت المرجعية الدينية في النجف الاشرف قد التزمت الحياد بعد سقوط النظام بين الجماعات والكتل السياسية، إلا ان أغلبها سعى إلى توظيف المرجعية الدينية ورمزيتها في الانتخابات النيابية والمحلية، وذلك للتأثير على إدراك الناخبين، فقد تم تأطير وتقنين ومأسسة اغلب الاحزاب السياسية العراقية الشيعية بالجانب الديني[2].

هذا الامر مكّنها من الامساك بزمام السلطة بقوة بعد عام 2003، إلا انه وبمرور الوقت خيبت هذه القوى الدينية امال الجماهير التي تعاطفت معها، فإنها سرعان ما لبثت ان غرقت بمشاريع الفساد في مرافق الدولة كافة وتمتعت بإمتيازات مهولة لم يسبق لها مثيل، في ظل نظام محاصصاتي يحصر الثروة في أيدي الممسكين بالسلطة والمقربين منهم، بينما الشعب يعاني من شظف العيش وتدهور الاوضاع الأمنية، ناهيك عن التفريط بالمصالح العراقية في صفقات فساد يتم التغطية عليها بشكل مستمر وبصورة متعمدة[3].

سوء الادارة هذا وصفقات الفساد لم تمر ببساطة، فقد ساهمت بعض منصات الطبقة الوسطى المدنية المتناثرة في كشفها وتنبيه المجتمع عليها وعلى نتائجها القريبة والبعيدة، مستفيدة من معطيات التكنلوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي التي خلقت منابر اعلامية جديدة بعيداً عن مركزية الدولة واشرافها المباشر، إلا ان هذا الواقع للطبقة السياسية الحاكمة التي تمكنت من توظيف الدين لتسويق خطابها والتستر على فسادها سرعان ما انكشف زيفها بتنامي الوعي المجتمعي الذي افضى إلى دعوات لحراك احتجاجي يسعى إلى محاسبة الفاسدين واسترداد الاموال المنهوبة[4].

(1) حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق، في مجموعة مؤلفين، الشيعة العرب: الهوية والمواطنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص279.

(2) للمزيد ينظر: سليم فوزي زخور، المصدر السابق، ص284. كذلك ينظر: سابينو اكوافيفا وانزو باتشي، علم الاجتماع الديني: الاشكالات والسياقات، ترجمة: عز الدين عناية، دار كلمة، ابو ظبي، 2011، ص100. كذلك ينظر: صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، 2010، ص 80.

(3) خالد المعيني، الطبقة القائدة: دور الكفاءات الوطنية في بناء الدولة المدنية، دار الجواهري، بغداد، 2017، ص158.

(4) المصدر نفسه، ص159.

ان تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والخدمية والسياسية واستشراء الفساد المالي والاداري قد وسّع الهوة بين المرجعية الدينية والسياسيين والمسؤولين الحكوميين، بعد ان عجزت عن اقناع السياسيين بالرغم من مناشداتها الكثيرة لتحسين الواقع ورفع مستوى الخدمات، وبذلك انطلق الحراك الاحتجاجي لعام 2011، والذي حظي بتأييد المرجعية الدينية، إذ اشارت إلى انها تثمّن عالياً اداء المواطنين الاعزاء المشاركين في الاحتجاج بصورة سلمية حضارية، داعية مجلس النواب والحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة والغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت لأعضاء مجلس النواب[1].

كما دعت المرجعية الدينية أكثر من مرة لاحقاً إلى إحداث تغيير في نهج الاتكاء على المصالح العامة واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية وتنبيه الكتل السياسية على ان لا يكون الهدف من تحالفاتها تحصيل مكاسب سياسية في تقاسم المواقع الاساسية في الدولة، ودعمت الاجراءات الاصلاحية لحكومة السيد العبادي، ودعته للقيام بإجراءات حاسمة لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وان يكون أكثر جرأة وشجاعة وان يضرب بيد من حديد لمن يعبث بالمال العام وحقوق الشعب، إلا انه اكتفى بإصلاحات يمكن ان يقال عنها بانها لا تنسجم وتطلعات الجماهير المحتجة عام 2015[2].

وبعد ان اخذ المشهد السياسي منحى تصاعدي في تفقيس الازمات، وعدم استجابة المسؤولين إلى دعوات الاصلاح والنصائح التي قدّمتها المرجعية، وكون ان المرجعية لا تداهن احداً أو جهة في ما يمس المصالح العامة وان صوتها سيبقى مع صوت المظلومين والمحرومين من ابناء الشعب العراقي دون تفريق بين انتماءاتهم واعراقهم وطوائفهم[3]، وإزاء ذلك أكد مكتب المرجع السيستاني، بان المرجع الاعلى يمتنع عن استقبال أي سياسي عراقي أو مسؤول في الحكومة لانهم لا ينصتون إلى نصائح المرجعية وتوجيهاتها المتعلقة بمصلحة الشعب، ولانه غير راضٍ عن ادائهم[4].

(1) راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام 2003، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء المقدسة، 2018، ص101.

(2) الموقع الرسمي للمرجع السيستاني https://www.sistani.org/

(3) محمد جميل المياحي، العراق والسيستاني: دراسة اكاديمية، دار انكي، بغداد، 2019، ص196.

(4) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط6، 2006، ص213.

فالملاحظ دائماً ان قيادات الطبقة السياسية العراقية عندما تعجز عن تأدية الوظائف والمهام السياسية المطلوبة منها، وحين تصل إلى مرحلة الانسداد السياسي، هي التي تذهب بلا دعوة ومن دون استدعاء تستنجد بالمرجعية الدينية، وغالباً ما نجد ان الاخيرة تتألق وتتجوهر في الشأن السياسي فترشد الطبقة السياسية العاجزة بل وغيرها ايضا إلى ما هو صائب بشكل عام ومقبول من الجميع، وهنا يظهر التوصيف الحقيقي لهذه العلاقة الذي لا تنطبق عليها وصفة العلاقة الايجابية أو السلبية بين الديني والسياسي، وكذلك لا تنطبق عليها وصفة الهيمنة للديني على السياسي أو العكس، وانما تنطبق عليها وصفة العاجز (السياسي) عن تأدية وظائفه السياسية، بالتمكن (المرجعية) من تأدية وظائفه الدينية في شؤون العبادات والمعاملات، وإزاء ذلك العجز السياسي اتخذت المرجعية موقفها في عدم استقبال السياسيين والمسؤولين الحكوميين العراقيين، وذلك تعبيراً عن عدم الرضا والاحتجاج على ادائهم[1].

ومنذ انطلاق الحراك الاحتجاجي في تشرين/2019، دخلت المرجعية الدينية في النجف الاشرف بقوة على خط الاحتجاجات في تأييد مطالب المحتجين، وذلك بعد توقف طويل لقراءاتها للخطبة السياسية في صلاة الجمعة، نتيجة للإحباط وعدم جدية السياسيين في تحقيق المطالب الاصلاحية، فقد خاطبت المرجعية القوى السياسية (وقد بُحّت اصواتنا بلا جدوى من تكرار دعوة الاطراف المعنية من مختلف المكونات إلى رعاية السلم الاهلي والتعايش السلمي بين ابناء هذا الوطن وحصر السلاح بيد الدولة ودعوة المسؤولين والقوى السياسية التي بيدها زمام الامور ان يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم وينبذوا الخلافات السياسية التي ليس وراءها إلا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية ويجمعوا كلمتهم على ادارة البلد بما يحقق الرفاه والسعادة والتقدم لأبناء شعبهم)[2].

إذ اتخذت موقفاً صريحاً وحازماً بوقوفها وتأييدها للمطالب الاصلاحية، ورفعت من نبرة انتقادها وتصعيدها خلال فترة الحراك، وعبّرت عن غضب واستياء شديدين ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وشكّل موقفها هذا اسناداً للحراك الجماهيري واضافة نوعية في تعديل ميزان القوى لصالح المطالبين بالإصلاح وعلى الضد من عناصر الاعاقة المتضررة والمناوئة له، وهذا يؤشر إلى انتهاج المرجعية الدينية منهج المعارض الاصلاحي للعملية السياسية[3].

(1) عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب: البحث عن الوية، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2013، 142.

(2) الموقع الرسمي للمرجع السيستاني https://www.sistani.org/

(3) محمد جميل المياحي، المصدر السابق، ص227.

إذ وصفت المرجعية الدينية الحراك الاحتجاجي بـ (معركة الإصلاح) التي تعمل على انهاء حقبة طويلة من الفساد والفشل في إدارة البلد، وقد سبق ان أكّدت في خطبة النصر قبل عامين (ان هذه المعركة التي تأخرت طويلاً - لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب ان لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون ـ بعون الله تعالى ـ على خوض غمار هذه المعركة والانتصار فيها أيضاً ان أحسنوا ادارتها)[1]، وبذلك فان المرجعية الدينية وظّفت خطابها لصالح الاستنهاض الاجتماعي للجماهير، بعدما عانت من الاستبعاد الاجتماعي، والاستنهاض ليس مجرد تأجيج نفسي وتحريض وجداني فحسب، بل هو انبعاث لدوافع نفسية داخلية تحول النكوص الذاتي إلى مشاركة فاعلة في المطالبة بالحقوق وتنظيم الصفوف[2].

وانسجمت المرجعية الدينية مع مطالب المحتجين المطالبين بإقالة الحكومة، والدعوة إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق قانون منصف وعادل، بعد ان عجزت الجهات المعنية بالاستجابة الفعلية للمطالب الاصلاحية، إذ أشارت إلى انه (وبالنظر إلى الظروف العصيبة التي يمرّ بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء، فان مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوّ إلى ان يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب، كما انه مدعوّ إلى الاسراع في اقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب العراقي، فان التسويف والمماطلة في سلوك هذا المسار الذي هو المدخل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور سيكلّف البلاد ثمناً باهضاً وسيندم عليه الجميع)[3].

ولعل موقف مرجعية السيستاني من قانون الانتخابات جاء بإعتبار النظام أو القانون الانتخابي الذي جرت بموجبه العديد من الانتخابات النيابية والمحلية شكّل نقطة خلاف وجدل، وتم استخدام نظام التمثيل النسبي، بالرغم من تدخل المرجعية في اختيار القائمة

(1) الموقع الرسمي للمرجع السيستاني https://www.sistani.org/

(2) بول ريكور، من النص إلى الفعل، ترجمة محمد برادة وحسان بورقية، مركز عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 2001، ص126.

(3) الموقع الرسمي للمرجع السيستاني https://www.sistani.org/

المفتوحة في انتخابات مجلس النواب لعام 2010، وذلك خلافاً لرغبة القوى السياسية بالإبقاء على القائمة المغلقة وان لم تظهر ذلك بصورة علنية، لأنها بالقائمة المغلقة تضمن الفوز لرموزها وشخصياتها والسيطرة على اتباعها، وتضيّق الخيارات امام الناخب، ورغم هذه التصحيحات إلا ان قانون الانتخابات أخلّ بالعملية السياسية وبإستقرارها، وهذا ما أفضى إلى ضرورة المطالبة بقانون انتخابي، وبالفعل بعد الضغط الجماهيري تم تشريع قانون انتخابات قائم على اساس الاغلبية والترشيح الفردي[1].

مما تقدم نستنتج ان الحراك الاحتجاجي تمكّن من تعزيز وتقوية موقف المرجعية الدينية الداعم للمطالب الاصلاحية من خلال تمكينها ودعوتها للاستنهاض الاجتماعي وعدم اليأس والصمود لحين تحقيق المطالب المشروعة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال خطب الجمعة السياسية لمعتمدي المرجعية الدينية، إذ انها وفي كل جمعة باتت تعكس مطالب المحتجين في، وبهذا فإنها شكلت داعماً رئيساً للحراك الاحتجاجي، وبدأت تعرض مطالبه وفق خطط ونقاط للإصلاح السياسي في العراق، وذلك عبر معتمديها ومراكزها الثقافية فضلاً عن مناقشتها مع المؤسسات الدولية، لا سيما مكتب الامم المتحدة في العراق، وبذلك وفي ظل وجود هكذا مرجعية أو مؤسسة دينية داعمة لبناء دولة المؤسسات وتنمية الوعي الديمقراطي، فان هذا الامر سيمكن من تسهيل عملية التحول الديمقراطي.

(1) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخابات مجلس النواب العراقي بعد 2003: النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي، المكتبة القانونية، بغداد، ط3، 2020، ص214.

المبحث الثالث

الانعكاسات على المستوى الاقتصادي

1 ـ تشجيع الصناعة الوطنية (حملة صنع في العراق)

على الرغم من تأكيد ستراتيجيات التصنيع على أهمية تدعيم القدرة التنافسية للمصنوعات من خلال إقامة المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية، إلا انها لم تنجح في تحقيق ذلك، فهذه المؤسسات ينقصها حساب الكلفة وتعاني من غياب التنسيق الإداري للاستفادة من خدماتها، وعدم إمكانية تحسين مستويات الأداء والقدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية[1].

وما تزال معظم المصانع العراقية تتسم بضعف قدراتها التكنلوجية فهي ما تزال بمستوى غير قادر على تعبئة المدخلات المحلية محل الأجنبية عند جميع أو معظم مراحل المشروع، وهذا ما أدى إلى ركود قطاع الصناعات التقليدية (المصانع الصغيرة والمتوسطة) القائم على التكنلوجيا النمطية المكثفة للعمل ومن ثم عدم حصول تغيرات في بنية الناتج الصناعي الوطني، في مقابل زيادة تركّز الثروة لدى طبقة محدودة من الافراد، لا سيما لدى الفئات الحاكمة وحواشيها والمنتفعين منها[2].

ان تنوع الانشطة الصناعية يفسح المجال أمام تنوع هيكل الصادرات، مما يتيح فرصة تعزيز وتنويع مصادر الايرادات وتعزيز الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة والحد من سطوع القطاع النفطي كمصدر وحيد للإيرادات العامة، وذلك عن طريق زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وتخفيضها للسلع الاولية المصدرة، وتتأتى أهمية قطاع الصناعة التحويلية في البلدان النامية من قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد

(1) ثائر محمود رشيد العاني، السياسات الصناعية والمزايا التنافسية في ظل المتغيرات الدولية: دراسة حالة الصناعات التحويلية العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2004، ص192-193.

(2) للمزيد ينظر: عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص301.

الطبيعية المتاحة لدى هذه الدول من خلال تصنيعها مما يخلق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد الوطني مما لو تم تصدير هذه الموارد بشكلها الاولي المعروف والتي تكون أكثر عرضة للأزمات والتقلبات الطبيعية[1].

ان الاهتمام بقطاع التصنيع يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار والادخار على المستوى الوطني، إذ ان سياسة الحماية التي يعتمد عليها نمو صناعات تؤدي إلى تغير معدلات التبادل المحلي لصالح القطاع الذي يتمتع بالإجراءات الحمائية، أي ان زيادة معدلات الأرباح في قطاع صناعة إحلال بدائل الواردات وزيادة فرص الاستخدام سوف يؤدي إلى تغير توزيع الدخول لصالح قطاع هذه الصناعات، إذ ان ارتفاع معدلات الأرباح الصناعية سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار ومن ثم ارتفاع معدلات الاستثمار، ويرى البعض ان هذه الاستراتيجية تؤدي إلى إقامة قاعدة صناعية متنوعة الانشطة تسمح في مرحلة لاحقة بتكوين الكوادر والمهارات الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة المشروعات الصناعية، كما ان هذه الاستراتيجية تسمح بزيادة قدرة الدولة على تنويع السلع التصديرية[2].

وبذلك ركز الحراك الاحتجاجي على ضرورة اعادة العمل بالقطاع الصناعي لما له من قدرة على النهوض بالواقع الاقتصادي للعراق وتعزيز مكانة العراق الاقتصادية والمساهمة في الموازنة العامة للدول، فيستدعى الامر إلى تأهيل شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص من خلال دعم هذه الشركات بإيقاف استيراد ما يمكن انتاجه داخل العراق أو فرض رسوم كمركية عالية عليه[3].

فضلاً عن استبدال الادارات الحالية بإدارات مهنية تسعى إلى تطوير الصناعة في العراق بعيداً عن التأثيرات الحزبية وتأثيرات التجار الذين يسعون إلى الانتفاع من عملية الاستيراد والبيع في السوق العراقية دون الاكتراث لواقع الصناعة، والاستفادة من المواد الاولية المحلية والمتوفرة بكثرة في العراق مما يؤدي إلى عدم استيراد هذه المواد للمحافظة على العملة الصعبة داخل العراق وعدم خروجها، وتنشيط الشركات العراقية التي تعمل في انتاج أو

(1) رعد الحيدري، قبسات من تاريخ العراق السياسي 1914-2014، دار انكي، بغداد، 2019، ص193.

(2) سوسن جبار عودة، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (في أقطار عربية مختارة)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006، ص48.

(3) سرمد مسلم علي، انعكاسات السياسة النقدية على التنمية السياحية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية السياحة، جامعة المنصورة، المنصورة، 2020، ص88.

التجارة في هذه المواد وتطوير الكوادر الصناعية سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص[1].

بالإضافة إلى العمل على انشاء شركات صناعية برأس مال مشترك بين القطاعين الخاص والعام بأساليب وطرق المشاركة المتنوعة، من خلال التركيز على الانشطة التي تستثمر قاعدة الموارد الطبيعية والعمل على بناء بنية تحتية والاستغلال الأمثل للثروات المعدنية والطاقات المتجددة والبتروكيمياويات والاسمدة النتروجينية والاسمدة والصلب والحديد وغيرها والتي تتصف بقيمة تنافسية أو مضافة أو تصديرية، وهي موارد مهمة للمستثمرين الاجانب والمحليين كافة، وربط هذه المشاريع والشراكات بمجموعات من الصناعات المحلية، ومن ثم تشكل قطاع من الصناعات التحويلية المستقبلية المرغوبة، التي من شانها ان تسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني للعراق[2].

وإزاء تبلور فكرة ضرورة حماية المنتج الوطني وتشجيع الصناعة الوطنية العراقية كجزء من فعاليات الحراك الاحتجاجي لدعم اقتصاد عراقي قوي قائم على اساس التنوع وليس الاعتماد على مورد النفط فقط، فقد تم تنظيم حملة اقتصادية واسعة جداً بعنوان (صنع في العراق) لتشجيع المنتج الوطني وتطوير الصناعة العراقية، ان هذه الحملة الوطنية من اجل دعم المنتوج الوطني ستعمل على حل مشكلة البطالة، لو تم تطبيق القوانين بالشكل الـذي يـخـدم الـبـلاد، وسيقدم تـشـغـيـل آلاف المصانع والمعامل المتوقفة حلولاً لشتى المشكلات الاقتصادية التي يواجهها البلد، فالسوق الوطنية المنتجة والتي تحمي تنافسيتها من قبل الدولة نفسها عبر الرقابة والشراكة هي الاساس الموضوعي في التكوين والانتماء السياسي لمستقبل التنمية الديمقراطية في العراق[3].

وكذلك ركزت الحملة على ايقاف أو تقليل استيراد المنتجات الزراعية من خلال إيجاد وفرة في الانتاج المحلي للتقليل من خروج العملة الصعبة إلى خارج البلاد بسبب الانفاق

(1) عباس لفته كنيهر وشيماء حطاب عبيد، تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق...افاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوت، العدد 19، 2015، ص 115.

(2) بهاء انور حبش واخرون، واقع الصناعات التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد119، 2020، ص424.

(3) فارس كمال نظمي وحارث حسن، المصدر السابق، ص17.

على استيراد المنتجات الزراعية الممكن توفيرها محلياً، ما يسهم في تخفيف العجز بالموازنة السنوية للبلد وتعويض المنتج المستورد بالمحلي، مع فرض رسوم جمركية على البضاعة التي يتوافر منها منتوج محلي مماثل، وان دعم المنتوج المحلي سيسهم في تقليل الاعتماد على توفير العملة الصعبة من الانتاج النفطي، في حال لو تم الاعتماد على القطاعات الزراعية والصناعية بإقامة مشاريع استثمارية، لكون العراق يمتلك موارد طبيعية وكفاءات بشرية من الممكن استثمارها[1].

ونتيجة للضغط الذي مارسه الحراك الاحتجاجي بضرورة ضبط ومراقبة المنافذ الحدودية التي كانت اغلبها تحت سيطرة وسطوة الجماعات المسلحة وبعض الجماعات العشائرية، لإستيراد بعض السلع لإغراق السوق العراقية، فضلاً عن كونها تشكل مصدراً مهماً من مصادر الفساد لتمويل هذه الجماعات، أطلقت الحكومة العراقية حملة واسعة للسيطرة على المنافذ الحدودية وإخضاعها لسيطرة الدولة، ما شجّع على تطبيق التعريفة الكمركية على جميع السلع وتنظيم دخولها إلى العراق وهو ما يزيد من فرص توفير الحماية للمنتجات العراقية سواء الزراعية أو الصناعية، خاصة مع إصدار قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (30) لسنة 2016[2]. للإشراف ومراقبة عمل المنافذ الحدودية وضمان حسن تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة التي تنظّم عمل الدوائر الحكومية في المنافذ الحكومية، وبما يضمن تحقيق انسيابية العمل ودخول الاشخاص والبضائع ورفع مستوى الخدمة فيها، وهو ما يسهم في معرفة طبيعة السلع المستوردة ومنع استيراد ذات الجودة المتدنية التي تضرّ المستهلك وتدفع إلى إغراق السوق العراقية وتدمير الاقتصاد الوطني، كما يسهم ايضاً في التقليل من فرص التهرب الكمركي والتلاعب بقيم وكميات السلع والبضائع، خاصة إذا ما علمنا ان حجم الايرادات المتحصلة من الضرائب والرسوم المفروضة لا تتناسب مع حجم السلع المستوردة التي تدخل العراق سنوياً ومن ثم فان تحصين المنافذ الحدودية سيكون له انعكاسات ايجابية في كافة الجوانب الاقتصادية والامنية والاجتماعية[3].

(1) للمزيد ينظر: محمد عبد الكريم منهل العقيدي، الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 21، ص136.

(2) قانون هيئة المنافذ الحدودية، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4419، 2016، ص2-3.

(3) حيدر كاظم مهدي وعبد الكريم جابر شنجار، حماية المنتج المحلي في العراق وامكانية الاستفادة من التجربة التركية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 59، 2018، ص145.

ونتيجة لذلك أكدت وزارة الصناعة والمعادن انها حققت تقدماً ملحوظاً في الانتاج المحلي، ساعده الإقبال وحملات الدعم التي رافقت الاحتجاجات الأخيرة، وكشفت عن انجازها سبعة مشاريع من مجموع 57 خلال العام 2019، حيث أكد الناطق الرسمي للوزارة مرتضى الصافي ان بعض شركاتها حققت تقدماً ملحوظا منذ مطلع العام بنسبة 3 %، فضلاً عن تحقيق زيادة في المبيعات لـ16 تشكيلاً، بينها الشركة العامة للصناعات الكهربائية، وشركة الإسمنت العراقية، والشركة العامة لصناعة النسيج والجلود، مؤكدا ان الحملة التي تبناها أغلب الجمهور العراقي إبان الاحتجاجات كانت مشرِّفة، وساهمت في توعية الناس وتعريفهم بان هناك منتج صنع بالعراق في المجالات الغذائية والدوائية والميكانيكية، موضحاً ان عملية الانتاج في معمل ألبان «أبو غريب» الذي عاد العمل فيه من الصباح حتى المساء، باتت تحقق الاكتفاء الذاتي، في حين بلغ عدد المصانع التي حققت أرباحاً خلال النصف الاول من العام الجاري 32 مصنعاً، بعدما كانت 18 فقط العام الماضي، في حين انجزت الوزارة سبعة مشاريع، مع استيفاء 48 مشروعاً لمخططاتها، فضلاً عن التطور الواضح في تفعيل عدد المنشآت الصناعية وقيمة الانتاج وقيمة المبيعات وتأثير ذلك على عدد المشتغلين بها ورواتبهم. كما في جدول (1)[1].

جدول (1): خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية التراكمي للسنوات (2016-2019)

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	نسبة التغيير % (2018-2019)
عدد المنشآت الصناعية	586	574	627	670	6,9
عدد المشتغلون (بأجر وبدون أجر)	117020	114497	115986	135629	16,9
قيمة الاجور والمزايا (مليار دينار)	1220	1255	1306	1554	19,0
قيمة الانتاج (مليار دينار)	4867	6937	6410	7316	14,1
قيمة المستلزمات (مليار دينار)	3027	3359	3678	3825	4,0
قيمة المبيعات (مليار دينار)	4631	5862	6131	7846	28,0
القيمة المضافة (مليار دينار)	1840	3579	2732	3490	27,7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

(1) نقلًا عن: الموقع الرسمي لقناة الجزيرة https://www.aljazeera.net/ebusiness

مما تقدم نستنتج ان الحراك الاحتجاجي ساهم في بلورة رأي عام كبير داعم لتطوير الصناعة الوطنية العراقية وتنويع الاقتصاد، وهذا بالتالي ينعكس على الاقتصاد العراقي بصورة عامة، وبالرغم من عدم اهتمام السلطة الحقيقي بشان عملية التطوير، إلا ان هذه المبادرة تحسب للحراك الاحتجاجي بانه دفع إلى تشخيص الخلل والتنبيه إلى ضرورة صياغة سياسات اقتصادية رصينة وتنفيذها كون ذلك ينعكس على النمو والاستقرار، ويسهم في تحسين احوال جماعات كبيرة من الفقراء، وهذا النمو الاقتصادي سيسهم في ايجاد بيئة مناسبة لعملية التحول الديمقراطي وتتفادى النكوص إلى الاستبدادية.

2 ـ اجراءات مكافحة الفساد

يشكّل الفساد السياسي قمة الهرم ما بين انماط الفساد الأخرى، إذ يعد الأخطر في موضوع الفساد ومرادف للقوة التعسفية، أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الذي على أساسه تم منح هذه القوة، أي التظاهر بالمشروعية والتطابق مع القانون، إلا ان الغرض من هذه الممارسة ليس هو تحقيق ما تنص عليه القوانين، أي المصلحة العامة وانما تحقيق المصلحة الخاصة الأخرى للقائم بهذه الممارسة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في وجود عملية ديمقراطية تحظى بالمساواة، إذ ان الفساد بأقل صوره يؤدي إفساد العملية الديمقراطية[1].

وتتمثل صور هذا النمط من الفساد (بفساد القمة) الذي يعد من أخطر الانماط وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن الحكم بالمكاسب الشخصية التي تجنى له الثروات الطائلة[2]، ويرتبط بنمط الحكم الأبوي وتتسم العلاقات الرأسية في هذا النموذج بالولاءات الشخصية كذلك، بينما تتسم العلاقات الأفقية بين النقط الفرعية بالتنافس والصراع من أجل إظهار قوة الولاءات للقمة السياسية ومحاولة الوجود على مقربة منها دائماً[3].

(1) للمزيد ينظر: سوجيت شودري واخرون، انظمة تمويل الاحزاب السياسية: الاصلاح الدستوري بعد الربيع العربي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2014، ص40.

(2) للمزيد ينظر: كيفين كاساس وآخرون، المال والنزاهة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص28.

(3) صموئيل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة سمية فلو، دار الساقي، بيروت، 1993، ص78.

أما صورته الأخرى فتتمثل (بفساد الهيئات التشريعية والتنفيذية) ونبدأ بفساد الهيئات التشريعية أي المراتب التي تلي القمة من حيث الترتيب إذ تلجأ أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ ومميزات الحصانة البرلمانية لمباشرة انشطة غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة، فضلاً عن العمل على دعم مقترحات تشريعية تخدم (الحزب السياسي أو دوائر المنتجين أو العائلة) التي تنتمي إليها العضو النيابي دون الاهتمام للمصلحة العامة ككل، مما يظهر ان الفساد في هكذا تصرف يبدو جلياً واضحاً، وبذلك يعد فساد الهيئات التشريعية من أكثر الأضرار على الشعب في كل دولة وتظهر الخطورة على اعتبار ان هذه الهيئات التشريعية مهمتها تكمن في مراقبة السلطة التنفيذية ولديها صلاحيات في إصدار التشريعات فضلاً عما تتمتع به من حصانات[1].

وتتمثل خطورة ظواهر الفساد في المجال السياسي، لا سيما في الهيئات التشريعية، حيثما تتراجع النزاهة ومعاييرها، وتمتد السلوكيات الفاسدة إلى ظواهر الرشاوى الانتخابية وشراء أصوات الناخبين، إذ تغدو السياسة التشريعية في بعض الأحيان تعبيراً عن مصالح بعض ذوي النفوذ والثروة الذين وصلوا إلى المقاعد البرلمانية اعتماداً على الانفاق المالي الكثيف، الذي كان قد استثمر في شراء الأصوات والذمم في الدوائر الانتخابية المختلفة، ومن ثم يمارس هؤلاء دورهم البرلماني التشريعي والرقابي خدمة لمصالحهم الذاتية أو المعنوية في حالات عديدة، ومن ثم فان هذا الامر سيؤدي إلى انتاج مؤسسة نيابية غير ممثلة بطريقة نزيهة وهذا ما سينعكس على اداءها التشريعي والرقابي[2].

أما بالنسبة إلى فساد الهيئات التنفيذية أو ما يطلق عليه (فساد الحكومي) في الانظمة السياسية، فقد تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد فيها نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار المسؤولين الإداريين رشاوى وعمولات أو لاختلاسهم الأموال العامة والتي يطلق عليها الفساد الذاتي أو الداخلي، أي ما يعني الاستغلال المباشر لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة، فلم يعد إثبات القدرات القيادية للشخص أو السعي لخدمة البلد المعيار الاهم، بل اصبح

(1) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003، دمشق، ص96.

(2) وليد كاصد الزيدي، الانتخابات العراقية وتمويل الاحزاب السياسية، دار السنهوري، بغداد، 2014، ص13. كذلك ينظر: فارس بريزات، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها والياتها في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2008، ص 19.

الثراء وجمع الاموال وتهريبها إلى الخارج وشراء العقارات في دول الجوار هو ما يمكن تلمسه في العراق[1].

يضاف إلى هذا كله من ضمن ما صدر في حالة الفساد الحكومي هو إستفادة أصحاب المناصب الإدارية العليا أو الوزراء من عوائد احتكار السلع والخدمات المقدمة لعموم الأفراد التي يُمنع الموظفون الذين هم أدنى وظيفة من اولئك الوزراء تقديمها للمواطنين إلا بعد استيفاء ثمن مضاف إلى ثمنها الأصلي، يعرف في أدبيات الفساد بانه (ريع الفساد)، الذي غالباً ما يكون ريعاً قسرياً، يضطر المستهلك الذي يستفيد من السلعة المقدمة دفع سعر أعلى مما هو محدد قانوناً من قبل الحكومة، مما يجعل هذا الريع ينتج عن مفاوضة بين الطرفين يستفيد منها اولئك الفاسدون على حساب الموارد المالية للدولة وعلى حساب المصلحة العمومية للمواطنين[2].

إلى جانب الفساد السياسي يظهر لنا الفساد الاداري والمالي أو ما يعرف بالفساد الصغير، مقارنة بالفساد السياسي الكبير، فالفساد الاداري هو أي تصرّف غير مشروع من قبل الموظف العام اثناء ممارسته عمله الرسمي والذي يهدف من خلاله إلى تحقيق مصلحة أو منفعة شخصية على حساب المصلحة العامة، ويحدث هذا التصرف بسرية وحذر تامين، وقد يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع ثانوية كدفع الرشى لترويج أو لتسريع بعض المعاملات وتوظيف الاقارب والاصدقاء في مراكز غير قيادية، اما الفساد المالي، فيقصد به كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة للقانون والاعتداء على المال العام بطرق مختلفة، ومن صوره العمولات الوهمية[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الفساد بمفهومه الشامل يتضمن كل الافعال التي يمارسها الاشخاص داخل وخارج إطار العمل الحكومي، حتى في حال مارسه شخص عامل في

(1) للمزيد ينظر: حيدر علي عبد الله، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الإقتصادية والادارية، بغداد، 2014، ص 26.

(2) فتحت العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 317، 2005، ص124. كذلك ينظر: محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، المصدر السابق، ص84.

(3) علي حمزة عباس، محاربة الفساد الاداري، مجلة كلية الحقوق، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد 2، 2018، ص83.

الحكومة باستثماره لموقعه الوظيفة في الاعمال التي يعتريها الفساد وذلك مشروطاً، أما فيما يتعلق بمفهوم الفساد الاداري فيستمد شرطه الاساسي من كون الشخص الفاسد هو موظف أو صاحب سلطة أو مسؤول عن اتخاذ القرارات الادارية ضمن اطار القطاع الحكومي عبر استغلاله لمنصبه أو وظيفته لتأدية الاعمال الفاسدة والمشبوهة، كما يعرف الفساد المالي على انه مخالفة الأحكام والقواعد المالية عبر الانحراف عن سياقاتها المعهودة والمنتظمة، ومن ثم السير عكس اتجاه سير العمل المالي وكذلك الاداري في الدولة عبر مختلف مؤسساتها، كما يتم اعتبار الفساد الاداري خطوة تسبق عملية الفساد المالي، لذلك فان الاخير يمثّل نتيجة حتمية له، وكلاهما نتيجة الفساد السياسي[1].

يتجلى الفساد في عدة صور وأشكال وكما يأتي[2]:

1- التحايل في إستثمار الأموال المخصصة للمناصب السياسية السيادية (الرئاسات الثلاثة والوزراء) والوكلاء والمدراء العامون، وهي أموال تنفق على الوظيفة، فيتم التصرف بهذه الأموال بدون رقابة، مثل (الضيافة، الوقود للسيارات، الحمايات)، والفساد الذي شاب عملية التعاقد مع المجاميع المختلفة لحماية منظومات نقل الطاقة الكهربائية وانابيب النفط والغاز، ناهيك عن إستغلال الوظيفة العامة في تنفيذ مشاريع صغيرة بلا جدوى وبتكاليف مرتفعة في مدن كبرى.

2- مظاهر الإحتيال في المناقصات الحكومية واستغلالها بأساليب التحايل وإيجاد ثغرات قانونية، فالوزرات ودوائر الدولة ضمن دائرة المحاصصة تعود لقوى وأحزاب سياسية، فأضحت تلك المناقصات هبات للأحزاب بدلاً من ان تكون أداة لتفعيل الانشطة الحكومية وفقاً لمنظور الإحتياجات والجدوى.

3- حالات سرقة الأموال العامة من خلال التوزيع السياسي للأراضي والدور المملوكة للدولة وبأسعار رمزية وبمزادات شبه مغلقة والتي حرمت خزينة الدولة من أموال كثيرة،

(1) حسنين المحمدي، الفساد المالي والاداري: لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2008، ص14.

(2) فريال مشرف عيدان، الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام 2003، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 56، 2017، ص 227-229. كذلك ينظر: سالم محمد عبود، ظاهرة غسيل الاموال، دار المرتضى، بغداد، 2011، ص28. كذلك ينظر: اسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص476.

والتهرب الوظيفي والفساد في دوائر الجمارك والموانئ والتي حرمت الدولة العراقية فرصة تنويع مواردها.

4 – التلاعب بمواصفات وأسعار ما تم شراءه لتجهيز الدولة العراقية، إذ ان مظاهر الفساد في الوزارات العراقية المختلفة تجلت في إستيراد مواد وسلع رديئة بأموال طائلة وخلاف ما يتم التعاقد عليه، وفي بعض الاحيان تكون المواد غير قابلة للاستعمال أو تالفة، وخير دليل على ذلك ما حصل بمفردات البطاقة التموينية والفساد الحاصل بوزارة الصحة والخاص باستيراد الأدوية، ناهيك عن التلاعب والفساد في عقود التسليح والتدريب للقوات الأمنية.

5- العقود الخاصة بوزارة الكهرباء وما شابها من ملفات فساد والتي كان من الممكن ان تؤمن الطاقة الكهربائية للمواطنين، إذ تبين ان هذه العقود تتعلق بمولدات وقطع غيار غير صالحة للخدمة أو ان خدمتها محدودة، إذ ان وزارة الكهرباء هي التي تعاقدت على هذه المولدات بالتحديد وان الدولة المصدرة لا تتحمل المسؤولية أو التقصير[1].

6- ان الفساد في قطاع النفط والناجم عن ارتفاع أسعاره عالمياً -والذي من المفترض ان يضيف مبالغ إلى الميزانية – سوف يؤدي إلى زيادة الفجوة في الميزانية وعدم توفر الاحتياطي المالي الذي يحتاجه البلد في اوقات الأزمات، كما ان عمليات التهريب تؤدي إلى زيادة الانفاق على شراء المشتقات النفطية ثم تهريبها وهكذا نبقى في حلقة مفرغة، ومن ثم هدر المزيد من الأموال والتي من المفترض ان تكون المساهم الأكبر في التنمية الاقتصادية والصناعية في البلد[2].

7- شبهات الفساد في ملف المهجرين والنازحين والتخصصيات اللازمة لإغاثتهم، إذ تم تسييس هذا الملف واستغلاله من قبل مجموعة من الفاسدين[3].

(1) نزار عبد الامير تركي الغانمي وحمد جاسم محمد الخزرجى، ظاهرة الفساد المالي والاداري ودورها في تحجيم اداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد 3، 2016، ص756.

(2) المصدر نفسه، ص753. كذلك ينظر: عدنان محمد المضمور، الفساد المالي والاداري كأحد محددات العنف في المجتمع، دار الحامد، عمان، 2014، ص42.

(3) نعمان منذر يونس واخرون، تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد للمدة 2003-2018، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد (خاص) 2020، ص453.

وبهذا فالفساد يؤثر سلباً في النظام السياسي، مما يؤدي إلى اضعاف الحكومة ويؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الاساسية وجعل الانتخابات صورية غير كفؤة بإفرازها فئات غير قادرة على ادارة شؤون البلد، كما ان انتهاك سيادة القانون وعدم استقلال القضاء ومحدودية تطبيق التشريعات والسياسات العامة[1].

إزاء ذلك، انطلق الحراك الاحتجاجي في العراق للمطالبة بمحاسبة الفاسدين والكشف عن ملفات الفساد واستكمال التحقيقيات اللازمة بشانها والعمل على استرداد الاموال التي تمت سرقتها إلى خزينة الدولة، وهذا الامر جاء بعد عمليات التستر على الفاسدين وتنامي ميزانيات المسؤولين والاحزاب، وتطور الامر إلى ان يتم افتتاح مكاتب اقتصادية داخل الاحزاب السياسية. وفي ظل عجز الجهات المعنية جاء الحراك الاحتجاجي ليأخذ دوره في الرقابة الجماهيرية وكشف الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام، وذلك عبر التعرية الاعلامية من جهة وتبني حملات مدافعة قانونية من جهة اخرى[2].

وتم تحريك ملف محاسبة الفاسدين وان لم يكن بالمستوى المطلوب، إلا ان الاحتجاجات تمكنت من اثارة الرأي العام حوله، وأعتبر واحد من أهم مطالب المحتجين، وأفضى هذا الضغط إلى تشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد، تكون تابعة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ومرتبطة بجهاز مكافحة الارهاب، وهذه المرة الاولى في العراق يتم ربط ملف الفساد بالإرهاب[3].

إذ أصدر رئيس مجلس الوزراء السيد الكاظمي أمراً ديوانياً بتشكيل اللجنة العليا بقضايا الفساد والجرائم المهمة، وجاءت برئاسة الفريق الحقوقي، أحمد طه هاشم أبو رغيف من وزارة الداخلية، ومنحت اللجنة الصلاحيات لـطلب أي اوليات أو معلومات تتعلق بالقضايا التي تنظرها من أي من الوزارات أو الجهات غير المرتبطة، بالإضافة إلى استدعاء من تقتضي مجريات التحقيق استدعاءه بعد تحديد صفته ما عدا المتهمين، فلا يتم احضارهم إلا بناء

(1) بوريس بيجو فيتش، اراء الفساد: الاسباب والنتائج، مجلة خبرات عالمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، واشنطن، العدد 13، 2006، ص 26. كذلك ينظر: عبد الحسين شعبان، الانتخابات والتغيير: الثورة في صناديق الاقتراع، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2008، ص 18.

(2) للمزيد ينظر: مجيد الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج، عمان، 2017، ص84.

(3) جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي وأثره في الاداء الحكومي، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2018، ص140.

على قرار من قاض التحقيق المختص، فيما منح جهاز مكافحة الارهاب تنفيذ القرارات الصادرة عن قضاة التحقيق أو المحاكم المختصة المتعلقة بالقضايا التي تخص عمل هذه اللجنة وفقاً للقانون، بالإضافة إلى مفاتحة مجلس القضاء الأعلى لتسمية قاضٍ أو أكثر ونائب مدعي عام للإشراف على اجراءات التحقيق[1].

مما تقدم نستنتج بان الحراك الاحتجاجي ساهم بشكل مباشر في إثارة الرأي العام إزاء قضايا الفساد والفاسدين بعد عام 2003، بعدما كانت ملفاتهم مغلقة ولا تتمكن أي جهة فتحها والتحقيق بها، وذلك راجع إلى ان الجميع مشترك بالفساد، وان الجهات المسؤولة عن مكافحته لم تكن تتسم بالكفاءة والنزاهة، كون من يرأسها قد خضع إلى المحاصصة الحزبية والتوافقية، إلا ان الحراك الاحتجاجي تمكن بالضغط وبتوظيف كل الوسائل لفضح الفاسدين والتأكيد على ضرورة محاسبتهم، وهذا ما أفضى إلى حصول تأييد شعبي واسع لهذا المطلب فضلاً عن تأييد المرجعية الدينية التي نادت لأكثر من مرة بضرورة معالجة هذه الظاهرة، وبالرغم من ان النتائج غير مرضية للجمهور فان مجرد تحريك هذه القضايا هو مكسب مهم كون ان معالجة الفساد سيسهم في التمكين من التحول الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بواقع ان الفساد هو معرقل قوي جدا لعملية التحول الديمقراطي.

3 ـ ورقة الاصلاح الاقتصادي

ان الاقتصاد العراقي على ضوء المعطيات الملموسة على ارض الواقع يعاني من ريعية القطاع العام وخمول وهامشية القطاع الخاص، وبذلك فهو يحتاج إلى تركيبة فكرية ومنهجية اقتصادية جديدة تعمل على تأسيس نوع من الشراكة المنظمة والمدروسة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذا يتم بنشاط الشركات المشتركة والمؤلفة من ملكية الدولة وملكية القطاع الخاص، وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة والقطاع الخاص تحولاً حاسماً نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعالي الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة، حيث ان الشراكة في الدولة الريعية هو الاسلوب الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، ووضع ريع النفط والايرادات

(1) الموقع الرسمي لرئيس مجلس الوزراء، https://www.pmo.iq/

العامة في عجلة الاستثمار الحقيقي للإقتصاد الحر واعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه الهش عن طريق توليد زخم من الشركات الاستثمارية وشركات الانتاج المساهمة الخالقة للسوق والمعظِّمة للرفاهية الإقتصادية والإجتماعية، وتقوية فرص الانتاج والإستخدام في سوق العمل[1].

وهذا ما يتطلب اصلاح قطاع المالية العامة عبر تبني جملة من السياسات الاقتصادية الحصيفة تحول التحديات إلى فرص لإعادة هيكلة الاقتصاد والانسلاخ عن النموذج الريعي فيه لصالح ضبط الانفاق الحكومي، وإصلاح النظام الضريبي من خلال سنِ عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الاوعية الضريبية وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم والمقدرة التكليفية للمواطن مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم إثقال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، والعمل على إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع المشترك أو الخاص[2].

أما بالنسبة لتفعيل القطاعات غير النفطية، فهذا يتطلب خطة لتنويع مصادر الايرادات عبر تحفيز القطاعات غير النفطية في البلد، ومن الضروري ان تتضمن الموازنات القادمة برامج اقتصادية تحاكي واقع الاقتصاد العراقي وطبيعة الازمة الإقتصادية والمالية التي يعيشها البلد بسبب احادية التصدير، ويؤسس لنمط جديد في ادارة الملف الإقتصادي يجنح إلى تنويع الموارد وتحفيز القطاعات الإقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية والنهوض بالقطاع الخاص للحد من الإتكال المزمن على المورد النفطي، وقد تكون الصدمة المالية انذاك فرصة لإعادة التنظيم المالي وتشديد الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد والعمل على تقليص النفقات غير الضرورية التي أدمنت عليها الحكومة بسبب الريع النفطي[3].

من اهداف هذه المرحلة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وفق المدى القصير وذلك من خلال حزمة من السياسات المتفاعلة قادرة على احتواء

(1) مظهر محمد صالح، اقتصاد الريع المركزي ومأزق انفلات السوق: رؤية في المشهد العراقي الاقتصادي الراهن، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص123.

(2) أحمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص49.

(3) حيدر حسين ال طعمة وهاشم مرزوك الشمري، الاقتصاد العراقي ومقاربات الاصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد 27، 2019، ص174.

الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبشكل خاص سياسات ادارة الطلب الكلي ذات التأثيرات الانكماشية والسريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي من فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية. وكذلك سياسة سعر الصرف التي تمثل المقام الاول في تحقيق هدف الاستقرار عن طريق تبني سعر ثابت موحد مرتبط بعملة رئيسية كالدولار مثلاً، بهدف كبح التضخم الذي اخذ في الاتساع، اضافة إلى دوره في تنظيم الاسعار الحقيقية المدفوعة للمنتجين المباشرين اضافة تنظيمها للقيمة الحقيقية للرواتب[1].

وإزاء هذه الازمات الاقتصادية فقد تبنت الحكومة العراقية وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) المتخذ في جلسته بتاريخ 12/ايار 2020 التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي أو ما يعرف بـ (الورقة البيضاء)، والتي تهدف إلى ادارة الوضع المالي، ووضع الحلول اللازمة لتحقيق الاصلاح المالي وتحسين أداء المؤسسات المالية، وإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات، وضمت الخلية ممثلين عن الوزرات الاقتصادية ومؤسسات الدولة الرئيسة المعنية بالموضوع بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط والنفط والبنك المركزي العراقي، وكذلك ممثلين عن القطاع الخاص، وتم تصميم الورقة البيضاء بطريقة موثوقة محليا ودوليا لتقدم مزيجا من الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لمواجهة مشاكل العراق المالية والاقتصادية[2].

وفيما يتعلق بعملية ترشيد النفقات فقد أشارت الورقة إلى ضرورة تقليص العجز الاولي في الموازنة العامة إلى نسبة مستدامة بمقدار (3 %) من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة، إذ يبلغ العجز آنذاك (20 %)، فضلاً عن العمل على تخفيض فاتورة الرواتب والاجور من (25 %) من الناتج المحلي الاجمالي إلى (12,5 %) خلال ثلاث سنوات، وذلك من خلال القيام بإجراءات منها اقتصار عمليات التوظيف الجديدة في القطاع العام على الضرورية جداً منها وبموافقات استثنائية من الجهات المعنية والعليا، عزل كشوفات رواتب الشركات العامة الممولة ذاتياً والمؤسسات الادارية عن التمويل الحكومي المركزي وتحديد سقف أعلى لرواتب الموظفين في الوزرات ووحدات الانفاق المالي بما يحقق العدالة ويقلل

(1) نعمان عباس ندا الحياني، تغير دور الدولة والقطاع الخاص في سياق منهجياتِ الاصلاح الاقتصادي في بلد نام في ظل متغيرات العولمة، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 73، 2008، ص133.

(2) الموقع الرسمي لرئيس مجلس الوزراء، https://www.pmo.iq/

الفوارق، وانشاء نظام دعم قائم على أساس الأداء والجدارة للمؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الادارية، وخفض الدعم المالي للشركات العامة بنسبة (30 %) كل عام لمدة ثلاث سنوات[1].

وفيما يخص القطاع المصرفي، فان له دور مهم للاقتصاد الوطني كونه الأساس في قيام الأسواق المالية بعملها، وبدونه لا تستطيع تحويل الأموال من الأفراد الذين لديهم فائض إلى الآخرين الذين لديهم نقص بالأموال ويمتلكون فرصاً استثمارية، وعادة ما توفر المصارف التجارية الموارد المالية ورؤوس الاموال العاملة قصيرة الأجل مقابل الودائع القصيرة الأجل، وبما ان الدول النامية سعت إلى إعطاء دور للحكومة في تشجيع تنمية الانظمة المالية، انشأت مؤسسات مالية جديدة مملوكة للدولة أو أصدرت توجيهات للمصارف التجارية لإتاحة الائتمان الطويل الأجل لمؤسسات القطاع العام وقطاعات الاقتصاد ذات الاولوية، مما أدى إلى ازدياد حجم الديون المدعومة، ومن ثم أسفرت تلك المصارف عن نتائج غير مرضية وانطوى عملها على قدر كبير من المخاطر[2].

وبخصوص سوق الاوراق المالية، تعد صناديق الاستثمار أحد أهم الاساليب الحديثة والفعالة في تفعيل حركة التعاملات في أسواق الاوراق المالية، وذلك لكونها توسع قاعدة المتعاملين داخل هذه الاسواق،[3] وبهذا الصدد فقد أشارت الورقة البيضاء إلى ان الارتقاء بسوق المال يسهم بتكوين بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالكفاءة والعدالة والشفافية، من خلال خلق الثقة بسوق الاوراق المالية وتنظيم ومراقبة وتطوير اسواق الاوراق المالية والشركات العاملة بهذا المجال[4].

اما فيما يتعلق بالتأمين، فان شركات التأمين في العراق لم تقم بإستهداف المواطنين وتنمية الوعي التأميني لديهم، ولم تكن هناك محاولات حقيقية بهذا المجال بالشكل الذي

(1) التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي (الورقة البيضاء)، 2020، ص50.

(2) غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل، عمان، ج1، 2002، ص45.

(3) للمزيد ينظر: نبأ ابراهيم فرحان الدودان، النظام القانوني لوثائق الاستثمار، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص12. كذلك ينظر: حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية الإسكندرية،2008، ص73.

(4) التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي (الورقة البيضاء)، المصدر السابق، ص59.

يحقق للعملاء خدمات تأمينية بوصفها نشاطاً حيوياً يرتبط بشكل وثيق بطبيعة الانسان وحركة حياته، إذ ان بعض الشركات العاملة في هذا القطاع تفتقر بشكل كبير إلى استخدام وسائل تكنولوجية حديثة لأغراض التخطيط والقيام بإعداد الموازنات ونقل المعلومات للجهات المستفيدة من أجل تلبية جميع الاحتياجات المتغيرة للعملاء، وهذا ما انعكس سلبيا على قطاع التأمين[1].

وإزاء ذلك ادركت الورقة البيضاء أهمية هذا القطاع، إذ هدفت إلى تطويره بما يضمن تحقيق بيئة مستقرة للإقتصاد، وزيادة إقبال الافراد والمؤسسات على التأمين، وذلك يأتي من خلال إفساح المجال امام شركات التأمين العراقية لتوسيع خدماتها في العراق عن طريق وضع مخصصات للشركات العاملة في هذا المجال للإستفادة منها في تغطية التأمين على الاصول العراقية، وذلك من خلال تعديل التشريعات ذات الصلة، فضلاً عن تعيين مستشار خارجي لإعداد مخطط هيكلي لشركات التأمين الحكومية ورفع المستوى الفني للكوادر العاملة، والعمل على زيادة السقوف التأمينية التي تمكن شركات التأمين من تغطية المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وضمان حصول الشركات الاجنبية العاملة في العراق على التغطية التأمينية من الشركات العراقية[2].

وبخصوص الرعاية الاجتماعية، فان توفير برامج الرعاية الاجتماعية اصبح مطلباً حيوياً وضرورة تتحمل مسؤولياتها الاجيال الحالية والقادمة والمنظمات الحكومية والأهلية، ولاسيما نحن نعيش اليوم في عصر حقوق الانسان والذي يعتبر التنمية المستدامة والبشرية أحد المتغيرات الاساسية له، ومن الممكن ان تلعب دوراً ايجابياً في تعزيز وتأكيد حقوق الانسان في المجتمع، من خلال انماطها المختلفة ومنها الدور المحوري في تيسير حصول البشر على الفرص المتنوعة والتي يمكن ان تشكل اساسا لنوعية انسانية ملائمة، فالمسنون بصفة عامة من أكثر الفئات الاجتماعية حاجة إلى التدخل الاجتماعي والمتمثل بالأعمال والنشاطات التي تعين وتحافظ وتنمي الوظائف الاجتماعية والنفسية والعضوية والأسرية لهم ومحاولة اشباع حاجاتهم الشخصية[3].

(1) اسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، ادارة الخطر والتأمين، دار الحامد، عمان، 2010، ص93.
(2) التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي (الورقة البيضاء)، المصدر السابق، ص57.
(3) للمزيد ينظر: عبد الناصر سليم حامد، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار اسامة، عمان، 2012، ص 511.

الورقة الاصلاحية أشارت إلى هذا الجانب وركزت على ضرورة اصلاحه لما فيه من تجاوزات على شبكة الرعاية الاجتماعية، وهذا ما أسهم في تسجيل الكثير من المواطنين غير المستحقين في هذه الشبكة بغية الحصول على الاموال، إذ ركزت على ضرورة مراجعة وتفعيل اوجه الدعم المختلفة للمواطن وتوحيدها في إطار قناة واحدة، بما يضمن حصول المواطن على الفائدة الحقيقية[1].

اما فيما يتعلق بالإصلاح الاداري فهو يهدف إلى وضع إدارة عامة تتسم بالبساطة والكفاءة وتكون قادرة على الاستجابة لإحتياجات العصر الجديد والوصول إلى إدارة عامة تعتمد الادارة الإلكترونية، إذ ان عملية التنمية لا يمكن ان تحدث في بلدٍ ما من دون وجود نظام ادارة جيد وفعال[2]، قائم على تسخير التطور في مجال التكنولوجيا وعلوم الحاسوب في هذا المجال وذلك لدورها في تحقيق المزيد من الترشيد والكفاءة في الإدارة، كما ان نظم المعلومات تساعد على توفير الدعم في اختيار السياسات العامة بدءاً بتغيير الهياكل الادارية وتحديث المؤسسات باعتماد الكفاءات العلمية والادارية في المناصب التي تستحقها[3].

مما تقدم نستنتج، ان عملية علاج الازمات الاقتصادية وما يرتبط بها من انكماش فرص التنمية المصممة والسريعة، تعد العامل الابرز من بين الإصلاحات الاساسية التي لابد من انجازها أو البدء بها حتى يمكن استهلال الطريق امام التحولات السياسية الديمقراطية، ومن ثم جعل التحول الديمقراطي هدفاً سهلاً ورهاناً حقيقياً، أي يحتوي على مصالح ومنافع لجميع الطبقات الاجتماعية، فعملية ديمومة الاضطراب في الأداء الاقتصادي للدولة سوف يدفع إلى تعاظم التفاوت في المداخيل، ومن ثم إزدياد سطوة الاضطرابات الاجتماعية ومن ثم انكماش هامش المبادرة السياسية لدى السلطة السياسية، وبهذا فان الاصلاحات الاقتصادية وان كانت تسير بصورة بطيئة لحجم المشكلات الاقتصادي الكبيرة وتراكمها، إلا انها تسهم في تعجيل وتسهيل عملية التحول الديمقراطي.

(1) التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي (الورقة البيضاء)، المصدر السابق، ص88-89.

(2) موسى علاية، فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في البلدان النامية ما بين متلازمة المعرفة المحلية والهندسة الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 460، 2017، ص62.

(3) للمزيد ينظر: نجم عبود الادارة الالكترونية، دار المريخ، الرياض، 2004، ص58.

الفصل الرابع

الإطار الميداني للبحث

المبحث الاول

إجراءات الدراسة الميدانية ومنهجها

1 ـ مجتمع الدراسة والعَيّنة

أ ـ مجتمع الدراسة

تناول الجانب الميداني المواطنين العراقيين (ذكوراً واناث) عَيّنة للدراسة، وكي يستوفي البحث منهجيته العلمية وإعطائه وصفاً علمياً دقيقاً، لا بد من استخدام الوسيلة الإحصائية المناسبة.

يتضمن المجتمع الأصلي للبحث المواطنين العراقيين في محافظات (**بغداد، بابل، النجف الأشرف، ذي قار**)، وحدد الباحث خمسة متغيرات أساس وهي (**الجنس، والعمر، والمهنة، والتحصيل الدراسي، والموقع الجغرافي**)، فتم اختيار عَيّنة عشوائية وأخرى منتظمة بغية تحقيق التوازن في عَيّنة الدراسة، إذ أدرك الباحث ان عملية دراسة موضوع الحراك الاحتجاجي وتأثيره على مستقبل التحول الديمقراطي في العراق يتطلب إختيار عَيّنة قصدية من الأكاديميين في العلوم السياسية وكذلك المهتمين بالشأن السياسي وطلبة الدراسات العليا بما يتلاءم وطبيعة المتغيرات الأساس للوصول إلى النتائج المرجوة وتحقيق الموضوعية في الإجابة على أسئلة الإستبيان كون ان الدراسات المستقبلية تحتاج إلى عَيّنة تمتلك من الوعي العالي لتحديد المستقبل.

ب ـ عَيّنة الدراسة

ان اختيار العَيّنة يتم وفقاً لاعتبارات علمية، تعتمد على مجتمع البحث وتوزيعه ومنهج الدراسة والمتغيرات وعلى الأرجح فان هناك اعتبارات رصينة يلجأ اليها أغلب الباحثين، ومن المهم ان تكون نسبة عدد أفراد العَيّنة إلى عدد فقرات المقياس لا تقل عن نسبة (5:1)، وذلك لغرض تقليل نسبة خطأ التكرار الوارد نتيجة للصدفة في العمليات الإحصائية.

وبالنظر لصعوبة تطبيق الدراسة على الجمهور العراقي بأكملهِ في جميع محافظات العراق، فقد حدد الباحث المجال المكاني لعَيّنة البحث في العاصمة بغداد، وبوصفها العاصمة ومركزاً مباشراً وقريباً للجهاز الحكومي، فضلاً عن ذلك تم إختيار محافظة بابل لأنها شهدت حراكاً إحتجاجياً مميزاً من حيث الفعاليات والزخم البشري، كذلك تم إختيار محافظة النجف الأشرف بإعتبارها تمثل مركزاً دينياً مهماً ووجود المرجعية الدينية العليا فيها، وكذلك محافظة ذي قار لما شهدته المحافظة من حراك كبير ومؤثر على باقي المحافظات العراقية.

وتم توزيع استمارات استبيان مُحكمة على عَيّنة عددها (800) مبحوثاً من النساء والرجال المقيمين داخل العراق من المحافظات عَيّنة الدراسة، ورقياً والكترونياً، وتم احتساب هذه النسبة على أساس **(معادلة حد الثقة الإحصائية/درجة الدلالة الإحصائية)** وفق معادلة (**Moser**) وظهر انحراف معياري بدرجة (0,5) نتيجة لاختبار مستوى الثقة الإحصائية (95 %) والانحراف المعياري بنسبة (5 %) ناتج من عملية الاختيار العشوائي، لذلك فان النتيجة المستخلصة هي ثبات مصداقية العَيّنة في تمثيلها لمجتمع البحث.

2 ـ صدق وثبات الأداة

أ ـ صدق الأداة

جاءت الدراسة على (45) سؤالاً، تم عرضها من قبل الباحث على عدد من المحكِّمين أصحاب الاختصاص، وقد التزم الباحث بالتعديلات المناسبة التي طرحها المحكِّمين الخبراء، وهم:

1 ـ أ. د. عامر حسن فياض/كلية الآمال الجامعة

2 ـ أ. د. أحمد عبد الله ناهي/كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

3 ـ أ. د. عبد العظيم جبر حافظ/كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

4 ـ أ.د. ياسر علي ابراهيم/كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

5 ـ أ.د. كاظم علي مهدي/كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

6 ـ أ.د. لؤي خزعل جبر/كلية التربية الاساسية/علم النفس السياسي/جامعة المثنى

7 ـ أ.د. رباح مجيد/كلية الآداب/علم الإجتماع/جامعة الانبار

8 ـ أ.د. قاسم محمد الفتلاوي/ قسم الإعلام/الجامعة العراقية

9 ـ أ.د. سالم جاسم العزاوي/كلية الإعلام/جامعة بغداد

ب ـ وصف المقياس بصيغته النهائية

بعد ان تم استبعاد الفقرات غير المقبولة من الخبراء المحكمين والفقرات غير المميزة، قام الباحث بإعادة تنظيم فقرات المقياس في الاستبانة، إذ تألفت الدراسة بصيغتها النهائية من **(45)** سؤالاً، وبغية إشراك المبحوثين في الدراسة المستقبلية تم تقسيم أسئلة الإستبيان إلى ثلاثة سيناريوهات وترك المجال لعَيّنة الدراسة إختيار أي سيناريو ممكن ان يكون عليه مستقبل التحول الديمقراطي في العراق، وهذه الطريقة هي من أصعب الطرق واندرها في الدراسات المستقبلية لأنها تدمج ما بين الأسلوب الكمي والكيفي في تحليل مظاهر السيناريوهات، ومن ثم فان الباحث تبنّى هذا الإسلوب في جعل المبحوثين مشاركين معه في تحديد السيناريو هو رغبة منه في التحقق من صدق فرضياته والتأكيد عليها، وكذلك تمت معالجة الاستبانات التالفة واستبدالها باستبانات إضافية معالجةً للتلف.

3 ـ الوسائل الإحصائية التحليل الإحصائي للاستبانة

لاستخراج نتائج الدراسة قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية العلمية والاجتماعية (**IBM – SPSS V24**)، لتحليل البيانات سواءً في بناء المقاييس أو تحليل البيانات النهائية، وقد تم استخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

1 ـ أُستخدم اختبار مربع كاي (كا2)[1] لاستخراج العلاقات بين البيانات ذات العلاقة وتم

(1) اختبار مربع كاي: هو الصيغة المختصرة أيضاً لاختبار مربع كاي لبيرسون، يطلق عليه أيضاً اختبار كاي

اعتماد القيمة أقل من (0.05)[1] للتفريق بين الارتباط المعنوي وغير المعنوي للنتائج.

2 ـ التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

3 ـ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

4 ـ استخدام الجداول والأشكال البيانية لعرض البيانات الوصفية للدراسة.

المربع، تربيع (Chi-Square) هو اختبار إحصائي يتم تطبيقه لدراسة العلاقة بين متغيرين لمعرفة ما إذا كان هنالك علاقة بين المتغيرين أم لا، وتستخدم لاختبار الفروض المعنوية للبيانات الإسمية، ويعتمد على مقارنة القيم المشاهدة مع القيم المتوقعة، لذلك يستخدم مع العَيّنة العشوائية من المجتمع محل الدراسة. للمزيد ينظر:

Geoff, Understanding The New Statistics: Effect Sizes, Confidence Intervals, and Meta-Analysis. New York, USA: Routledge, 2012, p.27

(1) الدلالة الإحصائية او (الاعتداد او المغزى الاحصائي او المعنوي): هي وصف لنتيجة تجربة أجريت عندما تكون القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من مستوى الدلالة، أي عند القيام بإجراء علمي جيد فانه غالباً ما يتم اختيار مستوى الدلالة قبل جمع البيانات، وعادةً ما يكون هذا المستوى 0.05 (5 %)، ويمكن أيضاً استخدام مستويات دلالة أخرى مثل 0.01، وذلك حسب مجال الاختصاص والاستخدام. ينظر: Geoff, Ibid, P.28.

المبحث الثاني

البيانات الديموغرافية

أ ـ توزيع أفراد عَيّنة الدراسة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	603	75.38
انثى	197	24.63
المجموع	800	100

تشير البيانات في الجدول السابق إلى توزيع افراد عَيّنة الدراسة حسب الجنس، حيث بلغت نسبة المبحوثين من (الذكور) 75.38 % ونسبة (الاناث) 24.63 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، كما موضحة في الشكل البياني التالي:

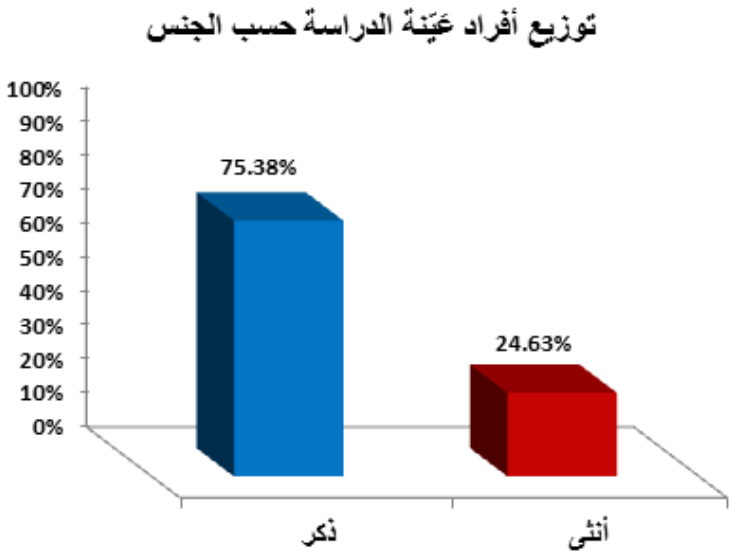

ب_ توزيع أفراد عَيّنة الدراسة حسب المرحلة الدراسية:

المرحلة الدراسية	التكرار	النسبة المئوية %
الابتدائية	68	8.5
المتوسطة	102	12.75
الإعدادية	190	23.75
الجامعة (دراسات اولية وعليا)	440	55
المجموع	800	100

تشير البيانات في الجدول السابق إلى توزيع افراد عَيّنة الدراسة حسب المرحلة الدراسية، حيث بلغت نسبة المبحوثين من (الابتدائية) 8.5 % ومن (المتوسطة) 12.75 % ومن (الإعدادية) 23.75 % بينما بلغت من الجامعة (دراسات اولية وعليا) 55 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، كما موضحة في الشكل البياني التالي:

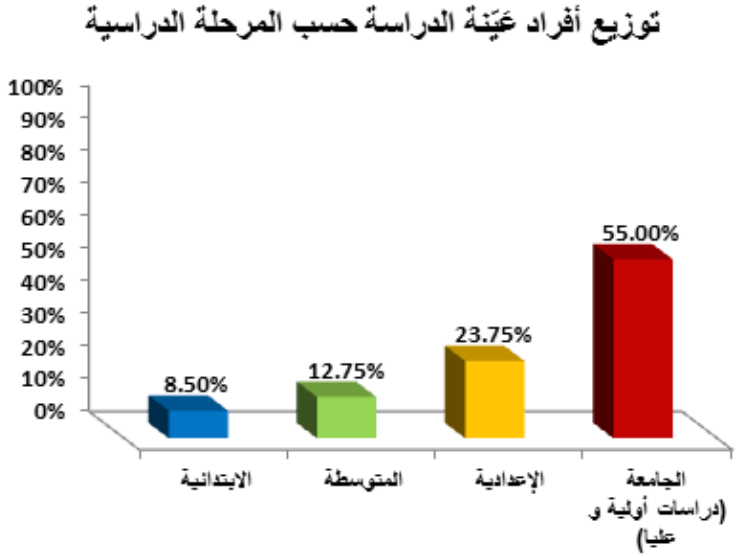

ج_ توزيع أفراد عَيّنة الدراسة وفقاً للعمر (السن)

أفراد العَيّنة	التكرار	النسب المئوية %
من 18 إلى 24 سنة	241	30.13
من 25 إلى 34 سنة	256	32
من 35 إلى 44 سنة	201	25.12
من 45 سنة فأكثر	102	12.75
المجموع	800	100

تشير البيانات في الجدول السابق إلى توزيع افراد عَيّنة الدراسة حسب العمر، حيث بلغت نسبة المبحوثين من (18 إلى 24) سنة 30.13 % ومن (25 إلى 34) سنة 32 % ومن (35 إلى 44) سنة 25.12 % بينما بلغت أكثر من (45) سنة 12.75 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، كما موضحة في الشكل البياني التالي:

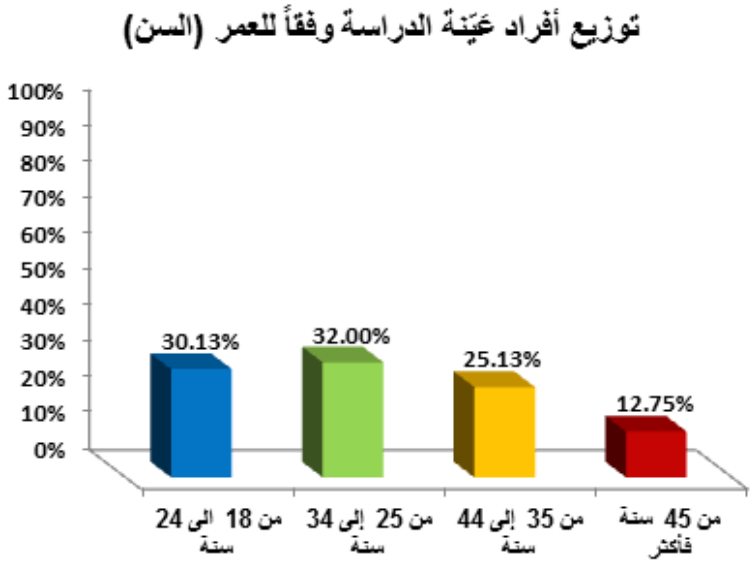

د_ توزيع أفراد عَيّنة الدراسة حسب المهنة:

المهنة	التكرار	النسبة المئوية %
عاطل عن العمل	216	27
كاسب	159	19.88
موظف حكومي	102	12.75
طالب	323	40.38
المجموع	800	100

تشير البيانات في الجدول السابق إلى توزيع افراد عَيّنة الدراسة حسب المهنة، حيث بلغت نسبة المبحوثين (عاطل عن العمل) 27 % و(كاسب) 19.88 % و(موظف حكومي) 12.75 % بينما بلغت (طالب) 40.38 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، كما موضحة في الشكل البياني التالي:

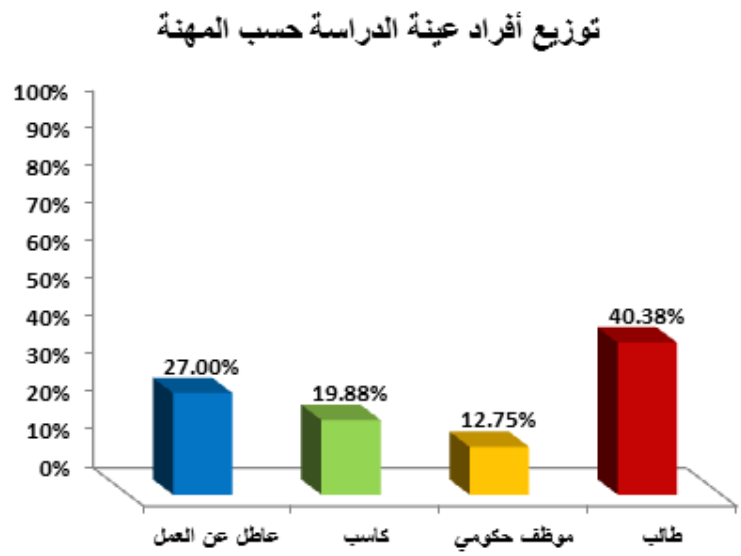

هـ_ توزيع أفراد عَيّنة الدراسة حسب الموقع الجغرافي:

الموقع الجغرافي	التكرار	النسبة المئوية %
بغداد	400	50
بابل	175	21.88
النجف الاشرف	100	12.5
ذي قار	125	15.63
المجموع	800	100.01

تشير البيانات في الجدول السابق إلى توزيع افراد عَيّنة الدراسة حسب الموقع الجغرافي، حيث بلغت نسبة المبحوثين من (بغداد) 50 % وبلغت نسبتهم من (بابل) 21.88 % ومن (النجف الاشرف) 12.5 % بينما بلغت من (ذي قار) 15.63 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، كما موضحة في الشكل البياني التالي:

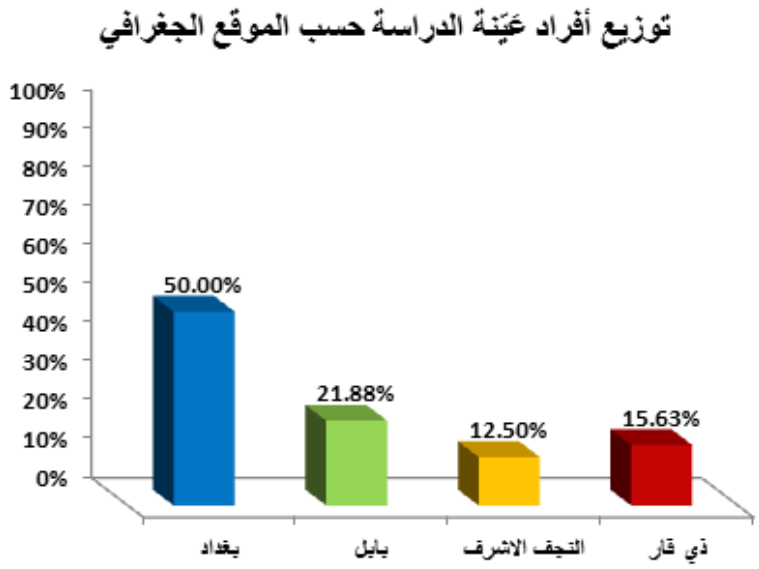

المبحث الثالث

تحليل عَيّنة وسيناريوهات الدراسة

ماهو رأيك بانعكاسات الحراك الاحتجاجي على التحول الديمقراطي مستقبلاً في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
معرقل	106	13.25	279.873	2.47	معزز
محافظ	213	26.63			
معزز	481	60.13			
المجموع	800	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ما هو رأيك بانعكاسات الحراك الاحتجاجي على التحول الديمقراطي مستقبلاً في العراق» حيث بلغت نسبة الاستجابة «معرقل «13.25 % وبلغت نسبة «محافظ» 26.63 % بينما بلغت نسبة «معزز» 60.13 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «معزز» حيث بلغت 279.873، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة معزز بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

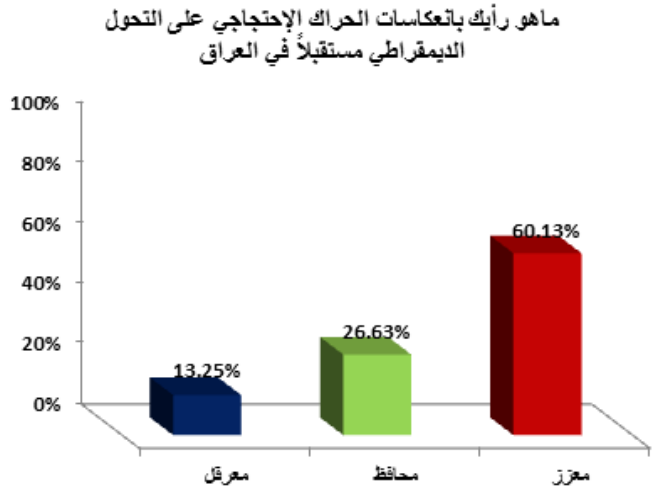

القسم الاول: سيناريو التراجع

الحراك الاحتجاجي سوف يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	78	73.58	79.321	1.34	اتفق تماماً
اتفق	20	18.87			
محايد	8	7.55			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سوف يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي» حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً»73.58 % وبلغت نسبة «اتفق»18.87 % وبلغت نسبة «محايد» 7.55 % وبلغت نسبة «لا اتفق»0 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 79.321، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي، وذلك قد يأتي من تخوف بعض المواطنين من ان أي تغيير في العملية السياسية قد يفضي إلى عدم الإستقرار السياسي والأمني وذلك بسبب حداثة التجربة الديمقراطية في العراق.

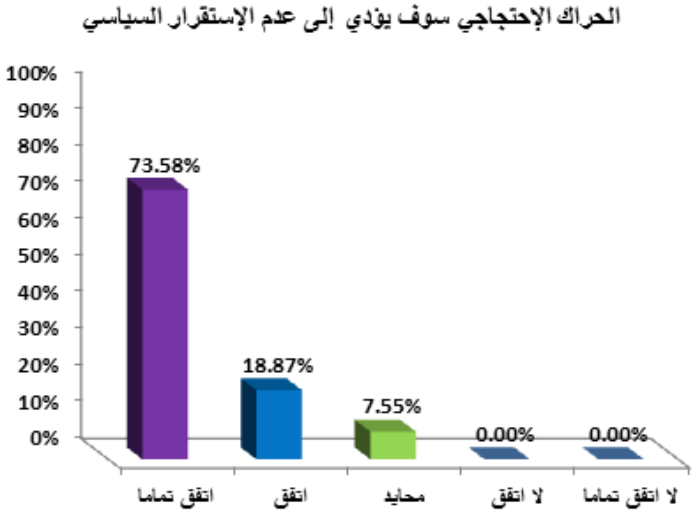

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى مزيد من التدخل الاقليمي والدولي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	34	32.08	51.019	1.74	اتفق
اتفق	66	62.26			
محايد	6	5.66			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى مزيد من التدخل الاقليمي والدولي في العراق» حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 2 % وبلغت نسبة «اتفق» 7 % وبلغت نسبة «محايد» 84 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 5 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 2 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 51.019، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الحراك الاحتجاجي الذي سيفضي إلى عدم استقرار سياسي والخروج عن الواقع المألوف بين القوى التقليدية القائم على المحاصصة سيؤدي إلى مزيد من التدخل الإقليمي والدولي في الشأن العراقي.

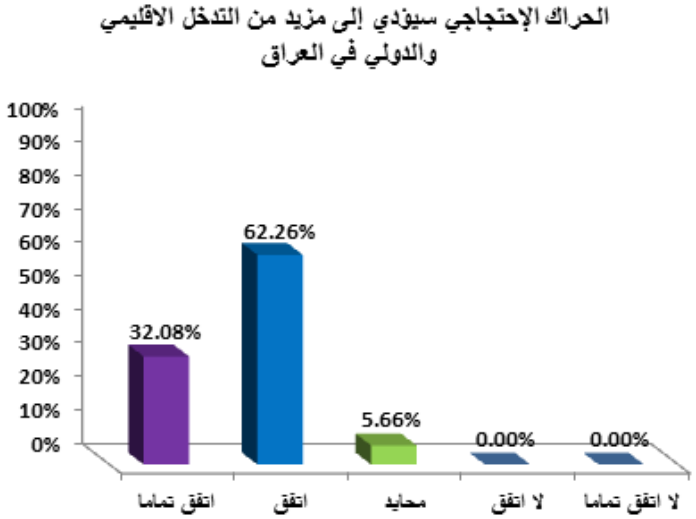

الحراك الاحتجاجي تقف خلفه قوى تسعى لضرب التجربة الديمقراطية في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	82	77.36	97.038	1.25	اتفق تماماً
اتفق	21	19.81			
محايد	3	2.83			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي تقف خلفه قوى تسعى لضرب التجربة الديمقراطية في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 77.36 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق»19.81 % وبلغت نسبة «محايد» 2.83 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق

دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 97.038، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ما تحقق من انتقال ديمقراطي بعد عام 2003 جعل من التجربة العراقية الجديدة في المنطقة مصدر تهديد للدول المجاورة التي تعاني من وجود انظمة منغلقة تخشى من انتقال التجربة الديمقراطية اليها، فضلاً عن وجود قوى داخلية تضررت من عملية التغيير، ومن ثم فان هناك قوى داخلية وخارجية تسعى إلى إفشال التجربة الديمقراطية في العراق عبر الاحتجاجات.

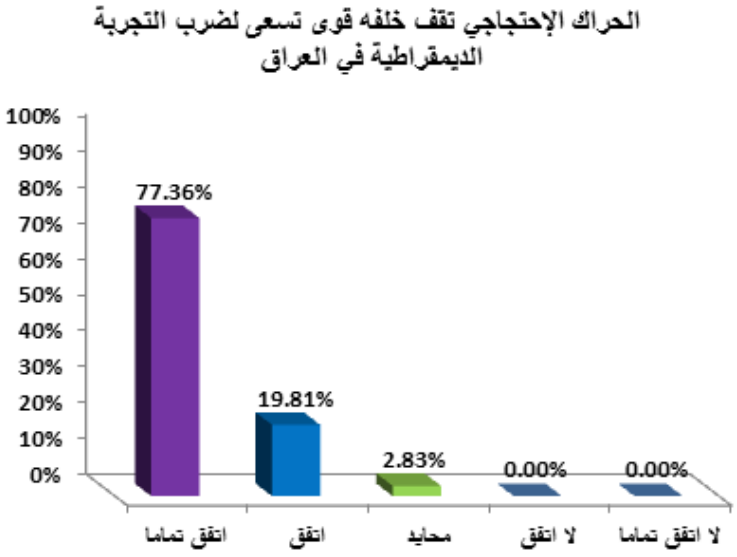

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى انقسام مجتمعي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	49	46.23	0.604	1.54	لا يتفق
اتفق	57	53.77			
محايد	0	0.0			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.437

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى انقسام مجتمعي في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 46.23 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 53.77 % وبلغت نسبة «محايد» 0 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد انه لا توجد هنالك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.437 حيث بلغت 0.604، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الاحتجاجات وما أدت إليه من ظهور انقسام بين مؤيدين للتغيير عبر الاليات السلمية وبين محافظين على ما هو قائم، وذلك راجع إلى طبيعة المصالح لكل طرف من الممكن ان تؤدي إلى انقسام مجتمعي ومن ثم هذا سيسهم في تعزيز نزعة الحرب الأهلية لاسيما في المناطق الجنوبية.

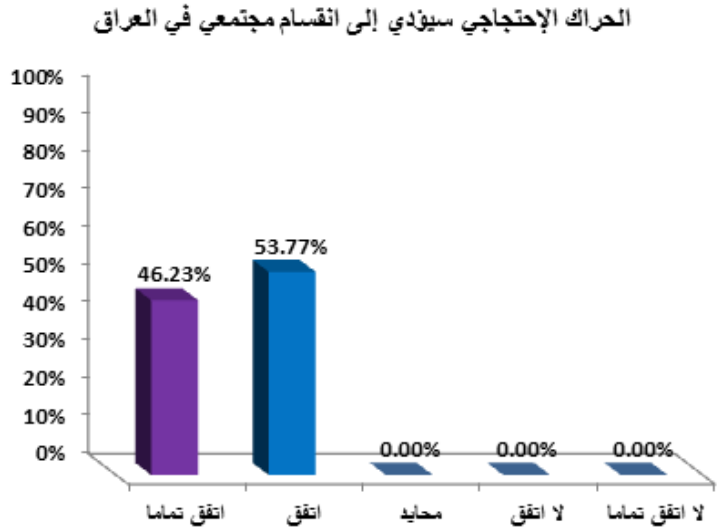

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تنامي القوى الطائفية السياسية	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	0	0.0	39.755	4.25	لا اتفق
اتفق	0	0.0			
محايد	9	8.49			
لا اتفق	62	58.49			
لا اتفق تماماً	35	33.02			
المجموع	106	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تنامي القوى الطائفية السياسية «، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 0 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 0 % وبلغت نسبة «محايد» 8.49 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 58.49 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً «33.02 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «لا اتفق» حيث بلغت 39.755، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين لا يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

وفقاً لهذا السؤال فانه يبدو ان الاحتجاجات سوف لا تؤدي إلى تنامي القوى الطائفية السياسية، بوصف ان القوى التقليدية الحالية هي ليست طائفية، وذلك يأتي من الاعتقاد بان تلك القوى هي تمثيل لمكونات المجتمع العراقي.

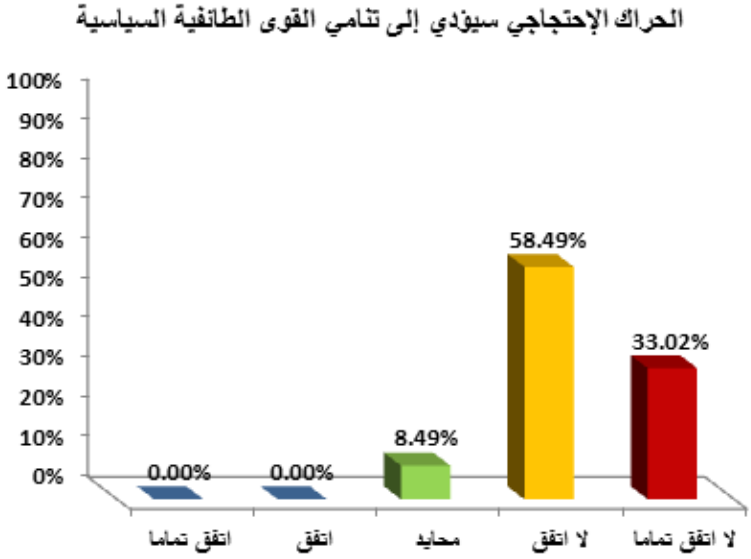

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تنامي الخطاب الشعبوي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	74	69.81	121.472	1.42	اتفق تماماً
اتفق	22	20.75			
محايد	8	7.55			
لا اتفق	2	1.89			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تنامي الخطاب الشعبوي في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 69.81 % وبلغت نسبة «اتفق»20.75 % وبلغت نسبة «محايد» 7.55 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 1.89 %، بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً «0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 121.472، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

وفقاً لهذا المظهر في هذا السيناريو فان الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تنامي نزعات وخطابات شعبوية خارجة عن سياق الخطاب التقليدي للقوى السياسية ورمزها والذي يتسم بالحفاظ على متبنيات من شانها الحفاظ على التجربة الديمقراطية، وان أي خطاب يتسم بالثورية والتغيير من شانه ان يؤسس لخطابات أخرى قد تمس القيادات السياسية وتجربتها بالعمل السياسي.

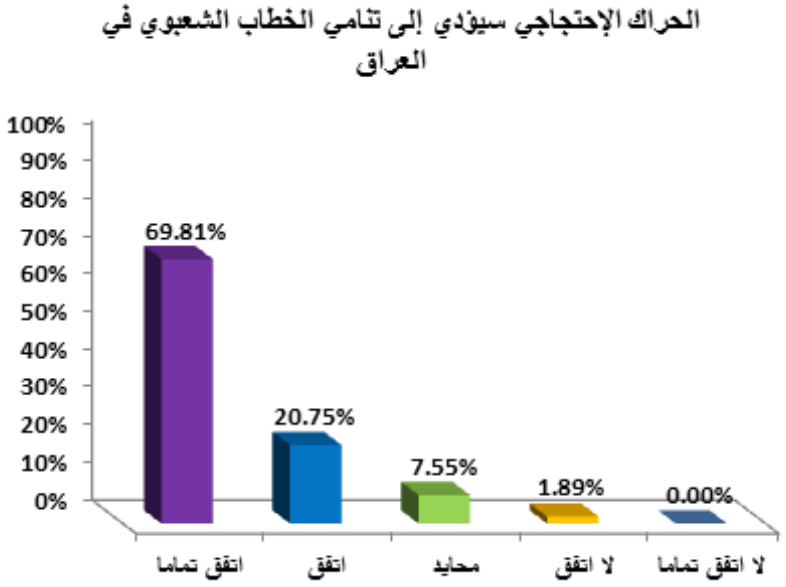

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى انهيار القيم المجتمعية وظهور قيم لا تنسجم مع الواقع الاجتماعي العراقي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	34	32.08	80.340	1.84	اتفق
اتفق	61	57.55			
محايد	5	4.72			
لا اتفق	6	5.66			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى انهيار القيم المجتمعية وظهور قيم لا تنسجم مع الواقع الاجتماعي العراقي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 32.08 % وبلغت نسبة «اتفق» 57.55 % وبلغت نسبة «محايد» 4.72 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 5.66 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق»، حيث بلغت 80.340، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، ويوضح الشكل البياني تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الواقع الإجتماعي العراقي ذو طابع محافظ، وان الحراك الاحتجاجي فسح المجال أمام قوى الاحتجاج لا سيما الشباب بتبني ممارسات وخطابات قد تبدو لا تنسجم وطبيعة المجتمع العراقي.

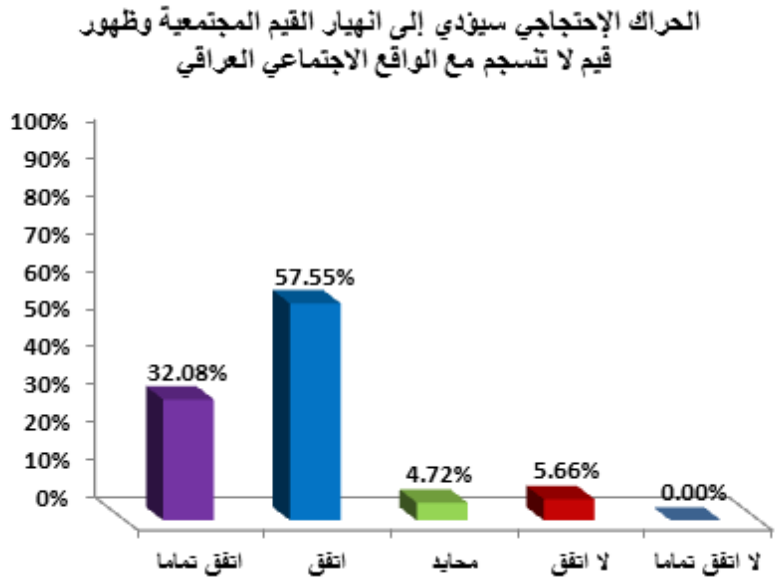

الحراك الاحتجاجي سيفقد ثقة المواطن العراقي بالرموز الدينية والسياسية العراقية	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	45	42.45	68.906	2.02	اتفق تماماً
اتفق	37	34.91			
محايد	4	3.77			
لا اتفق	17	16.04			
لا اتفق تماماً	3	2.83			
المجموع	106	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيفقد ثقة المواطن العراقي بالرموز الدينية والسياسية العراقية «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 42.45 % وبلغت نسبة «اتفق» 34.91 % وبلغت نسبة «محايد» 3.77 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 16.04 %، بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً «2.83 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً»، حيث بلغت 68.906، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

يبدو ان الحراك الاحتجاجي وفقاً لمظاهر هذا السيناريو يعمل على زعزعة ثقة المواطن العراقي بالرموز الدينية والسياسية، وهذا ما ورد فعلاً في الكثير من الشعارات التي تم رفعها في ساحات الاحتجاج، وان هذا الفعل بنظر انصار هذا السيناريو من شانه ان ينال من تلك الشخصيات وهذا أمر سلبي.

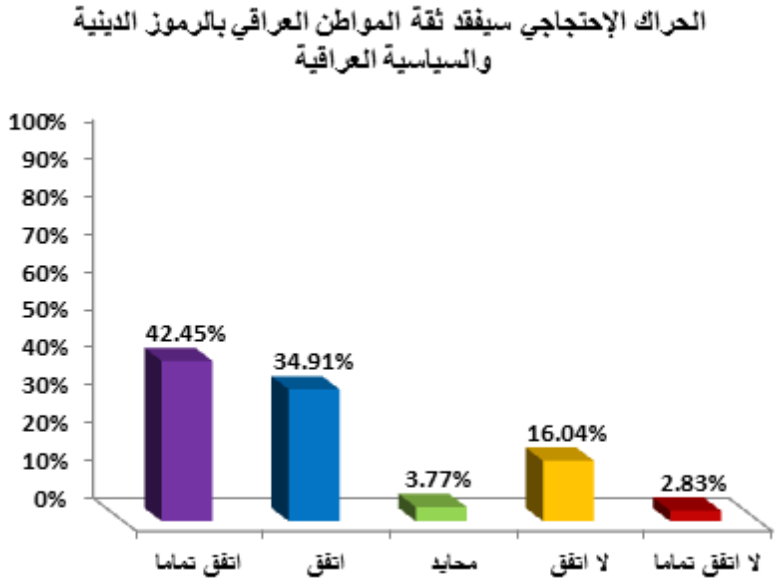

الحراك الاحتجاجي سيفقد ثقة المواطن بالأحزاب السياسية العراقية	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	91	85.85	54.491	1.14	اتفق تماماً
اتفق	15	14.15			
محايد	0	0.0			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيفقد ثقة المواطن بالأحزاب السياسية العراقية «، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 85.85 % وبلغت نسبة «اتفق» 14.15 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 0 % وبلغت نسبة «لا اتفق»0 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً»0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت

54.491، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان وجود الأحزاب السياسية بطبيعة الحال يمثل جوهر العملية الديمقراطية، إذ لا يمكن تصور وجود ممارسة ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، وان الحراك الاحتجاجي سوف يسهم في إضعاف ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية وهذا مؤشر خطير على تهديد التجربة الديمقراطية.

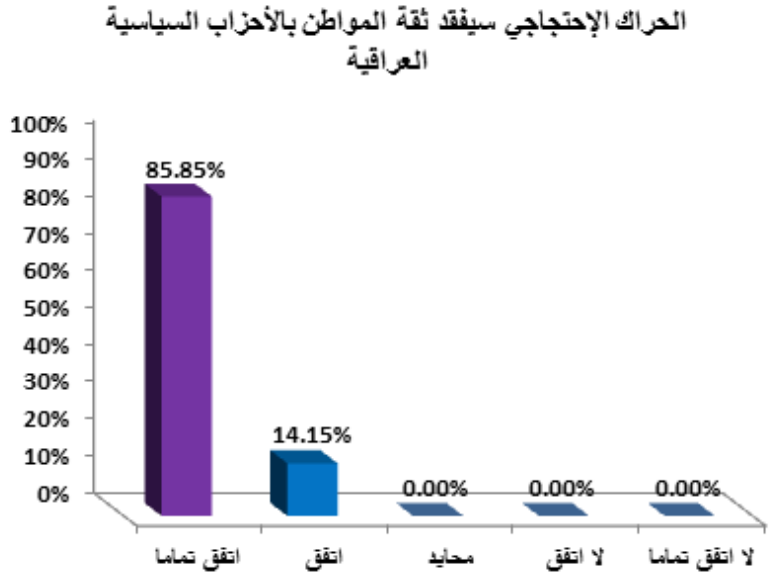

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى مزيد من الفوضى	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	33	31.13	79.434	1.9	اتفق
اتفق	61	57.55			
محايد	2	1.89			
لا اتفق	10	9.43			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى مزيد من الفوضى «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 31.13 % وبلغت نسبة «اتفق»57.55 % وبلغت نسبة «محايد» 1.89 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق»9.43 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً»0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 79.434، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

وذلك يأتي من بعض التصرفات والممارسات التي خرجت من سياق الاحتجاج السلمي، كحرق بعض مقرات الأحزاب السياسية وإغلاق المدارس والجامعات وغلق الطرق والصدامات التي حصلت بين المحتجين والقوات الأمنية التي قام بها بعض المحتجين، هذا من شانه ان يشجع على الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

الحراك الاحتجاجي سيوفر بيئة ملائمة لبقاء القوات الاجنبية في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	26	24.53	25.849	2.16	اتفق
اتفق	45	42.45			
محايد	27	25.47			
لا اتفق	8	7.55			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيوفر بيئة ملائمة لبقاء القوات الاجنبية في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً»24.53 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 42.45 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 25.47 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 7.55 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً «0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 25.849، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان حالة الإرتباك وعدم الإستقرار السياسي والأمني التي حدثت بفعل الاحتجاجات قد توفر بيئة مناسبة لبقاء القوات الأجنبية في العراق لفترة أطول، وهذا الأمر سيؤخر من تقدم التحول الديمقراطي المنشود.

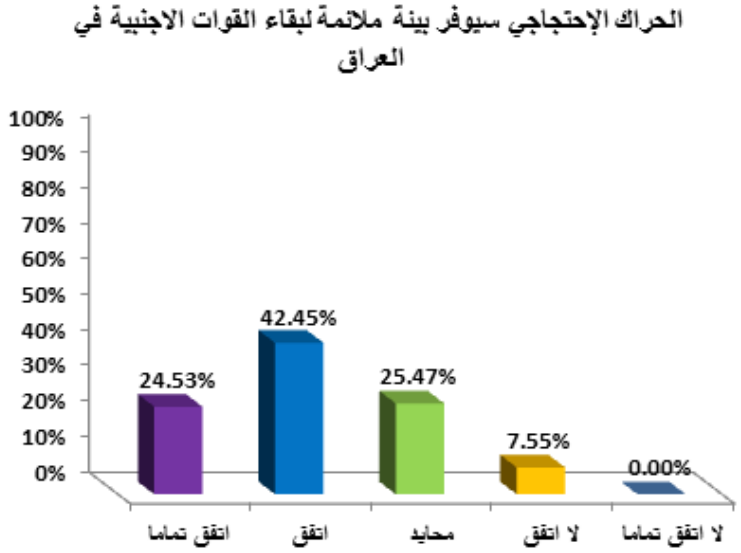

الحراك الاحتجاجي سيعزز من بقاء التجربة التوافقية في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	80	75.47	87.472	1.3	اتفق تماماً
اتفق	20	18.87			
محايد	6	5.66			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيعزز من بقاء التجربة التوافقية في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 75.47 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 18.87 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 5.66 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك

فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 87.472، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الحراك الاحتجاجي بوصفه تهديداً للقوى السياسية التقليدية من شانه ان يجعل من القوى السياسية التقليدية المحاصاصاتية أكثر تماسكاً في سبيل الحفاظ على مكاسبها بالضد من الحراك الاحتجاجي الذي يرنو إلى التغيير.

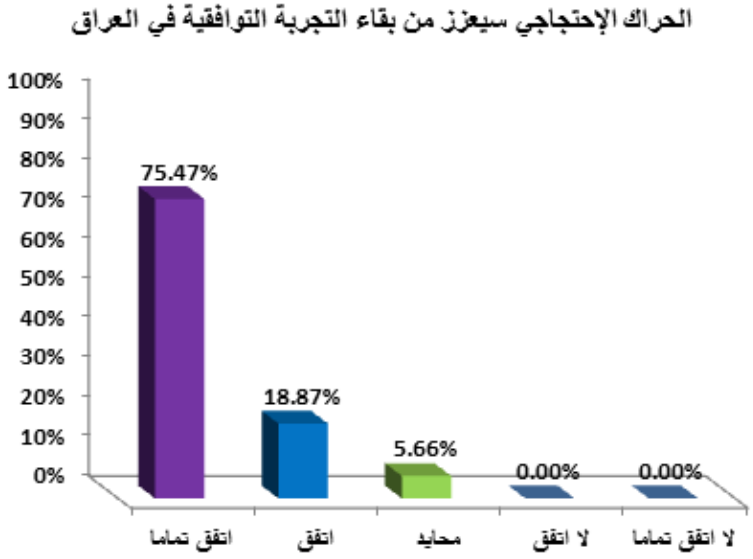

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى توفير بيئة ملائمة لعدم محاربة الفساد في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	22	20.75	121.094	1.95	اتفق
اتفق	74	69.81			
محايد	3	2.83			
لا اتفق	7	6.6			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى توفير بيئة ملائمة لعدم محاربة الفساد في العراق» حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 20.75 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق»69.81 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 2.83 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 6.6 % بينما بلغت نسبة «لا افق تماماً»0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 121.094، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

وفقاً لهذا المظهر فان الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى توفير بيئة غير مشجعة على مكافحة الفساد المالي والسياسي والاداري، لان الاحتجاجات ستجعل الوضع العام مرتبك ولا يساعد على محاسبة الفاسدين.

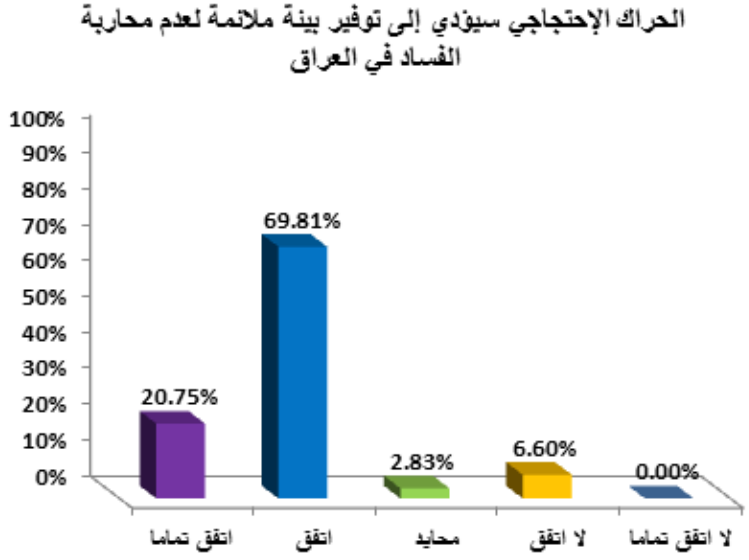

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى عدم توفير بيئة مناسبة للتنمية في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	0	0.0	96.226	4.25	لا اتفق
اتفق	4	3.77			
محايد	2	1.89			
لا اتفق	64	60.38			
لا اتفق تماماً	36	33.96			
المجموع	106	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى عدم توفير بيئة مناسبة للتنمية في العراق» حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 0 % وبلغت نسبة «اتفق» 3.77 % وبلغت نسبة «محايد» 1.89 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 60.38 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 33.96 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «لا اتفق»، حيث بلغت 96.226، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين لا يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الاحتجاجات وما يرافقها من تطورات على المستوى السياسي والإجتماعي ستؤخر من عملية التنمية في العراق، وذلك لان القيادة السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية ستكون مشغولة في معالجة هذا الوضع ومن ثم تبتعد من تنفيذ خطط التنمية في العراق.

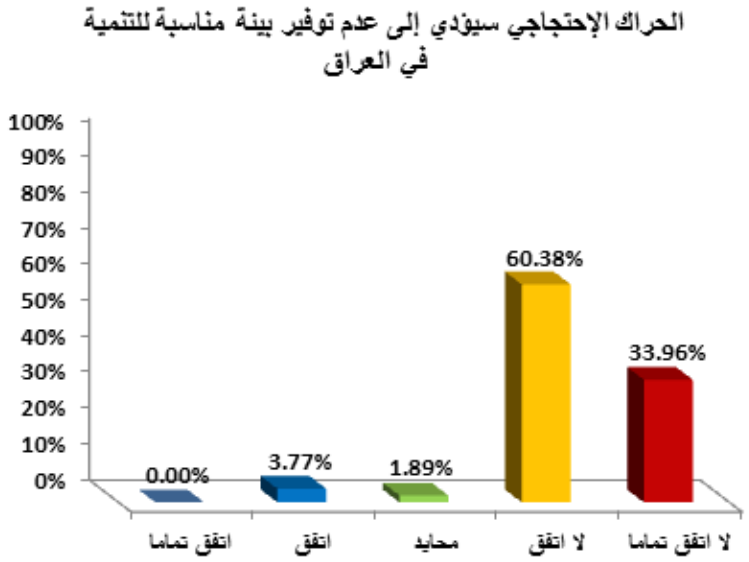

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى غياب دور المثقف العراقي في انجاز التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	1	0.94	133.906	3.94	لا اتفق
اتفق	12	11.32			
محايد	3	2.83			
لا اتفق	66	62.26			
لا اتفق تماماً	24	22.64			
المجموع	106	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى غياب دور المثقف العراقي في انجاز التحول الديمقراطي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 0.94 % وبلغت نسبة «اتفق» 11.32 % وبلغت نسبة «محايد» 2.83 % وبلغت نسبة «لا اتفق»62.26 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 22.64 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «لا اتفق»، حيث بلغت 133.906، ويتضح من

خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين لا يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الحراك الاحتجاجي وما سيرافقه من وضع غير مستتب سيؤدي إلى عزوف المثقف من أخذ دوره في إيجاد حلول من شانها ان تعزز من فرص التحول الديمقراطي في العراق.

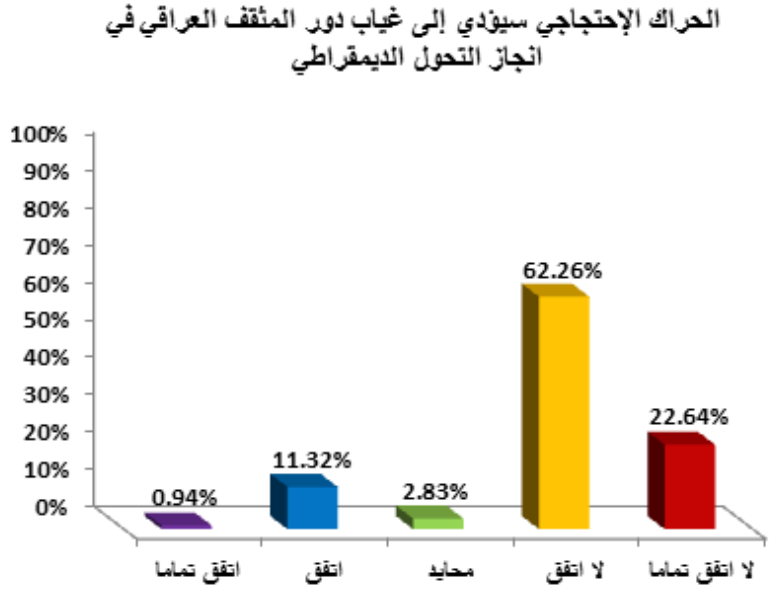

القسم الثاني: سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه

الحراك الاحتجاجي سيسهم في بقاء القوى التقليدية الحاكمة في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	140	65.73	121.887	1.38	اتفق تماماً
اتفق	64	30.05			
محايد	9	4.23			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيسهم في بقاء القوى التقليدية الحاكمة في العراق»، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 65.73 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 30.05 % وبلغت نسبة «محايد» 4.23 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً «0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً»، حيث بلغت 121.887، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

يبدو للوهلة الاولى وفقاً لهذا السيناريو صعوبة التغيير للمنظومة الحاكمة بسبب تجذرها وسيطرتها على مؤسسات الدولة، فالحراك الاحتجاجي من شانه ان يزيد من فرص بقاء هذه القوى وان الحراك سوف لا يستطيع تغيير أكثر مما حصل.

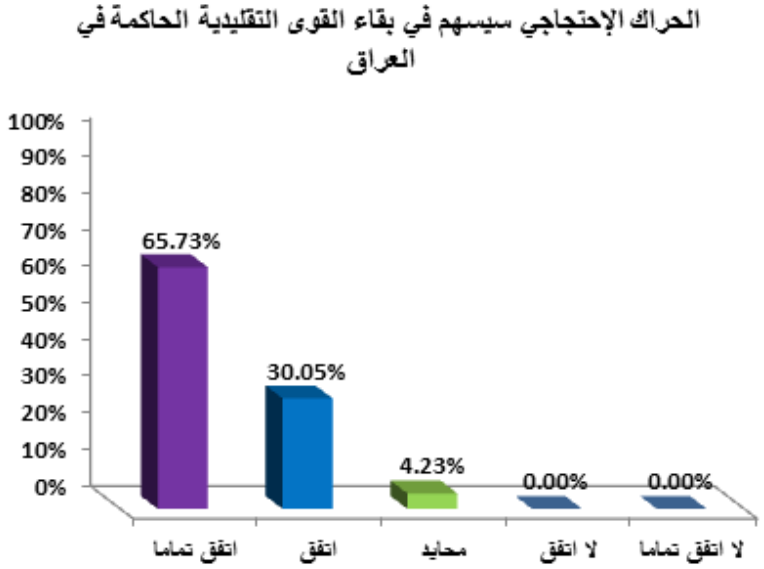

الحراك الاحتجاجي سيبقي على توازنات القوى الخارجية في الشأن العراقي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	50	23.47	252.859	1.85	اتفق
اتفق	149	69.95			
محايد	9	4.23			
لا اتفق	5	2.35			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي سيبقي على توازنات القوى الخارجية في الشأن العراقي»، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 23.47 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 69.95 % وبلغت نسبة «محايد» 4.23 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 2.35 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 252.859، ويتضح من خلال الجدول

السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

بعد تغيير النظام السابق عام 2003 أصبح العراق ساحة للتدخلات الخارجية للدول الإقليمية والدولية سواءً أكانت بصورة مباشرة ام غير مباشرة، والحراك الاحتجاجي ليس بإستطاعته تغيير هذه المعادلة في الداخل العراقي بسبب ميول وإرتباطات بعض الأحزاب والقيادات السياسية بالقوى الخارجية.

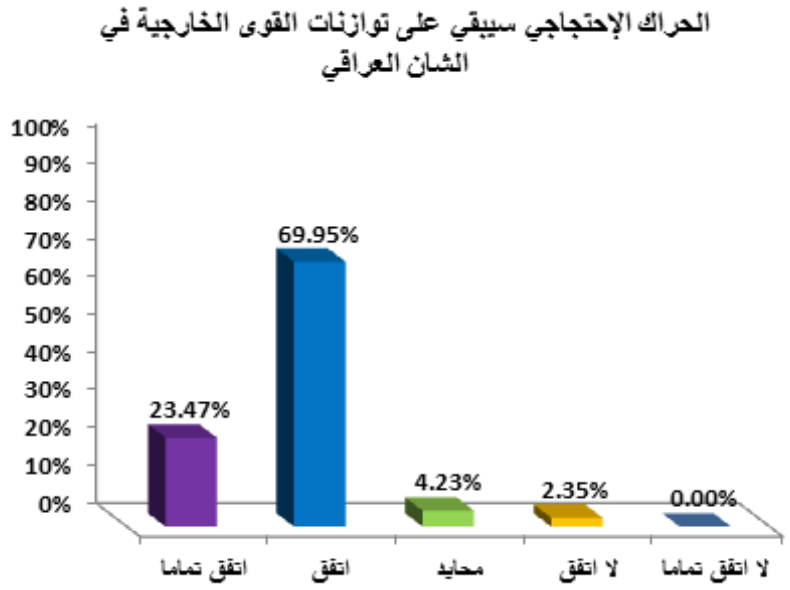

الحراك الاحتجاجي يسهم في هيمنة الثقافة السياسية الخضوعية للمجتمع العراقي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	23	10.8	81.249	3.48	لا اتفق
اتفق	34	15.96			
محايد	19	8.92			
لا اتفق	92	43.19			
لا اتفق تماماً	45	21.13			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي يسهم في هيمنة الثقافة السياسية الخضوعية للمجتمع العراقي «، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 10.8 % وبلغت نسبة «اتفق» 15.96 % وبلغت نسبة «محايد» 8.92 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 43.19 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 21.13 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «لا اتفق» حيث بلغت 81.249، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين لا يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

سادت عدة ثقافات سياسية في العراق بعد عام 2003 منها تقليدية وخضوعية وتشاركية، وما يلاحظ هيمنة الثقافة السياسية الخضوعية، وان الحراك الاحتجاجي سوف لن يتمكن من إحداث تغيير باتجاه التشاركية.

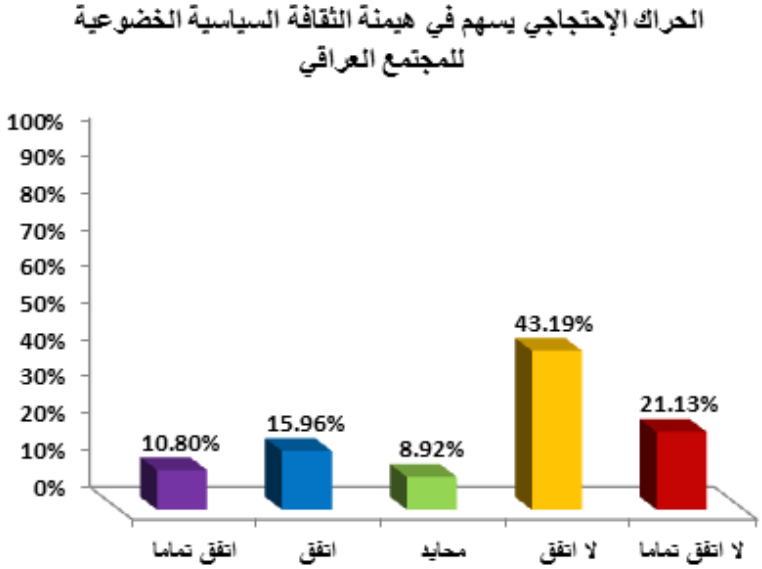

ان دعوات الإصلاح السياسي هي مجرد دعوات إعلامية لا تفضي إلى نتائج واقعية	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	87	40.85	130.732	1.91	اتفق تماماً
اتفق	73	34.27			
محايد	40	18.78			
لا اتفق	12	5.63			
لا اتفق تماماً	1	0.47			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان دعوات الإصلاح السياسي هي مجرد دعوات إعلامية لا تفضي إلى نتائج واقعية»، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 40.85 % وبلغت نسبة «اتفق» 34.27 % وبلغت نسبة «محايد» 18.78 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 5.63 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0.47 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 130.732، ويتضح من

خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان عملية الإصلاح السياسي في العراق ورفع شعاراتها من قبل قوى الاحتجاج وبعض القوى المشاركة في السلطة هي مجرد دعوات إعلامية، وسوف لا تأتي بنتائج من شانها إحداث الإصلاح المطلوب بسبب تعقيدات المشهد السياسي العراقي.

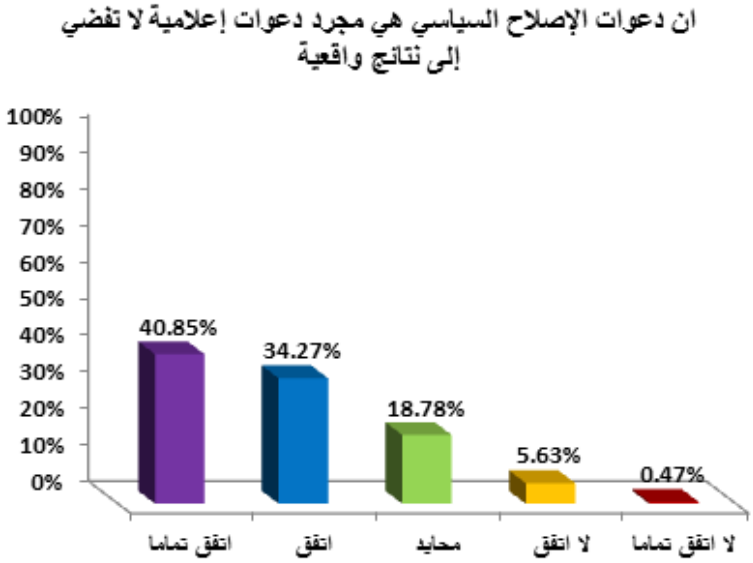

ان إجراء أي تغيير في النظام السياسي في الوقت الحالي ممكن ان يفسح المجال للقوى الارهابية للعودة من جديد	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	68	31.92	125.239	2.05	اتفق
اتفق	92	43.19			
محايد	33	15.49			
لا اتفق	14	6.57			
لا اتفق تماماً	6	2.82			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان إجراء أي تغيير في النظام السياسي في الوقت الحالي ممكن ان يفسح المجال للقوى الارهابية للعودة من جديد»، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 31.92 % وبلغت نسبة «اتفق» 43.19 % وبلغت نسبة «محايد» 15.49 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 6.57 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 2.82 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 125.239، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان بقاء الوضع على ما هو عليه والحفاظ على مكتسبات كل طرف هو ما يميز هذه المرحلة وان الدعوات لإحداث التغيير السياسي من شانه ان يحدث إرباكاً للوضع العام ومن ثم وبسبب وجود تهديدات أمنية من قبل العصابات الإرهابية من شانه ان يفسح المجال لتلك الجماعات من إيجاد ثغرات معَيّنة ومن ثم تهديد الوضع الأمني.

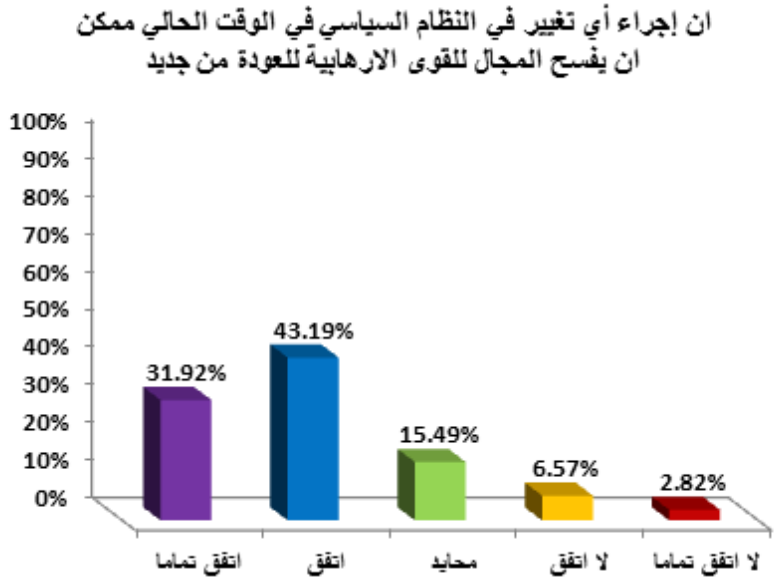

ان إجراء أي تعديل دستوري في الوقت الراهن صعب جداً بسبب عدم التوافق السياسي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	104	48.83	112.014	1.69	اتفق تماماً
اتفق	75	35.21			
محايد	29	13.62			
لا اتفق	5	2.35			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان إجراء أي تعديل دستوري في الوقت الراهن صعب جداً بسبب عدم التوافق السياسي» حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 48.83 % وبلغت نسبة «اتفق» 35.21 % وبلغت نسبة «محايد» 13.62 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 2.35 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 112.014، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان المطالبة بإجراء تعديلات دستورية في الوضع الراهن بصعوبة تحقيقيها بمكان وذلك راجع إلى طبيعة تشكيل النظام السياسي القائم على التوافقية ومن ثم ان لم تتوفر ارادة سياسية للتعديل سيكون ذلك صعب جداً في الوقت الحالي.

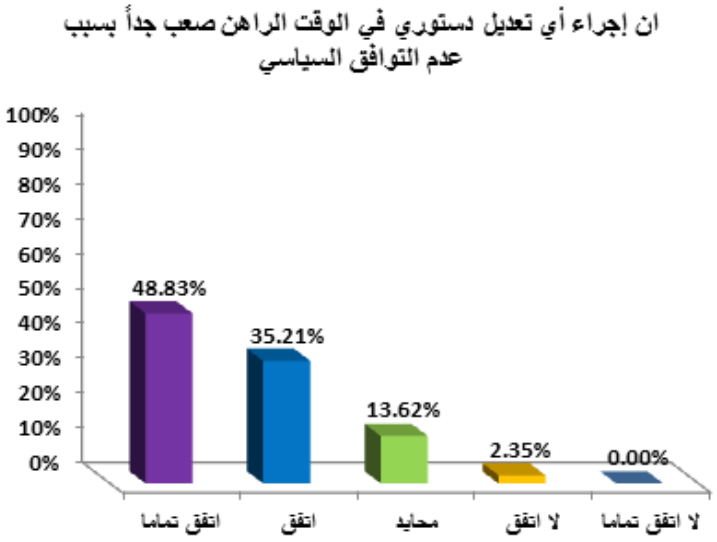

ان التوافقية السياسية هي الالية المناسبة لإدارة الحكم في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	15	7.04	203.784	2.59	محايد
اتفق	74	34.74			
محايد	109	51.17			
لا اتفق	13	6.1			
لا اتفق تماماً	2	0.94			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان التوافقية السياسية هي الالية المناسبة لإدارة الحكم في العراق «، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 7.04 % وبلغت نسبة «اتفق» 34.74 % وبلغت نسبة «محايد» 51.17 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 6.1 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0.94 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «محايد «حيث بلغت 203.784، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة محايد بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الصيغة التي تشكل بها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 القائمة على أساس التوافق السياسي هي الملائمة للوضع العراقي بسبب التنوع المجتمعي الذي يتميز به العراق، وان اي طريقة أخرى للحكم من شانها ان تفضي إلى مشكلات سياسية وإجتماعية.

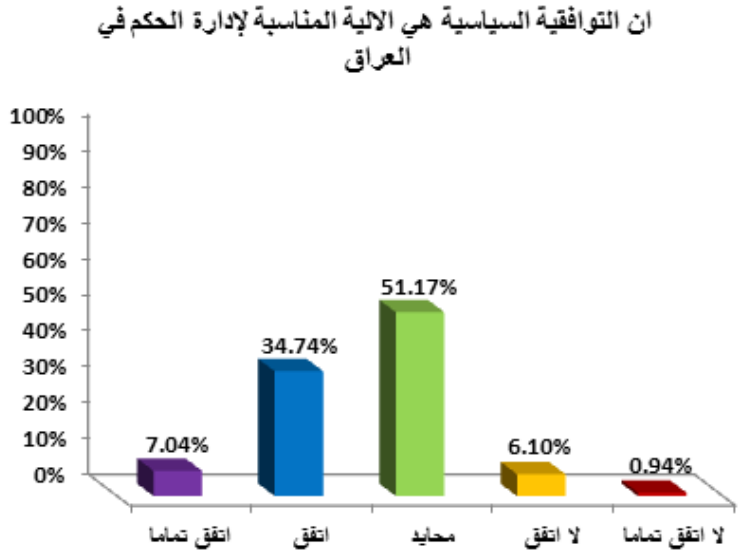

ان القوى السياسية العراقية نجحت إلى حد ما في تلبية مطالب المحتجين	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	142	66.67	227.432	1.46	اتفق تماماً
اتفق	56	26.29			
محايد	3	1.41			
لا اتفق	12	5.63			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان القوى السياسية العراقية نجحت إلى حد ما في تلبية مطالب المحتجين »، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 66.67 % وبلغت نسبة «اتفق» 26.29 % وبلغت نسبة «محايد» 1.41 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 5.63 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند

مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 227.432، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماما بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان القوى السياسية الحاكمة وقيادتها تعاطفت مع الحراك الاحتجاجي، وتنازلت عن الكثير من مكتسابتها في سبيل تحقيق مطالب المحتجين.

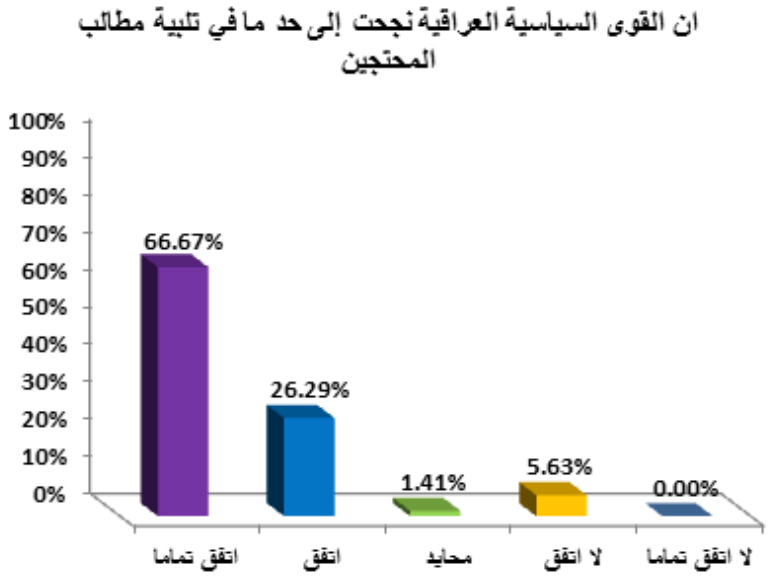

ان قانون الانتخابات الجديد يلبي متطلبات المحتجين وهذا سيفضي إلى دعم التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	19	8.92	176.038	2.44	اتفق
اتفق	104	48.83			
محايد	72	33.8			
لا اتفق	14	6.57			
لا اتفق تماماً	4	1.88			
المجموع	213	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان قانون الانتخابات الجديد يلبي متطلبات المحتجين وهذا سيفضي إلى دعم التحول الديمقراطي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 8.92 % وبلغت نسبة «اتفق»48.83 % وبلغت نسبة «محايد» 33.8 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 6.57 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 1.88 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق»، حيث بلغت 176.038، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان تحقيق مطالب المحتجين بإيجاد نظام وقانون انتخابي جديد يعد نجاحاً للمحتجين ومن ثم الحفاظ على هذا المكسب كافي للتعجيل بعملية التحول الديمقراطي.

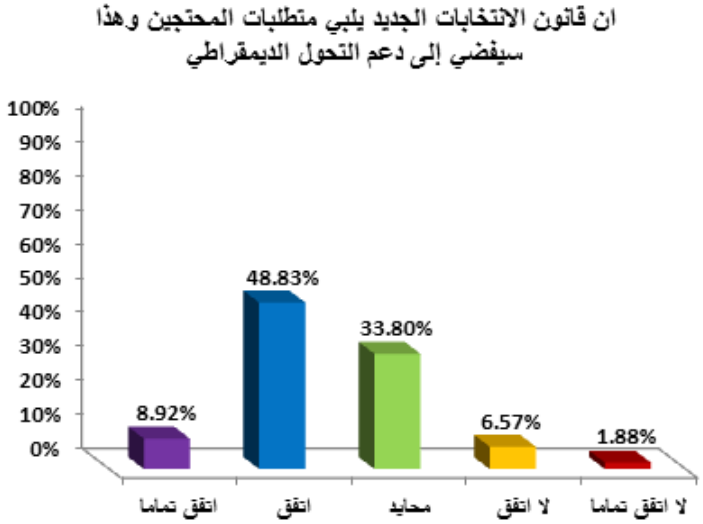

ان خطوات الاصلاح السياسي التي تبنتها الحكومة والبرلمان العراقي كافية للتحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	22	10.33	425.742	1.94	اتفق
اتفق	183	85.92			
محايد	6	2.82			
لا اتفق	2	0.94			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان خطوات الاصلاح السياسي التي تبنتها الحكومة والبرلمان العراقي كافية للتحول الديمقراطي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 10.33 % وبلغت نسبة «اتفق» 85.92 % وبلغت نسبة «محايد» 2.82 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 0.94 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق»، حيث بلغت 425.742، ويتضح من

خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ما تحقق من خطوات إصلاحية قامت بها السلطة التنفيذية كمحاربة الفساد وتقليل النفقات وتحسين مفردات البطاقة التموينية وما قامت به السلطة التشريعية من دعم البرنامج الحكومي للإصلاح والتصويت عليه فضلاً عن التصويت على إقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي هل هي كافية لتحقيق الإصلاح السياسي.

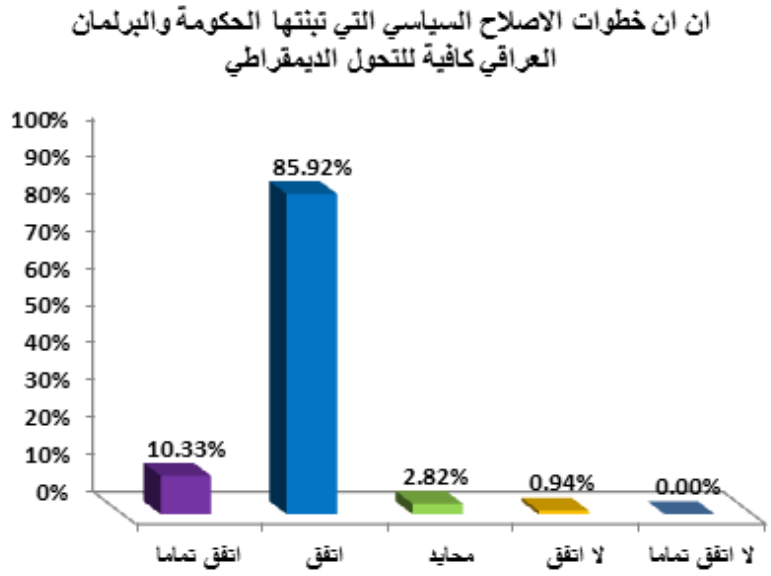

الحراك الاحتجاجي تمكن من انتاج هوية وطنية عراقية في الوقت الحالي تمكن من إتمام عملية التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	127	59.62	176.052	1.62	اتفق تماماً
اتفق	66	30.99			
محايد	0	0.0			
لا اتفق	14	6.57			
لا اتفق تماماً	6	2.82			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة ان «الحراك الاحتجاجي تمكن من انتاج هوية وطنية عراقية في الوقت الحالي تمكن من إتمام عملية التحول الديمقراطي»، حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 59.62 % وبلغت نسبة «اتفق» 30.99 % وبلغت نسبة «محايد» 0 % وبلغت نسبة «لا اتفق» 6.57 % بينما بلغت نسبة «لا اتفق تماماً» 2.82 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً»، حيث بلغت 176.052، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان واحدة من أهم نتاجات الحراك الاحتجاجي انه نحج في إعادة انتاج الهوية الوطنية العراقية في مقابل الهويات الفرعية الثانوية ومن ثم هذا يعد مكسباً مهماً وكافياً في الوقت الحالي لإتمام عملية التحول الديمقراطي.

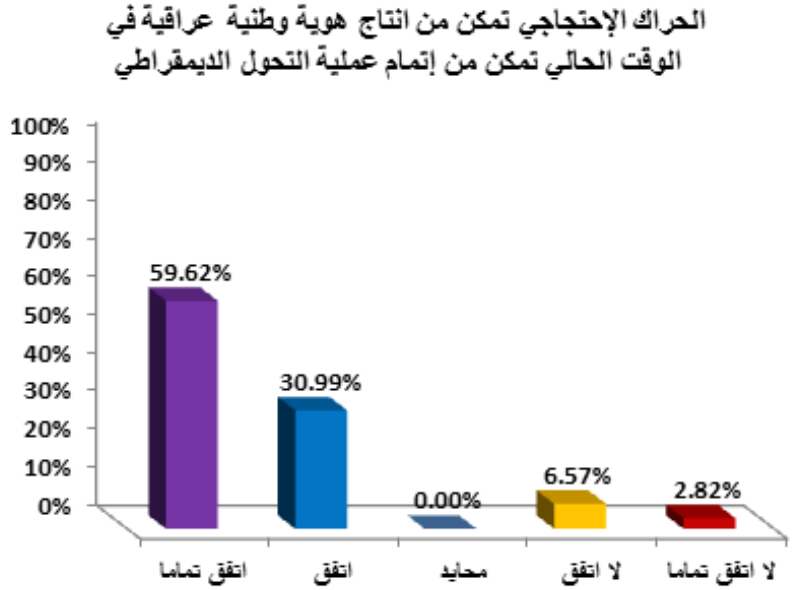

موقف القضاء العراقي كان داعماً لمطالب المحتجين في محاسبة الفاسدين وقتلة المتظاهرين السلميين	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	6	2.82	95.850	3.12	محايد
اتفق	54	25.35			
محايد	91	42.72			
لا اتفق	32	15.02			
لا اتفق تماماً	30	14.08			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان موقف القضاء العراقي كان داعماً لمطالب المحتجين في محاسبة الفاسدين وقتلة المتظاهرين السلميين «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 2.82 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 25.35 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 42.72 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 15.02 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 14.08 % من

اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «محايد» حيث بلغت 95.850، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين محايد بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان القضاء العراقي نجح في حياديته بوصفه سلطة مستقلة من الوقوف إلى جانب المحتجين في مطالبهم الحقيقية في محاسبة المقصرين ومحاكمة بعض قتلة المتظاهرين ومحاكمة بعض سراق المال العام وهذا مؤشر كافٍ على ضرورة الحفاظ على مكتسبات الوضع الراهن والقبول بها كدافعة للتحول الديمقراطي.

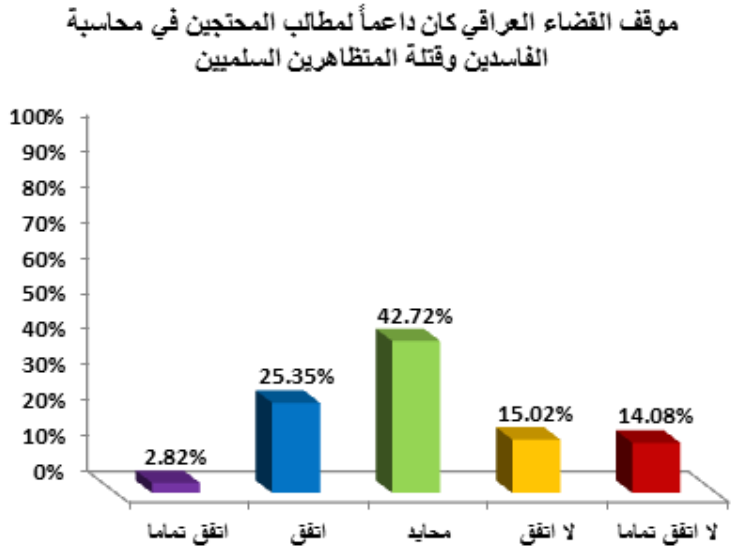

القوى السياسية التقليدية نجحت في إفشال المحاولات التي كانت تريد تمزيق وحدة الشعب العراقي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	82	38.5	101.296	2.14	اتفق تماماً
اتفق	46	21.6			
محايد	66	30.99			
لا اتفق	12	5.63			
لا اتفق تماماً	7	3.29			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «القوى السياسية التقليدية نجحت في إفشال المحاولات التي كانت تريد تمزيق وحدة الشعب العراقي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 38.5 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 21.6 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 30.99 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 5.63 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 3.29 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 101.296، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان القوى السياسية التقليدية نجحت بنسبة كبيرة في إستيعاب مطالب المحتجين وتمكنت من ضبط أعضائها والسيطرة عليهم من عدم الانجرار إلى ساحة التصادم مع المحتجين وقدمت تنازلات كبيرة في سبيل الحفاظ على وحدة الشعب العراقي ونزع فتيل الإقتتال الداخلي.

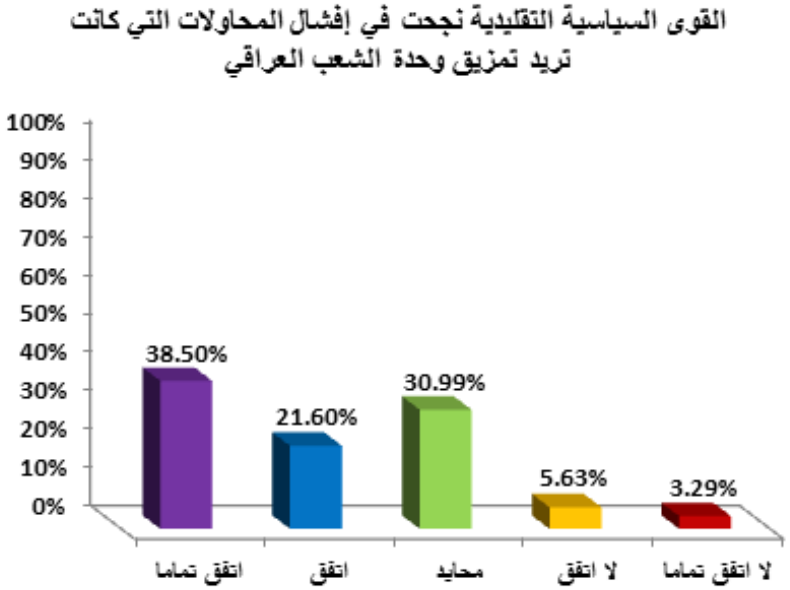

ان الوضع الإقتصادي جيد ولا داعي لأي تغيير في البنية الاقتصادية العراقية بعد عام 2003	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	17	7.98	72.704	2.85	اتفق
اتفق	84	39.44			
محايد	44	20.66			
لا اتفق	51	23.94			
لا اتفق تماماً	17	7.98			
المجموع	213	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان الوضع الإقتصادي جيد ولا داعي لأي تغيير في البنية الاقتصادية العراقية بعد عام 2003»حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 7.98 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 39.44 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 20.66 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 23.94 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 7.98 % من اجمالي عَيّنة

الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 72.704، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان مؤشرات التنمية الإقتصادية وتحسن الوضع المعيشي للشعب العراقي مقارنةً بالوضع السائد قبل عام 2003 تشير إلى ان الوضع الإقتصادي للمواطنين أفضل بكثير لا سيما وان عدد كبير من السكان تم إستيعابهم كموظفين في القطاع العام، وهذا يؤشر إلى تحسن الوضع المعاشي لأغلبية المجتمع العراقي، بالرغم من وجود أزمات إقتصادية إلا ان النظام السياسي إستطاع تجاوزها إلى وضع أكثر إستقراراً.

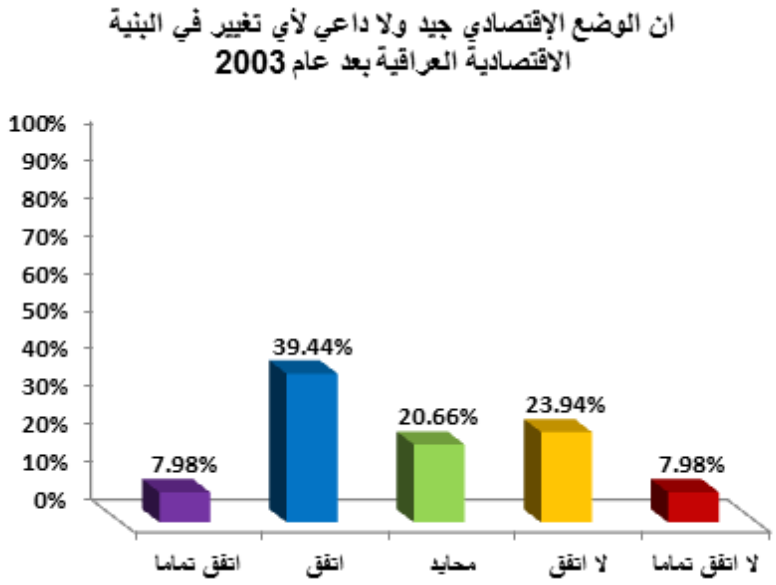

ان الوضع السياسي الراهن ومخرجاته يسهم في عملية التحول الديمقراطي، لكن بحاجة إلى وقت أطول	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	37	17.37	226.005	1.99	اتفق
اتفق	146	68.54			
محايد	23	10.8			
لا اتفق	4	1.88			
لا اتفق تماماً	3	1.41			
المجموع	213	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان الوضع السياسي الراهن ومخرجاته يسهم في عملية التحول الديمقراطي، لكن بحاجة إلى وقت أطول «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 17.37 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 68.54 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 10.8 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 1.88 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 1.41 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 226.005، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

التطورات السياسية التي شهدها النظام السياسي بعد عام 2003 نتيجة للممارسة السياسية والتي شهدت نجاحاً ملحوظاً على مستوى وجود المؤسسات الديمقراطية وحرية التعبير واحترام حقوق الانسان والتأكيد على مبدأ التداول السلمي للسلطة كلها مؤشرات على ان مخرجات هذا النظام بعد 2003 هي ذاهبة باتجاه الترسيخ الديمقراطي، وان هذا التحول هو بحاجة إلى فترة زمنية أطول للوصول إلى حالة ديمقراطية راسخة.

ان الوضع السياسي الراهن ومخرجاته يسهم في عملية التحول الديمقراطي، لكن بحاجة إلى وقت أطول

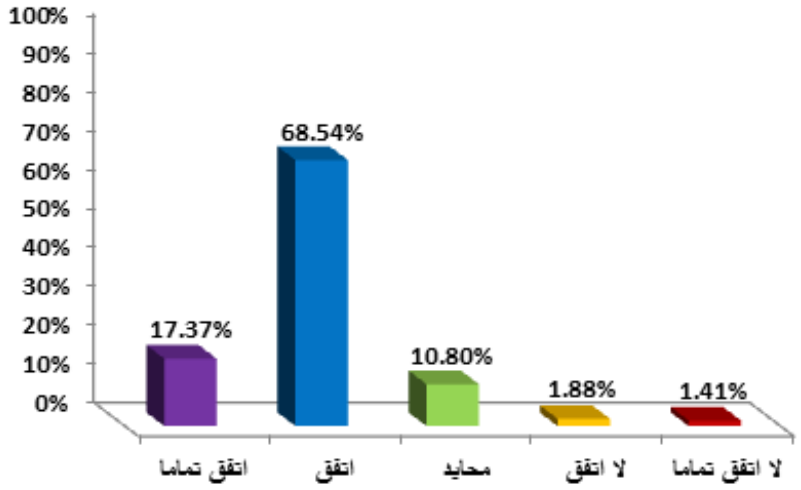

القسم الثالث: سيناريو التحول والنجاح

الحراك الاحتجاجي سيسهم في دعم عملية الاصلاح السياسي بصورة نسبية	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	371	77.13	732.796	1.28	اتفق تماماً
اتفق	90	18.71			
محايد	13	2.7			
لا اتفق	7	1.46			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيسهم في دعم عملية الاصلاح السياسي بصورة نسبية «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 77.13 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق»18.71 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 2.7 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 1.46 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 732.796، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماما بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

وفقاً لمظاهر هذا السيناريو فان الحراك الاحتجاجي ممكن ان يسهم مستقبلاُ في الدفع نسبياً باتجاه عملية التحول الديمقراطي وذلك وفقاً للمعطيات التي نتجت عن الحراك وما رافقها من كسر للجمود والرتابة التي شابت العملية السياسية ودخول فاعلين جدد سواء كانوا داخليين أو خارجيين متمثلة ببعثة الأمم المتحدة.

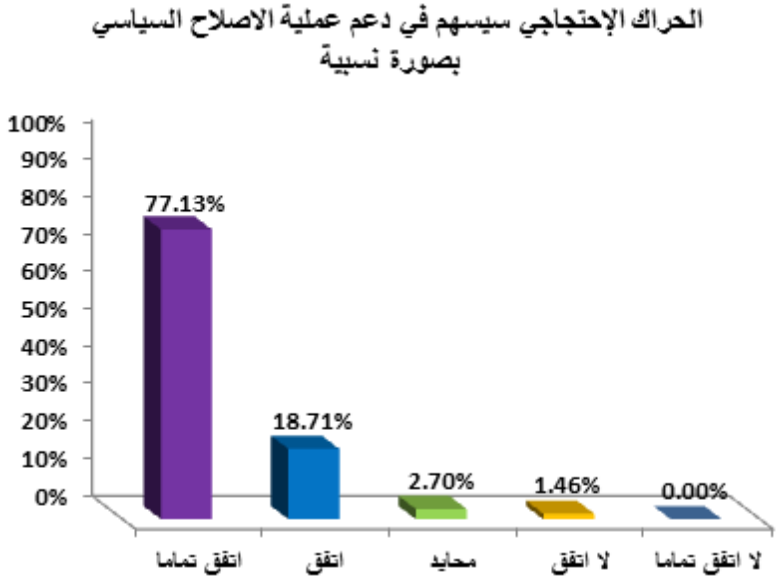

ان ظهور الاحزاب السياسية الجديدة بعد الحراك الاحتجاجي سيكون عاملاً مساعداً في عملية التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	114	23.7	691.464	1.9	اتفق
اتفق	313	65.07			
محايد	41	8.52			
لا اتفق	12	2.49			
لا اتفق تماماً	1	0.21			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان ظهور الاحزاب السياسية الجديدة بعد الحراك الاحتجاجي سيكون عاملاً مساعداً في عملية التحول الديمقراطي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 23.7 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 65.07 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 8.52 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 2.49 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0.21 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى

دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 691.464، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان ظهور الأحزاب السياسية الجديدة أو الناشئة التي انبثقت من ساحات الاحتجاج والتي تبنت مبادئ وخطاب المحتجين والتي تبنت خطوات تأسيسية ديمقراطية قد تختلف عن الأحزاب التقليدية من ناحية الخروج عن الخطاب التقليدي والقيادات التقليدية، من شانه ان يعزز أو ان يدفع باتجاه أحزاب مؤسسية وهذه خطوة مهمة للتحول الديمقراطي مستقبلاً.

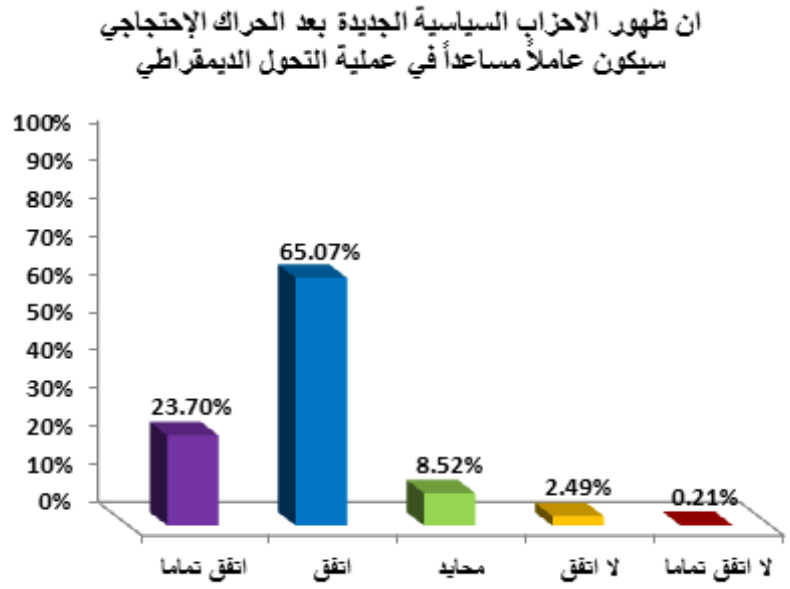

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تكوين ثقافة سياسية مشاركة مستقبلاً	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	403	83.78	561.410	1.18	اتفق تماماً
اتفق	68	14.14			
محايد	10	2.08			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

P = 0.0001 مستوى الدلالة الإحصائية

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تكوين ثقافة سياسية مشاركة مستقبلاً «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 83.78 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 14.14 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 2.08 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 561.410، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماما بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان دخول المحتجين وبعض منظمات المجتمع المدني على خط صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة عبر تقديم رؤى ومشاريع للقوانين للجهات المعنية سيؤدي بالتأكيد إلى تعزيز وتشكيل الثقافة السياسية المشاركة والانتقال بالجمهور المهتم من الثقافة السياسية الخضوعية، وذلك يبدو واضحاً في مواقف المحتجين من بعض القرارات التي إتخذتها السلطات ومحاولتهم تعديل بعضها ورفض البعض الاخر، ومن ثم هذا سيسهم نوعاً ما في دعم عملية التحول الديمقراطي وذلك بوصف الثقافة السياسية المشاركة من أهم الأركان التي تؤسس للتحول الديمقراطي مستقبلاً.

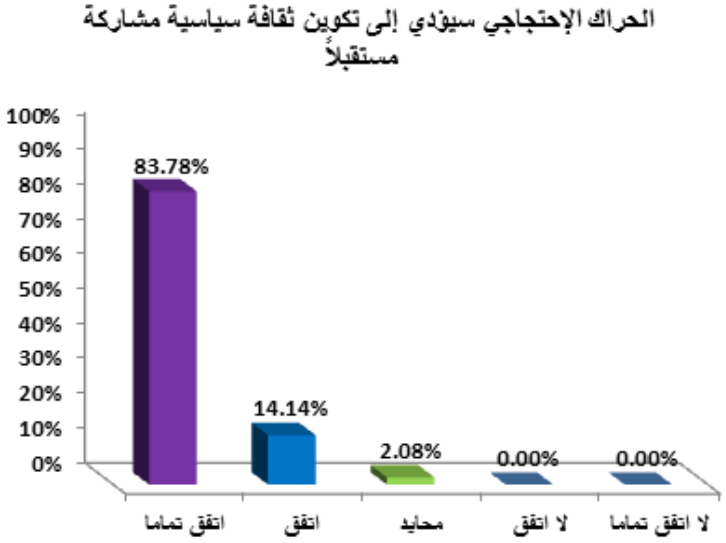

الحراك الاحتجاجي سيفعل الرقابة الشعبية على الأداء السياسي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	321	66.74	496.954	1.44	اتفق تماماً
اتفق	113	23.49			
محايد	42	8.73			
لا اتفق	5	1.04			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيفعل الرقابة الشعبية على الأداء السياسي في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 66.74 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 23.49 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 8.73 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 1.04 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 496.954، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين

يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان وجود الرقابة الشعبية على الأداء السياسي للسلطات السياسية أمر مهم جداً في عملية الإصلاح السياسي، بوصفها أداة تقيمية وتقويمية، وهذه الرقابة هي إحدى تمظهرات الحراك الاحتجاجي، وان التقييم والتقويم للممارسة السياسية عاملاً مساعداً ومساهماً في التحول الديمقراطي.

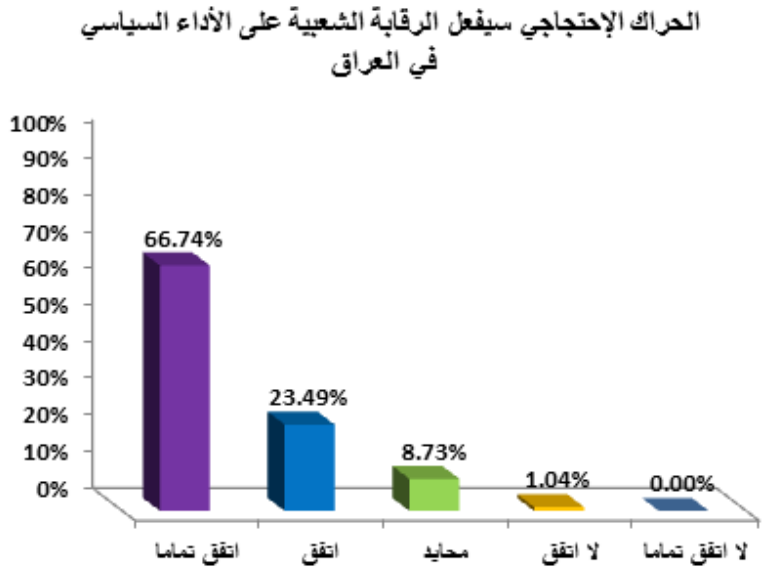

الحراك الاحتجاجي سيغير من موقف المجتمع الدولي إلى طبيعة النظام السياسي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	186	38.67	348.158	1.89	اتفق
اتفق	202	42			
محايد	60	12.47			
لا اتفق	27	5.61			
لا اتفق تماماً	6	1.25			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيغير من موقف المجتمع الدولي إلى طبيعة النظام السياسي في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 38.67 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 42 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 12.47 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 5.61 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 1.25 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 348.158، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان الفعاليات السياسية والإجتماعية التي رافقت الحراك الاحتجاجي على الواقع أو عبر مواقع التواصل الإجتماعي إستطاعت ان تلفت نظر المجتمع الدولي إلى الوضع السياسي المتأزم في الداخل العراقي وذلك الامر من شانه ان يعزز من موقف المجتمع الدولي كدول ومنظمات إلى التجربة الديمقراطية العراقية وإعادة النظر في تقييمها ومن ثم إتخاذ مواقف قد يكون من شانها تصحيح مسار التجربة الديمقراطية مستقبلاً.

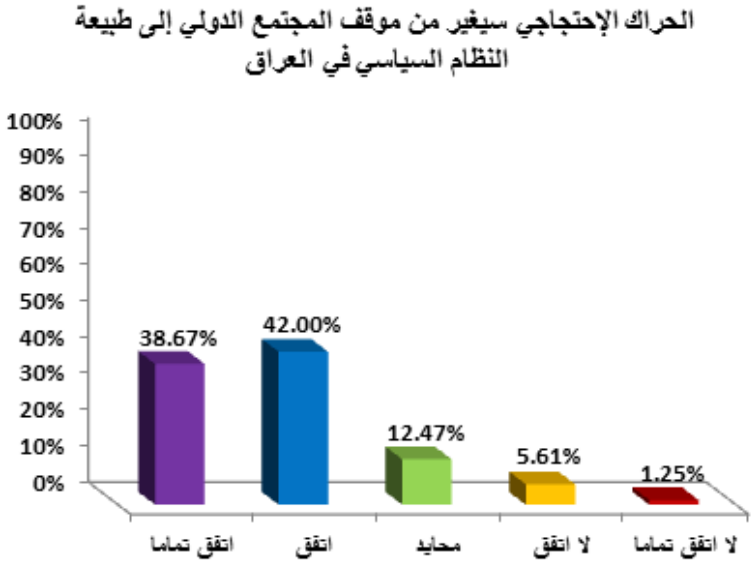

الحراك الاحتجاجي سيسهم في تعزيز دور المرأة بصورة أكبر في الفعل السياسي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	126	26.2	295.164	2.15	اتفق
اتفق	227	47.19			
محايد	73	15.18			
لا اتفق	42	8.73			
لا اتفق تماماً	13	2.7			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيسهم في تعزيز دور المرأة بصورة أكبر في الفعل السياسي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 26.2 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 47.19 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 15.18 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 8.73 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 2.7 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 295.164، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

للمرأة دور كبير في العملية السياسية في مختلف البلدان وان وجودها الفاعل يشير إلى واقعية الممارسة الديمقراطية وذلك بوصف مشاركتها دليل على رسوخ التجربة الديمقراطية، وبالرغم من وجود المرأة في الساحة السياسية العراقية وضمان حقها عبر ما يعرف بالكوتا إلا ان ذلك لم يمكنها من ان تأخذ دورها الحقيقي، الحراك الاحتجاجي فسح المجال بصورة واضحة إلى دخول المرأة في عملية المشاركة في التأثير السياسي وكان ذلك واضحاً في حضورها الملفت في ساحات الاحتجاج ومن ثم فان ذلك سيمكنها من أخذ دور أكثر فاعلية سياسياً وهذا سيعزز من فرص التحول الديمقراطي مستقبلاً.

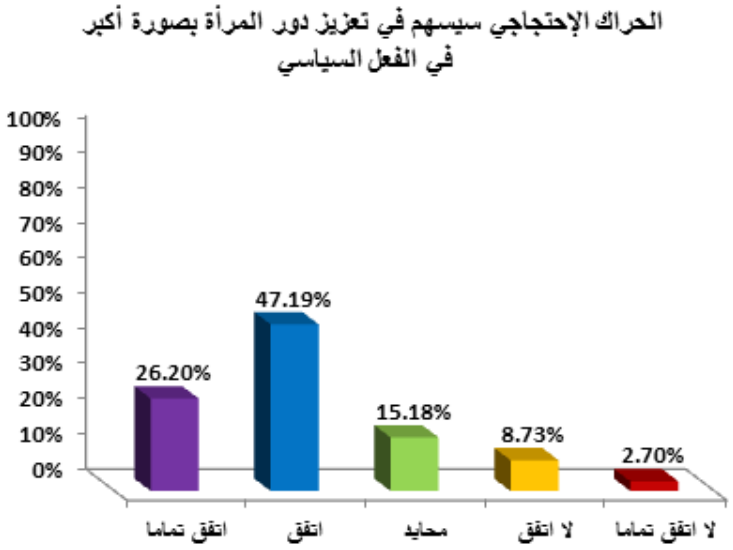

الحراك الاحتجاجي سيسهم في تعزيز الهوية الوطنية العراقية	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	312	64.86	705.518	1.47	اتفق تماماً
اتفق	125	25.99			
محايد	33	6.86			
لا اتفق	9	1.87			
لا اتفق تماماً	2	0.42			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيسهم في تعزيز الهوية الوطنية العراقية «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 64.86 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 25.99 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 6.86 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 1.87 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً»0.42 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 705.518، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة

الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان ضعف الهوية الوطنية العراقية وتشوهها كان واضحاً قبل الحراك الاحتجاجي، إلا ان الحراك إستطاع من إعادة انتاج تلك الهوية عبر الشعارات التي تم رفعها فضلاً عن مطالب المحتجين التي كانت واضحة جداً بانها تسعى إلى إعلاء الهوية الوطنية العراقية على الهويات الفرعية الأخرى، وهذا مؤشر مهم جداً بان ذلك سيعزز من فرص التحول الديمقراطي، لان الهويات الفرعية ليس بإمكانها انتاج ممارسة ديمقراطية حقيقية.

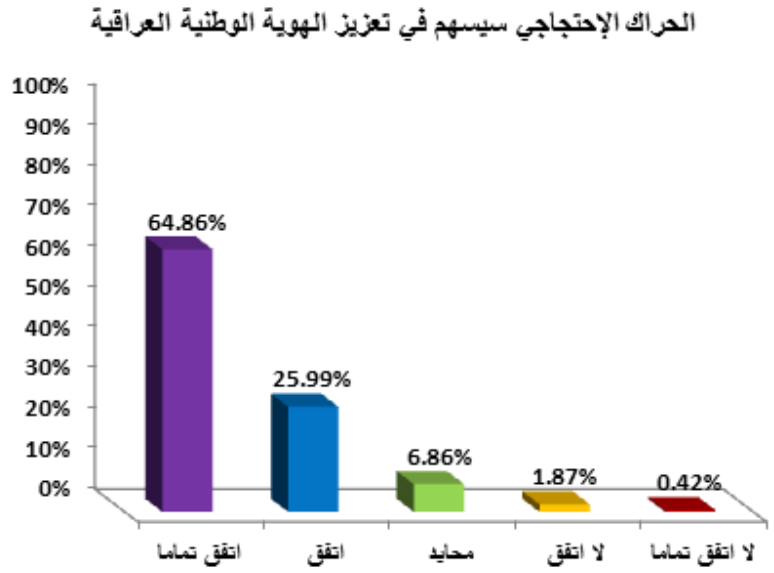

الحراك الاحتجاجي سيدفع بالقوى التقليدية إلى تبني خطاب معتدل وغير طائفي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	91	18.92	384.222	2.04	اتفق
اتفق	301	62.58			
محايد	69	14.35			
لا اتفق	20	4.16			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيدفع بالقوى التقليدية إلى تبني خطاب معتدل وغير طائفي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 18.92 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 62.58 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 14.35 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 4.16 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 384.222، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ما يُلاحظ على خطاب الأحزاب والقيادات التقليدية التي حكمت العراق بعد عام 2003 هو تبنيها لخطاب الهوياتي الفئوي سواء كان مذهبياً أو قومياً، إلا ان الحراك الاحتجاجي فرض واقعاً مغايراً على أغلب تلك الأحزاب والقيادات بتبني خطابات وشعارات مدنية ووطنية، وكان ذلك واضحاً في عملية إعادة التسمية لتلك الأحزاب فضلاً عن تحالفاتها السياسية التي خرجت عن المألوف، ومن ثم فان هذا الواقع بالتأكيد سيعزز من فرص عملية التحول الديمقراطي المنشود.

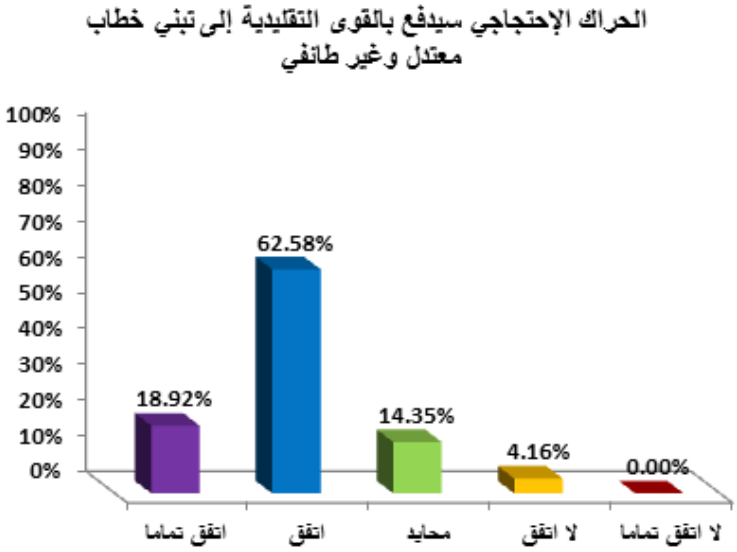

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تعزيز أدوار الشباب في المجال العام	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	204	42.41	363.748	1.65	اتفق
اتفق	243	50.52			
محايد	30	6.24			
لا اتفق	4	0.83			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى تعزيز أدوار الشباب في المجال العام «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 42.41 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 50.52 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 6.24 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 0.83 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 363.748، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

تعتبر مشاركة الشباب إحدى أشكال الديمقراطية والحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية، كما ان مشاركة الشباب سيعزز من التنمية السياسية، وتفعيل المشاركة السياسية للشباب سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وانشطة الأحزاب السياسية، فالحراك الاحتجاجي فسح المجال واسعاً أما مشاركة الشباب في المجال العام بصورة عامة وإتخاذ أدوار مناسبة لهم سواء عبر مؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية الجديدة.

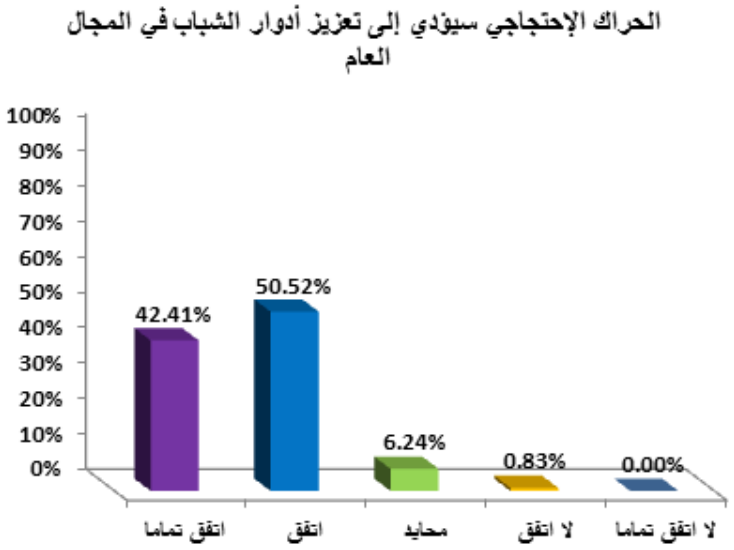

الحراك الاحتجاجي سيعزز من دور الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	42	8.73	513.917	2.83	محايد
اتفق	83	17.26			
محايد	291	60.5			
لا اتفق	44	9.15			
لا اتفق تماماً	21	4.37			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيعزز من دور الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 8.73 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 17.26 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 60.5 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 9.15 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 4.37 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «محايد «حيث بلغت 513.917، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة محايد بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان محاربة الفساد المالي والسياسي والإداري كان من المطالب الواضحة والصريحة للمحتجين، وذلك بفعل تفشي ظاهرة الفساد في أغلب مفاصل الدولة العراقية، وكانت سبباً في تأخر تقدم البلد والنهوض بواقعه على الأصعدة كافة، ومن شانها ان تدفع الجهات المعنية الجادة بمحاربة الفساد ان تأخذ دوراً أكبر في مجال عملها، وهذا ما حدث فعلاً؛ إذ تم تشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد والتي قامت بمهام جيدة للوقت الحالي، بالرغم من انها دون المستوى المرغوب لكن فتح ملف الفساد ومحاربته يعد منجزاً للحراك الاحتجاجي بعدما كان ملفاً مغلقاً بين القوى المتهمة به، وذلك بفعل التوافقية السياسية التي عطّلت من خطوات مكافحة الفساد، ومن ثم فان الحراك حدد هذه المشكلة وضرورة معالجتها كونها مهمة جداً في عملية التحول الديمقراطي في أي بلد.

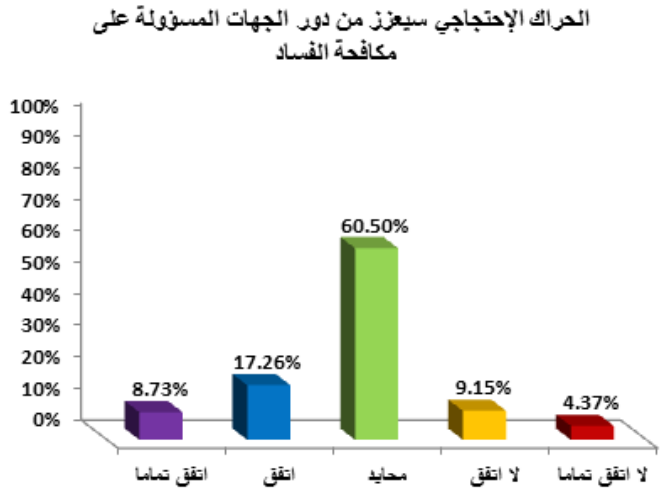

ان المرجعية الدينية في النجف الأشرف ستستمر في دعمها للحراك الاحتجاجي السلمي في مطالبه المشروعة	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	290	60.29	185.443	1.5	اتفق تماماً
اتفق	143	29.73			
محايد	48	9.98			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان المرجعية الدينية في النجف الأشرف ستستمر في دعمها للحراك الاحتجاجي السلمي في مطالبه المشروعة «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 60.29 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 29.73 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 9.98 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق تماماً» حيث بلغت 185.443، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون تماماً بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف وباقي المؤسسات الدينية الأخرى مهم جداً في الوضع السياسي العراقي، وذلك راجع إلى الطبيعة المجتمعية العراقية، فدخول المرجعية على خط الاحتجاج وإصدارها للعديد من البينات الداعمة له مهم جداً لنجاحه وإستمراريته، إذ أكدت في خطبها على ضرورة الإستمرار بالإحتجاج والمرابطة في ساحات الاحتجاج لحين تحقيق المطالب المشروعة، ومن هنا فان هذا الدعم من شانه ان يعزز من فرص التحول الديمقراطي في العراق مستقبلاً، لاسيما ان المرجعية الدينية قد إتخذت مواقف رافضة للكتل السياسية ومنهجها في إدارة الدولة.

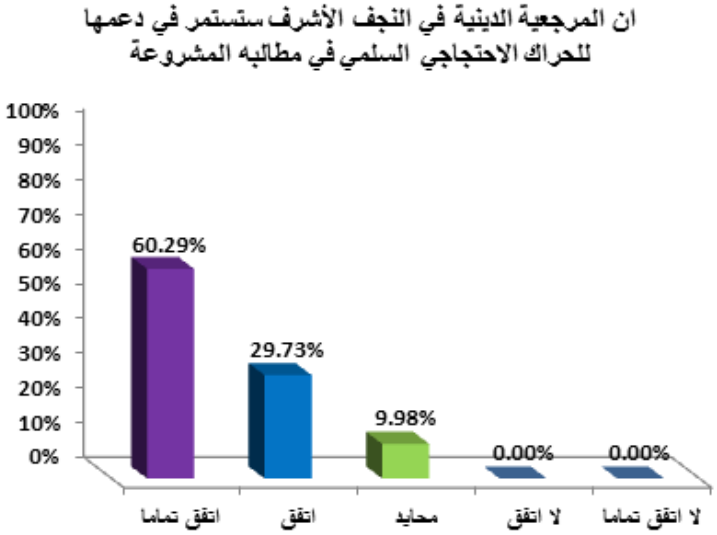

ان حملات المشاركة والمقاطعة في الانتخابات النيابية والمحلية ستكون إيجابية في عملية الترسيخ الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	88	18.3	677.202	2.03	اتفق
اتفق	317	65.9			
محايد	53	11.02			
لا اتفق	19	3.95			
لا اتفق تماماً	4	0.83			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان حملات المشاركة والمقاطعة في الانتخابات النيابية والمحلية ستكون إيجابية في عملية الترسيخ الديمقراطي «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 18.3 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 65.9 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 11.02 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 3.95 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0.83 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001

لصالح «اتفق» حيث بلغت 677.202، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان واحدة من أهم مطالب المحتجين هو إجراء انتخابات نيابية مبكرة، وإزاء ذلك ظهرت دعوات للمقاطعة وأخرى للمشاركة من المحتجين انفسهم، وبالرغم من تبيان المواقف إزاء المشاركة أو المقاطعة إلا ان موقف الطرفين هو عامل مهم للدفع بعملية التحول الديمقراطي في العراقي، فمن الممكن ان تكون حملات المقاطعة هي كنوع من انواع المعارضة الشعبية ومن ثم هو أمر مهم يسهم في ترسيخ التجربة الديمقراطية ذاتها.

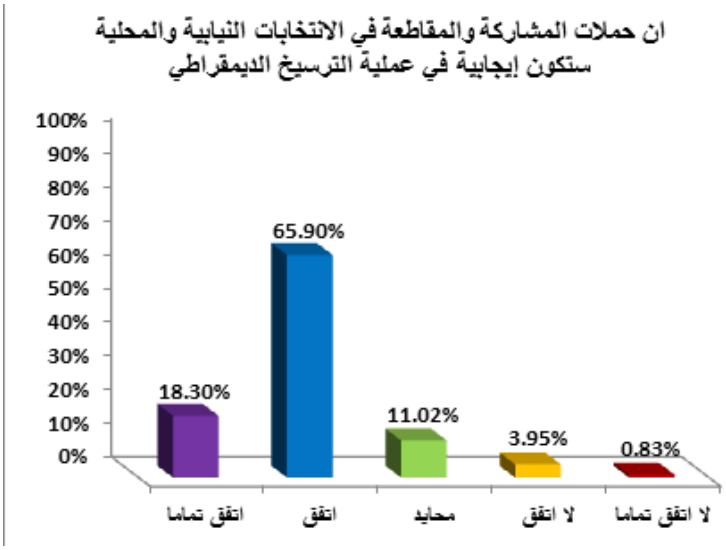

الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى كسر الجمود في العملية السياسية التقليدية في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	213	44.28	196.707	1.59	اتفق
اتفق	251	52.18			
محايد	17	3.53			
لا اتفق	0	0.0			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «الحراك الاحتجاجي سيؤدي إلى كسر الجمود في العملية السياسية التقليدية في العراق»حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 44.28 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 52.18 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 3.53 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 0 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 196.707، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان العملية السياسية العراقية بعد عام 2003 قامت على أساس من الرتابة وعدم دخول أي قوى سياسية جديدة أو فاعلين جدد، وهذا ما جعلها تتسم بالجمود أو الركود، إذ ان القيادات السياسية هي نفسها المتحكمة في البلد، وما ان جاء الحراك الاحتجاجي حتى أحدث تفاعلات جديدة داخل المشهد السياسي، إذ ان العملية السياسية قبل حراك تشرين هي ليست كما بعدها، وهذا ما صار واضحاً في عملية ترشيح شخصية رئيس مجلس الوزراء بعد إستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، حيث دخل الحراك الاحتجاجي كفاعل مؤثر في العملية السياسية، وأصبحت له كلمة في الكثير من المواقف الوطنية، وعلى هذا الأساس فان كسر الجمود سيؤدي منطقياً إلى السير باتجاه تصحيح تلك الممارسة السياسية نحو تحقيق الديمقراطية مستقبلاً.

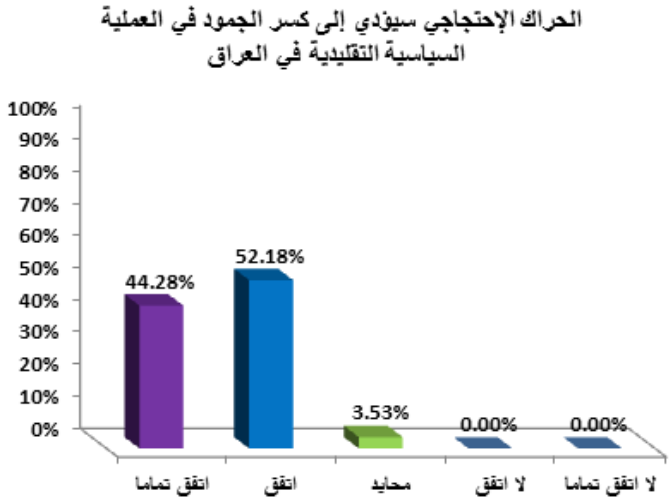

ان مطالبة الحراك الاحتجاجي بتحسين الوضع الاقتصادي مهم جداً في عملية التحول الديمقراطي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	173	35.97	328.672	1.79	اتفق
اتفق	257	53.43			
محايد	32	6.65			
لا اتفق	19	3.95			
لا اتفق تماماً	0	0.0			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان مطالبة الحراك الاحتجاجي بتحسين الوضع الاقتصادي مهم جداً في عملية التحول الديمقراطي في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 35.97 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 53.43 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 6.65 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 3.95 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وجد ان هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق»حيث بلغت 328.672، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان المطالبة بتحسين الوضع الإقتصادي الذي عانى من تشوّهات وأزمات عديدة بسبب غياب الرؤية الإقتصادية فضلاً عن عدم تحديد الهوية الإقتصادية العراقية بعد عام 2003 كانت حاضرة فعلاً عند المحتجين، ومن ثم كانت هناك دعوات إلى تبني سياسات جديدة من شانها ان تفضي إلى إصلاح إقتصادي بإعتبار ان الأخير سيسهم في إتمام عملية التحول الديمقراطي.

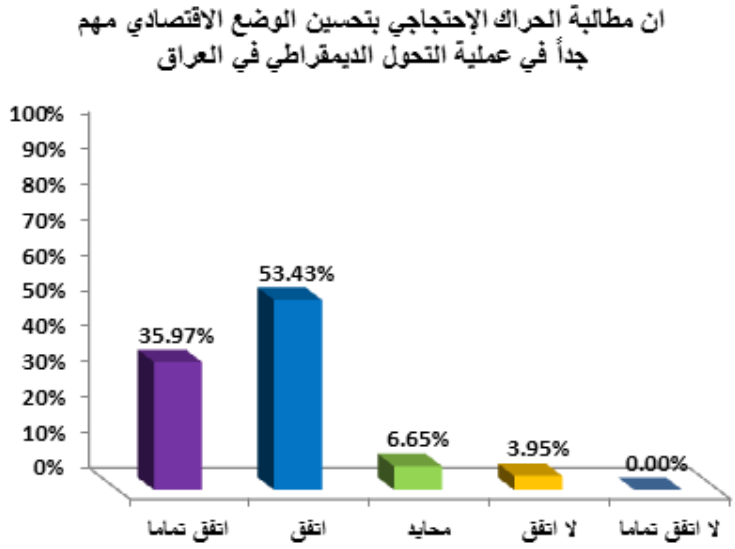

ان ظهور المنصات الإعلامية الداعمة للحراك الاحتجاجي ستؤدي إلى بلورة خطاب إعلامي وطني معزز للتحول الديمقراطي في العراق	التكرار	النسبة المئوية %	قيمة كا^2	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق تماماً	61	12.68	411.588	2.34	اتفق
اتفق	215	44.7			
محايد	189	39.29			
لا اتفق	14	2.91			
لا اتفق تماماً	2	0.42			
المجموع	481	100			

مستوى الدلالة الإحصائية P = 0.0001

تشير البيانات في الجدول السابق إلى استجابات المبحوثين من اجمالي عَيّنة الدراسة على العبارة «ان ظهور المنصات الإعلامية الداعمة للحراك الاحتجاجي ستؤدي إلى بلورة خطاب إعلامي وطني معزز للتحول الديمقراطي في العراق «حيث بلغت نسبة الاستجابة «اتفق تماماً» 12.68 % وبلغت نسبة الاستجابة «اتفق» 44.7 % وبلغت نسبة الاستجابة «محايد» 39.29 % وبلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق» 2.91 % بينما بلغت نسبة الاستجابة «لا اتفق تماماً» 0.42 % من اجمالي عَيّنة الدراسة، وبحساب قيمة كا2 وُجد ان هناك فروق

دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.0001 لصالح «اتفق» حيث بلغت 411.588، ويتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة الذين يتفقون بدرجة كبيرة، والشكل البياني يوضح تكرار استجابات المبحوثين على هذه العبارة.

ان غياب الإعلام الوطني الذي يأخذ على عاتقه دور التنشئة الإجتماعية – السياسية الحقيقية هو الميزة التي كانت حاضرة بعد عام 2003، إلا ان الشباب في الحراك الاحتجاجي نجحوا نوعاً ما في التأسيس لمنصات الكترونية عملت على تسويق الخطاب الوطني العراقي الذي يهدف إلى الإصلاح السياسي، ومن ثم فان هذا سينعكس نسبياً على تشكيل الرأي العام المساند للقضايا الوطنية، وبالتأكيد هذا سيفضي إلى الدفع بعملية التحول الديمقراطي.

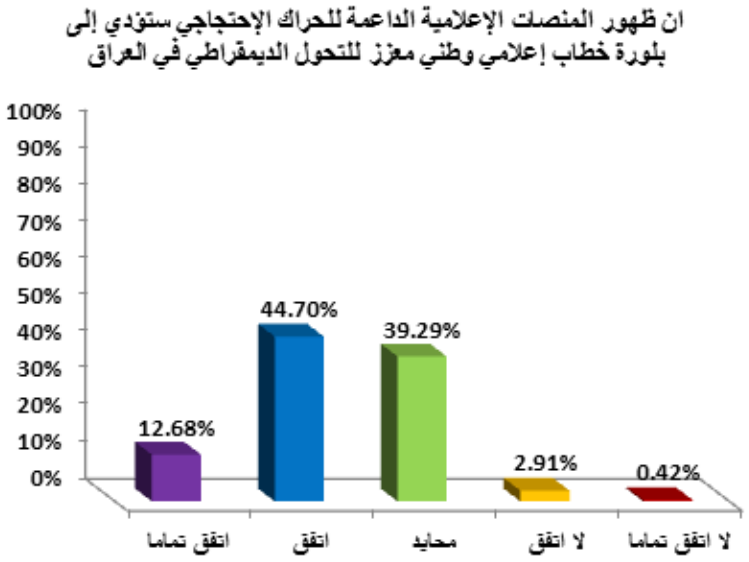

مما تقدم ووفقاً لمعطيات الباحث التي تم التطرق اليها في الفصلين الثاني والثالث ونتيجة إستبيان المبحوثين في المحافظات المذكورة سابقاً، فان الباحث يرى بان الحراك الاحتجاجي سيسهم نسبياً بوصفه عملية مستمرة في التحول نحو الديمقراطية الناضجة في العراق مستقبلاً، ومن ثم فان الباحث يرجح تحقيق السيناريو الثالث وهو النجاح والتحول، وهذا لا يعد إستقراءاً قطعياً كون الوضع السياسي خاضع إلى متغيرات قد تطرأ على المشهد، وان سيناريو التحول قد يتحقق وفق رؤية وقراءة الباحث بعد دورتين انتخابيتين كمدة يمكن من خلالها تحقيق التغيرات المنشودة على المستوى المؤسساتي والمجتمعي بوصفهما عاملان مهمان لتحقيق التحول الديمقراطي في العراق.

الخاتمة

يعد الاحتجاج ممارسة تعيد انتاج نفسها بإستمرار، على الرغم من مظاهر التحديث التي طالت أشكاله وموضوعاته بصفته خطاباً وفعلاً يتكرر في الزمان والمكان بسبب وجود خلل وعائق أو إختلالات ينبغي تجاوزها والبحث عن السبل الكفيلة بحلها وإصلاحها والحد منها أو التخفيف من اثارها.

ان الفشل في تدبير الأزمات السياسية والإجتماعية والإقتصادية من قبل السلطة، يعد مؤشراً سلبياً على إستمرارها بتعارض مصالح الفاعلين داخل نسق النظام السياسي بصورة عامة، وهذا الأمر من شانه ان يُبقي الخط مفتوحاً لظهور الحركات الإحتجاجية كرد فعل أو فعل على أداء السلطة بصفته صراعاً أو نزاعاً إجتماعياً أو بتعبير أدق بصفته سلوكاً ثابتاً يسعى المحتجون من خلاله إلى فرض تنازلات على السلطة القائمة، تتمثل بضرورة ان تقوم السلطة بإجراء إصلاح سياسي من شانه ان يفضي إلى إصلاحات أخرى تلبي طموحات المجتمع.

وبما ان النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 قد عانى من عدة أزمات تتمثل بأزمة الهوية وأزمة التوزيع والتغلغل فضلاً عن أزمة الثقة بينه وبين المجتمع – الشرعية – بالرغم من إجراء عدة انتخابات، إلا ان ذلك لم يعزز من مسارات الثقة بين المواطن والنظام السياسي وذلك راجع إلى مشكلة أكبر وهي، بالرغم من إجراء انتخابات دورية أفضت إلى تشكيل حكومات منتخبة من قبل السلطة التشريعية، إلا ان مخرجات هاتين السلطتين لم تحظَ بشرعية المنجز، بمعنى آخر انهما لم يقدما منجز يجعل من المواطن يثق بالنظام السياسي وبالتحديد بالسلطة التنفيذية والتشريعية، هذا الأمر أدى إلى تنامي السخط الشعبي تمظهر بحركات إحتجاجية ظهرت بفترات مختلفة بعد عام 2011، إلا انها توسّعت في تشرين 2019، وذلك وفقاً لنظرية التراكم السياسي، بمعنى ان ظهور الحركات الإحتجاجية في بداية الأمر كان بعدد محدود من الأشخاص فضلاً عن الرقعة الجغرافية، وبفعل التراكم والإستمرارية الذي اتسمت به تلك الحركات الإحتجاجية تطور الأمر إلى حركات شعبية واسعة انتقلت بخطابها من المطالب الخدمية إلى حركات إحتجاية ذات مطالب سياسية.

ان تركيز الحراك الاحتجاجي في العراق على المطالب السياسية بالتحديد بالرغم من وجود مطالب أخرى إجتماعية وإقتصادية، يعد مؤشراً على إدراك المحتجين بان المأزق العراقي يتمثل بطبيعة النظام السياسي القائمة على أساس المحاصصة الطائفية والمذهبية، وهذا ما دعا المحتجين إلى تبني دعوات بضرورة إصلاح النظام السياسي والخروج من المحاصصاتية إلى الوطنياتية، بمعنى اخر ضرورة تبني خطاب وفعل وطني عراقي، بعيداً عن الخطابات الثانوية الأخرى، وبالرغم من نجاح الحراك الاحتجاجي في فرض تنازلات على النظام السياسي، إلا انه فشل في فرض تغييرات كُلية على السياسات الحكومية، لكنه نجح في خلق ديناميكات داخلية يمكن توظيفها في إحداث تغييرات كلية على المدى البعيد، إذ تمكنت بعض الشخصيات التي إشتركت في الحراك الاحتجاجي من تنظيم نفسها بحركات سياسية جديدة من الممكن ان تشترك في العملية السياسية أو تكون قوى معارضة للسلطة، وهذا تكتيك مهم للقوى الإحتجاجية في مزاحمة ومراقبة القوى التقليدية الحاكمة.

إزاء ذلك فقد أسهم الحراك الاحتجاجي في العراق في كسر نمطية الحكم وطبيعتها ومن ثم تمكّن من كسر الجمود الديمقراطي في العراق والدفع باتجاه ممارسات من شانها ان تفضي إلى ممارسات أكثر ديمقراطية، بمعنى ان الحراك الاحتجاجي تمكّن من تشكيل تصورات أخرى غير تقليدية لإدارة الحكم، إذ ان القوى التقليدية الحاكمة لم تتمكن من ترسيخ الديمقراطية في العراق، لأنها وقفت في منطقة رمادية وهذا مؤشر خطير، لانه من الممكن ان تتراجع الممارسة الديمقراطية إلى اللاديمقرطية إذا لم تتوفر فواعل من شانها ان تسعى إلى المضي قدماً بالتحول الديمقراطي إلى الرسوخ أو النضوج الديمقراطي، وهذا لا يتحقق إلا عندما تنظر جميع الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسة إلى الديمقراطية بوصفها الخيار الوحيد المتاح أمامها، وضرورة الإبتعاد عن الخطابات الفئوية والمصالح الخاصة.

ان الحراك الاحتجاجي لم ينجح بالفعل بتحقيق الرسوخ الديمقراطي لان هذا الأمر يتطلب وقتاً طويلاً، إلا انه فتح قنوات عديدة من شانها الترويج للديمقراطية بوصفها خياراً عقلانياً للحكم، وتمكن من تشكيل رأياً عاماً ناقداً لأداء القوى التقليدية، وهذا سيعزز من تشكيل ثقافة سياسية مشاركة غير خضوعية، ومن ثم هذا كله يفضي إلى تأسيس بيئة مناسبة للتحول الديمقراطي الحقيقي، بالرغم من بعض السلبيات التي رافقت الحراك الاحتجاجي، إلا ان فعله الإيجابي كان أكثر وضوحاً، وهذا ما جعل من القيادات الوطنية والمرجعية الدينية في النجف الأشرف ان تدعم المحتجين في مطالبهم الإصلاحية.

الإستنتاجات:

1 ـ ان إجراءات التحول الديمقراطي عامة تقتضي بصورة عامة الإختيار الشعبي وشرعية المؤسسات وإحترام القانون وتطبيقه والفصل بين السلطات وتكريس التعددية السياسية وحماية حقوق الانسان وحريتها المختلفة، وهذه القضايا تعد من الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي.

2 ـ ان عملية الانتقال إلى الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، لم تكن بفعل داخلي وانما كان للعامل الخارجي بفعل التدخل العسكري الدور الأساس بعملية الانتقال وهذا بطبيعة الأمر يصعب من عملية التحول الديمقراطي نتيجة لتبعات هذا الإسلوب بالتغيير.

3 ـ ان النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 عانى الكثير من الإشكاليات التي أبطأت من عملية التحول الديمقراطي الحقيقي، بما فيها أزمة الهوية وأزمة التوزيع وأزمة التغلغل وصولاً إلى مشكلات إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية.

4 ـ ان القيادات السياسية بعد عام 2003 إلى لحظة اندلاع الحركات الإحتجاجية لم تتبنى برامجاً تنموية على مختلف الأصعدة من شانها ان تفضي إلى حلول واقعية للأزمات التي عانى منها النظام السياسي والتي انعكست سلبياً على الواقع المجتمعي، ومن ثم فان هذا الأمر أدى إلى تشكيل رأي عام منزعج من الأداء السياسي.

5 ـ ان تعقيد المشكلة العراقية وتشابك أزماتها وتداخلها سواء كانت سياسية أم إقتصادية أم إجتماعية، أدى إلى عدم الوضوح في تبني أي مدخل من الممكن ان يفضي إلى التحول الديمقراطي أو حل تلك المشاكل، ومن ثم فان مداخل التحول الديمقراطي ممكن ان تعمل بنسب متفاوتة في سبيل التوصل إلى حلول واقعية للمأزق العراقي.

6 ـ ان طبيعة تشكّل النظام السياسي بعد عام 2003 القائم على المحاصصة الطائفية والقومية أدى إلى ضعف عملية التحول الديمقراطي، فضلاً عن ضعف أو غياب قوى المعارضة السياسية التي لو كانت موجودة بالفعل لكان الوضع أفضل مما هو عليه، هذه المحاصصة السياسية انسحبت سلبياً على الواقع المجتمعي بفترة من الفترات وهدد الأمن والسلم المجتمعي.

7 ـ ان ضعف الهوية الوطنية وظهور الهويات الثانوية الأخرى إجتماعياً قبل الحراك الاحتجاجي شكّل بيئة مناسبة لظهور الحراك الاحتجاجي، إذ ان القوى السياسية وظّفت الخطاب الهوياتي في شعاراتها وبعض الأحيان واقعياً وهذا مؤشر خطير جداً أدركته القوى المحتجة.

8 ـ كان للوضع الإقتصادي المتردي دوراً مهماً في تشكيل بيئة الاحتجاج، فنسب الفقر والبطالة لاسيما عند الطلبة الخريجين وبالخصوص حملة الشهادات العليا ساهمت في بلورة الحراك الاحتجاجي، إلا ان الحراك الاحتجاجي الأخير تميّز بانه انتقل من المطالب الخصوصية إلى المطالب العامة.

9 ـ شكّل الفساد أحد أهم العوامل المساعدة بظهور الحراك الاحتجاجي، لما له من آثار تدميرية على المستوى الاجتماعي، ومن ثم ظهرت مطالبات عديدة بضرورة محاربته ومحاسبة الفاسدين.

10 ـان الغرس الثقافي التي قام به الإعلام الجديد أو البديل (مواقع التواصل الإجتماعي) بالضد من الغرس الفئوي للقيم الذي قامت به وسائل الإعلام التابعة للقوى السياسية، أسهم في تنمية الوعي المجتمعي لاسيما عند فئة الشباب مما عزز من دورهم في المطالبة بالحقوق عبر الحركات الإحتجاجية.

11 ـإزاء تلك الإشكاليات التي عانى منها النظام السياسي ظهر نمط التحول إلى الديمقراطي من خلال الشعب، بمعنى دخول الجماهير كفاعل قوي لفرض ارادته بعملية التحول إلى الديمقراطية بواسطة الفعاليات الإجتماعية المختلفة والتي كان أهمها الحراك الاحتجاجي للتعبير عن رفضه للسياسات الحكومية القائمة والأداء البرلماني، مما فرض على الطبقة السياسية تبنّي عدة قرارات ومواقف من شانها ان تلبي طموحات الجماهير وإمتصاص غضبهم، فضلاً عن توظيف الانماط الأخرى بنسب مختلفة كالتفاوض والتحول من الأعلى.

12 ـعلى المستوى السياسي تمكن الحراك الاحتجاجي نسبياً من الدخول كفاعل مؤثر في تغيير الخطاب السياسي للقوى السياسية، فالمتتبع يلحظ عملية التحول من الخطاب الطائفي الهوياتي إلى الخطاب المدني الوطني، وهذا بالتالي يفضي إلى ما يعرف

بعقلنة الحكم عبر تبنّي القوى التقليدية الحاكمة سياسات من شانها ان تدفع بعملية التحول الديمقراطي، وتمظهرت إحدى أشكالها بإعادة هندسة العملية الانتخابية وتشكيل مجلس المفوضية من قضاة، فضلاً عن ان الحراك أجبر ولاول مرة بعد عام 2003 حكومة السيد عادل عبد المهدي على تقديم إستقالتها، هذا فيما يتعلق بالشأن الداخلي، أما خارجياً فقد فرض الحراك الاحتجاجي واقعاً يختلف عما قبله، ومن ثم هذا التطور النسبي مهم جداً في عملية التحول الديمقراطي.

13 ـ إجتماعياً تمكن الحراك الاحتجاجي نسبياً من تشكيل أو التأثير في ظهور الهوية الوطنية العراقية بالضد من الهويات أو الانتماءات الفرعية الأخرى، وهذا الأمر سيعزز من قيم الولاء والمواطنة، فضلاً عن ذلك ساهم في ظهور جيل سياسي جديد ظهر كفاعل مهم، كالشباب والحركات السياسية الناشئة، وهذا الأمر من شانه ان يدفع بعملية التحول الديمقراطي.

14 ـ ظهور المرجعية الدينية في النجف الأشرف كأحد الفاعلين الداعمين بقوة للحراك الاحتجاجي، وكان هذا واضحاً بالخطب الدينية التي تصدرها المرجعية كل يوم جمعة من كل إسبوع، وهذا ما شكّل انعطافة مهمة في دور المرجعية الدينية بموقفها الواضح والصريح، مما شكّل حرجاً كبيراً للقوى السياسية التقليدية، بينما كان داعماً للمحتجين، وهذا الأمر يؤسس إلى موقف داعم للديمقراطية وعملية التحول. ما كان واضحاً في مشاريع القوانين التي تم طرحها من قبل المحتجين كحلول لبعض الأزمات.

15 ـ ان الحراك الاحتجاجي أسهم في بناء ثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي.

16 ـ بالرغم من كثرة الإيجابيات التي إمتاز بها الحراك الاحتجاجي في العراق والذي حظي بدعم أغلب فئات المجتمع العراقي والمنظمات الدولية، لا بل حتى الدول الإقليمية والدولية، إلا انه لا يخلو من السلبيات والتي ظهرت مؤخراً وذلك راجع إلى المدة الزمنية التي بقي فيها الحراك مستمراً، فبطبيعة الحال طول الفترة يفسح المجال إلى تدخلات أطراف مُعَيّنة تسعى إلى حرف مسيرة الحراك.

17 ـ ان السيناريوهات التي طرحها الباحث على عَيّنة البحث والتي شملت محافظات

بغداد وبابل وذي قار والنجف الأشرف والسليمانية بصورة عشوائية ومنتظمة، بيّنت ان نسبة عالية من الجمهور تذهب باتجاه ان الحراك الاحتجاجي سيسهم في دعم عملية التحول الديمقراطي نسبياً، وهذا ما يعزز من فرضية الباحث التي تبناها.

التوصيات:

1 ـ ضرورة الإستجابة إلى مطالب الحركات الإحتجاجية الواقعية من قبل القوى التقليدية الحاكمة في العراق بعد عام 2003، وهذا الأمر سيعجّل من التحول الديمقراطي الحقيقي مستقبلاً بما ينسجم وبناء الدولة الوطنية الحديثة.

2 ـ على القوى الإحتجاجية ان تنظم نفسها في حركات سياسية جديدة والدخول إلى العملية السياسية بغية المشاركة بعملية الإصلاح السياسي، وهذا سيدعم عملية التحول الديمقراطي في العراق.

3 ـ ان الحراك الاحتجاجي هو ظاهرة صحية للانظمة الديمقراطية وفاعل مهم في دفع عملية التحول الديمقراطي، فإستمرارية الحراك الاحتجاجي مهمة جداً كجزء من الرقابة الشعبية التي ممكن يمارسها الشعب على الأداء السياسي، فضلاً عن العمل على تنقية الحراك الاحتجاجي من المظاهر السلبية التي قد تؤثر على الممارسة الديمقراطية.

4 ـ ضرورة ان تستثمر الفواعل الإجتماعية والسياسية لا سيما مؤسسات المجتمع المدني مخرجات الحراك الاجتماعي في دعم ممكنات التحول الديمقراطي.

5 ـ العمل على عقد إجتماعي جديد بين القوى السياسية والمحتجين قائم على أساس شرعية المنجز بما يفضي إلى الإستقرار السياسي والإجتماعي، ومن ثم هذا سيفضي إلى دعم عملية التحول الديمقراطي وصولاً للترسيخ أو النضوج الديمقراطي.

6 ـ ضرورة التأكيد على ان لا بديل عن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة كوسيلة لإدارة الحكم بين المحتجين والماسكين بزمام الحكم في العراق.

يعد الحراك الشعبي أحد أبرز مظاهر الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003 وحتى الآن، وأثبت أنه وسيلة ناجعة لكسر نمطية الحكم والدفع باتجاه ممارسات أكثر ديمقراطية، وتشكيل رأي عام وثقافة سياسية وطنية ناقدة لأداء القوى التقليدية النافذة، لذا فقد عني مركز الرافدين للحوار (R.C.D) بالكتابات النوعية الأكاديمية التي تعالج الموضوع بدقة وشمول وحيادية، ومنها هذا الكتاب الذي هو في الأصل أطروحة دكتوراه متميزة لأحد الشباب الباحثين العراقيين الواعدين.

ومما يُضفي على الكتاب أهمية بالغة إن الباحث اعتمد على مصادر متنوعة وأصيلة، تراوحت بين المئات من الكتب والصحف اليومية والإصدارات الحكومية والمشاهدات العيانية والاستبيانات الدقيقة ذات العينات المختلفة الكثيرة، التي أجراها في ميادين الاحتجاج وبين رموزه المؤثرة. ووظّف كل ذلك بتحليلات واسعة عن بواعث النقلة النوعية في المشهد السياسي العراقي في المطالبة بالخروج من المحاصصة الطائفية والمذهبية إلى الفضاء الوطني الشامل وضرورة تبني خطاب وفعل عراقي صريح، بعيداً عن الخطابات الثانوية الأخرى.

ISBN 978-1-7747219-2-6

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية